وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــــــــم العلوم السياسية

دور الطاقة في رسم إستراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية – منذ سنة 2000 –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة الباحثة:
خولة بوناب

إشراف الأستاذ:
أ.د: عبد الحق زغدار

لجنـة المـناقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ/د عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
أ/د لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
أ/د رابح زغوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د. صالح دعاس	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
د. عمار بالة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022–2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــــــــم العلوم السياسية

دور الطاقة في رسم إستراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية – منذ سنة 2000 –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة الباحثة:
خولة بوناب

إشراف الأستاذ:
أ.د: عبد الحق زغدار

لجنـة المـناقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ/د عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
أ/د لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
أ/د رابح زغوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د. صالح دعاس	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
د. عمار بالة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022–2023

"رب أوزعني أن

أشكر نعمتك التي

أنعمت علي وعلى

والديّ "

قرآن كريم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقني للوصول لهذا اليوم وتيسيره لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور "عبد الحق زغدار" على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى تصويبه وتوجيهه لمساره، وحرصه الشديد على إتمامه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل، وإثرائه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيّمة.

كما لا يفوتني شكر كل من قدم لي مساعدة من قريب أو من بعيد من دعم معنوي وعلمي لإتمام هذا العمل وتوجيه مسار البحث سواء كانت ملاحظات أو انتقادات بناءة.

خولة بوناب

إهداء

أهدي هذا العمل إلى

والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما عرفانا بفضلهما

إخوتي وأخواتي شكرا لهم على ثقتهم ودعائهم لي دائما بالنجاح

زوجي وسندي على تشجيعه وتوجيهه وصبره

إبنتي وقرة عيني

وكل أفراد عائلتي وعائلة زوجي على مساندتهم

ولكل من دعا لي بظهر الغيب وساهم في إتمام هذا العمل

خولة بوناب

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مكانة الطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي

المبحث الأول: مفهوم الطاقة وأبعادها الاستراتيجية في العلاقات الدولية

المطلب الأول: في مفهوم الطاقة ومصادرها

المطلب الثاني: الطاقة من منظور مقاربة الجيواقتصاد في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: مكانة الطاقة الإستراتيجية وأبعادها في العلاقات بين الدول

المبحث الثاني: العقيدة الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000: التصورات والمرتكزات

المطلب الأول: في مفهوم العقيدة والمدرك الإستراتيجي

المطلب الثاني: العقيدة الإستراتيجية الروسية: البنية والمنظور

المطلب الثالث: حدود ومرتكزات الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000

المبحث الثالث: آليات ومظاهر تبلور البعد الإستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية ومفهوم الأمن الطاقوي لروسيا

المطلب الثاني: مظاهر تبلور الأهمية الإستراتيجية للطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي

المطلب الثالث: آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية

الفصل الثاني: أولويات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

المبحث الأول: بنية البيئة الإستراتيجية لروسي الاتحادية

المطلب الأول: حدود البيئة الإستراتيجية الروسية

المطلب الثاني: الفضاءات الإقليمية الإستراتيجية لروسيا وفق مبدأ الجوار القريب

المطلب الثالث: توجهات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

المبحث الثاني: محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

المطلب الثاني: المحددات السياسية والعسكرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

الفصل الثالث: البعد الإستراتيجي للطاقة في السياسة الروسية تجاه فضاءاتها الإقليمية: الواقع والتحديات

المبحث الأول: بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي

المطلب الأول: العلاقات الطاقوية روسيا–فضاء شرق أوروبا

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء آسيا الوسطى

المطلب الثالث: العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء جنوب القوقاز

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي

المطلب الأول: سياسة إعادة دمج دول الجوار المابعد سوفيتي: كومنولث الدولة المستقلة

المطلب الثاني: سياسة تطوير التعاون الاقتصادي: الاتحاد الأوراسي

المطلب الثالث: سياسة التطويق الأمني وفرض النفوذ: منظمة معاهدة الامن الجماعي

المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية: بين الارتهان الإقليمي والتوسع الدولي

المطلب الأول: التحديات الإقليمية

المطلب الثاني: التحديات الدولية

خاتمة

مقدمة

تعد الدراسات الاستراتيجية من أكثر المواضيع أهمية في حقل الدراسات السياسية نظرا لتركيزه على دراسة سلوكات الدول وتوجهاتها صوب بيئاتها التفاعلية الإقليمية والدولية، وهي تحظى باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، لكونها تتأسس على منظومة الأفكار والتصورات التي يبنيها الفواعل الرسمية حول ديناميكية متغيرات ثالوث بيئاتها، ومحاولة وضع سياسات تتماشى مع تكييف هذه المتغيرات مع المصالح العليا للدولة، وتهدف الاستراتيجية إلى وضع خطط ورؤى لما يجب أن تسلكه الدولة مستقبلا على المدى المتوسط والبعيد، وفق الإدراك الاستراتيجي للقيادة السياسية لثنائية الفرص والإمكانات/التهديدات والتحديات، وتتحدد الاستراتيجيات وفق الآليات التي تم توظيفها والغايات المراد والوصول إليها.

حيث ترتكز الدول في بناء تصوراتها الإستراتيجية على آليات ووسائل تتراوح بين السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومؤخرا برزت أبعاد جديدة كالفضاء السيبراني والأوبئة كأحد الوسائل التي توظفها الدول لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الوطنية، لكن مع ذلك تبقى للأبعاد التقليدية السياسية، العسكرية والاقتصادية فعاليتها وتأثيرها لفرض هيمنة الدول وسيطرتها على مجالات نفوذها، حيث تعد الوسائل الاقتصادية من أبرزها وأكثرها فعالية، نظرا لإرتباطها بالمجالات الحيوية لقيام الدول وتحقيقها للإستقرار الداخلي وتحقيق التنمية من جهة، و لعب دور فاعل ومؤثر في دينامية التفاعلات الدولية من جهة ثانية خاصة على المستوى الإقليمي.

تعتبر الطاقة من أبرز الآليات/الأهداف الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول في بناء استراتيجياتها في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ونظرا لأهميتها المتزايدة برزت اتجاهات نظرية جديدة تدرس قوة الموارد الطاقوية في تحديد التوجهات الجيوبوليتيكية للدولة ورسم استراتيجياتها، وعليه أضحت للطاقة أبعاد جيواقتصادية وجيواستراتيجية في علاقات الدولة ببيئتها الاقليمية والدولية.

وعلى اعتبار أن روسيا من القوى الطاقوية الكبرى في منظومة العلاقات الدولية الطاقوية، ومع مجيء قيادة جديدة للسلطة في روسيا تتسم بالبراغماتية العقلانية، والتي تسعى لإعادة روسيا هيبتها ومكانتها في الساحة الدولية، عملت على الإرتكاز على الطاقة كأحد أبرز محددات القوة الروسية لفرض هيمنتها على مجال نفوذها في الجوار الإقليمي، من منطلق أن ترسيخ النفوذ الإقليمي هو آلية

فاعلة للوصول إلى مصاف القوى الكبرى في النظام الدولي وتحقيق تعدد مراكز القوى وفق منظور توازن المصالح وليس توازن القوى.

- **التعريف بالموضوع:**

يبحث موضوع الدراسة الموسوم بـ "**دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية –منذ سنة 2000–**" في إبراز مكانة الطاقة كأحد ركائز الاقتصاد الروسي في تحديد ورسم استراتيجياتها صوب بيئتها الخارجية، بالتركيز على بيئتها الإقليمية على وجه الخصوص، نظرا لكونها مجال نفوذها الاستراتيجي التقليدي، واعتبارها أن أمنها القومي ومصلحتها الوطنية مرهونة بمدى طبيعة علاقاتها مع دول جوارها الإقليمي، والتي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة منذ بداية الألفية الجديدة ووصول الرئيس "فلاديمير بوتين" للسلطة، الذي يبني عقيدته الاستراتيجية على النظرة البراغماتية لمصالح روسيا الجيوبوليتيكة في بيئتها الإقليمية، ووفق منظور أن روسيا قوة فوق كبرى إقليميا ويتوجب عليها أن تكون مركز الجذب في فضائها الجيواستراتيجي الإقليمي، وأن لها من الإمكانيات والقدرات خاصة العسكرية والطاقوية ما يسمح لها بأنها تكون فاعلا مهيمنا على الصعيد الإقليمي، وأحد القوى المحركة للنظام الدولي الذي يتسم بالتنافس على مراكز القوة ومقاربة توازن المصالح.

- **أهداف الدراسة:**

رغم وجود العديد من الدراسات التي تتناول الشأن الروسي خاصة منها الغربية، إلا أن معظمها يركز على النظرة الغربية لمكانة روسيا في النظام الدولي، وطبيعة علاقاتها مع القوى الغربية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ومحاولتها لفهم سلوكها وسياستها الخارجية صوب مراكز التفاعل الدولية، ونظرا لأهمية دول الجوار الإقليمي لروسيا في أجندات القوى الكبرى الغربية خاصة منها الجوار الأوروبي والآسيوي الذي عرف في بدايات القرن الواحد والعشرين منافسة على النفوذ والهيمنة عليه، وكذا جهود القوى الدولية للتغلغل والحضور في هذه الأقاليم نظرا لمكانتها في لعبة القوى الكبرى، تهدف هذه الدراسة إجمالا إلى:

- إبراز مكانة المتغير الطاقوي في المدرك الاستراتيجي الروسي منذ بداية الألفية الجديدة، نظرا للأهمية التي تحظى بها الطاقة في استراتيجيات الدول الكبرى، وقدرتها على تحديد طبيعة علاقات الدول بين تعاون وصراع، ومدى توظيفها كأداة فعالة في تحديد استراتيجياتها صوب بيئتها الخارجية.
- دراسة وتحليل العقيدة الاستراتيجية الروسية الجديدة التي برزت مع بداية الألفية الجديدة، وتصوراتها لفضاءاتها الجيوبوليتيكة الإقليمية وتحديدها وفق مبدأ "الجوار القريب"، الذي أصبح المحدد للأقاليم التي تعتبرها روسيا مجال نفوذها الإقليمي وتسعى لحماية مصلحتها الوطنية فيها والدفاع عنها، ومنع تواجد القوى الغربية المنافسة لها فيها.
- دراسة أوجه وآليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في بيئتها الإقليمية والتي تراوحت بين التوظيف الصلب والناعم، بما يتماشى والتهديدات والتحديات التي تواجه مصالح روسيا الحساسة في مجال نفوذها الإقليمي، ومدى قدرتها على الموازنة بين تكثيف علاقات التعاون والترابط بين روسيا ودول جوارها الإقليمي وبين سعيها لفرض نفوذها وهيمنتها عبر استراتيجية قوة الطاقة خاصة في جوارها شرق أوربا.

- **أسباب إختيار الموضوع:**

ينطوي البحث في موضوع هذه الدراسة على دوافع علمية موضوعية وأخرى ذاتية، يمكن إجمالها في:

1. **الأسباب الموضوعية:** تحظى روسيا بإهتمام علمي أكاديمي مهم جدا خاصة على صعيد دائرة المعارف الأكاديمية الغربية، نظرا لمكانتها في التفاعلات الدولية خاصة في العقود الأخيرة، ويرجع ذلك لـ:

- الأهمية التي تحظى بها الطاقة في دوائر التفكير الاستراتيجي خاصة في القرن الواحد والعشرين، الذي اتسم بتزايد التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسعي للسيطرة عليها والتحكم في منافذه وطرق نقلها، وتعتبر من أبرز محددات السلوك الخارجي للدول خاصة الدول الكبرى.
- عودة روسيا الاتحادية إلى مصاف القوى الكبرى ونادي الفواعل الدولية المهيمنة في الساحة الدولية، وما لسلوكاتها من تداعيات على مخرجات التفاعلات الدولية، خاصة منذ سنة 2000

التي عرفت تحولا جذريا في العقيدة الاستراتيجية الروسية أين تم تغليب المنظور البراغماتي المصلحي وفق مبدأ توازن المصالح، وتراجع المنظور الإديولوجي العقائدي الذي كان قائم على توازن القوى.

- وفق المقاربات الجيوبوليتيكة وخاصة ذات الخلفية الروسية تعد روسيا منطقة قلب العالم، وتحظى بموقع استراتيجي على خارطة مناطق القوة والنفوذ العالمية، مما أكسبها ميزة قربها من نقاط إرتكاز القوة التي تحولت من الغرب إلى الشرق، وعليه إمكانية فرض تواجدها فيها، وقد وظفت مرتكزات قوتها الناعمة والتي تتمثل في قوة الطاقة الاستراتيجية من أجل فرض نفسها كلاعب مهيمن ومهم في التفاعلات الدولية، وكطرف يعتد به في الأحداث الدولية.
- عرفت البيئة الدولية في العقدين الأخيرين تغيرات بنيوية كثيرة ساهمت في بروز عديد من بؤر التوتر والنزاع، ولم تكن البيئة الإقليمية لروسيا بمنأً عنها، حيث عرف الجوار الإقليمي لروسيا أزمات معقدة ذات أبعاد متعددة أبرزها الأزمة الجورجية والأزمات الأوكرانية المتعاقبة آخرها الحرب الروسية الأوكرانية 2022، وما لها من تداعيات على روسيا وعلاقاتها مع دول الجوار التي باتت تتخوف من تنامي نفوذ وهيمنتها عليها، وتهديدها للمصالح الحيوية الروسية خاصة مصالحها الطاقوية.

2. **الأسباب الذاتية:** تتلخص الدوافع الذاتية لدراسة هذا الموضوع في:

- الإهتمام البحثي والأكاديمي بكل ما له علاقة بالشأن الروسي، وما يرتبط بسياستها الخارجية وتوجهاتها الإستراتجية.
- الرغبة في دراسات المواضيع ذات الصلة بالطاقة والأمن الطاقوي ودوره في تحديد علاقات الدولة بفضائها الخارجي، خاصة مع تنامي سعي الدول للحفاظ على أمنها الطاقوي وتعزيزه من خلال فرض نفسها في معادلة القوى الطاقوية الكبرى.
- إثراء المكتبة الأكاديمية الجزائرية بدراسات تخص الشأن الروسي، نظرا لتقارب وجهات النظر والتجارب وطبيعة الاقتصاد التي تجمع بين الجزائر وروسيا، بهدف استخلاص مقومات نجاحها في فرض نفسها على الصعيد الإقليمي، ولما لا الدولي.

إشكالية الدراسة:

بعد الأزمات التي عرفتها روسيا بعد خروجها من الاتحاد السوفياتي وتعثر سياستها الإندماجية في المنظومة الغربية، أين وجدت نفسها تتنازل من طرف واحد مقابل تنامي هيمنة القوى الغربية وفرض منطقها على النظام الدولي من جهة، وسعيها على إبقاء روسيا قوة من الدرجة الثانية في سلم هرمية القوة في النظام الدولي، وإهمالها لمكامن قوتها ومجالات نفوذها خاصة جوارها الإقليمي الذي يضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، لكن مع مجيئ قيادة براغماتية للسلطة في روسيا منذ سنة 2000، وضعت على رأس أولوياتها استعادة روسيا لمكانتها الإقليمية كفاعل دولي، وبسط نفوذها من جديد على مجالها الحيوي الإقليمي الذي كان يعرف فراغا استراتيجيا، وقد ارتكزت في استراتيجيتها على مقومات قوتها التي تعد الطاقة أبرزها، وعليه تأتي مضامين هذه الدراسة للبحث في الإشكالية التالية:

ما هي حدود دور المتغير الطاقوي في رسم إستراتيجيات روسيا الإتحادية تجاه فضاءات بيئتها الإقليمية منذ سنة 2000؟

وتنبثق من الإشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية مهمة، يمكن حصرها في:

- ماهي مكانة الطاقة في العقيدة الاستراتيجية الروسية؟
- ماهي أبرز الأولويات الاستراتيجية لروسيا الإتحادية في بيئتها الإقليمية؟
- إلى أي مدى تمكنت روسيا من تحقيق مصالحها الاستراتيجية في بيئتها الإقليمية من منظور توظيف المتغير للطاقوي؟

فرضيات الدراسة:

- أسهمت مكانة الطاقة في العلاقات الدولية وتحديدها لطبيعتها بين تعاون وصراع، إلى تنامي مكانتها في المدرك الاستراتيجي الروسي وتحديد توجهاته وفق مصالح سياسته الطاقوية.
- تتحدد مكانة الدولة من مدى نفوذها وهيمنتها في محيطها الإقليمي، وهذا ما دفع بالقيادة الروسية لوضع الخارج القريب كمفهوم لجوارها الإقليمي محدد لأولوياتها الاستراتيجية في بيئتها الإقليمية.

- تبني روسيا الإتحادية علاقاتها الإقليمية من منظور مصلحي برغماتي عقلاني، مما دفعها لتوظيف الطاقة بأوجهها الصلبة والناعمة لحماية أمنها القومي ومصلحتها الوطنية العليا في فضاءاتها الإقليمية المجاورة.

- **حدود الدراسة:**

تتبثق الحدود الزمكانية للموضوع من إطار عنوانه "**دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الإتحادية تجاه بيئتها الإقليمية –منذ سنة 2000–**"، حيث ينحصر المجال المكاني للدراسة في البيئة الإقليمية لروسيا هذه الأخيرة التي تتحد وفق مبدأ" الخارج القريب" في الجمهوريات السوفياتية السابقة المستقلة وتنطوي في ثلاث فضاءات جيوبوليتيكية "شرق أوربا"، و"آسيا الوسطى"، و"جنوب القوقاز"، أما المجال الزماني فينطلق من بداية الألفية الجديدة أي منذ سنة 2000 التي تعد الفاصل الزمني الذي ساهم في عودة اهتمام المدرك الاستراتيجي الروسي بالمجال الإقليمي وإعطائه الأولوية، لكن ذلك لا يمنع من العودة إلى فترات زمنية سابقة لسنة 2000 لضرورات البحث والإحاطة بمختلف الأحداث التي ترتبط بموضوع الدراسة.

- **تبرير خطة الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية التي تم طرحها سابقا تم تبني خطة دراسة من ثلاثة فصول رئيسية؛ تناول الفصل الأول الذي كان بعنوان **مكانة الطاقة في المدرك الاستراتيجي الروسي** ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول لمفهوم الطاقة وأبعادها الإستراتيجية في العلاقات الدولية من خلال تناول مفهوم الطاقة، الطاقة من منظور مقاربة الجيواقتصاد في العلاقات الدولية، ومكانة الطاقة الإستراتيجية وأبعادها في العلاقات بين الدول، أما المبحث الثاني فتمحور حول دراسة العقيدة الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000: التصورات والمرتكزات من خلال التطرق لمفهوم العقيدة والمدرك الإستراتيجي، العقيدة الإستراتيجية الروسية: البنية والمنظور، ثم حدود ومرتكزات الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000، وفي آخر هذا الفصل جاء المبحث الثالث بعنوان آليات ومظاهر تبلور البعد الإستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي، وتم فيه دراسة الإمكانيات الطاقوية ومفهوم الأمن الطاقوي لروسيا، مظاهر تبلور الأهمية الإستراتيجية للطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسين وأخيرا آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية.

الفصل الثاني كان بعنوان **أولويات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية** وتندرج ضمنه مبحثين رئيسيين، جاء المبحث الأول لدراسة بنية البيئة الإستراتجية لروسيا الإتحادية من خلال التطرق لحدود البيئة الإستراتيجية الروسية، التي تلخصت في البيئة الإستراتيجية الداخلية، والبيئة الإستراتيجية الإقلمية، والبيئة الإستراتيجية الدولية، أما المطلب الثاني تم البحث في الفضاءات الإقليمية الإستراتيجية لروسيا وفق مبدأ "الجوار القريب"، ومن خلال البحث والتحليل تم التوصل إلى ثلاث دوائر أو فضاءات جيوبوليتيكية إقليمية وهي: فضاء شرق أوروبا، وفضاء آسيا الوسطى، وفضاء جنوب القوقاز، في المطلب الثالث تم دراسة توجهات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية، والتي حصرها في توجهين رئيسيين من منطلق طبيعة القيادة السياسية؛ إدارة يلتسن وتوجهات الاستراتيجية الروسية بين الأطلسية والأوراسية، وكذا التوجهات الروسية في عهد بوتين وميدفيديف: مزيج حرج بين الأوراسية والبرغماتية. المبحث الثاني من هذا الفصل تم دراسة محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية، أين تم دراسة المحددات الجغرافية والبشرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتم دراسة المحددات السياسية والعسكرية.

وفي الفصل الثالث بعنوان **البعد الإستراتيجي للطاقة في السياسة الروسية تجاه فضاءاتها الإقليمية: الواقع والتحديات** وتضمن ثلاث مباحث، تم دراسة بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي في المبحث الأول؛ بتناول أولا العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء شرق أوربا، ثانيا العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء آسيا الوسطى، وثالثا العلاقات الطاقوية روسيا–فضاء جنوب القوقاز. المبحث الثاني كان حول مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي؛ حيث تم تناول سياسة إعادة دمج دول الجوار مابعد السوفيتي: كومنولث الدول المستقلة، سياسة تطوير التعاون الإقتصادي: الإتحاد الأوراسي، سياسة التطويق الأمني وفرض النفوذ: منظمة معاهدة الأمن الجماعي. أما المبحث الثالث فتمحور حول تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية بين الإرتهان الإقليمي والتوسع الدولي؛ وتم التطرق للتحديات الإقليمية والتحديات الدولية.

- **المناهج والمقاربات النظرية:**

تتطلب صفة العلمية لأي بحث إرتكازه على المقاربات النظرية وتوظيف المناهج العلمية، وهذا ما أخذت به هذه الدراسة من خلال الارتكاز على عدة مناهج ومقاربات نظرية لتحليل الأبعاد المختلفة لموضوعها، وتتمثل في الآتي:

- **المناهج النظرية:** تضمنت عملية البحث في هذه الدراسة على استخدام توليفة من المناهج النظرية، حيث برز **المنهج التاريخي** في تتبع المسار التاريخي وتطور الأحداث والوقائع زمانيا التي عرفتها السياسة الروسية سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي او الدولي، فضلا على توظيفه في دراسة سيرورة العلاقات الروسية مع دول جوارها الإقليمي نظرا لتقاربها التاريخي والعقائدي في حقبة الاتحاد السوفياتي، وكذا التطور التاريخي لتشكل وحدات البيئة الإقليمية لروسيا، أما المنهج **التحليلي الوصفي** فهو ركيزة أي بحث علمي وتمت الاستعانة به للبحث في معطيات العلاقات التفاعلية لروسيا في فضاءاتها الإقليمية وتحليلها من خلال دراسة مدى قدرة القيادة الروسية على توظيف قوة الطاقة في حماية جوارها الإقليمي من النفوذ الغربي، والحفاظ على أولوية أمنها القومي ومصلحتها الوطنية في تفاعلاتها مع الدول المكونة لبيئتها الإقليمية، وكذا تحليل أبرز التوجهات الاستراتيجية التي عرفتها روسيا منذ سنة 2000 التي ساهمت في تحديد أقاليمها الجيوبوليتيكية الحساسة، ومدى استخدام القيادة الروسية للطاقة كأداة لفرض تصورها لمصالحها على دول بيئتها الإقليمية، وبرزت الضرورة لاستخدام **المنهج المقارن** للمقارنة بين توجهات روسيا صوب فضاءاتها الجيوبوليتيكة الاستراتيجية من حيث العمق والثقل الاستراتيجي في المدرك الاستراتيجي للقيادة الروسية، وكذا مقارنة الفترات التي عرفتها العلاقات الروسية الأوكرانية المتأزمة من حيث أسبابها وارتداداتها الجيوبوليتكية على روسيا وباقي دول الجوار.
- **المقاربات النظرية:** التي تعد عماد الدراسات الأكاديمية العلمية، فمن خلال وحدات ومستويات التحليلية الخاصة بكل مقاربة يمكن التقرب من فهم حيثيات موضوع البحث وتصويب مساره، وقد تم الاعتماد على أبرز مسلمات **المقاربة الواقعية الكلاسيكية** القوة والمصلحة التي تتمحور في السلوك السياسي الروسي تجاه بيئته الإقليمية، حيث تعتبر المصلحة الوطنية الموجه للاستراتيجية الروسية خارج حدودها والمحدد لسلم أولوياتها في بيئتها الإقليمية، كما أن روسيا

تحدد معالم وحدود جوارها الإقليمية على أساس مصلحتها الوطنية البراغماتية، وتعتبر القوة المتغير المتحكم في العقيدة الروسية سواء في شكلها الصلب أو الناعم، كما نجد أن الاستراتيجية الروسية تتوافق مع المقاربة الواقعية الجديدة بشقيها الهجومي والدفاعي، وبرزت في السياسات التي انتهجتها روسيا في تعاطيها مع الأزمات التي اندلعت مع دول جوارها خاصة جورجيا أوكرانيا، أما **المقاربة الليبرالية** التي تعطي أهمية للتعاون الدولي ودور المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية كضامن للأمن والسلام، كما أن الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الدولي سيؤدي إلى التقليل من التوجه نحو استخدام والتهديد باستخدام القوة، وباسقاط هذه المسلمات على الاستراتجية الروسية نجد أنها تفسر سعي روسيا إلى إنشاء علاقات إعتماد متبادل وتعاون ثنائي ومتعدد الأطراف مع الوحدات السياسية لبيئتها الإقليمية سواء في فضاء شرق أوربا أو فضاء آسيا الوسطى، من خلال بناء تكتلات إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية بغية تعظيم منافعها في مجال الطاقة وترجيح كفة مصلحتها، نظرا لاعتماد **المقاربة البنائية** على البنى الاجتماعية والقيمية المعيارية لتفسيرها للعلاقات الدولية، ودور البعد القيمي التذاتاني في توجيه سلوكات الدول، فهي مناسبة لتفسير سلوك روسيا الخارجي خاصة في الدول التي تضم الأقليات العرقية الروسية، هذه الأخيرة التي تعتبرها روسيا من محددات علاقاتها مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، و من مقومات الأمن القومي الروسي وتتدخل للدفاع عنها عند الضرورة واستخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر.

- **الدراسات السابقة:**

جاءت هذه الدراسة للبحث في مضامين **دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الإقليمية منذ سنة 2000**، وهناك العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تتشارك مع هذه الدراسة أحد جوانب الشأن الروسي، ويرجع ذلك كما سبق وأشرنا للأهمية التي تحظى بها روسيا في الشأن الدولي، وطبيعة علاقاتها التي تتميز بها مع دول جوارها الإقليمي، وأهم هذه الدراسات والأبحاث نجد:

- كتاب **لأكسندر دوغين** تحت عنوان "**جغرافية السياسة في روسيا**" ترجمة كل من عاطف معتمد وسعد خلف ووائل فهيم، الصادر في 2021، وهو دراسة تأصيلية مهمة لفهم جيوبوليتيك روسيا وإمتداداته التاريخية، حيث ضمت الدراسة قسمين ينطويان على سبعة

عشر فصلا، تناول في القسم الأول مختلف الاتجاهات النظرية والمدارس الجيوبوليتيكة الأصلية، كفريدريك راتزل ورودولف كيلين وماكيندر وكذا المدرسة الجيوسياسية الألمانية والمدرسة الروسية في الجيوبوليتيك، والمعن المكاني للتاريخ الروسي، أما القسم الثاني فتناول فيه جيوبوليتيكا التاريخ الروسي منذ الحضارة الطورانية مرورا بالنماذج الاجتماعية والسياسية للمجتمع الروسي القديم،إلى الإمبراطورية المغولية بين القرنين 13 و15م، وجيوبوليتيكا موسكو القيصرية وما ميزها موسكو روما الثالثة، ومن ثم خصائص روسيا السياسية والسوسيولوجية في القرن 18 في عهد بطرس الأكبر وكاترينا الأولى، وصولا لجيوبوليتيك الاتحاد السوفياتي والتداعيات الجيوسياسة لإنهيار الاتحاد السوفياتي، وفي الأخير أشار لجيوبوليتيكا روسيا في عهد يلتسين وعهد بوتين في الألفية الجديدة مع توضيحه لأهمية أوكرانيا كنقطة حرجة في مسار التاريخ الجيوسياسي لروسيا.

- وكتاب آخر **لأكسندر دوغين** الذي جاء بعنوان "**الخلاص من الغرب الأوراسية الحضارات البرية مقابل الحضارات البحرية الأطلسية**" ترجمة علي بدر الصادر 2021، يتناور فيه مكانة العقيدة الأوراسية في الفكر الروسي، وأنها تحمل شقان شق ايديولجي سياسي وشق جيوبوليتيكي، ومحاولة القيادة الروسية لتجسيد مبادئ الأوراسية باعتبارها حضارة مختلفة عن الغرب الليبرالي، ودور النظرية السياسية الرابعة في عالم مابعد الليبرالية.
- كتاب قيم **لجان هـ.كاليلي وديفيد ل.غولون** المعنون بـ **الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة** ترجمة حسام الدين خضور والصادر في 2011، وهو عبارة عن مجموعة من الأبحاث لثلة من خبراء الطاقة في العالم ودراسة معمقة للعلاقة بين الأمن والطاقة، حيث تطرق في البداية إلى الحاجة للربط بين الطاقة والسياسة الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها إلى آفاق الطاقة في العالم وأمن الطاقة وأسواقها نظرا لأهميتها في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وفق نظرة تحليلية، وخصصت الأقسام الأخرى في الكتاب للأقاليم الطاقوية الجغرافية العالمية (روسيا وأوراسيا، الشرق الأوسط وإفريقيا، حافة المحيط الهادي وشمال الأطلسي والأمريكيتان)، وفي الأخير تطرق لمختلف الاستراتيجية التي يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية اتباعها للوصول إلى أمن الطاقة والتي كان أبرزها تطوير تكنولوجيا الطاقة و تفعيل الشفافية والتنمية المستدامة في قطاع الطاقة، فضلا على بناء المخزونات

الاستراتيجية التي تعد دعامة أمن الطاقة للدولة القومية، وفي الأخير تطرق لإشكالية إمكانية بناء سوق غاز طبيعي عالمية وتحقيق تقارب الرؤى بخصوص ذلك.

- كتاب **لدانييل يرغن** بعنوان **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث** ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد الصادر في 2015، ويعد دانييل يرغن من أكثر الباحثين المتخصصين في دراسات الطاقة، ويوضح في هذا الكتاب التغيرات التي يعرفها عالم النفط في هذا العصر من عودة روسيا لمنظومة علاقات الطاقة والتنافس على بحر قزوين وكذا الصعود الصيني السريع، وطرق تامين إمدادات الطاقة، والسعي للبحث عن مصادر جديدة وبديلة للطاقة.
- كتاب **لبافل باييف** بعنوان **القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية** ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الصادر في 2010، حيث يرى الكاتب أن هناك ركيزتين أساسيتين في سياسة بوتين منذ وصوله للسلطة وهما القوة العسكرية وأمن الطاقة، هذا الأخير الذي تعززت مكانته وأولويته بفضل دور قطاع الطاقة في انتعاش الاقتصاد الروسي بشكل غير مسبوق، وقد اعتمد بوتين على هذين الركيزتين للعودة بروسيا إلى مكانة القوى الكبرى، وإعادة ترتيب سلم القوى في النظام الدولي.
- كتاب **لمحمد جاسم حسين الخفاجي** بعنوان **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)** الصادر في 2019، الذي قام بدراسة الطاقة ومصادرها وكذا مفهوم أمن الطاقة وأبعاده المختلفة، وأهمية الطاقة في الاستراتيجية الروسية الشاملة من الناحية الاقتصادية والسياسة والعسكرية الأمنية وكذا دور شركات الطاقة التي توظفها روسيا داخل أسواق صادراتها الطاقوية خاصة السوق الأوروبية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التأثير في سياسات الدول سواء منتجة أو مستهلكة، هذا فضلا على مكانة الطاقة في علاقة روسيا بالاتحاد الاوروبي وأثر المتغيرات الدولية والأزمة الأوكرانية فيها، وفي الخير تناول سيناريوهات دور الطاقة في مستقبل الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي التي أخذت شكلين التعاون والصراع، ووصل لنتيجة مفادها أن الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الاوربي في مجال الطاقة مستمر نظرا لأهمية كل طرف بالنسبة للآخر، وأن الطاقة ساهمت بشكل كبير في عودة روسيا إلى مكانة القوى الكبرى.

- كتاب **لفراس عباس هاشم** بعنوان **استعصاءات الجغرافيا روسيا واختراق المخيال الجيوبوليتيكي لمساحة الفضاءات العالمية** الصادر في 2022، الذي درس في المنطلقات الفكرية الجيوبوليتيكة المتحكمة في التصور الاستراتيجي الروسي، والدوافع التي تشكل الادراك الروسي نحو فضاء تموضعها الجيوبوليتيكي، بالاضافة إلى إنخراط روسيا في دوائر التنافس الجيوطاقوي في شرق المتوسط، على اعتبار أن هذه المنطقة تعتبر مجالا حيويا تتنافس عليه القوى الاقليمية والدولية، وعليه يجب على روسيا اعادة تموضعها في المنطقة كي تعزز موقعها في النظام الدولي، وقد تناول سعي روسيا للتواجد في الشرق الأوسط والخليج العربي من خلال الأزمة السورية وذلك لتثبيت مكانتها في أسواق الطاقة العالمية من جهة، وتأكيد تصورها للنظام الدولي انه متعدد الأقطاب والقوى وأنها إحدى القوى الفاعلة فيه.
- كتاب لـ **Dmitri Trenin** بعنوان **The End of EURASIA: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** " **نهاية الأوراسيا: روسيا على الحدود بين الجيوساسية والعولمة**" الصادر في 2001، ويؤكد على فكرة أن انهيار الاتحاد السوفياتي هو كارثة جيويسياسية عالمية، وأن روسيا غير قادرة على تحقيق التوازن الجيوسياسي الذي كان قائما، حيث يعني الكاتب بأوراسيا الكتلة الجغرافية التي كانت قائمة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وأن روسيا تواجه تحديات جديدة على طول حدودها الأوروبية وآسيا الوسطى والشرق الأقصى، والتي ساهمت في الخيارات المطروحة لتشكيل هوية روسيا فالقرن الحادي والعشرين وتداعيات العولمة.
- كتاب لـ **Marshall I. Goldman** بعنوان **PETROSTATE: Putin, Power, and the New Russia** الصادر في 2008، يطرح فكرة أن روسيا هي قوة طاقوية عظمى Energy Superpower وتتبع لذلك منذ الحرب العالمية الثانية حتى مجيء بوتين للسلطة، وأكد أن سلاح روسيا الجديد يكمن في الغاز الطبيعي وسعي بوتين لإعادة روسيا كقوى كبرى مرة أخرى.

- **صعوبات الدراسة:**

علاوة على كون موضوع الدراسة يشكل تحديا في حد ذاته بالنظر إلى تعقد وتداخل أبعاده والمتغيرات المتحكمة فيه من جهة، وكذا تشعب وتوسع مجاله الجغرافي وتعدد القوى والفواعل المؤثرة فيه من جهة ثانية، فقد واجه البحث عدة صعوبات أهمها:

- الطبيعة المعقدة والمتغيرة للسياسة الروسية وعدم القدرة على ضبط المتغيرات المتحكمة فيها.
- صعوبة ضبط المجال الجغرافي لـ"البيئة الإقليمية" لروسيا نظرا لإختلاف تصورات القيادات السياسية الروسية من جهة، والمفكرين والنخب الروس وكذا الدارسين الغربيين من جهة ثانية، وكذا المعايير التي يجب الارتكاز عليها لتحديد النطاق الجغرافي للبيئة الإقليمية لروسيا.
- قلة المراجع والدراسات الأكاديمية التي تتسم بالموضوعية في دراسة الشأن الروسي، فأغلب الدراسات يغلب عليها التصور الذاتي والتحليل الإنطباعي.
- صعوبة الوصول إلى إحصائيات دقيقة خاصة ما يتعلق بالشأن الروسي مما حال دون الوصول إلى نتائج موثوقة.
- غلبة الطابع الأيديولوجي على الدراسات السياسية والإستراتجية خاصة أن معظمها دراسات غربية منحازة لخدمة الجهات التي تنتمي إليها، أو روسية مترجمة تطغى عليها التحليلات والتأويلات الموالية للتوجه الروسي.

الفصل الأول:

مكانة الطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي

تُعد الطاقة من البنى الأساسية للإقتصاد العالمي، فهي المحرك الرئيسي له ولكافات النشاطات الإقتصادية على مر الأزمنة، وتتزايد أهمية الموارد الطاقوية مع تزايد التطور العلمي والتكنولوجي، وتشهد هذه الموارد بحثا حثيثا ومتجددا من قبل الدول لمدى أهميتها ومكانتها في قوة الدولة من جهة والحفاظ على سيادتها من جهة أخرى، فالدولة التي تمتلك الموارد الطاقوية هي دول ذات حصانة طاقوية ضد الندرة والقلة وكذا ضد الإستغلال والإستضعاف من طرف باقي الدول، ولقد تزايدت مكانة الموارد الطاقوية مع التنافس الدولي عليها خاصة في العقود الأخيرة من القرن الحادي والعشرين، فهذا العصر هو عصر الطاقة وحروب الطاقة.

وعلى إعتبار روسيا من الدول الطاقوية، حيث تملك موارد طاقوية مهمة تمكنها من تحقيق إكتفائها الذاتي من جهة، والتأثير في العلاقات الدولية الطاقوية على مستوى البيئة الدولية من جهة ثانية، وعليه سيتم التطرق لأهمية الطاقة وأبعادها الإستراتيجة في العلاقات بين الدول، وكذا مكانة الطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي من خلال ثلاثة مباحث؛ يركز الأول على مفهوم الطاقة وأبعادها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، في حين يركز الثاني على العقيدة الاستراتيجية الروسية منذ 2000، أخيرا سيتم البحث في آليات ومظاهر تبلور البعد الإستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفهوم الطاقة وأبعادها الإستراتيجية في العلاقات الدولية

الطاقة هي مادة حيوية لإقتصاديات جميع الدول والمجتمعات سواء كانت الدول متقدمة أو صاعدة أو متخلفة، فكلها تسعى لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الموارد الطاقوية لضمان إستقرارها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، فالدول المستوردة لهذه الموارد وخاصة الدول الكبرى تبحث عن ضمان إستمرار تدفق الموارد الطاقوية إليها وإحكام سيطرتها على منابعها وذلك وفق مبدأ من يسيطر على موارد الطاقة يسيطر على العالم ويضمن السيادة العالمية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضمان أمنها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي على المستوى الداخلي، أما الدول المصدرة فهي تسعي دائما لضمان أسواق آمنة لمواردها الطاقوية وطرق نقلها وأسعار تخدم مصلحتها ومصلحة أمنها القومي وإستقراراها الإجتماعي والإقتصادي. هذا فضلا على أهمية الطاقة في العلاقات بين الدول التي تكتسي أهمية كبيرة تكاد تكون هي محرك سلوكات الدول الخارجية، وبوصلة علاقات الدولة في بيئتها الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: في مفهوم الطاقة ومصادرها

بدايةً عند الحديث عن الطاقة نقصد الطاقة بمفهومها التقليدي الذي يشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، لكن في بحثنا سنركز على النفط والغاز الطبيعي فقط عند ذكر مصطلح الطاقة اللذان لا يزالان يمثلان أكبر وأهم مصادر الطاقة حتى الآن، وتعرف الطاقة في أبسط مفاهيمها على أنها مجموعة الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، التي تستعمل في مختلف النشاطات اليومية، كتسيير حركة المواصلات ومختلف القطاعات والمؤسسات التي تدخل في الجانب الصناعي والاقتصادي.

تغير بشكل كبير الترتيب الهرمي لمصادر الطاقة منذ بداية القرن العشرين حتى الآن، فبعد أن كان الفحم يحتل الصدارة في البحث والإستخدام من بين مصادر الطاقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تراجع مركزه مع بداية القرن العشرين أمام النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت نسبة

استخدام الفحم من 95% في بداية القرن العشرين إلى 28.2% في القرن الواحد والعشرين، وفي الوقت نفسه زادت حصة النفط من 3.6% إلى 40.2% والغاز الطبيعي من 1.3% إلى 26.4 %[1].

وعليه يهيمن النفط والغاز الطبيعي على مصادر الطاقة الدولية منذ عقود طويلة مع بعض التغييرات النسبية البسيطة، حيث انخفضت نسبة استعمال الوقود الاحفوري في إجمالي إستهلاك الطاقة من 85% تقريبا في أوائل السبعينات إلى ما يقرب 80% في أوائل الثمانينات[2]، ولقد شهد القرن الماضي نموا مطردا لدور النفط والغاز في تفعيل التطور حول العالم، حيث تشير أغلب الدراسات المتعلقة بمستقبل الطاقة أن النفط والغاز سيبقيان مهيمنان على إمدادات الطاقة حتى في هذا القرن، وأنه في حال لم يتم البحث عن مصادر طاقة جديدة وتبني سياسات بينية ملائمة، سيستمر نمو الطلب العالمي على النفط بـ 1.6% في العام، هذا فضلا على أن النفط سيستمر بتزويد أكثر من 90% من متطلبات الطاقة لمركبات الطاقة على الأقل حتى عام 2030، و ستزداد الحاجة إلى الغاز الطبيعي بشكل أسرع بمعدل 2.3% كل عام[3].

بداية، اختلف جل الباحثين والمهتمين بشأن الطاقة في تحديد مفهوم الطاقة بما يتماشى مع النسق العام لكافة الدول، وذلك راجع لاختلاف الرؤى بين الدول ومنظورها للطاقة مما أدى إلى صعوبة بناء سياسات واستراتيجة موحدة تعمل وفق سياق متفق عليه بين كل الدول. فالطاقة هي الجهد أو القدرة الكامنة في أي شيء أو مادة على أداء عمل أو شغل، وغالبا ما ترتبط الطاقة بالحركة الميكانيكية للأجسام وقد أصبحت هذه الطاقة من أهم الخصائص الفيزيائية للمادة[4].

ويعدّ مصطلح الطاقة ترجمةً حرفية لمصطلح energy أوenergie أوenergia بمختلف اللغات الأوروبية الحديثة، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة energos أو energeeia المكونة

---

[1]– عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافية الطاقة)"، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، المجلد 27، العدد الأول والثاني، (دمشق: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص.365.

[2]– ستيف جريفيث، "دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة"، **سلسلة العلاقات الخارجية في مجال الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018)، ص.2.

[3]– وكالة الطاقة الدولية، ترجمة: مظهر بايرلي، "ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية"، **سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة**، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، (د.س.ن))، ص.37.

[4]– عبد الرؤوف رهبان، مرجع سابق، ص.367.

من مقطعين "en" وتعني "في أو داخل" و "ergos" تعني "نشاط"، وبهذا فكلمة طاقة تعني "في داخله نشاط" أو أن الشيء يحتوي على جهد أو شغل، أي أنها أي شيء يولد جهد أو عمل كالحرارة والضوء، وسنركز في هذه الدراسة على المصادر الأحفورية التي تعد أحد مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، وهناك مصادر غير أحفورية أو ما يعرف بالطاقة المتجددة كالطاقة النووية والرياح والشمس...الخ[1].

هذا، وتعتبر مصادر الطاقة المختلفة الركيزة الأساسية لإقتصاديات الدول والمجتمعات، وأصبحت قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من مصادر الطاقة والقدرة على توظيفها وإستخدامها لتحقيق أهدافها ومصالحها العليا، إذ تعد الطاقة المحرك الرئيسي للسياسة والإقتصاد على المستوى الوطني وموجه سلوكات الدولة الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

وهناك نوعين من مصادر الطاقة؛ **الأولى** هي الطاقة الناضبة أو الوقود الأحفوري وتضم كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم وهي عبارة مركبات عضوية ناتجة عن عملية التحلل للكائنات الحية والنباتات منذ آلاف السنين وتحولت وأصبحت طاقة كيميائية كامنة، وتتميز بالنضوب وعدم القابلية للتجدد، و**الثانية** هي الطاقة المتجددة خاصة الطاقة النووية والشمسية والكهرومائية وطاقة الرياح، التي تمثل نوعا جديدا يحظى بأهمية كبيرة على مستوى الدول والمنظمات الدولية التي تشدد على ضرورة الحفاظ على البيئة من خطر التلوث الناتج عن الاستخدام المفرط للوقود الأحفوري، كما نشهد تزايد نصيب مصادر الطاقة المتجددة من اجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة نظرا لكونها من أنظف مصادر الطاقة لخلوها من الانبعاثات الملوثة للبيئة[2]، بالإضافة إلى أنها رخيصة الثمن وقليلة المخاطر وذات جدوى اقتصادية.

وسنركز في هذه الدراسة على الصنف الأول من مصادر الطاقة وهي الطاقة الناضبة، وبالتحديد على النفط والغاز الطبيعي فقط بما يتماشى وحيثيات البحث وخصوصيته، نظرا لمكانتهما

[1]– محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والإستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص. 26، 27.

[2]– المرجع نفسه، ص.ص، 29–42

في الإقتصاد العالمي والعلاقات الطاقوية الدولية من جهة، ومكانة كلاهما في السياسة الطاقوية الروسية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي (الإقليمي) محل الدراسة من جهة أخرى.

1- **النفط:** كان أول استعمال للنفط على أساس تجاري قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر وكانت بداية استخدامه التجاري كوقود للإضاءة، وعند اختراع محرك للاحتراق الداخلي أصبح النفط وقود كل حركة، وفي وقت مبكر اكتشف البريطانيون أهمية البترول في العصر الصناعي الجديد[1]، لقد أسفر البحث الحثيث عن النفط في نهاية القرن التاسع عشر عن وجود ثلاث مراكز رئيسية لإنتاجه وهي: أمريكا الشمالية والقوقاز جنوب روسيا وجزر الهند الشرقية (أندونيسيا) التي كانت مستعمرة هولندية في ذلك الوقت، ومع بداية القرن العشرين برزت شواهد في الشرق الأوسط وخاصة على شواطئ الخليج بوجود مخزونات هامة ومغرية من النفط والتي كانت تحت السيطرة البريطانية في ذلك الوقت، وكانت تقاس قوة الدولة أو الإمبراطورية في ذلك الوقت بقوة أسطولها الذي يعتمد على النفط، حيث نجد وزير الخارجية البريطانية اللورد "**إدوارد جراي**" صرح عند نهاية الحرب العالمية الأولى بقوله: ***"إن سيادة بريطانيا في الخليج يجب أن تكون مؤكدة..فهذه السيادة تساوي تماما قوة الأسطول البريطاني، وقوة هذا الأسطول تعني قوة بريطانيا"***[2].

يعد النفط المصدر الأول في الأهمية من بين مصادر الطاقة وشكل الأساس الذي بنت عليه الدول أهدافها وتقدمها ونموها المستمر، ويحتمل أن يحتل النفط موقع المهيمن باعتباره مصدر الطاقة التجاري الأكبر في العالم دون منافس في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2030، وعلى الرغم من معدل نموه المنخفض نسبيا 1.7 سنويا، فلا يتوقع أن تنخفض حصة النفط في استخدام الطاقة العالمي إلا قليلا من 39% سنة 2000 إلى 38% سنة 2030، ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط من مايقارب 75 مليون برميل في اليوم عام 2000[3] إلى 105.4 مليون برميل يوميا في 2030، ونحو 106.4 مليون برميل يوميا بحلول 2040،

[1]- طارق رضوان، **حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم**، الطبعة الأولى، (الجيزة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2016)، ص.19.

[2]- المرجع نفسه، ص.20.

[3]- جان هـ.كاليكي، ديفيد ل.غولدن، ترجمة: حسام الدين خضور، **الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص.63.

وتشير وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها في 2019 أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى ذروته في عام 2030[1]، نظرا لمتطلبات النقل والمواصلات المتزايدة ونمو الاستخدامات الصناعية له بما فيها الصناعات الكيميائية.

ولقد ازدادت أهمية النفط في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي وأصبحت الدول الصناعية بحاجة ماسة إلى مزيد من النفط لإدارة صناعاتها المتطورة، وتنبع أهمية النفط بالنسبة للدولة المستوردة خاصة المتقدمة منها في كونه عماد اقتصادها ونفوذها السياسي والثقافي والاستراتيجي، مما انعكس على الزيادة السريعة في الاستهلاك والمطالبة بزيادة الإنتاج أيضا وذلك أن التقدم التكنولوجي في كافة الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية يتطلب المزيد من الطاقة، أما الدول المنتجة فأهمية النفط بالنسبة لها تكمن في الفوائد المالية التي يعود بها عليها، التي تعد ضرورية لخطط التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعد مصدر دخل رئيس في أغلب الدول المنتجة التي تعتمد على تصديره إلى الخارج، كما أن التجارة الدولية تعتمد بشكل كبير على تصدير واستيراد هذا السلعة الحيوية[2].

وتشير أغلب الإحصائيات منها إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة والدراسات المتعلقة بالنفط إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع في السنوات المقبلة، دافعا بمعدلات الاستهلاك اليومي إلى مستويات أعلى على الدوام[3]. والشكل أدناه يبين ارتفاع متزايد للطلب العالمي على النفط في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2026.

1– "الطاقة الدولية: الطلب العالمي على النفط يبلغ ذروته 2030: قبل أن يبدأ التراجع مع التوجه المتسارع للسيارات الكهربائية الأكثر كفاءة"، 2022/05/15، متوفر على الرابط:

https://bit.ly/3yDP5E4

2– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص ص. 35، 36.

3– مايكل كيلر، ترجمة: عدنان حسن، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، (ب.س.ن))، ص.48.

الشكل رقم (1): رسم بياني يمثل تزايد الطلب العالمي على النفط من 2010 إلى 2026

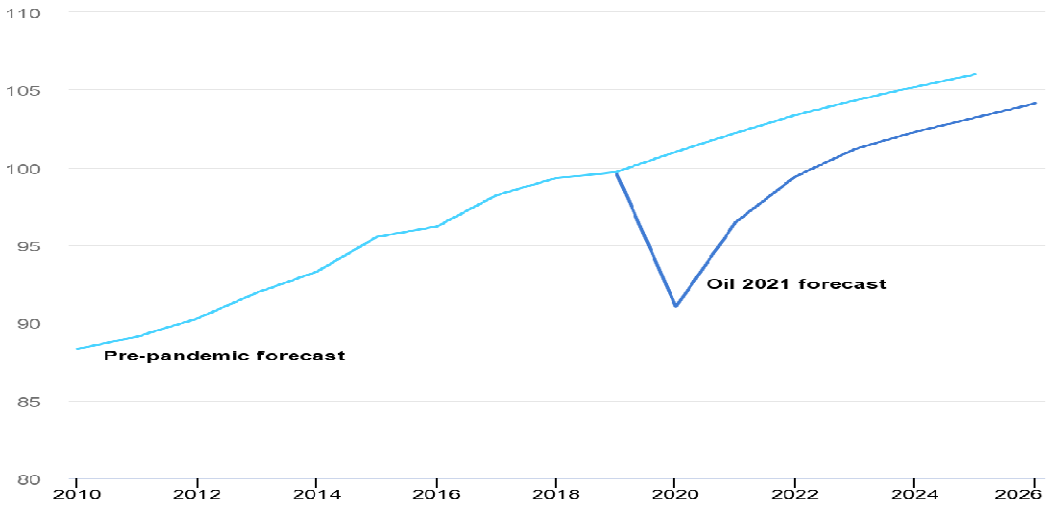

Source : https://bit.ly/3NfepnZ

وتعد قارة آسيا في مقدمة قارات العالم إنتاجا للنفط، إذ تنتج ما يعادل 43% من إجمالي إنتاج العالم من النفط حسب تقديرات 2011 خاصة دول الخليج العربي التي تعد الأولى في الاحتياط والإنتاج، وهو ما جعلها ساحة كبيرة للتنافس الدولي من أجل تأمين النفط[1]، ويتوقع أن تصبح القارة الآسيوية أكثر الأقاليم استهلاكا للنفط في العالم، حيث تزايد توسع الطلب الإجمالي على الطاقة في بلدان مثل الصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند، أين كانت حصة آسيا من استهلاك الطاقة العالمي يبلغ 15% في عام 1970، ووصلت إلى حوالي 27% في عام 2000 ويرجح أن ترتفع إلى 35% بحلول عام 2030 من الإستهلاك الإجمالي العالمي[2].

وفي المقابل يتوقع أن يتراجع حجم النفط العالمي المستهلك في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث نما استخدام النفط في أمريكا الشمالية بنحو 1.3%في السنة من عام 1970 إلى عام 2000 وستبقى النسبة نفسها، وبلغ معدل نمو الاستهلاك في أوروبا نحو 1% في السنة في الفترة من عام 1970 إلى عام 2000، وسيترك هذا حصة سوق ستبلغ 25% لكل من أمريكا الشمالية وأوروبا إلى غاية 2030، أما كل من أمريكا الجنوبية والوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا فمن المتوقع أن تكسب حصة سوق بمعدلات نمو استهلاك النفط تبلغ 2.5%

[1]– المرجع نفسه، ص.36.

[2]– جان هـ.كاليكي، ديفيد ل.غولدن، مرجع سابق، ص.62.

سنويا حتى عام 2030، لأن هذه المناطق تبدأ من مواقع ضعيفة نسبيا لن تتجاوز حصتها الإجمالية العالمية معا 15% عام 2030[1].

2- **الغاز الطبيعي:** يعرف الغاز الطبيعي بأنه مركب كربوني يتكون من العناصر الأساسية نفسها المكونة للنفط، وإذا كان هذا الأخير(النفط) موجود في حالة سائلة، فإن الغاز الطبيعي موجود على صورة غازية، وهو مركب لا شكل له ولا رائحة وعديم اللون يتكون من مواد عضوية هيدروكربونية[2]، ويعد الغاز الطبيعي البديل لمصدر النفط على المدى القريب إذ يتميز بأنه أنظف أنواع الوقود الأحفوري وأقلها كربونا، وقد تضاعفت احتياطات الغاز الطبيعي، ففي أواخر عام 2008 كانت الاحتياطات العالمية المؤكدة منه تقدر بـ 185 ترليون متر مكعب، وتسد هذه الكميات الحاجة إلى النفط 60 عاما تقريبا وفقًا لمعدل الإنتاج الحالي وبحسب تقديرات وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية، فإن الموارد المتبقية القابلة للإستخراج على المدى البعيد من الغاز الطبيعي تبلغ 436 ترليون متر مكعب، ويشمل هذا الرقم الاحتياطات المؤكدة ومعدل نموها والكميات غير المكتشفة بعد، إذ لا تزيد نسبة الانتاج التراكمي لعام 2008 على 18% من المجموع الكلي للغاز الطبيعي[3].

كما تتصف احتياطات الغاز الطبيعي مقارنة بالنفط بتوافرها بشكل كبير، وتتوسع على نطاق واسع من العالم، حيث تمتلك روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى والشرق الأوسط احتياطات كبيرة، وقد تجاوزت احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في الثلاثين عاما الأخيرة الضعف، وذلك نتيجة الإهتمام المتزايد واكتشاف حقول جديدة فضلا عن تطور تقنيات التنقيب والإنتاج[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 62، 63.

[2]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، **الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020)، ص.17.

[3]- محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص. 37.

[4]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، مرجع سابق، ص.45.

الخريطة رقم (1): تمثل احتياطات الغاز الطبيعي في أقاليم من العالم

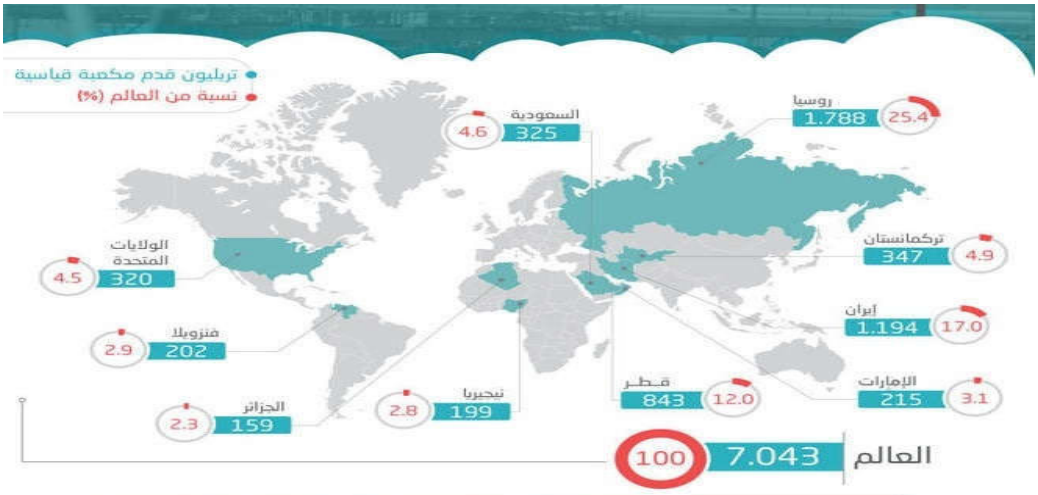

نقلا عن: https://bit.ly/3PnHKhP

تم اكتشاف الغاز الطبيعي في مطلع القرن العشرين، وذلك عندما عثر عليه في ولايتي "نيويورك وفرجينيا" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1920، وظل الغاز المنتج حتى الحرب العالمية الثانية غازًا مصاحباً* مما أدى إلى إحراقه وإهداره في تلك المرحلة، وذلك لأن أسواق الاستهلاك كانت غير قادرة على استيعاب الكميات المنتجة، هذا إضافة إلى أن وسائل نقله لم تكن متطورة، ومع زيادة الطلب على الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية وكذا حدوث تطور تكنولوجي هائل في مجال استخدام الأنابيب كوسيلة لنقل الغاز الطبيعي عبر شبكات واسعة ساهم في زيادة إنتاجه والبحث عنه[1].

لقد كان الغاز الطبيعي حتى نهاية الحربين العالميتين مصدرا ثانويا للطاقة، لكن ازداد الاهتمام به منذ 1945، أين أصبح الغاز الطبيعي يمثل مصدرا لربع الطاقة المستهلك في أمريكا في 1952، حيث بلغ استهلاك الولايات المتحد الأمريكية من الغاز عام 1955 لوحدها مايقارب 90% من الاستهلاك العالمي، وعليه شهد العالم في الفترة ما بين 1950- 1980 استهلاكا متزايدا للغاز الطبيعي وصل إلى 140 بليون متر مكعب ما يعادل أكثر من 2 مليون

* الغاز المصاحب: هو الغاز الذي يظهر مصاحبا للنفط عند استخراجه من أعماق الأرض، ويفصل في محطات عزل الغاز، وهو لا يتطلب عمليات استكشافية لاستخراجه لأنه يأتي مصاحبا لإنتاج النفط الخام.

[1]- المرجع نفسه، ص.20.

برميل من النفط في اليوم[1]، وقد كانت بداية الألفية الجديدة دليلا على حدوث تبدل نسبي في المصادر المفضلة للحصول على الطاقة، ويؤكد هذا التحول ما أشار إليه تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في 2011 من أن العالم بدأ بالدخول في ما اطلق عليه التقرير بـ "العصر الذهبي للغاز"، وأشارت الوكالة أنه بحلول عام 2020 سيكون الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصدر للطاقة في العالم بعد النفط، مستندة إلى اعتبارات موضوعية أبرزها الإرتفاع المطرد الذي يشهده الطلب على الغاز الطبيعي منذ مطلع الألفية الثانية، خاصة من قبل اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة كالصين والهند[2]، ووفق السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية فإن نسبة الغاز الطبيعي في إمدادات الطاقة العالمية سيصل إلى 24% عام 2020، وستبلغ 28% عام 2050، حسب السيناريو الذي يعتمد على نمو منخفض لانبعاث الكربون الذي أعده المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية ومجلس الطاقة العالمي[3].

وما يؤكد أهمية الغاز الطبيعي هو التوسع في استخدامه لتأمين المتطلبات العالمية للطاقة، فمواصفاته ووفرة احتياطاته تمنح دورا رئيسيا في سيناريوهات الطاقة كافة، ومكانته في مجال تنويع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي آخذة في النمو، حيث يكتسي الغاز الطبيعي بعض المميزات التي جعلت منه مصدرا منافسا لباقي مصادر الطاقة التقليدية وعلى رأسها أنه أكثر أنواع الوقود الأحفوري نظافة، ففي العقود الأخيرة وبعد التمادي في استخدام الفحم والنفط ظهرت مشكلة التلوث البيئي التي كانت إنبعاثات ثاني اوكسيد الكربون سببا لها، وبما أن الغاز الطبيعي يتميز بانخفاض نسبة الكربون فيه مقارنة بباقي أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، وكذا استعماله بشكل واسع في الاستخدامات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية، وأيضا استخدام مركباته "الميثان، الإيثان، البيوتان" التي تمتاز بطاقتها الحرارية وقودا للصناعات ذات

---

[1]– فاطمة مساعيد، "مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، (الجزائر: جامعة ورقلة، 2011)، ص.227.

[2]– جمال عبد الله، "ثورة الغاز الصخري و أثرها على اقتصادات دول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط:

https://bit.ly/3sEcT6W

[3]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص ص. 38، 39.

الاستخدام الكثيف للطاقة، لذلك حظي باهتمام كبير ودفع إلى تحسين طرق نقله لخفض تكاليفه[1].

إن عمليات استخراج الغاز وانتاجه تتشابه كثيرا مع تكاليف إنتاج النفط لأن معظم احتياطات الغاز الطبيعي اكتشفت صدفة اثناء البحث والتنقيب على النفط، كما أن وسائل الإنتاج وحفر الآبار تكاد تكون متماثلة، وبشكل عام تعد تكاليف استخراج الغاز الطبيعي منخفضة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لكن طرق نقله وتسويقه مكلفة للغاية، إذ تعد تكاليف تسييله ونقله عالية جدا وذلك راجع للحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة في عمليات تسييله وشحنه في بواخر مبردة، وأجور نقله المرتفعة نسبيا تقلل من نسبة الأرباح من تجارته[2]، فنقل الغاز الطبيعي يتم إما في حالته الطبيعية عن طريق الأنابيب من آبار الإنتاج إلى المستهلك النهائي مباشرة، أو عن طريق تحويله إلى الحالة السائلة تحت شروط محددة من درجة الحرارة والضغط، وذلك بتبريده إلى (-161) درجة مئوية أين يتناقص حجه بمقدار 600 مرة، ومن ثم نقله بواسطة ناقلات خاصة، وتعد كلا الطريقتين باهظة التكاليف إذ يقدر في المتوسط أن كلفة النقل تمثل 45% من سعر كلفة الغاز الطبيعي[3]، وعليه يتطلب نقله مد خطوط الأنابيب وبناء البنى التحتية اللازمة لذلك ووجود مرافق ثابتة وكلها مكلفة ماديا خاصة منها شبكة خطوط الأنابيب لمسافات طويلة.

أما فيما يخص أسعار الغاز الطبيعي فبتتبع المسار التاريخي لأسعار الغاز الطبيعي نجد أن المنحى العام كان في ارتفاع تدريجي عبر الزمن، مع اكتساب أهمية نسبية من شأنها أن تدعم مصداقية الغاز الطبيعي في السوق العالمية وتلبيته للطلب العالمي على الطاقة، حيث توجه هذا المورد ليصبح نموذج للاستهلاك الطاقوي بصفة مستديمة ومتطورة مما ساهم في الزيادة في سعره، أين حصل ارتفاع شامل في مستوى أسعار الغاز الطبيعي في جميع الأسواق الآسيوية والأوروبية والأمريكية على حد سواء خلال السنوات الأخيرة لاسيما منذ سنة 2000، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة الغازية التي مرت بها الأسواق الأمريكية في تلك المدة،

[1]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، مرجع سابق، ص ص. 21، 22.

[2]- المرجع نفسه، ص. 33.

[3]- المرجع نفسه، ص. 34.

والصعود المفاجئ والكبير لأسعار الغاز الطبيعي الأمريكية في شتاء "2000- 2001"، إذ قفزت الأسعار من 2.5 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية بداية العام 2000 إلى أكثر من 10دولار في نهاية العام نفسه، ويرجع ذلك الإرتفاع الكبير إلى إختلال التوازن بين العرض والطلب على الغاز الطبيعي في تلك السوق[1].

ولقد ظل تسعير الغاز الطبيعي مرتبطا بتسعير النفط، وظلت ومازالت الدول المصدرة للغاز الطبيعي تطالب بفك هذا الارتباط على أن يكون للغاز سوقا منفصلة عن السوق العالمية للنفط، وأثارت الدول المنتجة والمصدرة للغاز مشكلة ربط سعر الغاز بسعر النفط في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنفط والغاز التي كانت تعقد في العديد من الدول مثل: مؤتمر الغاز المنعقد بالإمارات في 1996، ومؤتمر الشرق الأوسط للغاز والنفط بأبوظبي الذي تم خلاله المطالبة بإنشاء رابطة لمنتجي الغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك، تضم معظم الدول المنتجة والمصدرة للغاز مثل: روسيا، قطر، إيران، الجزائر، ماليزيا، أندونيسيا، وغيرها لتنسيق التعاون في مسألة تسعير الغاز وصناعته[2]، وعلى إثر تلك المطالب تم إنشاء "**منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي**" على غرار الإجتماع الوزاري الأول الذي عقد بطهران عام 2001 وحضره إلى جانب إيران كل من: الجزائر، قطر، روسيا، تركمنستان، أندونيسيا، ماليزيا، بروناي، سلطنة عمان، وحضرت النرويج كمراقب، وتم الإتفاق خلال الإجتماع على أهداف المنتدى والتي تم حصرها في: تعزيز مفهوم تبادل المصالح من خلال تفضيل الحوار بين المنتجين؛ وبين المنتجين والمستهلكين؛ وبين الحكومات والصناعات الطاقوية ذات صلة بالغاز؛ وتوفير منصة للبحث وتبادل وجهات النظر؛ وتعزيز سوق غاز مستقرة وشفافة وأكثر فعالية[3]، وقد سعت الدول الأعضاء في المنتدى إلى تنسيق سياساتها المشتركة من خلال عقد العديد من الإجتماعات بهدف تعزيز سبل التعاون إدراكا منها أنه لحماية مصالحها لا يجب العمل بشكل

---

[1]- المرجع نفسه، ص.ص. 37- 40

[2]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص. 232.

[3]- عبد الحميد رولامي، كتوش عاشور، "مستقبل منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات التي تشهدها السوق الغازية العالمية"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 18، (قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، جوان 2017)، ص. 134.

منفرد، بل لابد من العمل في إطار منظمة خاصة بها، أي خلق نمط جديد مؤسسي يهتم بأسواق وأسعار الغاز.

وفي الأخير نتوصل إلى أنه منذ إكتشاف النفط والغاز الطبيعي والدول تسعى لتحقيق إكتفائها الذاتي والسيطرة على مناطق الإنتاج وكذا طرق الإمدادات والأسعار بما يتماشى ومصلحتها الوطنية، مما أدى إلى التنافس بين هذه الدول ودخولها في علاقات تصادمية في بعض الأحيان نظرا لتعارض مصالحها من جهة، والخوف من ندرة هذه الموارد ونضوبها من جهة ثانية، وعليه ظهرت العديد من الأبحاث التي تؤكد على الأهمية الطاقة في العلاقات بين الدول، وتحديد مصيرها ومكانتها ونفوذها في النظام الدولي، وهذا ما سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الطاقة من منظور مقاربة الجيواقتصاد في العلاقات الدولية

الجيواقتصاد مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الإقتصادي الأمريكي "**إدوارد لوتواك**" ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم، في حين ذهب "**باسكال لوروت**" في تعريفه لهذا المصطلح إلى اعتباره "علم يهدف إلى تحليل الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية اقتصادياتها الوطنية عبر احتكار التكنولوجيا الدقيقة وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي نجد امتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكها سواء كان دول أو مؤسسات وطنية قوة ونفوذا دوليين ويؤدي إلى تمتين إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية"[1].

والجيواقتصاد Géoéconomic من الناحية اللغوية هو كلمة انجليزية محدثة مركبة من جزأين "جيو" وهي كلمة يونانية الأصل وتعني الأرض ويرادفها كلمة الفضاء والمتسع والمكان الواسع من الأرض، "الاقتصاد" ويقصد به عالم الإقتصاد ومايرتبط به من علاقات نشاطات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتمويل، وما يترتب عليها من علاقات تبادل ومنافسة وصراع، وعليه فموضوع

[1]– سناء نسراتي، "مفهوم الجيواقتصادية"، **الحوار المتمدن**، العدد 3807، متوفر على الرابط:
https://bit.ly/3ModnWM

الجيواقتصاد هو دراسة التفاعلات والتداخلات والتركيبات المعقدة بين الفضاء والإقتصاد. أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف دقيق لمفهوم الجيواقتصاد حتى عند الخبير الاستراتيجي الأمريكي "**إدوارد لوتواك**" في مقاله المشهور "من الجيوبوليتيك إلى الجيواقتصاد" وكتابه "الحلم الأمريكي في خطر" وأوجزه في قوله "أن الجيوسياسة التقليدية عليها إدراج البعد الإقتصادي في علاقات القوة بين الأمم، وحتى يجعل التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للرفاهية"[1]، وعرفه الخبير الاستراتيجي الفرنسي "**جان فرنسوا دغوزان**" في مقالة عنوانها "النجاة من الأزمة أو العودة المفاجئة للجيواقتصاد" بأن: "الجيواقتصاد هو دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها سواء كانت دولة أو غيرها المرتبط بالسلطة، أي دراسة قدرة هؤلاء الفاعلين على التأثير أو عدم التأثير على هذه التدفقات"، وعرفه الخبير الجيواقتصادي الفرنسي "**باسكال لورو**" من حيث موضوع الدراسة بأن: "الجيواقتصاد يتولى تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية خاصة التجارية التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة بدقة، ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولجيا وتعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي"[2].

من خلال التعاريف المقدمة من قبل المفكرين نجد أن الجيواقتصاد يهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد، والمناطق الجغرافية التي تتميز بموارد جغرافية ذات الأهمية البالغة، فيتم دراسة "جيواقتصاد الزراعة" و"جيواقتصاد الماء"، و"جيواقتصاد الطاقة" حيث أصبحت الموارد الطاقوية جزءًا من دراسات الجغرافية الاقتصادية أو الجيواقتصاد هذه الأخيرة التي تُعدّ جغرافية الطاقة أحدث فروعها، حيث برز الكتابات حولها في خمسينيات القرن العشرين، على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الموارد الطاقوية ضمن دراسات الجغرافية الاقتصادية، وهي تهتم بدراسة الموارد الطاقوية من حيث خصائصها وتنوعها وتوزعها الجغرافي على مستوى العالم وعلى مستوى الوحدات السياسية، كما تدرس العوامل المؤثرة في إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها واستهلاكها، بالاعتماد على المنظور الجغرافي العام في التحليل والتفسير. بدأ ظهور مسمى "جغرافية الطاقة" مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين في فرنسا تحديدا بظهور كتاب الجغرافي الاقتصادي "**بيير جورج**" بعنوان "جغرافية الطاقة **Geographi de L'energie**" عام 1950، ثم كتاب للباحث "**شارودونيت**" عام 1962، ثم

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

"**جيرالد مانيرز**" **The Geography of Energy** في 1964، ويعد هذا الأخير كتاب جغرافية الطاقة **لمانيرز** من أول المؤلفات التي تناولت موضوع الطاقة من وجهة نظر جغرافية، فقد اتبع المنهج الجغرافي الإقتصادي في تحليل الخصائص المكانية ودراستها لإنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها واستهلاكها، دون أن يغفل الدور الذي تؤديه السياسات المحلية والقوى العالمية في أنماط الطاقة[1].

هذا، وقد تميزت فترة السبعينيات من القرن العشرين بظهور العديد من المؤلفات والدراسات المهمة حول جغرافية الطاقة، لكل من "**جويول**" 1971، و"**كوران**" 1973، و"**أوديل**" 1974، "**تشابمان**" و"**كوك**" في 1976، ويعد كتاب "**أوديل بيتر**" "**البترول والقوى العالمية**" من أهم الكتب في جغرافية الطاقة في هذه المرحلة، حيث تناول فيه النفط وإنتاجه ودور الدول الكبرى والمتقدمة صناعيا في إنتاجه؛ كما عرض العوامل المؤثرة في الإنتاج العالمي للنفط؛ كما تحدث عن صناعة تكرير البترول والنقل والتوزيع؛ واختتم كتابه بإبراز العوامل المؤثرة في توطن صناعة التكرير دون أن يهمل الأهمية الاقتصادية للنفط. شهدت الدراسات المهتمة بجغرافية الطاقة تطورا ملحوظا خاصة في منهجيتها في سنوات الثمانيات من القرن العشرين، ففي عام 1989 أصدر "**تشابمان**" كتابا جديدا بعنوان "**الجغرافيا والطاقة: نظم الطاقة التجارية والسياسات القومية**"، تناول فيه التوزع الجغرافي لموارد الطاقة المتخلفة واستخداماتها وأنماط الإنتاج والإستهلاك، مع التركيز على صناعة الفحم والنفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية[2].

وفي مجال العلاقات الدولية شهد القرن الحادي والعشرين تغيرا في الوسائل التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف استراتيجياتها الخارجية، حيث حصل تحولي نسبي وتدريجي في الوسائل المعتمدة في العلاقات بين الدول من القوة العسكرية إلى وسائل أكثر تطورا وأقل تكلفة وفي مقدمتها الأدوات الإقتصادية، أثار هذا التحول في أدوات السياسة الخارجية نقاشا واسعا وعميقا حول الشأن الجيواقتصادي الذي بات يكتسي أهمية متعاظمة على حساب الاعتبارات الجيوسياسية التقليدية، فعقب

[1]– عبد الرؤوف رهبان، مرجع سابق، ص ص. 369، 370.

[2]– المرجع نفسه، ص. 371.

الحرب الباردة وظهور العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين أصبح منظور الإقتصاد الجغرافي الأقرب لتفسير الواقع الدولي وخاصة حالة الحرب[1].

إن فكرة توظيف الاقتصاد لخدمة الأهداف السياسة للدولة كانت مهملة من قبل المفكرين والباحثين السياسيين، حتى أشار إليها بعض الإقتصاديين وطالبوا ضمن التحليل الاقتصادي أن تؤخذ الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدول في الحسبان، واستعمال الاقتصاد كسلاح في خدمة قوة الدولة، وأن الاقتصاد موضع الصراعات لأن أهدافه تنصب على تقاسم الثروات العالمية، وفي هذا السياق استبدل جزئيا غزو الأقاليم بغزو الأسواق، ويتعلق الأمر إذن بحرب دائمة تخوضها الدول وشركاتها من أجل تقاسم الإنتاج العالمي يكون أكثر فائدة وخدمة للمصالح الوطنية، فالقيود والعوائق الجمركية وتحديد الحصص وسن المعايير الصناعية والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية والبحث المستمر على الإحتكارات كل ذلك يعد أسلحة قوية وناجعة لإعادة تشكيل الهرم التسلسلي الدولي للقوى يكون في صالح الدول التي تستعملها، فالرهان يكمن إذن في إثبات إمكانية استعمال العلاقات الإقتصادية كالتجارة الخارجية (مساعدة خارجية، تدفق رؤوس أموال أو مفاوضات تجارية) كأداة ضغط سياسي، وبالتالي كل المسائل المتعلقة بالإستراتيجيات الاقتصادية تنتهجها الدول كسياسة قوة ونفوذ مهما كانت الأسباب، وفي هذا الصدد أكد "**توماس.س.شالينج**" على ضرورة الإهتمام بالجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الدولية والربط بين الأهداف السياسية التي تسعى الدولة لتحقيقها ووسائل سياستها الاقتصادية الخارجية، إن استعمال العلاقات الاقتصادية الخارجية كوسيبة ضغط سياسي هي تطبيق للقيم الاقتصادية باعتبارها موارد قوة ونفوذ[2].

وعليه فبدلا من إستخدام القوة الصلبة التي تتبع القواعد الجيوسياسية تستخدم الدول لتحقيق نفوذها وتغليب مصالحها والتقدم على خصومها في الحرب الاقتصادية الأدوات التجارية كالاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل العرض والطلب، واستغلال الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية، وكذا تقديم الحوافز كتخفيض الأسعار مثلا والتلويح بالعقوبات، وكلها تنطوي ضمن ديناميات لعبة القوة

---

[1]– أنطوان الحاج، "الحروب الجديدة جيواقتصادية... ومشروع "نورد ستريم 2" أبرز ميادينها"، **الشرق الأوسط**، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3wI7hky

[2]– جاك فونتال، ترجمة: محمود براهم، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.ص، 28 –34

الجيواقتصادية، وتعد حرب مد أنابيب الطاقة أبرز مثال على جيواقتصادية الطاقة وتداعياتها الجيواستراتيجية على مصالح الدول المتنافسة عليها، حيث نجد عودة أجواء الحرب الباردة بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حروب الطاقة والتنافس على الأقاليم الأوروبية والآسيوية بإستخدام مواردها الطاقوية (الغاز والنفط) وكذا شبكات وأنابيب نقلها لتحقيق النفوذ السياسي والهيمنة الدولية على النظام الدولي ومختلف وحداته، وتعد الأزمة الأوكرانية الأخيرة أكبر دليل على أن حروب الألفية الجديدة هي حروب طاقة ذات أبعاد جيواقتصادية، حيث قال السيناتور الأمريكي "**ريتشارد لوغار**" في هذا الصدد: "إن السبب الأول لنزاع مسلح محتمل في المسرح الأوروبي والمناطق المحيطة سيكون ندرة الطاقة والتلاعب بمقدراتها"[1]، وفي السياق ذاته أضحت الخريطة الجغرافية للدول ذات دلالات جغرافية–اقتصادية وليس ذات دلالة جغرافية–سياسية، حيث أصبح حجم الدول والكيانات الإقليمية يقاس بناتج الإجمالي المحلي وأصبحت أبعاد الجغرافية الإقتصادية للدولة تنحصر في الكثافة السكانية العالية وقصر المسافة وتقليل الإنقسامات، بقيام الدول بتقليل الحواجز الحدودية ودخول الأسواق العالمية حيث نجد كل من الولايات المتحد الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان أبرز من قامت بإعادة صياغة جغرافيتها الإقتصادية[2]، بما يتماشى ومصالحها الاستراتيجة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة وأماكن تواجدها وطرق نقلها، ومن هنا تظهر مكانة الطاقة وأهميتها ذات الأبعاد الاستراتيجية في العلاقات بين الدول، وتحديد من الطرف المهين والأقوى في لعبة التنافس على الهيمنة وتحقيق المصالح العليا للدول، وسنستوفى البحث حول هذه النقطة الأخيرة في ما يلي من مسار الدراسة.

المطلب الثالث: مكانة الطاقة الإستراتيجية وأبعادها في العلاقات بين الدول

عند الخوض في الحديث عن العلاقات الدولية لابد من العودة إلى بداية نشأة وتطور المجتمع الدولي، الذي وضعت أسسه وقواعده معاهدة "وستفاليا" 1648، أي مع نشأة الدولة القومية في أوروبا وتميزت هذه الفترة الممتدة بين القرنين 16–19م بتنظيم العلاقات البينية بين الدول الأوروبية من خلال تطور قواعد القانون الدولي من جهة، ونمط التفاعلات من حيث طبيعتها وحجمها من جهة

[1]– أنطوان الحاج، مرجع سابق.

[2]– "إعادة تشكيل الجغرافيا الإقتصادية: عرض عام"، **تقرير عن التنمية في العالم 2009**، (واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، 2008).، متوفر على الرابط: https://bit.ly/39TCpyy

ثانية، حيث تميزت العلاقات بين الدول القومية منذ ذلك الحين بوجود ظاهرتين متلازمتين؛ ظاهرة التعاون والتكامل والإندماج بينها عندما تقتضي المصالح هذا النوع من العلاقات، وظاهرة الصراع متى تعارضت المصالح وشعر كل طرف بخطر وتهديد خارجي لأمنه ووجوده، وكلا الظاهرتين ساهمتا في تطور وتقدم تلك الشعوب وكياناتها السياسية[1].

ولقد ارتبط تطور العلاقات بين الدول بمجموعة من المتغيرات التي كان لها تأثير في تطور التفاعلات والأنماط السلوكية بين كيانات المجتمع الدولي، ومن أبرزها تغير وحدات المجتمع الدولي حيث مع تطور الدولة وما رافقه من تطور في وظيفتها ونشاطها وزيادة عدد فواعل المجتمع الدولي من الدول وغير الدول أدى إلى خلق شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية بين مجموع هذه الوحدات، المتغير الاقتصادي هو الآخر كان من أبرز المتغيرات المؤثرة على سيرورة العلاقات الدولية، حيث كان ولا يزال لهذا المتغير دورا مؤثرا في تطور العلاقات الدولية وفي فرض أنماط محددة من التفاعلات الصراعية أو التعاونية بين الدول، فقد كان البحث عن الموارد والأسواق الخارجية من أكثر المسببات المحفزة للتنافس والصراع بين الدول وتقسيم مناطق النفوذ في العالم، وللضرورة التعاون وتنسيق السياسات الاقتصادية في وقت ذاته، نظرا للاحتياجات المتبادلة بين الدول في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما تطلب إقامة علاقات اقتصادية دولية تعاونية وإنشاء مؤسسات ومنظمات اقتصادية تنظم شبكة هذه العلاقات والتفاعلات[2]، تميل هذه التفاعلات إلى أخذ شكل متعدد الأطراف أكثر فأكثر على صعيد المنظومة الدولية والمنظومات الفرعية الإقليمية، فهذه الدينامية المتعددة الأطراف ساهمت في إنشاء علاقات ترابطية وثيقة جدا[3]، وأدت إلى تعديل عميق لطبيعة التفاعلات بين الدول من خلال الحد من الخيارات السياسية وترجيح الخيارات الاقتصادية ذات أبعاد متعددة ووفق آليات مختلفة.

---

[1]– عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص ص.10، 11.

[2]– المرجع نفسه، ص. 15.

[3]– فيليب برايار، محمد رضا جليلي، ترجمة: حنان فوزي حمدان،**العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2009)، ص.99.

أبرز هذه الآليات العولمة الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز كل الاعتبارات الجيوسياسية، وذلك بإدخال فواعل جديدة إلى جانب الدول في لعبة التنافس للسيطرة على الجغرافيا وظهور ما يعرف بالجيو–اقتصاد والجيو–ثقافة باعتبارهما متغيرين جديدين ومتكاملين مع الجيوسياسة المعاصرة[1]، ما يعني النظر إلى المنظومة الدولية بوصفها كلاً ديناميكيًا يتشكل من استراتيجيات الفواعل التي يزداد عددها وتنوعها تحتل فيها القوى الكبرى مكانة الصدارة، هذا الكل يتكون من فضاءات وفواعل يتمتعون بقدرات غير متساوية تسعى للتموقع في هرمية تفاعلات القوة في العلاقات الدولية[2].

منذ نهاية الحرب الباردة والمحللون السياسيون يسعون إلى تحديد المتغير المركزي للبيئة الدولية الجديدة والمتحكم في تفاعلات العلاقات بين الدول، فقد ذهب "**صامويل هنتغتون**" إلى القول بأن القوى المحركة للأمن العالمي سوف يحكمها "صدام الحضارات"، حيث يفترض أن الدول ستطور سياساتها الأمنية على قاعدة الولاءات الدينية–الحضارية (الغرب المسيحي، الكتلة السلافية الأرثوذكسية، العالم الإسلامي)، وأن الصراع بين الحضارات سيكون آخر طور في نشوء الصراع في العالم الحديث، ولقد كانت لبعض الأحداث الدولية مايثبت هذا التصور كحرب البوسنة وكوسوفو، إلا أن ما غلب على المجريات الدولية هو السعي المحموم وراء وفرة الموارد وتجاهل لأية اعتبارات حضارية أين وقفت الولايات المتحد الأمريكية مع الدول المسلمة الثلاث تركيا وأذربيجان وتركمانستان ضد دولتين ذات غالبية مسيحية أرمينا وروسيا في ظل التنافس على بحر قزوين[3]، أما "**روبرت كابلان**" فكان يرى أن الفوضى الناتجة عن زيادة السكان هي سمة البيئة الدولية، لكن تلك الفوضى التي كانت تعرفها الدول الإفريقية لم تثني الشركات الطاقوية الكبرى على إقامة أعمال تجارية ومشاريع إنتاج وتنقيب مربحة في هذه المناطق التي تعاني إضطرابات خطيرة ومعقدة، وذلك من خلال تطوير ترتيبات أمنية مع النخب المحلية وأمراء الحرب المحليين، أما نظرية "**فريدمان**" حول العولمة الإقتصادية وأسبقية العلاقات الاقتصادية في تفسير وتسيير الشؤون الدولية، يرى أن معظم نزاعات الموارد الكبرى سوف تُحَل بآليات السوق، متجاهلا بذلك حقيقة أن الدول ذهبت بشكل متكرر إلى

---

[1]– ألكسندر دوفاي، ترجمة:حسين حيدر، **الجغرافة السياسية: جيوبوليتيك**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار عويدات للنشر والطباعة، 2007)، ص. 72.

[2]– جيرار ديسوا، ترجمة: قاسم مقداد، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيو–سياسية**، الجزء الأول، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص.84.

[3]– مايكل كيلر، مرجع سابق، ص ص. 18، 19.

الحرب لحماية مصالحها القومية الحيوية والتي تأتي في مقدمتها إمدادات الطاقة والوصول إلى مصادرها وإحكام السيطرة عليها[1].

أصبح من الجلي أنه لا يمكن تفسير القوى المحركة للتفاعلات الدولية دون الإعتراف بالأهمية المحورية للموارد الطاقوية، حيث أصبح السعي لإمتلاك هذه الموارد وحمايتها من صميم استراتيجيات الأمن القومي للدول، وأكثر المتغيرات تفسيرا لما يحدث اليوم في العالم.

حيث يعد توفر الطاقة من الأمور الأساسية لقيام الدول والحضارة الحديثة، ومن أجل السيطرة عليها يشتد الصراع بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة من جهة وبين الدول المستهلكة في حد ذاتها من جهة أخرى، وللطاقة أبعاد متعددة ومترابطة ومعقدة في آن واحد سياسية وإقتصادية وحتى استراتيجية، فأهمية الدول تتحدد بما تملك من موارد طاقوية وقدرتها على تأمينها وتأمين طرق الوصول إليها، وكذا سياسات وسلوكاتها الخارجية فإما تتجه صوب التعاون الدولي وتنسيق السياسات المشتركة أو تتجه صوب التصادم والصراع والتنافس من أجل السيطرة عليها[2].

فقد أدى سعي الدول خاصة الكبرى منها لتأمين مصادرها الطاقوية لتلبية احتياجاتها الداخلية، إلى اشتداد الصراع والتنافس فيما بينها للسيطرة على الأقاليم الغنية بالموارد الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي وجعلها تحت نفوذها وسيطرتها، وبفعل هذه المنافسة والصراع للتحكم في مصادر الطاقة وشبكة أنابيب نقلها إلى حرب اقتصادية طاقوية وصلت حد إستعمال القوة العسكرية من أجل ذلك، أين شن الاتحاد السوفيتي حربا على أفغانستان في سبعينيات القرن الماضي دامت عقدا من الزمن، وذلك من أجل تأمين أنابيب نقل النفط من منطقة بحر قزوين ودول آسيا الوسطى إلى المحيط الهادي[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 19.

[2]– نجم الدين عبد الله حمودي، **الطاقة والعلاقات الدولية: دراسة وتقارير**، (الإمارات العربية المتحدة: (د.د.ن)، 2003)، ص ص، 49، 50.

[3]– عباسة جيلالي، "الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على الموارد"، محاضرات مقدمة لطلبة قسم الاعلام والاتصال، مقياس قضايا دولية معاصرة، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NnlwuS

وهو ما يصفه الإستراتيجيون بـ "عسكرة أمن الطاقة" واعتماد على مقولة الندرة والحاجة كيف سيستجيب العالم لنضوب موارد الطاقة في العقود القادمة، أبرز الإجابات ستكون الاستجابة باحتدام التنافس على ما تبقى من موارد الطاقوية خاصة النفط والغاز الطبيعي، فالمفهوم القائل بأن ندرة الموارد تؤدي في الغالب إلى احتدام التنافس له أساس راسخ بلا شك، فعندما تستنزف هذه الإمدادات فإن الحكومات سوف تسعى بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المنطاق المتنازع عليها[1].

وبذريعة تأمين مصادر الطاقة أعطت دولا لنفسها الحق في التدخل العسكري لحماية مناطق نفوذها وكذا تغذية الصراعات الداخلية الإقليمية لإحكام سيطرتها على موارد الطاقة، وكذا توجيه مسارات إمداداتها بما يخدم مصالحها الاقتصادية التنافسية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبر عن هذا التوجه الرئيس السابق "**جيمي كارتر**" الذي أعلن في خطابه سنة 1980 أن "أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على الخليج سيمثل تهديدا للمصلحة الأمريكية والذي يستدعي التدخل بقوة لحماية المصلحة الأمريكية"[2]، وتعد هذه الرؤية ركيزة السياسة الخارجية الأمريكية منذ ذلك الوقت إلى اليوم، وقد تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هذا المبدأ في تحقيق أمن الطاقة الأمريكي من خلال ثلاث أدوات رئيسة لسياستها الخارجية، تتمثل **الأداة الأولى** في استخدام القوة العسكرية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة في السوق الدولية وإلى الأسواق الأمريكية؛ **الأداة الثانية** تكمن في التوجه الأمريكي إلى مناطق جديدة بديلا من المناطق التقليدية التي كانت تعتمد عليها، مثل منطقة الخليج العربي لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأمريكي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة، لذا توجهت إلى الدول الإفريقية ومنطقة بحر قزوين؛ أما **الأداة الثالثة** فكانت تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة، وحل النزاعات والصراعات في الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسية[3].

---

[1]– عبد القادر دندن، **الصين وأزمة الطاقة: متلازمة تزايد الطلب في الداخل والتبعية للخارج**، الطبعة الأولى، (الجزائر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، 2022)، ص. 37.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص. 113، 114.

وقد ذهبت الكثير من التحليلات إلى أن الحرب الأمريكية على أفغانستان في 2001 لم تكن رد فعل على أحداث الحادي عشر سبتمبر، وكذا الحرب الأمريكية على العراق في 2003 لم تكن بسبب امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، بل كانتا حروب طاقة خططت لها أمريكا نظرا للأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية لكل من العراق وأفغانستان في أمن الطاقة الأمريكي، بالإضافة إلى أهمية منطقة أوراسيا الغنية بالموارد الطاقوية التي تضم 60% من الناتج العالمي و75% من إحتياطات موارد الطاقة العالمية، والسعي لإحكام السيطرة عليها وتأمين وجودها فيها، ولهذا كانت أفغانستان نقطة ارتكاز للتواجد الأمريكي في المنطقة وتكون أحد أهم الفاعلين فيها[1].

وبتفكيك مختلف الصراعات والحروب التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة وبداية الألفية الجديدة، نجد أن أغلبها حروب حول موارد الطاقة نظرا لكونها أكثر ندرة وقيمة مع الوقت، سواء كانت حروب ونزاعات داخلية بين الجماعات على مناطق تواجد الطاقة للفوز بها وإحكام السيطرة عليها، وقد خيضت حروب أهلية حديثا للسيطرة على الموارد القابلة للتصدير بأنغولا، والكونغو، والبيرو، وكمبوديا وغيرها، أو كانت صراعات مابين الدول والأقاليم خاصة عندما يكون العرض غير كاف لتلبية الطلب المتزايد، أمام ندرة الطاقة واحتمالية نضوبها مما يستدعي الدول تبني إستراتيجيات تنافسية أكثر حدة لحماية مصلحتها الوطنية وأمنها القومي الطاقوي[2].

ويفرض علينا في الأخير الواقع الجيوبوليتيكي والجيواقتصادي للطاقة الإشارة إلى أهمية الأقاليم المنتجة لهذه المادة الحيوية والاستراتيجية في سلوكات الدول وسياساتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، حيث يمكن استخدام الطاقة كأداة وسلاح فعال للتأثير على ديناميات النظام الدولي والعلاقات بين الدول هذا من جهة، وتوظيف قوة الطاقة الدبلوماسية داخل المؤسسات والمنظمات الدولية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا من جهة ثانية، وتعد روسيا الاتحادية من أكبر الدول المنتجة للطاقة ومن أبرز القوى الكبرى الفاعلة في منظومة العلاقات الدولية الطاقوية، وفيما يلي سنتناول بالدراسة العقيدة الإستراتيجية الروسية ومكانة الطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي منذ بداية الألفية الجديدة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 121.

[2]– ريتشارد هاينبرغ، ترجمة: مازن جندلي، **غروب الطاقة:الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص. 91، 92.

المبحث الثاني: العقيدة الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000: التصورات والمرتكزات

عرفت روسيا الإتحادية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة معضلات شتة على الصعيد السياسي والإقتصادي والأيديولوجي، فسياسيا نظام الحزب الشيوعي لم يعد قادر على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية وأثبت فشله في تسيير الحياة السياسية ومواجهة تحديات البيئة الدولية، وإقتصاديا النظام الإشتراكي بات مقيدا أمام قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق ما تطمح إليه الدولة وشعبها من رفاهية واستقرار، أما الأيديولوجية الاشتراكية لم تعد تقنع أنصارها في الداخل وحملت أسباب ضمورها بين ثناياها، فالقيادة الروسية وجدت نفسها تتصارع مع تحولات دينامية صعبة على الصعيد الداخلي والخارجي، مما أدى بها إلى التنازل على الهوية السوفياتية والتقرب من الغرب واستعارة آلياته السياسية والاقتصادية في تسيير شؤونها الدولية والمحلية، مما أضفى إلى تراجع مكانة الدولة الروسية الحديثة العهد وتبعيتها للغرب في توجهاتها السياسية والإقتصادية، لكن مع بداية الألفية الجديدة برزت قيادة روسية جديدة برؤية جديدة تتسم بالبراغماتية والتمسك بالهوية الروسية في آن واحد، وأبرز أهدافها الإستراتيجية هي العودة بروسيا إلى مصاف الدول الكبرى.

المطلب الأول: في مفهوم العقيدة والمدرك الإستراتيجي

الاستراتيجية هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني، وتخدم أيضا السياسة في إطار التعقيدات والهواجس والظروف الغامضة التي تعرفها البيئة الاستراتيجية، وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية ومع أن الجزء الأكبر من صياغة النظريات الاستراتيجة والفكر الاستراتيجي تتشابه إلى حد كبير مع صياغة السياسة الوطنية، إلا أن الاستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي ونطاق تأثيرها ومجالها الزمني، فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي لكنها ليس عملية سياسية[1].

إن غاية الاستراتيجية ترجمة الهدف السياسي الذي ينصب في المصلحة القومية إلى تأثيرات استراتيجية تشكل محددات البيئة الاستراتيجة، وهي شاملة في نطاق تصوراتها ومحددة في مجال

---

[1]– هاري آر.يارغر، ترجمة: راجح محرز علي، **الاستراتيجة ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص. 26.

تنفيذها، فالاستراتيجية تُعنى بالمستقبل وترتكز على تحليل المشكلات وليس تقديم الحلول لها، ويكون ذلك من خلال تقييم دقيق للبيئة الاستراتيجية لتحديد وانتقاء العوامل الاستراتيجية الأساسية، التي يجب أن تعالج لخدمة مصالح الدولة بنجاح، وعليه فالاستراتيجية تخدم هدف السياسة وتضمن المرونة والقدرة على التكيف وتضع الحدود من أجل التخطيط السليم[1].

ويرتكز التفكير الاستراتيجي حول الكيفية (الفكرة أو الطريقة) التي تستخدم بها الدولة القوة (الموارد والوسائل) المتوافرة لدى الدولة، لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف والمواقع الجغرافية، بما ينسجم وسياسة الدولة لتحقيق التأثير الاستراتيجي الذي يخدم مصالح الدولة[2].

أما العقيدة الاستراتيجية لأية دولة هي الأساس في تحديد المدرَك واتجاهاته، لذا عند صياغة استراتيجيتها يكون بحوزتها عددا من البدائل والخيارات لتلك الصياغة، ولكن خيارها الحاسم والنهائي يعتمد على العقيدة التي تعتنقها وتؤمن بها، ويتلخص دور تلك العقيدة في تشخيص التهديدات المحتملة وتحديد أساليب مواجهتها، وكذا اختيار الأهداف الممكنة والقابلة للتنفيذ والوسائل الكفيلة بتحقيقها، ولعل المهمة الأساسية لها تنحصر في توفير فهم واضح للتصرف في الظروف الاعتيادية، إن إدراك الأهداف والمصالح يتم وفق عملية تحليل منجية لطبيعة العلاقات والمعطيات السائدة في كل من البيئتين الداخلية والخارجية للدولة، والتي غالبا ما تدفعها إلى صياغة أهدافها ومصالحها في ضوء السعي لتقويض التهديدات والتحديات كافة التي يمكن أن تفرضها البيئتين على أهداف ومصالح الدولة[3].

كما يمكن إدراك التهديد في أهداف ومصالح الدول التي ترمي إلى التوسع والهيمنة في مجال أو في نطاق إقليمي معين على حساب الدول المجاورة لها والواقعة ضمن النطاق الإقليمي ذاته[4]، وهذا ما ينطبق في الوقت الحاضر على روسيا الاتحادية في بيئتها الإقليمية، وذلك باستشعارها التهديد القائم على احتمالية ظهور قوى مهيمنة تستطيع فرض سيطرتها عليها خاصة في إقليم آسيا الوسطى

---

[1]– المرجع نفسه، ص.26.

[2]– نفس المرجع، ص. 39.

[3]– صلاح حسن الشمري، **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير**، الطبعة الأولى، (العراق: منشورات ضفاف، 2014)، ص. 74.

[4]– المرجع نفسه، ص. 75.

أين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منافستها سياسيا واقتصاديا هناك، من أجل السيطرة على موارد الطاقة وتهديد مصلحتها وأمنها القومي.

المطلب الثاني: العقيدة الاستراتيجة الروسية: البنية والمنظور

ارتكزت التوجهات الاستراتيجية الجديدة للقيادة الروسية على النظرة البراغماتية المصلحية للواقع الدولي، فما فقدته روسيا الإتحادية من خصائص جيوسياسة وعسكرية واقتصادية وأيديولوجية التي كانت تتمتع بها في ظل الاتحاد السوفياتي، أجبرها على قبول المركز الثاني في سلم القوى الدولي والتنازل عن بعض من مناطق نفوذها السابقة وحلفائها للتكيف مع الوضع الدولي الجديد والمنظومة الغربية المهيمنة عليه، كل ذلك دفع بالرئيس "**فلاديمير بوتين**" بعد مجيئه للسلطة في روسيا وضع استرجاع مكانة وهيبة روسيا كقوى كبرى على رأس أولوياته، والعودة بها كطرف فاعل في منظومة التفاعلات الدولية والدفاع عن مصالحها العليا بكل الوسائل والأدوات المتاحة.

الضعف الاقتصادي والعسكري الذي عرفته روسيا في نهاية الحرب الباردة والشعور بأن مصالحها لم تعد تؤخذ بعين الاعتبار على الساحة الدولية شكل صدمة للروس، فانهيار الاتحاد السوفياتي كان زلزالا أُسيء تقدير قوته في الغرب[1]، ولذلك عمد بوتين على استعادة قوة روسيا في الداخل ومكانتها في الخارج، فاعتمدت استراتيجيته على دعم السلطة المركزية للدولة وتشديد قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية وقدراتها الاستراتيجية داخليا، والتطور والانفتاح في علاقاتها الخارجية وإنهاء نظام القطب الواحد وإحلال مكانه نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية، يرتكز على احترام استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا اللجوء إلى الميثاق الدولي وإعادة للأمم المتحدة ومجلس الأمن دورهما في حل النزاعات الدولية، هذا فضلا على التعامل بمبدأ التكافئ فيما بين الدول وإنهاء الهيمنة والتوسع من طرف القطب الواحد[2].

---

[1]– جان رادفانيي، "فلاديمير بوتين أو التعبئة الوطنية"، **في:** برتران بادي، دومينيك فيدال، ترجمة: مروة نصير، **عودةالشعبويات: أوضاع العالم 2019**، الطبعة الأولى، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2019)، ص. 319.

[2]– محمود خليفة جودة، **البحث عن المكانة: روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص.ص، 15–18.

كان "**بوتين**" يرى في بداية عهدته الأولى أن لبناء روسيا قوية لابد من تحسين العلاقة مع الغرب، وذلك وفق منظور براغماتي حيث عمد إلى:

- المشاركة في الحرب على الإرهاب في أفغانستان بعد أحداث 11سبتمبر.
- عدم ممانعته من وصول وحدات عسكرية أمريكية إلى آسيا الوسطى والقوقاز خاصة في جورجيا.
- أقدم على التخلي على القواعد العسكرية في كوبا (لوردس) وفي الفيتنام (كامران) رغم أن كل منهما يمثل رمزا للمكانة الجيوسياسية لروسيا، ورغم الرفض القوي الذي لاقاه من قبل المجتمع الروسي والمؤسسة العسكرية الروسية.
- ارتكز في استراتيجية التنمية الاقتصادية على تبني الليبرالية فضلا عن المركزية لمعالجة الاقتصاد الروسي المضطرب، وعلى إيجاد بيئة داخلية وخارجية ملائمة لتكوين اقتصاد تجاري وتأسيس مؤسسات اقتصادية تعمل وفق آليات اقتصاد السوق، وقد تمكن بفضل تلك السياسة من أن ينهض بالميزان التجاري الروسي أين بلغ فائضه 8.3%، كما استطاع أن يمكن روسيا من أن تحتل مكانة اقتصادية دولية أهلتها لدخول نادي الدول الصناعية السبع الكبرى لتصبح بذلك مجموعة الثمانية والتي تطورت فيما بعد لتصبح مجموعة العشرين، كل ذلك كان بهدف العودة بروسيا إلى مكانتها الدولية[1].

وتبرز براغماتية بوتين في توجهاته الخارجية في التعامل مع عقدة "منطق اللعبة الصفرية" الذي كان سائدا اثناء الحرب الباردة، حيث تجنب أن يذكر أو يشير أن روسيا ستدخل في منافسة سياسية واستراتيجية مع الغرب وركز في أجندة سياسته الخارجية على منطق "الألفاظ الإيجابية" بشكل أساسي مثل "تسعى موسكو إلى هذه الأولوية أو تلك لأن من مصلحتها أن تفعل ذلك" وليس "أن تحبط نوايا وأهداف السياسة الغربية" كما كان سابقا، كما هدف إلى الاهتمام بالقضايا التي تدعم الاستقرار الاستراتيجي لروسيا من خلال التشديد أن سلوكات الولايات المتحدة الأمريكية وعدوانيتها المتزايدة واستخدامها للقوة المفرط هو تهديد للمجتمع الدولي ككل وله تداعيات أمنية عالمية، ونلمس ذلك في وصفه لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية

[1]– محمود سالم السامرائي، **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 74.

لعام 1972 على أنه "خطأ" لأنه "يقوض السيطرة العالمية على التسلح"، وليس لأنه "يهدد قدرة روسيا في الدفاع عن نفسها"[1]

وعليه شكل وصول "**بوتين**" للسلطة تحولا في الرؤية الروسية تجاه الحلفاء الإقليميين والدور الدولي الجديد الذي ينبغي على روسيا أن تلعبه، وكان في مقدمة أولوياته استعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية وإصلاح الإقتصاد ومواجهة الحركات الانفصالية الداخلية، فضلا على تطوير قدرات روسيا العسكرية وانتهاج سياسة خارجية فاعلة وناجحة، هذه الأخيرة التي ارتكز فيها على رفض التبعية للغرب وضمان عدم عودة أجواء الحرب الباردة، تعزيز مكانة روسيا في الشؤون الدولية بالحد من الهيمنة الأمريكية ولعب دور مؤثر وفعال في الأزمات والقضايا الدولية، هذا فضلا على التصدي للتوسع الأطلسي صوب الجوار الإقليمي الروسي القريب في محاولة منه لضم الجمهوريات السوفياتية السابقة له في إطار سياسة ملأ الفراغ[2].

ولمواجهة ذلك اتجهت القيادة الروسية مع مطلع 2005 إلى تبني استراتيجية جديدة تعتمد على تنمية علاقات روسيا الإقليمية وخاصة مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وإعادة بناء وتنمية العلاقات الروسية مع أصدقاء وحلفاء الأمس وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بالاضافة إلى الاعلان عن إنتاج الأسلحة الاستراتيجية والنووية وإعادة نشر قواتها العسكرية خاصة البحرية منها، وإطلاق تحذيرات شديدة اللهجة لبعض الدول التي كانت سابقا من جمهويات الاتحاد السوفياتي نظرا لتماديها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة تحالفات معها وصلت حد الرغبة في إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي الروسي[3].

على اعتبار أن القضايا المتعلقة بالأمن القومي احتلت دائما الصدارة في تصورات موسكو للبيئة الخارجية والعالم، لكنها عرفت قفزة نوعية في عهد "**بوتين**" حيث نرصد ميزتين جديدتين للسلوك الخارجي الروسي؛ تتمثل الأولى في تطور التفكير الاستراتيجي للبنيات الجيوبوليتيكة الأساسية وتوازن القوى بأبعاده المختلفة ومجالات التأثير، أما الثانية فتتمثل في تصوراتها حول التهديدات الملموسة

---

[1] – Bobo lo, **Vladimir Putin and the Evolution of Russian Foreign Policy**, (new jersey: blackwell publishing Ltd, 2003), p. 75.

[2] – محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص ص، 75، 76.

[3] – ليليا شيفتسوفا، ترجمة: بسام شيحا، **روسيا بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص. 274.

لمصالحها كالحرب ضد الإرهاب وإدارة الصراعات الإقليمية والدولية وكذا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، هذا فضلا على أولوياتها التقليدية التي تنطوي أساسا على الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية واستقرارها الاستراتجي ومصالحها ذات الأهمية الجيوسياسية[1].

فخلال بدايات الألفية الثالثة اعتمدت القيادة الروسية على النهج البراغماتي تجاه النظام الدولي، فسياسات "**بوتين**" ومن ثم "**مدفيدف**"، وثم "**بوتين**" ارتكزت على تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى الدولية، وتطوير علاقاتها مع الجوار الآسيوي من الصين وصولا إلى الهند، فالرؤية الروسية للنظام الدولي تتمحور حول تبني نظاما دوليا متعدد الأقطاب تكون فيه روسيا فاعلا وشريكا أساسيا فيه، إنطلاقا من أنها كدولة مستقلة تملك كل المقومات الجغرافية والثقافية والاقتصادية والعسكرية التي تؤهلها أن تكون قطبا دوليا متميزا وفاعلا في النظام الدولي، وتعتمد في تحقيق ذلك على بناء تحالفات مع القوى الصاعدة غير الغربية خاصة الصين والهند، تقوية وتحديث الاقتصاد الروسي، وكذا تقوية نفوذها في فضاءاتها الجيوبولتيتكة لما بعد الاتحاد السوفياتي السابق[2].

وبالتالي فهم يركزون بالأساس على العمق الإستراتيجي لروسيا في الأوراسيا وأهمية تفردها بمقومات جيواستراتيجة تمكنها من فرض قوتها على الساحة الإقليمية والدولية، ويرون أن لروسيا هوية مستقلة عن الغرب والشرق في آن واحد، وعليها أن تتبع إستراتجية تتوافق مع هويتها الأوراسية ومصالحها الوطنية المستقلة عن الفلك الغربي، وهو ما انعكس على سلوكها الخارجي وكذا علاقات الخارجية انطلاقًا من فكرة "**عالم متعدد الأقطاب**" في النظام الدولي، وضمان القرب والمساواة مع جميع مراكز القوى الأخرى، وهو ما أطلق عليه "**بمبدأ بريماكوف**" ويتمحور أساسًا حول بناء نظام عالمي من الضوابط والتوازنات تحول دون تفرد الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الباردة على أنها أقوى دولة في النظام الدولي[3].

واقترب "**بوتين**" من صياغة وتصميم رؤاه الجيوسياسية بشكل متسق ومتماسك بحلول ولايته الثانية في 2007، وجاءت الصياغة الرسمية لها ممثله في خطابه الشهير في "مؤتمر ميونخ

---

[1]– Bobo lo, Op.Cit, p. 74.

[2]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص، 18، 19.

[3] – Dmitri Trenin, **The End of EURASIA: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization**, (Washington: Carnegie Moscow Center, 2001), p p. 283,284.

للسياسات الأمنية" في 10 فيفري 2007، حيث انتقد "**بوتين**" في هذا الخطاب الأحادية القطبية في النظام الدولي المعاصر، وشرح رؤيته لدور ومكانة روسيا في العالم المعاصر على ضوء الحقائق والتهديدات، ويمكن اعتبار "خطاب ميونيخ" كبرنامج استراتيجي كامل حيث أشار إلى مرتكزات العقيدة الاستراتيجية الروسية (البوتينية) يمكن إيجازها في الآتي[1]:

- نفى علنا النظام العالمي أحادي القطب، وهو بذلك يتحدى الوضع الراهن ويفند النظام العالمي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث قال: ***"بالنسبة للعالم المعاصر لا يمكن قبول النموذج أحادي القطب، إن استمراره مستحيل أيضا"،*** وهذا في حد ذاته تصريح ثوري وصرخة عالية من "الأرض القلب".
- توجيه انتقاد مباشر لسياسة الولايات المتحد الأمريكية بوصفها هيمنة للاستراتيجية البحرية على نطاق عالمي وألقى اللوم على سلوكاتها العدوانية المتجاوزة للحدود الوطنية.
- تأكيده على ضرورة العودة إلى نموذج يالطا الذي جاء إنشاء هيئة الأمم المتحد بمثابة التعبير عنه في عصر الثنائية القطبية؛ ***"ينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة فقط هو الآلية الوحيدة لاتخاذ القرار بشأن استخدام القوة العسكرية كملاذ أخير يمكن اللجوء إليه"***، وكان هذا بمثابة الرد المتحفظ على الدعوات الأمريكية لإصلاح الأمم المتحدة، أو الانسحاب من هذا الهيكل الذي لم يعد يلائم واقع توازن القوى الجديد.
- انتقد بوتين صراحة توسع الحلف الطلسي إلى الشرق بقوله ***تحرك منظمة حلف شمال الأطلسي قواتها الأمامية ناحية حدود دولتنا، إذ نلتزم بصرامة بالمعاهدة لانرد على هذه الإجراءات***"، مفسرا هذه العملية بالطريقة الوحيدة الممكنة من وجهة نظر المصالح القومية لروسيا وبنظرة واقعية للأمور.
- إتهام الغرب بأنه لم يف بالتزاماته التي قدمها "**لغورباتشوف**" عندما أقدم هذا الأخير على الانسحاب أحادي الجانب للوجود العسكري السوفييتي من أوروبا، أي انه يتهم قوى البحر بأنها لعبت بمنطق المعايير المزدوجة في ثمانينات القرن الماضي.

---

[1]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2021)، ص ص، 665، 666.

- يشير بوتين إلى أن المؤسسات الأوروبية المختلفة وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تخدم المصالح الأوروبية، ولكنها تلعب دور أدوات في تنفيذ السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية، عبر ممارسة الضغط على روسيا في مجالات السياسة والطاقة والاقتصاد، وهو ما يتناقض مع مصالح الدول الأوروبية نفسها.
- أما بيت القصيد من الخطاب فكان ***"إن روسيا بلد يتجاوز تاريخه الألف عام، وكانت تتمتع دائما بميزة انتهاج وممارسة سياسة خارجة مستقلة؛ ونحن لا نعتزم تغيير هذا التقليد اليوم"***، أي تصريحه بأن روسيا كقوة عالمية كبرى تعتزم من الآن فصاعدا انتهاج سياسة مستقلة، وأنها مستعدة للعودة إلى وظيفتها التقليدية الأساسية باعتبارها مركز ونواة وحصن "حضارة البر"، ومنه أكد بوتين أن القول بنهاية التاريخ واستيلاء البحر(الولايات المتحدة الأمريكية) على البر (روسيا) أنه أمر سابق لأوانه نوعا ما، فالبر لا يزال موجودا، هو حاضر ويعيد بناء نفسه من جديد[1].

فمنذ هذا الخطاب أصبح النهج الروسي في التعامل مع البيئة الخارجية ومع الغرب على وجه الخصوص واضحا، فزمن الجهود البائسة للاندماج في العالم الغربي قد ولى وحل محله السعي الجاد للدفاع الصلب عن مصالح روسيا واستعادة مكانتها، وهو ما مثل الاتجاه العام في الخطاب والسياسة الروسية، وأطلق رئيس المجلس الروسي للسياسة الخارجية والدفاعية "**سيرغي كاراغانوف**" على التوجه الجديد للسياسة الخارجية الروسية بـ "التدمير البنّاء" للعلاقات السابقة مع الغرب، وهي محاولة تغيير الواقع الجيوسياسي الدولي بما يتناسب مع مصالح روسيا بقوله "***هدف روسيا الجديدة في مجال السياسة الخارجية هو أن تصبح مرة أخرى قوة عالمية رائدة يمكنها الدفاع عن سيادتها ومصالحها***"، ويمكن اعتبار الإنذار الذي وجهته روسيا للولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الأطلسي، الذي تمثل في مطالبتها لهما بوقف تطوير البنية التحتية العسكرية بالقرب من الحدود

---

[1]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، المرجع نفسه، ص.ص، 665– 668.

الروسية وإيقاف توسعها شرقا، أحد معالم التدمير البناء والوضع لأساس جديد في العلاقات بين روسيا والغرب يختلف عما كان في التسعينات[1].

وعليه تعد بداية الألفية الثالثة الإنطلاقة الحقيقية للإستراتيجية الروسية الجديدة وفق تصور القيادة الروسية الجديدة لإعادة بناء الدولة وتغيير توجهات سياستها الخارجية، إذ وضع "**بوتين**" حدا للتبعية للغرب الذي كان سائدا في عهد سابقه، وتأكيده على خصوصية روسيا ومكانتها كقوة كبرى، مستندا على مرتكزات اقتصادية وسياسية وعسكرية تزخر بها روسيا[2]، مركزا على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في تحديث الاقتصاد الروسي؛ وإصلاح هيكل النظام السياسي؛ والدور الجديد لروسيا في النظام الدولي، وقدم بوتين في جوان 2000 عدة مبادئ استراتيجية عرفت بـ "**عقيدة بوتين**" سعت لتعميق التوجه الأوراسي للسياسة الروسية، وفي مقدمة تلك المبادئ إعطاء الأولوية للإصلاح الداخلي؛ الحفاظ على روسيا كقوة نووية عظمى؛ والعمل على استعادة مكانة روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي؛ عدم السماح للغرب بتهميش دور روسيا في النظام الدولي؛ ودعم بناء عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة[3]، وفي 2011 وضعت الحكومة الروسية استراتيجية لروسيا لغاية 2020 تحت عنوان "**استراتيجية روسيا 2020: نموذج جديدي للتنمية- سياسية اجتماعية جديدة**" وسبقتها وثيقة استراتيجة أخرى في 2008 –التي كانت لبنتها الأولى في 2006 إثر طلب من الرئيس "**بوتين**" عقب اجتماعه مع مجلس الدولة في جويلية 2006- لتوجهات روسيا التي كانت بعنوان "**مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لروسيا الاتحادية للفترة حتى عام 2020**"،الهدف من تلك الاستراتيجيات تحديد سبل ووسائل ضمان التنمية الطويل الأجل لضمان

---

[1]- سيرغي كاراغانوف، "عقيدة بوتين: المواجهة الروسية مع الناتو مجرد بداية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ترجمة وحدة الرصد والترجمة في مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص.ص، 1-8، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3sHeVU1

[2]- فايزة ياموتان، "دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا"،**السياسة الدولية**، المجلد 52، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، ص. 18.

[3]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص ص، 47، 48.

استدامة رفاهية المواطن الروسي، والأمن القومي، وتطوير دينامية الاقتصاد، وتعزيز موقف روسيا في المجتمع الدولي[1].

ومنه فتصورات العقيدة الاستراتيجية عرفت وجها جديدا منذ سنة 2000 مخالفا لما كانت عليه في السابق، فقد أصبح التفكير في الاستراتيجية أكثر توازنا يتمحور حول أربعة أبعاد هي: مدى تنويع العلاقات، تقييم المكاسب والمزايا المحتملة للتعاون مع الغرب، أهمية القضايا الإقتصادية، نهج السياسة الخارجية الذي أصبح أكثر حذرا وواقعية، فبالنسبة لتنويع العلاقات؛ فبوتين يؤكد على ضرورة إقامة علاقات مع كل بلدان العالم تقريبا وذلك من منطلق ألا يكون التنويع غاية في حد ذاته، بل وسيلة لزيادة موقع القوة لروسيا، فمدى التنويع يرتبط بالمكاسب التي ستتحقق منه لتعزيز مصالح روسيا، أما تقييم المكاسب المحتملة من التعاون مع الغرب فقد شدد عليها بويتن خاصة في التحديات المشتركة التي تواجهها روسيا والدول الغربية معا أبرزها محاربة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية، وضرورة التعاون للتصدي لها، حث أيضا على التركيز بقوة على القدرات والدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز وحماية المصالح الاقتصادية لروسيا في علاقاتها الخارجية، بالاضافة إلى تحسين صورة سلوكها وسياستها الخارجية[2].

إنطلاقا من يقين القيادة الروسية أن مكانة روسيا لابد أن تكون في مصاف القوى الكبرى، وأن حماية المصالح العليا تتم وفق نظرة براغماتية واقعية، مرتكزة في ذلك على مقومات قوتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها، وأن النظام العالمي يتمحور على تعدد الأقطاب والقوى.

---

[1]– أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص. 427.

[2] – Christian Thorun, **Explaining Change in Russian Foreign Policy: the role of ideas in post-soviet russia's conduct towards the west**, (london: palgrave macmillan, 2009), p p. 43, 44.

المطلب الثالث: حدود ومرتكزات الاستراتيجية الروسية منذ سنة 2000

أبرز ما يميز الاستراتيجية الروسية منذ تولي "**بوتين**" هي النزعة الأوراسية المتجددة في الفكر الاستراتيجي الروسي التي أحياها بوتين من جديد، ففكرة الأوراسية لها مكانة في فكر التاريخ الروسي، التي تطورت على يد كل من "**جورج فيرنادسكي**" المؤرخ الروسي الأورو–آسيوي البارز، و"**ليف غومليوف**" عالم الإثنولوجيا الأوراسي الروسي الشهير، حيث يمكن اعتبار الأوراسية شكلا من الأشكال القارية لمشروع إنشاء مساحة مشتركة روسيا–أوروبا الكبرى الممتدة من لشبونة إلى فلاديفوستوك حسب وصف دوغين، كما تدعو الأوراسية التي يؤمن بها **بوتين** إلى التعددية القطبية التي تمثل بديلا للعولمة أحادية القطب، وإنشاء اتحاد أوراسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي السابق[1].

وقد تأكدت جدية التحول نحو التوجه "الأوراسي الجديد" في مضامين خطابات وسلوكات القيادة الروسية ذات الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية، وتقوم الاستراتيجية الروسية منذ سنة 2000 على مرتكزات عدة يمكن إجمالها في مايلي:

- إدانة سياسة التسعينات التي أدت إلى نزع سيادة روسيا وزعزعتها والخضوع الفعلي للإرادة الخارجية، والإعلان عن سيادة روسيا واعتبارها أعلى قيم روسيا الحديثة، وتعزيز الوحدة الترابية المهزوزة لروسيا الاتحادية من خلال عدد من التدابير، على رأسها الرد العسكري الصارم على الانفصاليين الشيشان، وتعزيز موقف روسيا في شمال القوقاز ككل.
- التعامل بأسلوب صريح ومحايد مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، مع إدانة ممارسة المعايير المزدوجة والهيمنة الأمريكية العالمية في إطار أحادي القطب، وتبني بدلا عنه التعددية القطبية والتعاون مع جميع القوى الرافضة للهيمنة الأمريكية.
- تماشيا مع الرؤية الجديدة لهوية روسيا تم تبني تصورات جديدة للمصالح الوطنية، فبالنسبة لبوتين تكمن أهم مصلحة لروسيا في تحديث ونمو الاقتصاد الروسي، وليس موازنة التأثيرات الامريكية في العالم، ففي عالم اليوم الأولوية للجغرافية الاقتصادية

[1]– ألكسندر دوغين، ترجمة: علي بدر،**الخلاص من الغرب الأوراسية:الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية الأطلسية**، الطبعة الأولى، (بغداد: دار ألكا، 2021)، ص ص، 41، 42.

على الجغرافية السياسية، وبالتالي على روسيا أن تتعلم الدفاع عن مصلحتها الوطنية بالوسائل الاقتصادية وفق نظرة براغماتية ومتوازنة صوب اندماج روسيا في ديناميات الاقتصاد العالمي[1].

- دعم عمليات التكامل في الفضاء السوفييتي السابق وذلك من خلال تفعيل الإجراءات الروسية في بلدان رابطة الدول المستقلة، فضلا عن تشكيل أو إعادة إحياء هياكل التكامل مثل: الرابطة الاقتصادية الأوراسية، معاهدة الأمن الجماعي، والفضاء الاقتصادي الموحد،..الخ، فوقفا لإستراتيجية الأمن القومي لروسيا الإتحادية* الصادرة في 2015 في بندها الثاني عشر المعنون بـ "الاستقرار الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية العادلة" في الفقرة 89 أشارت إلى أن ***"تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وجمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية، يعد أحد المجالات الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي"***، حيث تعمل روسيا على تطوير إمكانيات التكامل والتنسيق الإقليمي في فضاء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في إطار الرابطة نفسها، وكذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقصادي الأوراسي، ودولة الاتحاد (روسيا وبيلاروسيا)، والدول التي لها تأثير على استقرار الوضع العام في المناطق المتاخمة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وجمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا[2].
- وضع سياسة موحدة للدولة في مجال تجارة موارد الطاقة، الأمر الذي تحولت معه إلى مصدر أساس لموارد الطاقة قادر على التأثير على العمليات الاقتصادية في المناطق المجاورة من أوروبا وآسيا، حيث أصبحت سياسات مد خطوط أنابيب نقل

---

[1] – Andrei P. Tsygankov, **Russia's Foreign Policy : change and continuity in national identity**, second edition, (united kingdom : Rowman & littlefield publishers, 2010), p.133.

*–استراتيجية الأمن القومي الروسي: وثيقة أساسية في مجال التخطيط الاستراتيجي تحدد المصالح القومية والأولويات الاستراتيجية للدولة والأهداف والإجراءات في مجال السياسة الداخلية والخارجية التي ترمي إلى تعزيز الأمن القومي وضمان التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلاد.

[2] – "**استراتيجية الأمن القومي الروسي الأخيرة –المنشورة عام 2015–**"، ترجمة: أبو مصطفى، ياسر الشامي، مركز نورس للترجمة، ص. 40. متوفر على الرابط: https://bit.ly/39H25OI

الغاز الطبيعي والنفط إلى الغرب والشرق تجسيد واقعي للميزات الجيوسياسة وتفعيل لجيواقتصادية الطاقة في روسيا الجديدة[1]، فان لم تستغل المناطق الحيوية سياسيا واقتصادية في الجوار الشرقي والغربي لروسيا فإن نفوذها الجيوسياسي فيها سيقل على المدى الطويل[2]، وروسيا ليست قادرة فقط على الاستغلال الفعال لمزايا قلب العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن قادرة أيضا على خلق ساحة مميزة للتفاعل غير التصادمي بين الثقافات والحضارات المختلفة باستخدام وتطوير فرص نقل وعبور السلع على طول طريق بحر الشمال والممر الجنوبي، والاعتماد على شبكة الخاصة بها ولفرص مد خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي[3].

- العمل على بناء القوة الذاتية لروسيا بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى أن محددات القوة الذاتية وحدها تستطيع أن تحقق لروسيا المكانة الدولية المطلوبة، وقد عبر "**بوتين**" عن ذلك في خطابه التاريخي في 2005 الذي توجه به للمجلس الاتحادي الروسي بقوله ***إن روسيا الاتحادية تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية....لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار قوتنا ونجاحنا"***[4].
- عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بتهديد الأمن القومي الروسي، أين عارضت القيادة الروسية إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية لمنظومة الدرع الصاروخية، ونشر الصواريخ في بولندا والمحطة الرادارية في التشيك، حيث اعتبرت ذلك تهديد مباشر لأمنها[5].

---

[1]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافيةالسياسة في روسيا**، مرجع سابق، ص ص، 648، 649، 650.

[2]–Zbigniew Brzezinski, "Putin's Choice", **the washington quarterly**, (spring 2008), p. 112.

[3]– أمينة مصطفى دلة، "المخيلة الجيوبوليتيكة الروسية والفضاء الأوراسي"، **مجلة المعهد المصري**، المجلد الأول، العدد الرابع، (تركيا: المرصد للنشر والصحافة والإعلام، اكتوبر 2016)، ص. 34.

[4]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص. 50.

[5]–Marcel de Haas, **Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century : Putin, Medvedev and beyond**, (new york : routledge, 2010), p. 18.

- التوجه نحو آسيا شرقا وبناء علاقات إستراتيجية مع القوى البارزة فيها، حيث عمل "**بوتين**" على تبني سياسة آسيوية متماسكة وعقلانية من خلال تطوير علاقات روسيا مع الدول الآسيوية، وذلك من أجل تعزيز مكانتها ونفوذها ولعب الورقة الآسيوية في التقليل من التوجه الغربي المسيطر عليها، على اعتبار أن جغرافية روسيا تفرض عليها أن تحقق التوازن بين التوجه الأوروبي والآسيوي[1]، وقد اختارت روسيا الصين لتكون الدولة الأساسية والمحورية في علاقاتها الآسيوية المميزة كما أعادت تأسيس علاقات جيدة مع الهند، مما أدى إلى إنشاء مثلث قوى جيواستراتيجي مستقر، واعتبار هذه الشراكة الاستراتيجية الجيوسياسية الثلاثية كموازنة للهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، حيث قامت روسيا بتفعيل مشاركتها وتعميق تواجدها في المنطقة بالانضمام إلى منتديات منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وتكثيف عدد زياراتها إلى دول المنطقة[2].

هذا، وقد أضحى "**بوتين**" وسياسته تعبيرا على الاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية والفكرية التي تتوافق بوجه عام مع المعالم الرئيسية لحضارة البر وثوابت التاريخ الجيوسياسي الروسي، حيث استطاع استعادة المسار التقليدي لتاريخ روسيا وأعادها إلى المدار القاري المعتاد لحضارة البر، وعليه حصلت "الأرض القلب" على فرصة تاريخية جديدة في الخارطة الجيواسياسية للعالم[3]، والعودة بهويتها كقوى عظمى في السياسات الدولية وأن تكون لاعبا مهما فيها، والارتكاز على مبدأ المساواة في تحقيق التعددية القطبية[4]، وقد أشار الرئيس "**بوتين**" إلى ذلك في وثيقة مفهوم السياسة الخارجية التي وقع عليها في جويلية 2000 ***"سوف تحقق روسيا عالم متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية يعكس التنوع الحقيقي للعالم المعاصر... وتعد صفة التوازن السمة البارزة للسياسة الخارجة الروسية، فهي***

---

[1]– Irina Isakova, **Russian Governance in the Twenty–First Century : geo–strategy, geopolitics and governance**, (new york : frank cass, 2005), p. 18.

[2] – Ibid, p. 18.

[3]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، المرجع نفسه، ص. 651.

[4]– Hana Smith, **RUSSIA GREATPOWERNESS : foreign policy, the tow chechen wars and international organisations**, (helsinki: university of helsinki, 2014), p. 90.

تتحدد تبعا للوضع الجيوسياسي الذي تحتله روسيا باعتبارها الدولة الأوراسية الأكبر حجما، والذي يفرض عليها جهودا في كافة الاتجاهات"[1].

فبالإضافة إلى إضفاء التعددية القطبية على سمات النظام الدولي، ركزت الاستراتيجية الروسية على دور العوامل الجيواقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، في تمكين روسيا من الاندماج في الاقتصاد السياسي العالمي على المدى الطويل في إطار ما أطلق عليه كل من الكاتبان "**فلاديمير كولوسوف**" و"**نيكولاي ميرونينكو**" في كتابهما "الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية" بـ "جيوبوليتيك التعاون" مع الدوائر الجيو–اقتصادية المركزية والمتداخلة التي تدور روسيا في فلكها، بدلا من المواجهة مع الكتل الجيواقتصادية الأساسية "الصين، الغرب ومنطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادي"[2]، وتحويل روسيا إلى مركز للتفاعلات الاقتصادية وكذا تعزيز استراتيجية التكامل الاقتصادي في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق أو ما يعرف بالجوار القريب ذات الإرث الجغرافي المشترك، ويجب أن ترتكز روسيا في ذلك على مقوماتها الطاقوية ذات الأهمية الاستراتيجية.

المبحث الثالث: آليات ومظاهر تبلور البعد الاستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي

تحتل الطاقة ومصادرها أهمية متعاظمة لدى الدول الصناعية الكبرى المستهلكة والمنتجة على حد سواء، ففضلا عن كونها ركيزة أساسية للقطاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية تعتبر المعيار الأهم في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، فالدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي وفي مقدمتها روسيا تعطي للطاقة أولوية استراتيجية في أجندة سياساتها الداخلية والخارجية، ونلمس ذلك في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000، أين كان للتوظيف الاستراتيجي للطاقة مكاسب متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية–أمنية، استطاعت من خلالها روسيا لعب دور عالمي ساهم في إعادة مكانتها على الساحة الدولية، وهذا ما سيتم تناوله بتحليل معمق في هذه الجزئية من الدراسة.

[1] – Irina Isakova, Op.cit, p. 18.

[2] – أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق، ص ص، 35، 36.

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية ومفهوم الأمن الطاقوي لروسيا

كثيرا ما كان يتم وصف روسيا كقوى كبرى في مجال الطاقة ومصادرها، وذلك راجع للاحتياطات الكبيرة والوفيرة للنفط والغاز الطبيعي على أراضيها، وريادتها في إنتاجها وتصديرها للعالم الخارجي، مما أكسبها مكانة الصدارة في سوق الطاقة العالمي خاصة سوق الجوار الأوروبي والسوق الآسيوية في الآونة الأخيرة، وهذا ما دفع بالقيادة الروسية إلى الدمج بين سياساتها الطاقوية وأمنها القومي من جهة، وبين الطاقة ومكانتها وتموضعها في لعبة الطاقة الكبرى على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: الواقع الطاقوي في روسيا: دراسة في الإمكانيات والقدرات

كانت روسيا أول بلد أوروبي يستفيد من الإكتشافات النفطية، فأول بئر نفطية حفرت وأصبحت تنتج كميات كبيرة من النفط كانت سنة 1846 في باكو على حافة بحر قزوين، أي ثلاثة عشر سنة قبل قيام الكولونيل "**إدوين داريك**" بحفر أول بئر أمريكية بإنتاج كامل للنفط في تيتوسفيل بنسلفانيا عام 1859، وبحلول عام 1880 كانت المنطقة حول باكو في منطقة بحر قزوين تنتج معظم حاجة أوروبا للنفط[1].

ويعد قطاع الطاقة الركيزة الأساسية للاقتصاد والأمن القومي الروسي، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، وتلعب دورا محوريا في سوق النفط والطاقة العالمية[2]، حيث تملك روسيا إلى حد بعيد أكبر إحتياطي للغاز الطبيعي في العالم بنسبة تفوق 30% من إجمالي الإحتياطي العالمي، وهي ثاني أكبر منتج للنفط وتحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث الاحتياطات بما لا يقل عن 10% من إجمالي الاحتياطي العالمي، مما ألزم الحكومة الروسية إحكام السيطرة عليه[3]، وحسب الهيئة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة روسيا ثالث أكبر منتج للبترول والسوائل الأخرى في العالم (بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية) في عام 2020، وبلغ متوسط إنتاجها السنوي 10.5

---

[1]– مروان إسكندر، **الدب ينقلب نمرا: روسيا الولادة الجديدة**، الطبعة الأولى، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص. 165.

[2]– نورهان الشيخ، "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، **سلسلة قضايا**، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009)، ص.5.

[3] –Steven Woehrel, "Russian Energy Policy Toward Nieghboring Countries", **congressional research service**, (september 2009), p.1.

مليون برميل في اليوم من إجمالي إنتاج الوقود السائل، وتعد روسيا ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي الجاف في عام 2020 (الثانية بعد الولايات المتحدة)، حيث أنتجت ما يقدر بنحو 22.5 تريليون قدم مكعب[1]، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي والنفط تملك روسيا موارد طاقوية أخرى كالفحم أين تحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياط، وتنتج ما يقارب 10% من الانتاج العالمي من اليورانيوم وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا، وثالث منتج للكهرباء في العالم بسعة بسعت إنتاج تصل إلى 17،7 بليون كيلو واط/ساعة، وتنتجها من محطات بخارية حرارية ومصادر كهرمائية بالاضافة إلى الطاقة النووية، وكانت روسيا أول بلد يطور الطاقة النووية المدنية بتشييد أول محطة للطاقة النووية في العالم، وتعد حاليا رابع أكبر منتج للطاقة النووية عالميا، وتهدف روسيا لزيادة حصتها الإجمالية من الطاقة النووية من 9.16 ،%حاليا إلى 23 % بحلول عام 2020[2]. وفيما يلي الشكل 2 والشكل 3 يوضحان الدول الرائدة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي في العالم لغاية 2020 على التوالي.

الشكل رقم (2): يمثل الدول العشر الأولى المنتجة للنفط سنة 2020

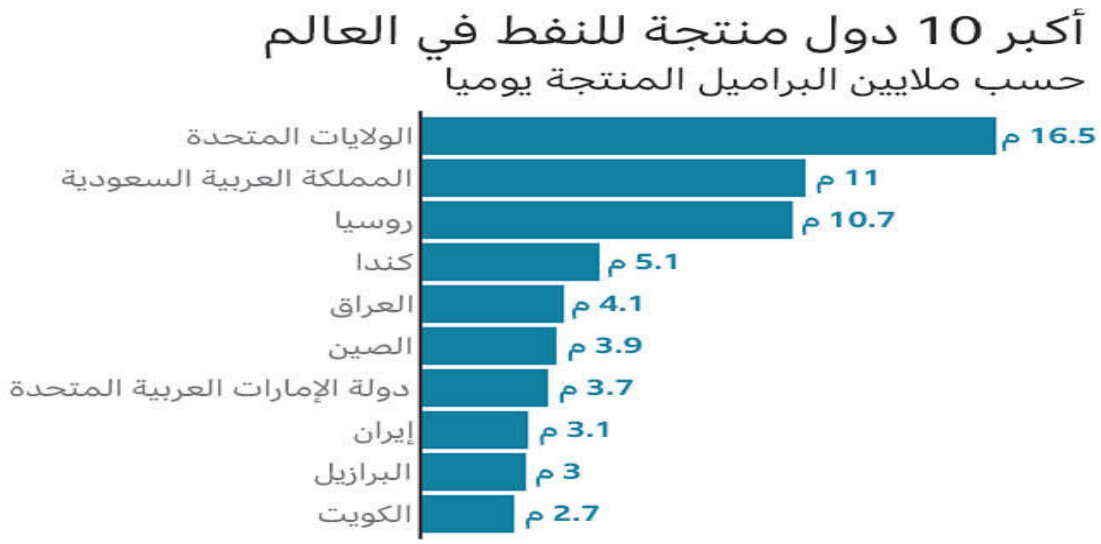

المصدر: روسيا وأوكرانيا:هل يستطيع العالم الاستغناء عن النفط والغاز الروس؟، على الرابط: https://bbc.in/3PDc5tc

[1] –U.S Energy Information Administration , Analysis – Energy Sector Highlights, 20/05/2022, Available at : https://bit.ly/3wyfOza

[2] – أحمد زكرياء الخنساء، "عودة الدب الروسي: طموحات القطب الجديد وتحديات الداخل"، **شؤون الأوسط**، العدد 164، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2021)، ص ص، 102، 103.

الشكل رقم (3): يمثل الدول الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي حسب إحصائيات عام 2020

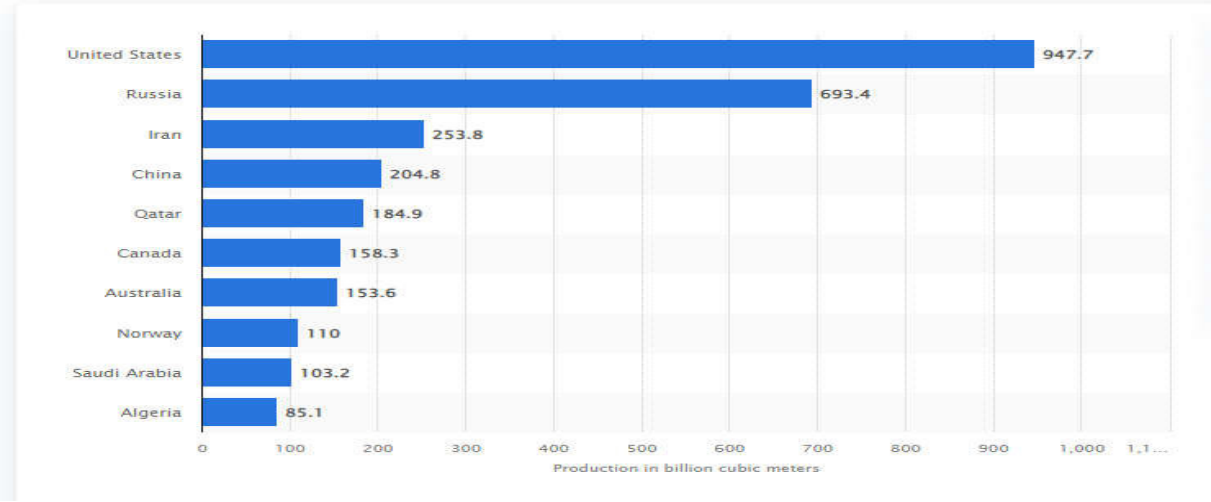

Source: Leading countries based on natural gas production in 2020, Available at: https://bit.ly/3LFvEO6

تعد روسيا شريكا فاعلا في السوق العالمية للغاز الطبيعي بامتلاكها أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بنسبة قدرها 1.68 ترليون متر مكعب، ما يعني أن روسيا وحدها تملك ربع احتياطي العالم من الغاز الطبيعي، وتهيمن شركة "غازبروم" المملوكة للحكومة الروسية على معظم عمليات إنتاجه وتصديره بما يفوق 70% من إجمالي الإنتاج والتصدير، وهذا يوضح مدى سيطرة واحتكار الدولة الروسية على صناعة الغاز الطبيعي ولعب دور المهمين عليها، ويصل الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي لـ 605 مليار متر مكعب سنويا، غير أنه يتم استهلاك نحو 413 مليار متر معكب في السوق الداخلي الروسي ويتم تصدير الباقي نحو أسواق الطاقة العالمية خاصة السوق الأوروبية حيث تتجه أغلب الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية[1]، حيث تهيمن السوق الأوروبية (الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) على 72% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي، وتلقت ما يقارب نصف الكمية المصدرة كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبيلاروسيا معا[2]، كما هو موضح في الشكل التالي.

[1] – محفوظ رسول، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 9، (2017)، ص. 6.

[2] – U.S Energy Information Administration , russia, 22/01/2021, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

الشكل رقم (4): يمثل الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي حسب الأقاليم إلى غاية 2020

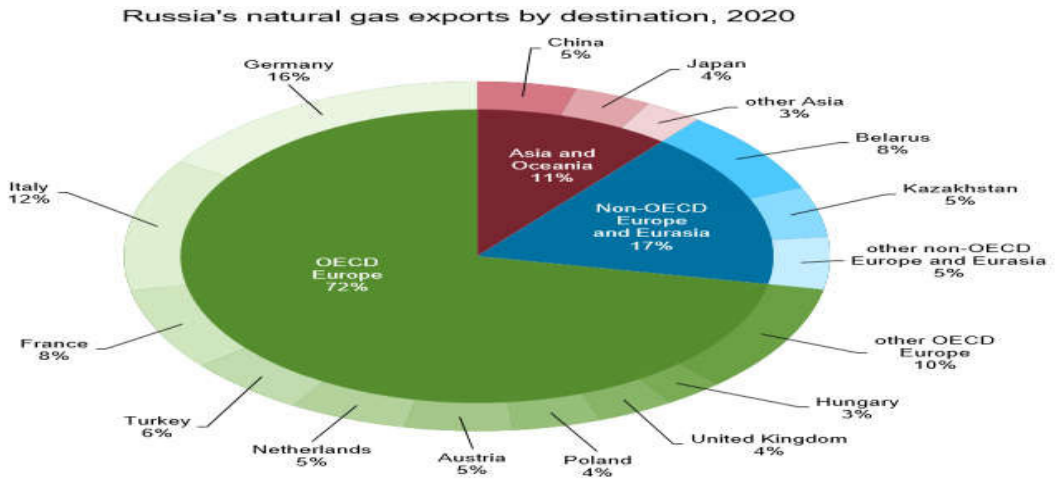

Source: U.S Energy Information Administration , russia, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

ووفقا لإحصاء أجراه موقع الإحصاءات الاستهلاكية الدولي "ستاتيستا" بشأن واردات الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية من روسيا بين 2015 إلى 2020، وجد أن حجم الغاز الطبيعي الذي استوردته دول الاتحاد الأوروبي الـ27 من روسيا منذ عام 2015 ارتفع من 124.3 مليار متر مكعب إلى 152.6 مليار متر مكعب في عام 2020، هناك بعض الدول الأوروبية تعتمد بشكل كلي على الغاز الروسي، ويبرز في هذا الجانب كل من جمهورية شمال مقدونيا والبوسنة والهرسك ومولدوفا، أما فنلندا ولاتفيا فنسبة إعتمادها تجاوزت 90%، بينما وصلت صربيا إلى 89%، أما بلجيكا فبلغت نسبة تبعيتها للغاز الروسي 77%، ألمانيا 49%، إيطاليا 46%، بولندا 40%، أما فرنسا فوصلت النسبة إلى 24 % وذلك وفقا لأحدث البيانات (2020)، وعليه تستورد ألمانيا حوالي نصف احتياجاتها من الغاز الروسي، بينما تحصل فرنسا على ربع إمداداتها فقط من روسيا، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، وتعتبر النرويج أكبر مصدّر للغاز الفرنسي، حيث استوردت فرنسا 35% منها، أما إيطاليا فنسبة اعتمادها على الغاز الروسي وصلت 46 بالمئة[1]، أما أوكرانيا فأصبحت تشتري الغاز الطبيعي من الاتحاد الأوروبي منذ عام 2015 بعد نزاع مسلح سابق مع روسيا بسبب ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم في 2014، كما هو موضح في الشكل الموالي.

[1] – Katharina Buchholz, "Which European Countries Depend on Russian Gas ?", 21/05/2022, Available at : https://bit.ly/3yWb3CF

الشكل رقم (5): يمثل الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي لغاية سنة 2020

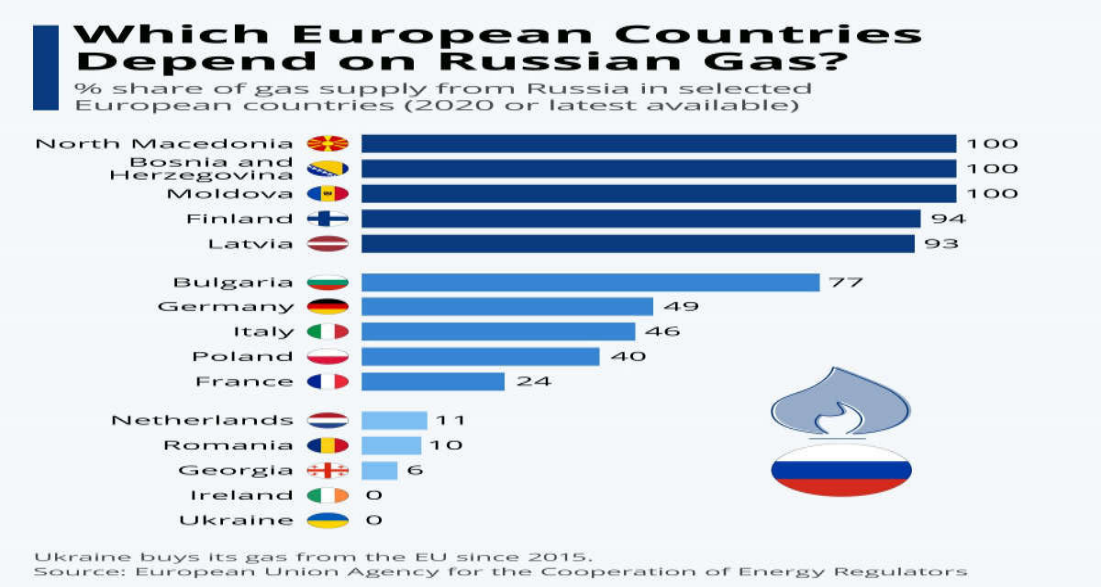

Source: Katharina Buchholz, Op.cit.

أما بخصوص النفط فتحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج، حيث وصل إنتاجها لعام 2020 لـ 5.5 مليون برميل في اليوم، واتجهت معظم صادراتها من انتاج النفط الخام إلى الدول الأوروبية (48٪) ولا سيما ألمانيا وهولندا وبولندا، استحوذت آسيا وأوقيانوسيا على 42٪ من إجمالي صادرات روسيا من النفط الخام، وكانت الصين أكبر دولة مستوردة للنفط الخام الروسي بنسبة 31٪، في حين ذهب حوالي 1٪ من إجمالي صادرات النفط الخام الروسية في عام 2020 إلى الولايات المتحدة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (6): يمثل الأقاليم المستوردة للنفط الخام الروسي لغاية 2020

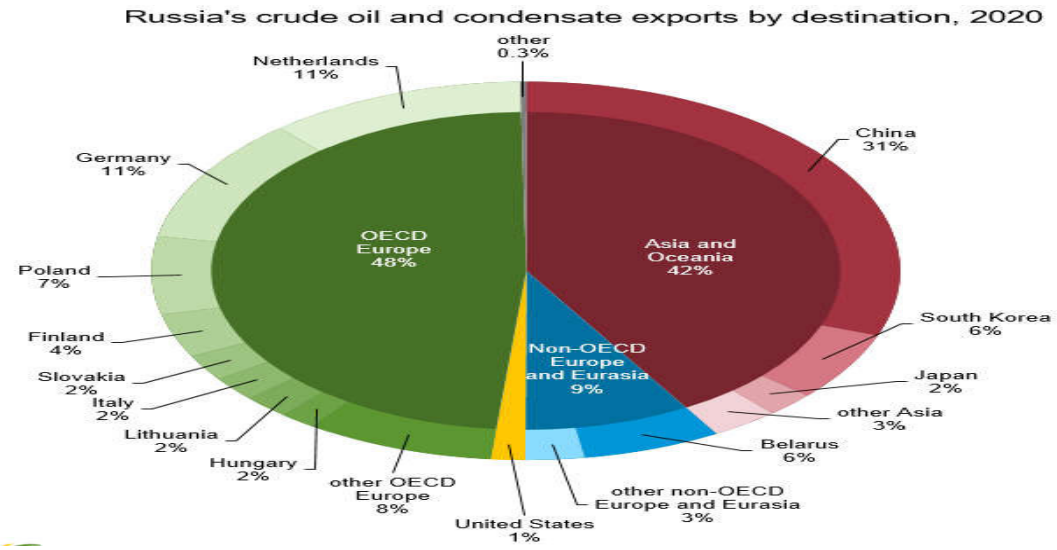

Source: : U.S Energy Information Administration , russia, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

منذ أفريل 2020 تعمل روسيا بنشاط على تنسيق إنتاج النفط مع عدد من دول أوبك والمنتجين الآخرين من خارج أوبك وتم التوصل إلى إتفاقية والتي اطلق عليها "باتفاقية أوبك +"، والتي تهدف إلى كبح إنتاج النفط الخام استجابةً للانخفاض السريع في الطلب الناتج عن وباء COVID-19، في 18 جويلية 2021 وافقت منظمة أوبك + على البدء في زيادة حصص الإنتاج للدول المشاركة وتمديد مدة اتفاقية أوبك + حتى نهاية عام 2022، ونتج عن صفقة جويلية 2021 زيادة خط الأساس للإنتاج الروسي من 11 مليون برميل في اليوم إلى 11.5 مليون برميل في اليوم بدءًا من ماي 2022، كما سمحت بزيادة حصة الإنتاج الروسية بمقدار 100000 برميل في اليوم اعتبارًا من أوت 2021[1].

ونجد أن إقليم سيبيريا الغربي يعد أغنى المناطق الروسية بالنفط حيث تنتج حوالي 6.4 مليون برميل يوميا، تقريبا ثلثي الإنتاج الكلي لروسيا، وبالرغم من أنه احتياطي طبيعي إلا أن تكلفته عالية نظرا لصعوبة استخراجه وأكبر حقلين فيه هما "North Priobskoye " و "Samotlor حيث

[1] – U.S Energy Information Administration, russia, 22/01/2021, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

يغطيان حوالي 20% من إنتاج هذا الإقليم، ويأتي في المرتبة الثانية إقليم فولكا–الأورال " Urals–Volga" كان يعد أكبر احتياطي في ظل الإتحاد السوفيتي سابقا إلى غاية 1970، ويعتقد أنه سيواصل الإنتاج إلى غاية 2030 حسب هيئة "wood mackenzie"، يساهم هذا الإقليم بنسبة 20% من الصادرات الروسية الكلية ثم تأتي الأقاليم الأخرى، وما يمكن ملاحظته أن أكبر الحقول المنتجة في روسيا تقع في المناطق الباردة وشبة المتجمدة وهو ما تسبب في صعوبة استخراج الاحتياطات النفطية المتواجدة فيها ومن ثم ارتفاع تكاليفها، هذا وتهيمن الشركات المحلية على معظم إنتاج النفط الروسي، جاء ما يقرب من 81٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام الروسي في عام 2020 من الشركات الروسية Rosneft و Lukoil و Surgutneftegas و Gazprom و Tatneft[1]، وتمتلك روسيا شبكة خطوط أنابيب للتوزيع والتصدير محلية واسعة النطاق، وتديرها شركة ترانس نفط المملوكة للدولة وتحتكرها بشكل تام تقريبًا، حيث يجب أن تعبر معظم صادرات النفط الخام الروسية عبر نظام ترانسنفت للوصول إلى البلدان المجاورة أو للوصول إلى الموانئ الروسية للتصدير[2].

أما الغاز الطبيعي فجغرافيا تعد منطقة Yamal–Nenets هي موطن لثلاثة من حقول الغاز الطبيعي الأكثر إنتاجًا تاريخيًا في البلاد – Yamburg و Urengoy و Medvezhye – وكلها مرخصة لشركة "غزيروم"، تعمل هذه الحقول الثلاثة منذ أكثر من 30 عامًا وشهدت انخفاضًا في الإنتاج في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لا يزال لديهم احتياطيات كبيرة متبقية وحجم إنتاج سنوي كبير، تمتلك شركة غازبروم حقلين ضخمين آخرين للغاز الطبيعي في المنطقة؛ بدأ حقل زابوليارنوي Zapolyarnoye الإنتاج في عام 2001 ووصلت طاقته الانتاجية إلى 4.6 تريليون قدم مكعب سنويًا في عام 2013، أما حقل بوفانينكوفو Bovanenkovo فبلغت طاقته 4.1 تريليون قدم مكعب سنويًا وبدأ الإنتاج في عام 2012، تهيمن شركة غازبروم التي تديرها الدولة على قطاع الغاز الطبيعي في روسيا، حيث تعزز موقع "غازبروم" المهيمن في مجال التنقيب والإنتاج من خلال احتكارها القانوني لتصدير الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب، حيث تشتمل شبكة نقل الغاز الطبيعي في روسيا على أكثر من 100000 ميل من خطوط الأنابيب وأكثر من 20 منشأة لتخزين الغاز

[1] – "U .S Energy Information Administration", russia, 22/01/2021, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

[2] – Ibid.

الطبيعي تحت الأرض، ومنذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أضافت شركة غازبروم خطوط أنابيب رئيسية جديدة لاستيعاب مصادر جديدة للإمداد، بما في ذلك الحقول في يامال وشرق سيبيريا وطرق تصدير جديدة، بما في ذلك الصادرات إلى الصين وخطوط أنابيب جديدة إلى أوروبا تتجاوز أوكرانيا[1].

حيث في سبتمبر 2021 أكملت شركة "غازبروم" بناء خط أنابيب "السيل الشمالي 2" (Nord Stream 2)، وهو خط أنابيب في الخارج يمتد عبر بحر البلطيق من ميناء Ust–Luga الروسي إلى Greifswald في ألمانيا بقدرة ضخ تصل إلى حوالي 1.9 مليار متر مكعب في السنة بتكلفة قدرت بحوالي 10 مليار دولار، وهو مملوك بالكامل لشركة غازبروم التي لم تعلن بعد عن تاريخ بدء عمليات تسليم الغاز الطبيعي إلى ألمانيا عبره، أما خط أنابيب "السيل الجنوبي 2" فقد أوقف الرئيس "بوتين" العمل عليه، أما خط أنابيب الغاز الطبيعي "ترك ستريم" (Turkstream) بدأ العمل به في يناير 2020، حيث يعدّ "ترك ستريم" أحد خطوط أنابيب تصدير الغاز الطبيعي يمتد من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود، تبلغ طاقته التصميمية 31.5 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، ويهدف الخط لنقل الغاز إلى تركيا، وكذلك إلى جنوب وجنوب شرق أوروبا عبر الأراضي التركية. ويمتد القسم البحري من مشروع "ترك ستريم" من مدينة أنابا الروسية حتى ولاية "قرقلار إيلي" التركية المطلتين على البحر الأسود بطول 930 كلم، ويتألف من خطين يغذّي أحدهما تركيا والثاني أوروبا، والقسم البري يتألف من خطين بطول 142 و70 كلم[2].

وقد بدأ خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يسمى "قوة سيبيريا" في نقل الغاز الطبيعي في ديسمبر 2019، وهوأول خط أنابيب يضخ الغاز الروسي إلى الصين وبطاقة قدرها 38 مليار متر مكعب، وذلك بموجب اتفاق وُقّع بين الجانبين في مايو 2014، ومن المتوقع أن يحقق هذا الخط منافع متبادلة لكلا الجانبين، حيث سيعمل على تأمين إمدادات وفيرة من الغاز وبأسعار جاذبة للسوق الصينية، فيما يصبّ الخط في صالح جهود موسكو الرامية لتنويع أسواق صادرات الغاز خارج أوروبا، ويربط هذا الأنبوب بين حقول شرق سيبيريا والحدود الصينية على امتداد أكثر من 2000 كيلو متر،

[1]– Ibid.

[2]– ديميتار بيشيف، "ترك ستريم: الأثار الجيوسياسية والآفاق المستقبلية"، **الشرق للأبحاث الاستراتيجية**، ترجمة منتدى الشرق، 2020، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3lwipob

وسيكون مشغلا بكامل طاقته في 2025 لأنه مقسم إلى ثلاثة أجزاء والجزء الأخير لم يكتمل إنجازه بعد، وبذلك سيكون خط "قوة سيبيريا" قادرا على نقل 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، ووافقت شركة "غازبروم" على بناء خط ثان لأنابيب للغاز الطبيعي "قوة سيبيريا 2" يعبر منغوليا والتي يجري التباحث بين الطرفين حولها حاليًّا، الذي سيوفر 30 مليار متر مكعب سنويًّا إلى حدود الصين الغربية مع روسيا، وخط أنابيب أصغر آخر ينطلق من جزيرة "سخالين" الروسية إلى الصين أيضًا.[1]

الخريطة رقم (2): تمثل شبكة خطوط نقل الغاز الطبيعي الروسي للدول الأوروبية والدول التي يمر عليها والصين

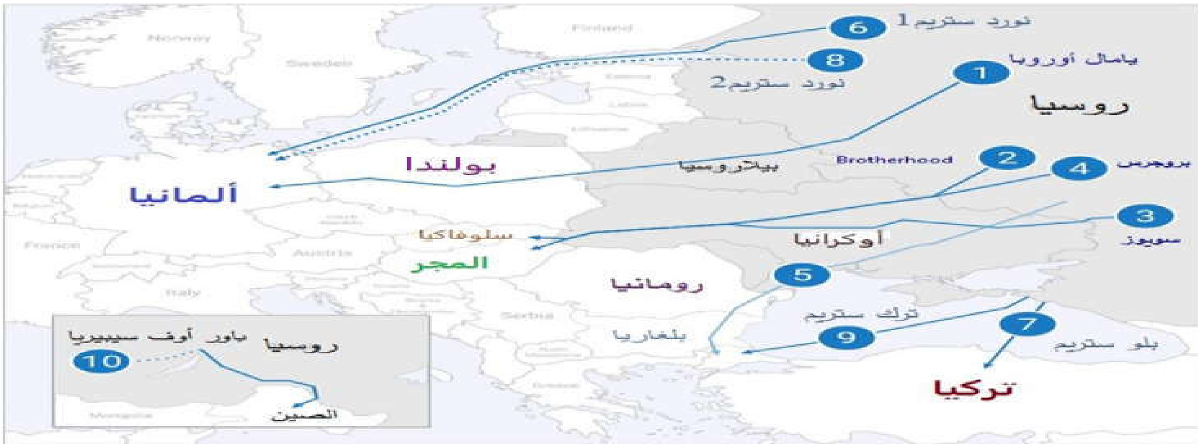

المصدر: نقلا عن الرابط: https://bit.ly/3ySfFtw

ومن كل ما تم تناوله سابقا يتضح ضخامة الإمكانيات والقدرات الروسية في مجال الطاقة من حيث الإنتاج والإحتياط وكذا البنية التحتية القوية والممتدة في كل الأقاليم المهمة لروسيا، مما دفع الحكومة الروسية في جوان 2020 الموافقة على "استراتيجية الطاقة حتى عام 2035"، والتي تسعى إلى تنويع صادرات الطاقة وتحديث البنية التحتية للطاقة في البلاد وزيادة القدرة التنافسية الوطنية، بالاضافة إلى تطوير قدر أكبر من الابتكار التكنولوجي والرقمنة داخل نظام الطاقة الخاص بها، وتعطي "استراتيجية الطاقة حتى عام 2035" الأولوية زيادة صادرات الطاقة وعائداتها وتوسيع البنية التحتية للغاز الطبيعي، ولا سيما في شرق سيبيريا ومناطق الشرق الأقصى لضمان مرونة نظام الطاقة

[1] – إبراهيم الغيطاني، " تنافس المُصدّرين: كيف يؤثر خط "قوة سيبيريا" على واردات الصين من الغاز؟"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، تم التصفح بتاريخ 2020/04/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NrhAcn

في البلاد، وهذا راجع إلى الدور المركزي الذي تلعبه عائدات وصادرات الهيدروكربونات في سياسيات الحكومة الروسية، حيث شكلت عائدات النفط الخام والغاز الطبيعي حوالي 43٪ في المتوسط من إجمالي الإيرادات السنوية للحكومة بين عامي 2011 و2020، وهذا يشمل عائدات التصدير والضرائب التي جمعتها الحكومة من إنتاج النفط والغاز ومبيعاتهما[1].

وفي الأخير يمكن القول أن لروسيا إمكانيات وقدرات طاقوية كبيرة تبرر إرتكاز القيادة الروسية عليها في النهوض باقتصادها وتحسين مستوى حياة سكانها والقضاء على الأزمات المختلفة التي كانت تعيشها قبل الألفية الجديدة هذا من جهة، والقضاء على ديونها الخارجية والعودة إلى مسارها الطبيعي كقوى كبرى في الساحة الدولية من جهة ثانية، فعائدات صادرات الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي أسهمت في ارتفاع الناتج المحلي والتقليل من نسبة البطالة بشكل كبير وتحسين مستوى دخل الفرد الذي أسهم بشكل كبير في القضاء على الأزمات الداخلية وتحقيق إستقرار سياسي داخلي، أما على الصعيد الدولي فأصبحت روسيا أحد اللاعبين الكبار في سوق الطاقة العالمية وأصبحت شركاتها الطاقوية أدوات استراتيجية لتحقيق أهداف القيادة الروسية، وعليه أضحى البحث عن الأسوق وتنويعها وضمان إمداداتها من الصادرات الطاقوية وكذا أسعار معقولة وثابتة من الأولويات العليا في السياسة الخارجية لروسيا، وهذا ما يطلق عليه بالأمن الطاقوي الذي يعد أحد أبعاد الأمن الجديدة في القرن العشرين، وهذا ما سيم التطرق إليه فالجزئية الموالية من الدراسة.

الفرع الثاني: الأمن الطاقوي الروسي: نظرة حول المفهوم

الأمن الطاقوي كمفهوم تعود بدايات ظهوره حسب أغلب الأدبيات والدراسات الأكاديمية التي تناولته إلى مطلع القرن العشرين وبالتحديد إلى فترة الحرب العالمية الأولى، عندما عرَّف "**وينسون تشرتشل**" أمن الطاقة أنه "يكمن في التنوع والتنوع وحده" فمنذ ذلك الوقت أصبح التنويع هو مفتاح أمن

[1] – Sergey Sukhankin," Russia's Energy Strategy 2035: A Breakthrough or Another Impasse?", **Eurasia Daily Monitor**, Volume17, Issue78, (washington: The Jamestown Foundation, 2020), Available at: https://bit.ly/3Nq3nwg

الطاقة، ولا يزال ذلك المبدأ صحيح لكن ظهرت الحاجة إلى توسيعه ليتكيف مع المتغيرات الجديدة للبيئة الدولية والسوق العالمية للطاقة[1].

تعد الجغرافيا السياسية للطاقة التي تتعلق بالوصول إلى موارد الطاقة وتوريدها وعبورها، وتكنولوجيا الإنتاج وحالة خطوط الإمداد اللوجستي ومرافق المعالجة والبنى التحتية للعبور، أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الدولية، حيث تغذي الموارد الطبيعية والاقتصادية القدرة الصناعية والعسكرية للدولة وبالتالي فإن السيطرة على هذه السلع الاستراتيجية تمنح النفوذ والقوة، كما أن التوزيع غير المتكافئ لموارد النفط والغاز الطبيعي يجعل بعض المناطق أكثر قيمة من الناحية الاستراتيجية من غيرها، وما يحدث في هذه المناطق يؤثر على حياة الدول الأخرى التي ستولي بالتالي مزيدا من الاهتمام عسكريا أو دبلوماسيا لهذه المناطق[2].

إن مسألة الموارد الاستراتيجية والمناطق الجيوستراتيجية ساهمت في بروز الإهتمام بمفهوم أمن الطاقة كأولوية في أجندات الدول لأن هذه الموارد حيوية لبقاء الدولة، وفي هذا الصدد نجد أبرز مفكري الواقعية "**هانز مورغنثاو**" يرى "إن الدولة المكتفية ذاتيا أو شبه المكتفية ذاتيا، لها ميزة كبيرة على أمة ليست كذلك لأنها لا تعتمد على إرادة أو قوة الدول الأخرى"[3].

وقد اختلف مفهوم الأمن الطاقوي حسب نظرة ومصلحة كل دولة ودورها في معادلة المصدر–المستورد، حيث نجد الدول المصدرة للطاقة تركز على الحفاظ على "أمن الطلب" على صادراتها، فبالنسبة لروسيا الهدف هو إعادة تأكيد سيطرة الدولة على "الموارد الاستراتيجية" واكتساب الأولوية على خطوط الأنابيب الرئيسية وقنوات السوق التي تشحن من خلالها مواردها الطاقوية إلى الأسواق الدولية، في حين البلدان النامية تركز على كيف تؤثر التغيرات في أسعار الطاقة على ميزان

---

[1]–Aleh Cherp, " Energy and Security" chapter, **in**: Aleh Cherp and others, **Global Energy Assessment: toward a sustainable future**, (Cambridge University Press, 2012), p. 329. Available at: https://bit.ly/3lAZYiu

[2] –Jussi Huotari, "Energy policy and (energy security) as a part of Russian foreign policy",**Nordia Geographical Publications**, Vol.40, No.4, (the Geographical Society of Northern Finland, 2011), p. 122. Available at: https://bit.ly/3GttQ9O

[3] – Jussi Huotari, Op.Cit, p. 122.

مدفوعاتها، أما الدول المستوردة فيعتمد أمنها الطاقوي على "أمن العرض" بأسعار معقولة ومستقرة، بالنسبة للصين والهند يكمن أمن الطاقة الآن في قدرتهما على التكيف بسرعة مع اعتمادهما الجديد على الأسواق العالمية، أما اليابان فأمنها الطاقوي يعني التخلص من ندرة مواردها المحلية من خلال التنويع والتجارة والاستثمار، في أوروبا يتركز الجدل الرئيسي حول كيفية إدارة الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد، أما الولايات المتحدة فيجب عليها أن تواجه الحقيقة المزعجة المتمثلة في أن هدفها يتمحور حول "استقلال الطاقة" حسب الأكاديمي "**دانيال يرغن**"[1].

ارتباط مفهوم أمن الطاقة بالتنوع في الإمدادات وبأسعار معقول كان يتماشى إلى عهد قريب مع واقع البيئة الدولية لسوق الطاقة، لكن برز لهذا المفهوم أبعاد عدة في ظل التعقيدات والتطورات التي يعرفها العالم خاصة مع بدايات القرن الواحد والعشرين، أين أصبحت التهديدات التي تواجهها الدول لا تقتصر على أمن حدودها وسيادتها فقط، بل تعداه إلى بروز فواعل جديدة ما بين دولاتية وتغيرات وكوارث بيئية وأسلحة بيولوجية تهدد أمن الدولة بمختلف أبعاده، وعليه يرى "**دانيال يرغن**" أن مفهوم الأمن الطاقوي أصبح مرتبط بعدة أبعاد حددها في أربعة أبعاد **أولا**؛ الأمن الطبيعي المرتبط بحماية الممتلكات، والبنية التحتية وسلاسل الإمدادات ومسارات التجارة واتخاذ تدابير احتياطية من أجل البدائل السريعة والتعويض عند الحاجة، **ثانيا**؛ الوصول إلى موارد الطاقة والحصول عليها أمر بالغ الأهمية وينطوي على القدرة على تطوير إمدادات الطاقة (ماديا، تعاقديا، وتجاريا)، **ثالثا** وضع سياسات وطنية وبناء منشآت دولية قادرة على الاستجابة للاضطرابات والحالات الطارئة والقدرة على الحفاظ على التدفق الثابت للإمدادات، **رابعا** وأخيرا الإستثمار حيث يتطلب أمن الطاقة سياسات وبيئة عمل تشجع على الاستثمار والتنمية لضمان توافر الإمدادات والبنية التحتية اللازمة في الوقت المناسب في المستقبل[2].

ويؤكد "يرغن" أيضا على الحاجة لتوسيع مفهوم أمن الطاقة ليشمل الاعتراف بعولمة منظومة أمن الطاقة وهو ما تحقق خصوصا بانضمام الصين والهند للدول الأكثر استهلاكا للطاقة، وكذا

---

[1] –Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security", **foreign affairs**, volume 85, No.2, (march/april 2006), p. 71. Available at: https://bit.ly/3MFuRhk

[2] – دانيال يرغن، ترجمة: هيثم نشواتي، شكري مجاهد،**السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، الطبعة الأولى، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص. 392.

الإعتراف بحقيقة أن كامل سلسلة الإمداد بالطاقة بحاجة إلى حماية، فالكل يتفق أن غياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على سلسلة إمدادات الطاقة، أو التهديدات الناتجة عن تأثر تلك السلسة يشكل جوهر المخاطر والتهديدات التي يواجهها أمن الطاقة[1].

وعليه نجد أن الدول المستوردة تبحث عن "أمن الإمداد" في حين الدول المصدرة تسعى إلى "أمن الطلب" على صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، لأن ذلك يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا استقرارها الاجتماعي بالدرجة الأولى والتخطيط لإستثماراتها المستقبلية[2]، وهذا ما سعت له روسيا وحكوماتها المتعاقبة على السلطة من خلال إعطاء تصور خاص بها لمفهوم الأمن الطاقوي.

حيث يتركز المفهوم الروسي لأمن الطاقة على "أمن الطلب على مصادر الطاقة لديها، وتأمين الوصول الآمن للامدادات إلى الأسواق، والحفاظ على استقرار الأسعار"[3]، أي أن أمن روسيا الطاقوي مرتبط بمدى ديمومة الطلب على مواردها الطاقوية في أسواق الطاقة العالمية خاصة السوق الأوروربية التي تستهلك معظم صادرات روسا الطاقوية –كما أشرنا سابقا–، ووصول هذه الصادرات بطريقة آمنة بعيدا عن أية تهديدات أو مخاطر خاصة في ظل الأزمات المتكررة التي تعرفها العلاقات الروسية الأوكرانية، على اعتبار أن حوالي 80% من الصادرات الطاقوية الروسية نحو الدول الأوروبية تمر عبر الأراضي الأوكرانية، مما فرض على روسيا تبني استراتيجية تنويع طرق الإمدادات للتقليل من مخاطر تداعيات الأزمات الروسية– الأوكرانية المتجددة (2006، 2009، 2014، 2022 التي سنتاولها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة)، وكذا السعي لاستقرار الأسعار أي أمن العائدات من سوق الطاقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات الأسواق الخارجية للطاقة، وهذه الأخير مرتبطة بالوضع الدولي ومدى استقرار الدول المصدرة للموارد الطاقوية خاصة النفط ومدى حفاظها على مستوى إنتاج محدد.

[1]– عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص، 24، 25.

[2]– المرجع نفسه، ص. 393.

[3]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص ص، 58، 59.

المطلب الثاني: مظاهر تبلور الأهمية الإستراتيجية للطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي

تشير استراتيجية الطاقة الرسمية الروسية إلى أن أمن الطاقة بعد مهم في الأمن القومي الروسي، وضرورة أن تلعب الحكومة دورًا نشيطًا في قطاع الطاقة الذي يحمي روسيا من التهديدات الداخلية والخارجية[1]، وحقق تولي "**بوتين**" السلطة في 2000 أهداف استراتيجية الطاقة الروسية، إذ أعلن أن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتمادا على مواردها الذاتية، وقد كان قطاع الطاقة أحد أهم دعامتين للاقتصاد الروسي (في حين كانت الدعامة الثانية عوائد صادرات السلاح) وتعزيز قوتها الاقتصادية، مما مكن بوتين من استعادة مكانة روسيا كقوى كبرى وفرض عدم تحجيم دورها العالمي في إطار التقليل من امكانياتها وقدراتها وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية وأسعارها[2]، إن الحاجة الملحة لمسألة أمن الطاقة في المرحلة الحالية من تطور المجتمع الدولي دفعت بروسيا إلى إستحداث أدوات وأساليب ومفاهيم جديدة كـ" دبلوماسية الطاقة"[*] و"التسابق نحو تنويع أسواق الطاقة" وإعطاء دور مهم لشركات الطاقة الوطنية في بناء استراتيجياتها الطاقوية، فعلاقات الطاقة الدولية في الوقت الراهن لم تعد تركز على حجم احتياطات الموارد الطاقوية بقدر ما تركز على حسن استخدام هذه الموارد وتوظيفها لضمان الأمن الذاتي والأمن القومي[3]، وكأداة استراتيجية لتحقيق أدوار جيوبوليتيكة على الساحة الدولية.

وفي إطار التعقيد وكذلك الأبعاد السياسية للطاقة تبرز مجموعتان من الجهات الفاعلة تؤثران على ديناميكية سياسة الطاقة؛ الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية، فعلى المستوى الحكومي (الدول) يمكن التعرف على ثلاثة لاعبين رئيسيين؛ البلدان المنتجة للطاقة؛ البلدان

[1]– جفري مانكوف، "**أمن الطاقة الأوراسية**"، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص.12.

[2]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص. 75.

[*] دبلوماسية الطاقة: مصطلح جديد ظهر أول مرة في 1976، ويقصد به باختصار مختلف أنشطة السياسة الخارجية للدولة التي تهدف لضمان أمن الطاقة والدفاع عن أهداف سياسة الطاقة الخارجية للدولة أثناء المفاوضات، للمزيد حول ذلك الإطلاع على:

Steven Griffiths, " Energy diplomacy in a time of energy transition", **Energy Strategy Reviews** 26, (2016), p.2. available at: https://bit.ly/3LRSHFL

[3]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوى عظمى: جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص.ص، 145– 147.

المستهلكة للطاقة؛ والبلدان التي يمكنها استخدام إمكاناتها مثل موقع العبور أو القدرة المالية للتأثير على معاملات الطاقة واتجاهاتها، وكل مجموعة من هؤلاء اللاعبين تنظر إلى مشهد الطاقة بشكل مختلف وتتبع سياسات وأولويات مختلفة بما يتماشى ومصالحها، أما على المستوى غير الحكومي (الفواعل غير الدول) تشارك العديد من الجهات الفاعلة، بدءًا من شركات الطاقة الدولية وشركات الطاقة الوطنية، المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الوطنية والدولية، وخبراء النقل والتكنولوجيا والبحث والتطوير، وصولا إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بتغير المناخ[1].

وتماشيا مع التغيرات والتحديات التي تعرفها روسيا في مجال الطاقة سواء داخليا أو خارجيا، أعدت وزارة الطاقة الروسية ثلاث وثائق أو مسودات "عقيدة أمن الطاقة" لعام 1997 وعام 2012 وعام 2019 على التوالي لروسيا ووافق عليها مجلس الأمن قبل طرحها في شكل مرسوم رئاسي، ومع أنه لم يتم نشر الأول ولا الثاني فتم تقديم مسوداتهم وتم شرح كلتا الوثيقتين من قبل الخبراء الذين شاركوا في صياغتها من قبل وزارة الطاقة، تم إعداد أول "**عقيدة أمن طاقة لروسيا**" في ديسمبر 1997 بعد ما يقرب من عامين من المناقشات بين الخبراء، وهي وثيقة قصيرة نسبيًا حددت أمن الطاقة على أنه حالة يجب تحقيقها في سياق التهديدات الخارجية والداخلية، وشددت على التهديدات الاقتصادية والاجتماعية – السياسية ولم تولي سوى القليل من الاهتمام للتحديات الخارجية، يبدو هذا النهج منطقيًا نظرًا للمناخ السياسي والدولي العام في نهاية التسعينيات، عندما بذلت روسيا قصارى جهدها لتصبح عضوًا جيدًا في المجتمع الدولي وركزت أغلب جهودها على الإصلاحات المحلية أما وثيقة العقيدة الثانية كانت في نوفمبر 2012 بعد عامين من النقاش المكثف من قبل الخبراء ولقد كانت أكثر تفصيلا من وثيقة عام 1997[2].

---

[1]– S.M. Hossein Adeli, "The Contribution of Energy Diplomacy to International Securit: with Special Emphasis on Iran", Vol.1, No.2, **IRANIAN REVIEW OF FOREIGN AFFAIRS**, (summer 2010), p. 60. Available at: https://bit.ly/39MQ2PZ

[2]– Tatiana Romanova, "The 2019 Energy Security Doctrine and Debates around It in Russia" **in: Russian Energy Strategy in the Asia–Pacific: Implications for Australia**, Elizabeth Buchanan, edition 1, (Australia: The Australian National University press, 2021), p. 203. Available at : https://bit.ly/3lELI8f

وتعد "**عقيدة أمن الطاقة لروسيا الإتحادية**" 2012 "وثيقة رسمية تحدد المبادئ القانونية والإدارية والآليات المتبعة من المسؤولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والاقليمي وكذا الكيانات الاقتصادية من أجل ضمان توفير أمن الطاقة على أراضي الاتحاد الروسي، فضلا على مراعاة البيئة الخارجية والتهديدات الجيوسياسية والمالية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها المحتملة التي قد تؤثر على أمن الطاقة في روسيا"، وجاء مفهوم أمن الطاقة في هذه الوثيقة الاستراتيجية على أنه "حالة دفاع عن المواطنين والمجتمع والدولة والاقتصاد من التهديدات المختلفة في تلبية احتياجاتهم من الطاقة من خلال توفير موارد اقتصادية طاقوية ذات جودة مقبولة، وكذلك من تهديدات انقطاع إمدادات الطاقة"، ووفقا لهذه العقيدة يشمل أمن الطاقة كفاية الموارد والتوافر الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى التوفير المتوازن للعرض والطلب على موارد الطاقة المتاحة[1].

وعيله فتعريفها "لأمن الطاقة" تركز على العرض والطلب من "المواطنين، المجتمع، الدولة، والاقتصاد" مما يعكس أهمية الإنتاج والاستهلاك، وشددت على توافر الموارد والقدرة على تحمل التكاليف الاقتصادية والبيئية وإمكانية توفير التكنولوجيا، وتركز تعريفها لـ "أمن الطاقة العالمي" على طموح روسيا الدولي بأن تصبح "قوة عظمى عالمية في مجال الطاقة" وهو هدف يُنسب في كثير من الأحيان إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين[2].

وقد حددت وثيقة عقيدة أمن الطاقة التهديدات المحتملة والقائمة لأمن الطاقة الروسي في شكلين؛ تهديدات داخلية اقتصادية (مثل جودة احتياطيات الطاقة، وجودة معدات الاستكشاف والإنتاج، وانخفاض مستوى الاستثمارات) واجتماعية وسياسية (مثل النزاعات العمالية والهجمات الإرهابية) وتكنولوجية وطبيعية، وخارجية تتمحور حول التسييس العالي لعلاقات الطاقة، وغياب التنويع الجغرافي لصادرات روسيا الطاقوية وتمركزها في السوق الاوروبية بشكل كبير، بالاضافة إلى عدم استقرار أسواق الطاقة العالمية والأسواق المالية، عدم قدرة شركات الطاقة الروسية للقيام بعمليات الاستكشاف في أنحاء العالم، ولضمان أمن الطاقة لابد من السعي لمنع هذه التهديدات أو التخفيف من عواقبها،

---

[1] –Aleksei Valentinovich Bogoviz and others," Russia's Energy Security Doctrine: Addressing Emerging Challenges and Opportunities", **International Journal of Energy Economics and Policy**, Vol.8, Issue.5, (2018), p.2. Available at: https://bit.ly/3MKcS9Q

[2] – Tatiana Romanova, Op.Cit, p. 203.

بما يساهم في الحفاظ على مستواه أو زيادته أو تقليل مخاطر إضعافه، ووضعت مبادئ أساسية لتوفير أمن الطاقة تتمثل في[1]:

- موثوقية عمل أنظمة إمدادات الوقود والطاقة.
- فاعلية الاقتصاد الوطني في استخدام الطاقة.
- التوازن في إنتاج واستهلاك موارد الطاقة.
- استدامة قطاع الطاقة كجزء من الاقتصاد الوطني في مواجهة التهديدات ذات الطبيعة المختلفة وقدرته على تقليل الخسائر الناجمة عن هذه التهديدات.
- قابلية المعالجة التكنولوجية والكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة.

وعليه واختصارا لما سبق فإن عقيدة أمن الطاقة الروسي هي إستراتجية ترتكز على؛ توفير إمدادات كافية من موارد الطاقة عالية الجودة التي يمكن الوصول إليها اقتصاديًا، القدرة على إنفاق موارد الطاقة بشكل عقلاني، وأخيرًا دوام إمدادات الطاقة للمستهلكين في ظل الاضطرابات والتهديدات المحتملة (مثل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والطبيعية)، ومايميز هذه النسخة من عقيدة أمن الطاقة لروسيا هو تركيزها بشكل كبير على الجانب المحلي أو الداخلي من أمن الطاقة.

وفي 2019 وافق الرئيس "**بوتين**" على وثيقة جديدة لأمن الطاقة الروسي، تتضمن تعزيز التعاون مع الشركاء الأجانب، والدفاع عن الحقوق القانونية لشركات الطاقة الروسية في الخارج والوصول إلى الأسواق الدولية، ومواصلة تطوير برنامج تنويع الواردات الروسي، تحل العقيدة الجديدة محل العقيدة المعتمدة في نوفمبر 2012، وهي تعكس التغييرات في أولويات الطاقة للحكومة الروسية في أعقاب فرض عقوبات غربية ضد روسيا منذ عام 2014، والتعاون الناجح في إدارة تقلبات سوق النفط مع أوبك منذ عام 2017، فبالاضافة إلى أولويات أمن الطاقة المحلية لروسيا التي أشارت إليها عقيدة أمن الطاقة الروسي 2012، أكدت هذه النسخة الجديدة 2019 على استبدال قاعدة موارد الطاقة والحفاظ عليها وضمان إنتاج وإيصال إمدادات طاقة عالية الجودة والخدمات ذات الصلة، فضلاً عن تنظيم الأسعار والاستثمار في هذا القطاع، والتي تهدف إلى الدفاع عن حقوق المستثمرين ومراقبة الاستثمار الأجنبي في القطاع وتنفيذ لوائح مكافحة الاحتكار، بالاضافة إلى حماية البنية

[1]– Aleksei Valentinovich Bogoviz and others, Op.Cit, p p, 2. 3.

التحتية للطاقة والدفاع عنها ضد الهجمات الإرهابية أو الإجرامية المحتملة، فضلا عن زيادة كفاءة الطاقة والحد من الآثار السلبية لقطاع الطاقة على البيئة، حيث ورد في الوثيقة أن "روسيا تدعم الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ وهي مستعدة للعمل مع جميع الدول في هذا المجال".[1]

أما أولويات الطاقة الخارجية الرئيسية فتركزت في تطوير الروابط الاقتصادية مع التكتلات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تفعيل انضمامها إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة الدول المستقلة وبريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنتدى الدول المصدرة للغاز وأوبك، وتحدد الوثيقة الاتجاهات العالمية الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على أمن الطاقة في السنوات القادمة، بما في ذلك التحول في النمو الاقتصادي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتباطؤ النمو في الطلب العالمي على الطاقة، والتغييرات في هيكل الطلب هذا، بما في ذلك استبدال المنتجات النفطية مع مصادر الوقود الأخرى، وضرورة تكيف قطاع الطاقة في روسيا وكذا وضع استراتيجيات تتلاءم مع كل ذلك.

كما يسلط الضوء على المنافسة المتزايدة بين مصدري الطاقة، خاصة مع دخول مصدرين جدد إلى السوق، فضلاً عن التغييرات في اللوائح الدولية التي تغطي قطاع الطاقة، وتسعى روسيا إلى مراقبة نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال ودوره في أسواق الطاقة الدولية، والعمل على تشكيل سوق عالمية للغاز الطبيعي، كما ترى روسيا مخاطر وتهديدات من تراجع أسواق إمدادات الطاقة التقليدية مقابل تنامي أسواق الطاقة الجديدة التي يصعب عليها الدخول فيها على المدى القريب، فضلاً عن خطر الصراع الذي يهدد إنتاج أو نقل أو استهلاك موارد الطاقة الروسية، وعدم استجابة شركات الطاقة الروسية بسرعة كافية للاتجاهات الجديدة في أسواق الطاقة الدولية، بما في ذلك تطوير تكنولوجيا جديدة وإنتاج احتياطيات هيدروكربونية مجدية تجارياً، هذا فضلا عن التهديد بالتمييز ضد شركات الطاقة الروسية في الخارج والاستعداد غير الكافي للرد على هذا، بالإضافة إلى المخاطر السياسية والعسكرية الأخرى التي ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وتراجع الاستدامة المالية في قطاع

[1]– Rosemary Griffin, "Putin approves new Russian energy security doctrine", **S&P Global Commodity Insights**, (2019), 24/05/2021. Available at: https://bit.ly/3wMs7YN

الطاقة، وانخفاض الاستثمار وانخفاض المدفوعات لميزانية الدولة والحاجة إلى تحويل أموال الدولة للتخفيف من تأثير هذه المخاطر[1].

فأكثر ما ركزت عليه وثيقة 2019 هو التحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجه أمن الطاقة لروسيا ، أين تم وصفها وفق تسلسل الهرمي حيث تخلق التحديات المحفزات والمشاكل المحتملة، وتؤدي المخاطر إلى تفاقم المشكلات، التي بدورها يحتمل أن تشكل تهديدات لأمن الطاقة وظواهر يجب مواجهتها، تنقسم التحديات والمخاطر والتهديدات إلى ثلاث فئات فرعية موضوعية: اقتصادية وسياسية وعسكرية خارجية، الاقتصادية الداخلية، والجماعات (الإرهابية والبيئية) العابرة للحدود، بالإضافة إلى ضرورة التنويع الجغرافي لأسواق الطاقة والتوجه نحو آسيا وتعزيز أمن الإمدادات، وتجسد ذلك من خلال إنشاء خط أنابيب نفط "شرق سيبيريا – المحيط الهادئ" (بسعة متوقعة تصل إلى 80 مليون برميل في اليوم) وخط أنابيب غاز "قوة سيبيريا" (بسعة تصل إلى 38 مليار متر مكعب) وكذا التعاون في توليد الكهرباء مع الصين، وذلك في ظل القيود التي تفرضها الدول الاوروبية على صادرات الطاقة الروسية ومناطق العبور من جهة، ونظرا لتحول مركز النمو الاقتصادي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي من جهة ثانية، وهذا يدعم ايضا رؤية روسيا للعالم أنه متعدد الأقطاب وبناء تعاونا وثيقا مع الصين[2].

ونجد أن شركات الطاقة الروسية "روسنفت" و"غازبروم" من أكبر المؤيدين للتنويع، ويظهرون التزامهم من خلال إنشاء خطوط الأنابيب وزيادة صادراتهم إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث أعلنت "روزنفت" على وجه الخصوص في أواخر عام 2018 أن الأسواق الآسيوية كانت أكثر أهمية من الأسواق الأوروبية (48 في المائة مقابل 40 في المائة)، وبدأت شركة Novatek في توريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين عبر طريق البحر الشمالي في عام 2018 ، مما قلل مدة التسليم من 35 إلى 19 يومًا وبالتالي زيادة جاذبيتها فمن الواضح أن الشركات الروسية تدعم التنويع، بالإضافة إلى ديناميكية الأسعر في السوق الآسيوية التي أصبحت أكثر جاذبية مقارنة بالأسواق الأوروبية.[3]

---

[1] – Ibid.

[2] – Tatiana Romanova, Op.Cit, p.p, 213, 215.

[3] – Ibid, p. 115.

أما "**استراتيجية الطاقة الروسية: للفترة حتى عام 2030**" فهي تكملة لوثيقة 2019 وتأكيد لأهدافها، خاصة منها تعظيم الاستخدام الفعال لموارد الطاقة الطبيعية وإمكانات قطاع الطاقة من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة، وتعزيز المواقف الاقتصادية الخارجية لروسيا، وتحدد الاستراتيجية الأهداف والغايات للتنمية طويلة المدى لقطاع الطاقة الروسي، وأولوياته ومبادئه التوجيهية وكذلك آليات سياسة الطاقة الحكومية لضمان تحقيق الأهداف المعلنة، وكذا دفع الدعم للبحث والتطوير بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنمائية الاستراتيجية، وقد تناولت استراتيجية الطاقة لروسيا الاتحادية حتى عام 2030 على عدة محاور أبرزها: النتائج الحالية لاستراتيجية الطاقة في روسيا للفترة حتى عام 2020، آفاق الطلب على موارد الطاقة الروسية حتى عام 2030، دور ومكانة روسيا في أسواق الطاقة العالمية، تطويرسياسة الدولة للطاقة من خلال تطوير أسواق الطاقة المحلية وتعزيز التوازن الرشيد للوقود والطاقة واستخدام الابتكار والسياسة العلمية والتقنية في قطاع الطاقة، وتطوير سياسة الطاقة الخارجية خاصة سياسة الطاقة الإقليمية منها[1].

والهدف الاستراتيجي لسياسة الطاقة الخارجية هو الاستخدام الأكثر كفاءة لإمكانات الطاقة الروسية من أجل الاندماج الكامل في سوق الطاقة العالمية، وتعزيز مواقفها في هذا الصدد وكسب أعلى عائدات ممكنة للاقتصاد الوطني، ونظرا للطبيعة العالمية لمشاكل الطاقة وتسييسها المتزايد، فضلاً عن الأهمية المتزايدة لقطاع الطاقة الروسي في قطاع الطاقة العالمي، استطاعت روسيا أن تحتل بالفعل أحد المراكز الرائدة في النظام العالمي الطاقة، وهي تلعب دورًا نشطًا في التعاون الدولي في مجال إنتاج موارد الطاقة وإمدادها في الأسواق العالمية، وتهتم روسيا بتطوير كفاءتها في إنتاج وتصدير جميع موارد الطاقة الرئيسية ومنتجاتها المعالجة، فضلاً عن كسب التقنيات التي تساهم في اكساب شركات الطاقة والصناعة الروسية مزايا تنافسية عالمية، بالاضافة إلى تطوير التعاون الاقليمي والدولي وبناء حوار الطاقة مع أكبر البلدان المستهلكة والمنتجة لموارد الطاقة، وكذا التكتلات الاقليمية

[1] – "**ENERGY STRATEGY OF RUSSIA : for the period up to 2030**", approved by Decree N°1715-r of the Government of the Russian Federation dated 13 November 2009, **energy policy**, (Institute of Energy Strategy, 2010) p.p, 2, 41. Available at: http://www.energystrategy.ru/projects/docs/ES-2030_(Eng).pdf

الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي الاتحاد الاقتصادي الاوراسي، والمنظمات الدولية كمنظمة شنغهاي للتعاون، منظمة البلدان المصدرة للنفط، منتدى الدول المصدرة للغاز، وكالة الطاقة الدولية، وغيرها[1].

إن أهمية الطاقة في الاستراتيجية الروسية قد ساهمت على بلورة مكانة ذات أهمية في التفاعلات السياسية الدولية، حيث أصبحت روسيا قوة اقتصادية صاعدة فاعلة ومؤثرة على طبيعة التفاعلات الاقتصادية الدولية، وأصبحت تدفع باتجاه نظام متعدد الاقطاب من خلال بناء التحالفات الاستراتيجية مع القوى الأخرى، وسعت القيادة الروسية أيضا إلى إعطاء الطاقة نوع من الثقل السياسي الخارجي، الذي سيعبر عن مكانة روسيا كقوة كبرى بالسيطرة على تدفق الطاقة نحو مناطق أقاليم جديدة على غرار جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل كازخستان وتركمنستان، أي يتم تصدير صادراتها الطاقوية عبر خطوط الأنابيب الروسية[2].

حيث أسهم الموقع الجغرافي الذي تتميز به روسيا المتمثل في "قلب العالم" من أن تكون مركز الطاقة الذي يغذي العالم الغربي، ومكنها أيضا أن تكون منفذ لمصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي ليس من أراضي فحسب، بل من الدول المجاورة لها في الشق الآسيوي و المطلة على بحر قزوين الذي يعد أكبر احتياط عالمي في المستقبل إلى الأسواق العالمية، حيث تمر معظم الطرق الرئيسية لشحن نفط وغاز المنطقة عبر الحدود الروسية، مما جعلها إحدى القوى الدولية المؤثرة في التغيرات التي تطرأ على سوق الطاقة العالمية، ومكنها من السيطرة بإحكام على سياسات الطاقة الإقليمية من خلال سيطرتها على نقل النفط والغاز الطبيعي لدول كومنولث الدول المستقلة[3].

ولضمان الوجود الروسي في الدول المجاورة لها إقليميا المنتجة للطاقة واستمرارية فاعليتها فيها وتأثيرها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وكذا لمواجهة القوى الكبرى المنافسة لها على المنطقة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تبنت روسيا استراتيجية تمكنها من التقرب لدول المنطقة وهيمنتها عليها تقوم على: العمل على وضع خطط التعاون والتنمية مع الدول المطلة على بحر قزوين من أجل توطيد العلاقات معها، العمل على تشجيع دول المنطقة لجعل أنانيب الطاقة التي تنقل مواردها

---

[1] – Ibid, p.p, 41. 56.

[2] – محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص. ص، 86– 91.

[3] – المرجع نفسه، ص. 93.

وصادراتها تمر عبر الأراضي الروسية ومنع وتعطيل أي محاولة لنقل موارد الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية، السعي الجاد على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة وتجنب التوترات العرقية التي قد تؤدي إلى نزاعات حدودية تزعزع الأمن في المنطقة[1].

ويمكن القول أن الحروب والأزمتها التي عرفتها روسيا في أغلبها مرتبطة بالطاقة والأمن الطاقوي الذي يعد أحد ركائر الأمن القومي الروسي، فالحرب الشيشانية والأزمة الجورجية وكذا التدخل العسكري في سوريا والحرب الروسية الأوكرانية هي أزمات ذات أهمية استراتيجية وطاقوية ذات أبعاد أمنية واقتصادية بالأساس.

حيث تعد الحرب الشيشانية ذات طابع أمني طاقوي نظرا للأهمية الجيوستراتيجية لموقع الشيشان في مفترق طرق خطوط أنابيب نقل النفط الروسي وهما خط أنابيب باكو–نوفوروسيسك وخط أيتارو–نوفوروسيسك، مما دفع بروسيا لخيار فرض السيطرة الكاملة على تخومها الجنوبية التي يطلق عليها "القوقاز الشمالي" واندلاع الحرب الشيشانية الروسية في ديسمبر 1994، كما أن التداخل الجغرافي بين الشيشان وروسيا كبير جدا إذ تقع الشيشان في النقطة المركزية من القوقاز والسيطرة عليها تعني التحكم في شمال القوقاز بأكمله، فضلا على أن استقلال الشيشان سيؤدي إلى حدوث موجة من الدعوى للإنفصال من قبل الجمهوريات الروسية الاخرى، وهذا يعد تهديدا لوحدة الأراضي الروسية التي تعد جزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي الشاملة[2]. في هذا الإطار سارعت روسيا إلى الشروع في تنفيذ خط الأنابيب لنقل النفط من كازاخستان الخزر–نوفوروسيسك الذي تم بناؤه في 2001، وذلك بهدف ربط منظومة القوقاز وآسيا الوسطى باتفاقيات أمنية وطاقوية يمكنها من تقوية علاقاتها مع دول هذه الأقاليم وبسط هيمنتها على مواردها الطاقوية، وتكون هي المورد الرئيس للطاقة لدول الاتحاد الأوروبي[3]، وعليه فوجود الشيشان في موقع جغرافي مركزي على خطوط أنابيب الروسية

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 93، 94.

[2]– دياري صالح مجيد، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيةالسياسية**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص. 110.

[3]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص. 108.

التي تنقل النفط سواء كان من اذربيجان أو كازاخستان يقع في مقدمة الأسباب الحقيقية وراء الصراع الذي امتد خلال عقد التسعينات[1].

ومن خلال ما تناوله سابقا يتضح لنا الأهمية الاستراتيجية للطاقة في الاستراتيجية الروسية الشاملة، حيث تركزت السياسة الطاقوية الروسية على تحقيق أمنها الطاقوي الداخلي والخارجي وتقوية العلاقات الطاقوية الروسية مع القوى الفاعلة في السياسة الدولية سواء كانت دول أو منظمات، وسعت روسيا إلى تطوير بنيتها التحتية في كافة الإتجاهات في إطار التنويع الجغرافي لضمان تواجدها في كافة أسواق الطاقة العالمية الفاعلة، وهذا لتحقيق أهم أهداف استراتيجيتها وهي استعادة مكانتها كقوى كبرى وفاعلة في النظام الدولي، وكذا لعب دور فاعل رئيسي في أمن الطاقة العالمي.

المطلب الثالث: آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية

أصبحت مصادر الطاقة الروسية ومشاريعها العملاقة من خطوط أنابيب النقل والموانئ وشركاتها الطاقوية المتعددة أداة من أدوات التأثير والهيمنة الاقتصادية الخارجية ليسما في دول الجوار الإقليمي، وعمدت الحكومة الروسية إلى توظيفها بما يتماشى ومصالحها العليا السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها، فمنذ سنة 2000 ارتكزت روسيا في سياساتها الخارجية على قوة الطاقة وإمكاناتها المتعددة في فرض توجهاتها صوب بيئتها الخارجية، حتى أنه قيل أن روسيا تملك سياسة طاقة خارجية وليس سياسة خارجية.

وتعتبر الطاقة من أهم أدوات الاستراتيجية الروسية الشاملة التي اتضح في مرات عدة أنها أقوى تأثيرا من القوة العسكرية، حيث استخدمت روسيا في حالات عديدة مواردها الطاقوية كأداة تأثير سياسي على الدول المستهلكة لصادراتها سواء كانت على حدودها أو ضمن مجالها الحيوي أو مع دول الاتحاد الاوروبي أو الدول الآسيوية كاليابان والصين[2].

وتعد شركات الطاقة الروسية من أبرز الأدوات التي تستخدمها القيادة والحكومة الروسية في إستراتيجيتها صوب بيئتها الخارجية، فهي تقدم دعما كبيرا لاقتصاد الروسي وتحقق مكاسب سياسية

[1]– دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص. 110.

[2]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص. 91.

مهمة من خلال انتشارها في أغلب دول الأقاليم المهمة الأوروبية والآسيوية والعربية، هذا بالإضافة إلى شبكة خطوط أنابيب النقل الضخمة التي تمتد إلى أوروبا الشرقية والوسطى وبعض دول آسيا، وكذا السكك الحديدة بين روسيا والصين، والناقلات البحرية إلى كل من اليابان وكوريا والجنوب الأوروبي، وتتحكم في انتاج وتصدير النفط الغاز الروسي أربع شركات عملاقة هي: غازبروم، لوك أويل، ترانس نفت، وروس نفت[1]، وهي شركات حكومية حيث أول ما قام به **بوتين** عند توليه السلطة هو استعادة الشركات الطاقوية الروسية وإنهاء سياسة الخصخصة التي كانت قائمة.

تلعب شركات الطاقة الروسية دورا استراتيجيا في انتاج وصناعة الطاقة الروسية، فهي المسؤولة بشكل كبير على عمليات الانتاج والنقل ليس داخل روسيا فقط، بل لها نفوذ استراتيجي في عدد من البلدان في الجوار الإقليمي والاتحاد الاوروبي وآسيا الوسطى فضلا عن وجودها أيضا في الشرق الأوسط وافريقيا، إن هذا التواجد العالمي لشركات النفط والغاز الروسي خاصة "غازبروم" و"لوك أويل" يمثل تواجدا عالميا للنفوذ والمصالح الروسية في أغلب المناطق الجيواستراتيجة في العالم، وهذا ما مكن روسيا من لعب دور عالمي جديد الذي سعى له "**بوتين**" منذ مجيئه للسلطة، حيث شدد على ضرورة إعطاء دور كبير لشركات الطاقة كي تلعب دورها العالمي خارج الحدود الذي سينعكس على الاستراتيجية الروسية الكلية ويحقق مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية سعت لها روسيا منذ أكثر من عقد، وقد لعبت شركات الطاقة دورا مهما في سياسة روسيا تجاه دول الجوار وخاصة جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، حيث كانت الأداة الرئيسية للتحرك الروسي للسيطرة على الجوار الإقليمي، على اعتبار أن هذه الدول خاصة في الجهة الاوروبية هي ممرا لصادرات الطاقة الروسية إلى دول الاتحاد الاوروبي ومستهلكا لها في نفس الوقت مما ساعد شركات الطاقة الروسية على التغلغل في هذه الدول، أما دول الجهة الآسيوية فقد اصبحت مجالا حيويا للاستثمار الطاقوي الروسي من خلال شركاتها، فضلا على أن روسيا تعد ممرا للصادرات الطاقوية لهذه الدول إلى أوروبا وبالتالي توسع نفوذ شركاتها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ومنع التواجد الأمريكي في المنطقة الذي يشكل تهديدا للمصالح الروسية ومنافسها لها، كما أن هذه الشركات تسيطر على خطوط أنانبيب النقل التي تعد

[1]– المرجع نفسه، ص. 94.

شريان الأمن الطاقوي الروسي وهي بذلك تعد أداة من أدوات تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية الروسية إقليميا وعالميا[1].

ونجد أن الدول الأعضاء في فضاء رابطة الدول المستقلة تكتسي أهمية حيوية في أجندة السياسة الروسية، حيث أكد الرئيس "**بوتين**" في أحد خطاباته أمام الدبلوماسيين الروس على عدم صرف إنتباههم على هذا الفضاء الجيوبوليتيكي المهم، وعلى أنه لا يجب أن يكون هناك فراغ في العلاقات الدولية مع هذه الدول، لأن غياب سياسة روسية فعالة في منطقة رابطة الدول المستقلة حتما سيشجع قوى خارجية على ملأ هذا الفراغ السياسي بالقوة، ولمنع هذا السيناريو لابد من توجيه كافة الجهود نحو عمليات التكامل في إطار منظمات إقليمية مشتركة بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تحول إلى الجماعة الاقتصادية الأوراسية فيما بعد، وعليه كانت الدوافع الجيوسياسية والجيواقتصادية السبب الأول لاستخدام روسيا وتوظيف أدواتها المؤسسية الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية من أجل حماية مصالحها في فضائها الخارجي[2].

ويصرح الرئيس السابق لروسيا "**ديميتري مدفيدف**" أن تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة يشكل أحد المجالات ذات الأولوية في السياسة الخارجية لروسيا، حيث تسعى روسيا لإقامة علاقات ودية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام واحترام مصالح كل منهما، وكذا تطوير الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع الدول التي تظهر استعدادها للانخراط فيها، حيث تسعى روسيا إلى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة مع الأخذ في الاعتبار مستوى التعاون الذي تم تحقيقه[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص، 96، 97.

[2] – Stanislav Secrieru," Russia's Foreign Policy under Putin: "CIS Project" Renewed ", **UNISCI Discussion Papers**, No.10, (Madrid : Universidad Complutense de Madrid, January 2006), p.p, 289-308. Available at: https://bit.ly/3NTpTy3

[3] – Dmitry A. Medvedev, "THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION", on 12 July 2008, p. 14. Available at: https://bit.ly/3wO4kaX

وقد كانت مبادرة روسيا بإنشاء "الإتحاد الجمركي الأوراسي" الذي أصبح لاحقا "الإتحاد الأوراسي" كحيلة فقط لمنع الدول الأعضاء من التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة ومن اتفاقيات الانضمام للإتحاد الأوروبي، أكثر منها آلية لزيادة التكامل الإقتصادي بين روسيا ودول الجوار، فبانضمامها لهذا الاتحاد الجمركي لا يمكنها الانضمام للاتحاد الاوروبي دون موافقة روسيا، وبالتالي سوف تضطر الدول الأعضاء للتخلي عن فرصة كبيرة في تحسين علاقاتها مع بلدان الاتحاد الاوروبي وتعزيز نموها الاقتصادي، وعليه يبدو أن الاتحاد الجمركي جاء كوسيلة أو آلية للحد من نفوذ الدول الاوروبية في المنطقة[1].

كذلك سعت روسيا لإستخدام الحوافز الإقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في تقييد جيرانها خاصة أوكرانيا، فلسنوات عديدة كانت روسيا تزود دول الجوار الأوروبي الشرقي كروسيا البيضاء وأوكرانيا بالغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية أقل مما يدفعها العملاء الأوروبيين وذلك من أجل إستمالة النخب السياسية داخل تلك الدول، بالاضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لإعادة بيع الغاز الطبيعي الروسي بأسعار أعلى لدول الاتحاد الأوروبي محتفظين لأنفسهم بالفارق، لكن حينما تتعارض سياسات هذه الدول مع سياسات روسيا ومصالحها خاصة أوكرانيا وجورجيا اللتان كانتا تنتهجان سياسايت تثير إمتعاض روسيا، ترد هذه الأخير بالطلب من شركة "غاز بروم" أن ترفع الأسعار إلى مستويات أعلى مما تدفع دول أوروبا الغربية[2]، وهذا ما حدث في الازمة الأوكرانية لعام 2006 وعام 2009.

يتجلى من كل ما سبق من سياسات وتوجهات روسيا أن بوتين يحذو حذو القيصر ألكسندر الثالث الذي قال مقولته الشهيرة ***"روسيا لديها حليفان موثوقان فقط جيشها وقواتها البحرية"***، وعلى خطاه يرى بوتين أن روسيا اليوم لديها حليفان موثوقان "جيشها والأنابيب"، حيث نجد أن القيادة الروسية تستخدم الغاز وأنابيب نقله في استراتيجية السيطرة وفرض النفوذ على دول الجوار كدول البلطيق وبيلاروسيا وأوكرانيا[3].

---

[1]– أولجا أوليكر، وآخرون، "السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي: إعادة تقييم"، مجموعة راند للتعاون، 2015، ص ص، 11، 12. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3sX3eJ2

[2]– المرجع نفسه، ص. 12.

[3]– Josef Joffe, " The rise of the Putin Doctrine", press daten bank,12/05/2022. Available at: https://bit.ly/3LYVBs6

أما سياسة روسيا تجاه منطقة جمهوريات جنوب القوقاز فتركزت على ثلاث قضايا مترابطة: أولاً التهديد الإرهابي؛ ثانيًا مصالح الدولة الروسية وشركات النفط من المنظور الجيواقتصادي الأوسع (توسيع الأعمال التجارية الروسية)؛ وأخيرًا قدرة روسيا على نشر قوة عسكرية لإدارة الصراع (صيانة القواعد العسكرية في بحر قزوين)، حيث في عام 2003 حصلت شركة غازبروم على حق المشاركة في إدارة خطوط أنابيب الغاز في جورجيا، ولتنفيذ هذه المهمة قامت شركة غازبروم والمؤسسة الدولية للغاز في جورجيا بإنشاء مؤسسة مشتركة لاستغلال وإنشاء خطوط أنابيب الغاز وكافة العمليات المرتبطة بصناعة الغاز[1].

وتعد الأزمة الجورجية أحد أبرز هذه القضايا فقد جمعت بين المصالح الاقتصادية والعسكرية لروسيا، حيث تكتسي جورجيا أهمية استراتيجية لروسيا والغرب معا، فبالنسبة لروسيا تقع جورجيا ضمن دوائر الأمن القومي الروسي، أما بالنسبة للغرب فتشكل جورجيا ممرا حيويا لواردات الطاقة من بحر قزوين إلى تركيا ومن ثم إلى الدول الأوروبية، ولهذا تسعى روسيا لبقاء جورجيا تحت نفوذها ولمنع القوى الغربية من الوصول إلى بحر قزوين الذي يعد مركز الصراع الدولي على الطاقة وتحديدا النفط والغاز الطبيعي مستقبلا، لأن التواجد الغربي في المنطقة يؤدي إلى تراجع نفوذ روسيا الجيوبوليتيكي فيها، وعليه فجوهر الصراع على جمهوريات القوقاز هي السيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي وعلى خطوط أنانبيب نقل الطاقة فيها[2]، وهذا ما يبرر بروز ما أصبح يعرف بـ "حروب أنابيب نقل الطاقة" في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز روسيا كدولة منفصلة عن باقي الجمهوريات السوفياتية، توجهت روسيا نحو أوروبا باعتبارها الخيار الذي يمكن أن يمنحها دورا دوليًا واقعيًا، ويزيد فرصتها في التحول وتطوير ذاتها اجتماعيًا، وبالتالي سيتحتم على روسيا أن تسعى إلى الانتماء إليها إذا ما أرادت أن تتجنب العزلة الجيوبوليتيكية[3]، ولقد حدد رئيس الوزراء السابق " يفيجني بريماكوف" في كتابه "العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق" المشكلة الرئيسية في علاقة الإتحاد الأوروبي بروسيا بأنها تكمن في

---

[1] – Stanislav Secrieru, Op.Cit.

[2] – محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص.ص،109– 113.

3– لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص، 203. 204.

تهيئة الظروف من أجل ألا يلحق توسيع الإتحاد الأوروبي الأذى بعلاقات روسيا الاقتصادية مع الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي[1].

في ظل التوجه الجديد الذي تتبعه القيادة الروسية انطلاقا من البراغماتية والواقعية بعيدا عن أي اعتبارات أيديولوجية أو تاريخية، قررت روسيا في بداياتها العودة تدريجيا للساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع جيرانها، لاسيما تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى مركزها كمصدر رئيس للنفط والغاز الطبيعي؛ حيث لعبت فرنسا وألمانيا أدوار فاعلة في إعادة بناء الثقة بين دول الإتحاد وروسيا وإحداث تقارب اقتصادي وسياسي بين الطرفين[2]، فعلى الصعيد الاقتصادي نجد أن الموارد الطاقوية هي أهم ركيزة لهذه العلاقة، حيث تتعاظم الأهمية الجيو-إستراتيجية للموارد الطاقوية الروسية بالنسبة لدول الإتحاد في ظل غياب هذه الموارد محليا وصعوبة إيجاد بديل عن الطاقة الروسية آمن ومستقر ويغطي كافة احتياجات الدول الأوروبية، خاصة في ظل التزايد المستمر في إستخدام هذه الموارد أمام قلة المصادر وصعود اقتصاديات منافسة على موارد الطاقة النفط والغاز في مقدمتها الصين والهند، هذا من جهة ومن جهة ثانية أهمية السوق الأوروبية لصادرات روسيا الطاقوية، حيث تعد دول الاتحاد الاوروبي أكبر المستوردين للغاز الطبيعي والنفط الروسي بنسبة تفوق 70%، وميزة هذه السوق أنها قريبة جغرافيا ومستقرة وبها بنية تحتية قوية ومتينة.

ورغم الترابط الاقتصادي الوثيق بين روسيا ودول الإتحاد الاوروبي إلا أن التعارض في التوجهات السياسية أثر على ذلك، وبدا ذلك واضحا في الأزمات الدولية والاقليمية التي ظهرت في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، خاصة منها الأزمات الأوكرانية المتعاقبة التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الطاقوية بين الطرفين وأدت إلى تعارض المصالح بينهما، أين اتجهت القيادة الروسية المتمثلة في الرئيس "**بوتين**" لسياسة ما أطلق عليه "الردع الطاقوي" على غرار الردع النووي، وعلى النقيض من الأسلحة النووية يتم استخدام احتياجات الطاقة الحيوية في الاقتصاد العالمي بما يتواءم ويتكيف مع الدول المعنية بذلك، وترسانته في ذلك هي الاحتياطات، حجم الإنتاج ونظم

---

[1]- يفجيني بريماكوف، ترجمة: عبد الله حسن، **العالم بعد 11سبتمبر وغزو العراق**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص.ص.183-185.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية- الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 11، (جانفي 2014)، ص.93.

التصدير؛ فروسيا كما ذكرنا سابقا تملك احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، هذا فضلا على سيطرتها على نظام الصادرات لدول آسيا الوسطى على المستوى الإقليمي وهذا ما مكنها من أن تكون فاعلا رئيسيا في سوق الطاقة الاوروبية التي تحاول أن تجعل من الموارد الطاقوية لبعض دول آسيا الوسطى بديلا عن الخيار الروسي.

فقد شهد عهد بوتين استخدامات متكررة لحجم وعلاقات الشركات الطاقوية – التي تسيطر عليها الدولة – لكسب مراكز متزايدة الهيمنة داخل أسواق الطاقة في الإتحاد الأوروبي وساعدتها على ذلك أجندة تحرير الطاقة التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي ذاته[1]، لكن العلاقات الروسية الأوروبية في تعقيد مستمر على إثر أزمات الغاز المتكررة ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية لمنع ديمومة واستقرار هذه العلاقات، وجهودها الحثيثة لفرض تواجدها في منطقة النفوذ الحيوي الروسي خاصة دول أوروبا الشرقية، مما دفع بروسيا إلى إستخدام قوتها العسكرية لحماية أمنها ومصالحها في هذا الفضاء الجيوبوليتيكي الحساس، فالحرب الروسية الأوكرانية 2014 وضم روسيا لجزيرة القرم ومن ثم حرب 2022 أصبحت ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للضغط على دول الاتحاد الاوروبي لقطع علاقاتها الطاقوية مع روسيا وتجميد كافة الاتفاقيات والمشاريع المتعلقة بتوسيع البنية التحتية لقطاع الطاقة، وهو ما أثر سلبا على أمن الطاقة لكلا الطرفين، ودفع بكل طرف لتكثيف جهوده من أجل توسيع دائرة بدائله.

وكانت النتيجة أن اتجهت روسيا إلى توسيع وتوطيد علاقاتها مع الصين باعتباره شريكا اقتصاديا وسياسيا موثوقا، يمكن الاعتماد عليه كسوق طاقوية واعدة جديدة من جهة وكحليف استرتيجي لتعزيز عالم متعدد الأقطاب، فالصين شريك إقليمي رئيسي، ولكنها أيضًا دولة دعمها ضروري حتى تلعب روسيا الدور الجيوسياسي الذي تطمح إليه، حيث يعتمد اهتمام روسيا بتعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب بشكل كبير على تعاون الصين، لأن روسيا في حد ذاتها لم تعد غنية أو قوية أو مؤثرة بما يكفي للوقوف باستمرار ضد الولايات المتحدة أو تشكيل النظام الدولي بمفردها، حيث يوفر التعاون مع الصين لموسكو نوعًا من مضاعف القوة الدبلوماسية وبديلاً عن السعي لتحقيق

[1] – Thomas Gomart, "Politique étrangère russe: l'étrange inconstance", **Conflict Studies Research Centre**, Russian Series, (march 2006), p p. 3,4.

التكامل مع قوى الغرب[1]، وتمثل الصين أكبر شريك تجاري لروسيا في قارة آسيا، سواءً من حيث الصادرات أو الواردات، حيث تضاعفت قيمة التجارة بين البلدين وشهدت بداية الألفية الثانية نموّاً واضحاً في تلك العلاقات، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين عامَي 2000 و2009 إلى أكثر من 55.9 مليار دولار أميركي، ووصل مع نهاية 2021 إلى 146.88 مليار دولار في ما مثّل رقماً قياسياً، بزيادة قدرها 35.8% مقارنة بعام 2020، ويسعى كلا البلدين إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلى 250 مليار دولار سنويا، وقد عبر الرئس الروسي "**بوتين**" عن ذلك بقوله ***إن البلدين يسيران قُدُمًا على الطريق الصحيح***"[2].

وتسعى كل من الصين وروسيا إلى تعزيز ارتباطهما في مجال الصناعات الاستراتيجية ولعلّ واحداً من أهمّ تلك القطاعات قطاع الطاقة وصناعة النفط والغاز، حيث تمتلك بكين حصصاً في مشاريع استراتيجية مثل "Yamal LNG" في سيبيريا، وتمثل أيضا منتجات الطاقة أكثر من 71% من الصادرات الروسية إلى الصين، لتُشكّل روسيا بذلك المورد الرئيس للنفط بالنسبة إلى الأخيرة بعد السعودية، وعلى رغم انخفاض إمدادات النفط الروسية إلى الجانب الصيني في عام 2021 بنحو 6.2% من الناحية المادية إلّا أن صادرات الوقود زادت بنسبة 41% من حيث القيمة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، وبلغت 36 مليار دولار. وفي إطار توثيق هذا التعاون، وقّع البلدان، أخيراً، عقوداً لتوريد 10 مليارات متر مكعب من الغاز الروسي، إضافة إلى توريد 100 مليون طن من النفط إلى الصين عبر كازاخستان على مدى 10 سنوات. كما تبحث الدولتان مدّ أنبوب غاز عبر منغوليا، لزيادة تدفّق الغاز الروسي إلى الأراضي الصينية. وتريد موسكو زيادة حصتها في سوق الطاقة الصينية وخصوصاً في قطاع الغاز، إلّا أنها تلْقى منافسة من تركمانستان التي بلغ حجم صادراتها إلى بكين نحو 34 مليار متر مكعب في عام 2021، مقابل 15 مليار متر مكعّب روسي. لكنّ بكين

---

[1] – Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy : The Return of Great Power Politics**, (united states of america: Rowman & Littlefield Publishers, 2009), p. 194.

[2] – منير شفيق، "في الاقتصاد كما في السياسة: الأولويّة للأهداف العالميّة"، الأخبار، تم التصفح بتاريخ 2022/04/29، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3t4zWlu

تتطلّع، بحسب خبراء، إلى مدّ أنابيب جديدة مع موسكو، لعدّة أسباب من بينها ضمان وصول هذه المادّة الحيوية من دون انقطاع، فضلاً عن أن تركمانستان تقع في منطقة محفوفة بالمخاطر[1].

فالصين بلا شك شريك استراتيجي وثيق لروسيا والعلاقة الصينية الروسية قوية للغاية فهي قائمة على المصالح المتداخلة وتخضع لتقلبات مستقبلية مع استمرار روسيا في تحديد موقفها العام بين أوروبا وآسيا، وقد ارتكزت الاستراتيجة الروسية في خضم هذه العلاقة على المخاوف الأمنية – تحقيق التوازن ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، وتوسيع نطاق نفوذها في آسيا الوسطى، والحفاظ على توازن عسكري متقارب– في حين ركزت الصين على الأبعاد الاقتصادية أكثر في العلاقة، وقد ساهمت هذه التصورات المتنافسة في تبني سياسة الحذر فيما بينهما على الرغم من تعاونهما ومستوى الاعتماد المتبادل الذي وصلا إليه. فمنظور روسيا لعالم ما بعد الحرب الباردة قيد من تفاعلاتها مع القوى الصاعدة في النظام الدولي، كما ان روسيا تسعى لبناء دور مستقل لها على الساحة الدولية وترى في الصين حليفا يساعدها على ذلك خاصة في المجال الاقتصادي، حيث يتكاملان في هذا المجال فالصين سوق واعدة لواردات روسيا الطاقوية وبديلا تجاريا معتبرا للسوق الأوروبية وموارد الطاقة الروسية مصدر آمن وموثوق للصين، ويتشاركان في تصورها لعالم متعدد القوى والأقطاب في القرن الحادي والعشرين، ووفقا لوزارة الخارجية الروسية فإن التعاون الروسي الصيني هو نتيجة "المصالح الوطنية لروسيا على المدى الطويل و"تشابه مقارباتنا للمسائل الأساسية للسياسة الدولية"[2].

ونلحظ أن بوتين في السنوات الأخيرة أعطى اهتماما خاصا للفضاء الآسيوي في توجهات سياسته الخارجية، وتعميق علاقات روسيا مع القوى الآسيوية الصاعدة لتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة من جهة، والتقليل من اعتماد روسيا على علاقاتها مع الغرب والدول الأوروبية من أجل العودة بمكانتها كقوى كبرى فاعلة في النظام الدولي من جهة ثانية، إلا أن هذا لم يمنع من التنافس بين روسيا والصين في منطقة آسيا الوسطى وخاصة في منطقة نفوذ روسيا التقليدية هناك، حيث تسعى كل من موسكو وبكين إلى تأمين الطاقة وخطوط الأنابيب لأسباب اقتصادية وجيوسياسية خاصة مع التفاوت الاقتصادي والعسكري بين الدولتين وما له من تداعيات استراتيجية.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2] – Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p p,197, 198.

وعليه يمكن القول أن القيادة الروسية خاصة عند تولي "**بوتين**" منصب رئيس الدولة، أكد في أكثر من مناسبة على أن الموارد الطاقوية تعد فاعل أساسي في التطور الاقتصادي ولابد من استغلالها حتى تكون روسيا في مصاف الدول الكبرى، حيث يؤمن أن السياسات الاقتصادية والوسائل اقتصادية تستطيع من خلالها روسيا أن تمارس نفوذها على جوارها الإقليمي بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية على نطاق أوسع، وقد أبدت روسيا استعدادها لتحمل تكاليف اقتصادية كبيرة مقابل تحقيق أهدافها الجيواستراتيجة والعكس، وعليه فعلاقات روسيا الخارجية يحكمها توليفة ثلاثية الأبعاد؛ فهي ذات طابع اقتصادي "إمدادات الطاقة"، وسياسي "صراع المصالح"، وأمني "الحفاظ على الأمن القومي" فهي سياسة متعددة الأبعاد، لكن يتضح من ما سبق أن المتغير الطاقوي ببعده الاقتصادي والجيواستراتيجي هو المتحكم في علاقاتها الخارجية.

تناولتْ ثنايا هذا الفصل من الدراسة مكانة الطاقة في المدرك الاستراتيجي الروسي بتحليل مفهوم الطاقة وأبعادها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، على اعتبار أن الطاقة كفمهوم لم يحظ بتوافق أكاديمي بين الباحثين وبين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وانحصر في رؤية كل طرف بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه، وقد برز منظور الجيواقتصاد كمقترب جديد لدراسة أهمية الطاقة في العلاقات بين الدول، الذي يرتكز على ثنائية الجغرافيا والاقتصاد كمتغير متحكم في سلوكات الدول بهدف تحقيق مصالحها وتعظيم نفودها، حيث أضحت جغرافية الطاقة أحد أبرز المتغيرات المتحكمة في تفسير طبيعة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، التي تتأرجح بين الصراع والتنافس من جهة والتعاون وبناء تكتلات إقليمية ودولية من جهة ثانية.

أما الجزئية الثانية من الفصل تمحورت حول دراسة العقيدة الاستراتيجية الروسية منذ سنة 2000 من حيث التصورات والمرتكزات، وقد ظهر جليّا أن العقيدة الروسية منذ بداية الألفية اتسمت بالبراغماتية والعقلانية في علاقاتها مع بيئتها الخارجية، بهدف إستعادة روسيا لمكانتها كقوى كبرى في النظام الدولي، وارتكزت على تنويع علاقاتها صوب فضاءاتها الخارجية مع مراعاة مصالح روسيا كأولولية في استراتيجيتها، والسعي لبناء نظام متعدد الأقطاب يقوم على بناء تحالفات استراتيجية مع القوى الصاعدة، دون إغفال فرض هيمنتها ونفوذها في فضاء جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، التي تُعدّ مجالا حيويّا حسّاسا لأمنها القومي ومصلحتها الوطنية.

وفي آخر جزئية من هذا الفصل تم البحث في آليات ومظاهر تبلور البعد الاستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي الذي بات واضحا من بداية الألفية الجديدة، حيث بعد دراسة الإمكانيات الطاقوية ومفهوم أمن الطاقة لروسيا اتضح أن روسيا تعد من القوى الكبرى في السوق الطاقة العالمية من حيث ما تملكه من إمكانيات في موْرِدَيْ الغاز الطبيعي والنفط، وتمحور أمنها الطاقوي في أمن إمداداتها نحو الأسواق الخارجية خاصة منها السوق الأوروبية وأمن طرق نقلها واستقرار أسعارها، ومن مظاهر تبلور الأهمية الاستراتيجية للطاقة في المدرك الروسي هي إعتبار أمن طاقة من ركائز الأمن القومي الروسي مما أدى لإحكام الحكومة الروسية السيطرة عليها، وتمحورت آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية على شركاتها الطاقوية الكبرى وعلى شبكة خطوط أنانيب نقل الطاقة التي تمتلكها، التي كان لها دورا في توجيه سلوكات روسيا وكذا شركائها وتغيير مخرجات السياسات الطاقوية بما يخدم الاستراتيجة الروسية.

الفصل الثاني:

أولويات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

تعد البيئة الإقليمية أحد الفضاءات التي تحظى بالأولوية في سياسة الدولة تجاه محيطها الخارجي، حيث ترتكز عليها الدولة لتحديد التهديدات وكذا الأهداف الخارجية التي تمس أمنها ومصالحها الوطنية، وتسعى لفرض نفوذه وهيمنتها أو على الأقل لعب دور مؤثر في الأحداث والأزمات التي تعرفها وحدات جوارها الإقليمي، كما أنها تسعى لترتيب أولوياتها وتوجهاتها الخارجية إنطلاقا من التفاعلات والفواعل المتحكمة فيها.

وقد سعت روسيا لتحقيق كل ما ذُكِر أعلاه في سياستها صوب فضاءات بيئتها الإقليمية التي تربطها بها علاقات تاريخية وثقافية ومصلحية باعتبارها كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، واعتبارها مجال نفوذها الحيوي المرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصالحها الوطنية العليا، خاصة بعد محاولة القوى الغربية النفوذ إليها وجذب جل هذه الدول إلى فلكها اقتصاديا وسياسيا وحتى أمنيا.

وعليه سنتناول بالدراسة والتحليل بنية البيئة الإستراتجية لروسيا الإتحادية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيرتكز على محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية.

المبحث الأول: بنية البيئة الإستراتيجية لروسيا الإتحادية

البيئة هي مجموعة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتتحكم في توجيه تصورات الدولة لهذه المتغيرات ومدى قدرتها على التعامل معها، بما يتماشى مع المصلحة العامة أو العليا داخليا والأهداف الاستراتيجية خارجيا، فلا يمكن لدولة أن تنتهج سياسات معينة بمعزل عن بيئتها الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية، حيث هناك فعل ورد فعل يحكم هذه العلاقة ويحدد توجهاتها، وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة بنية البيئة الإستراتيجية لروسيا الاتحادية، ومن ثم التطرق للفضاءات الجيوبوليتيكة الإقليمية لروسيا وفق مبدأ "الجوار القريب" ، وكذا توجهات الإستراتيجية الروسية.

المطلب الأول: حدود البيئة الإستراتيجية الروسية

يرتكز بناء الإستراتيجية على ثلاثة مرتكزات أساسية لتحقيقها؛ وهي البيئة الإستراتيجية، والتصور الاستراتيجي، والخطة الإستراتيجية ذاتها، وتتصف البيئة الإستراتيجية بعدد من الصفات أبرزها صفة التعقيد والتشابك، ونعني بالتعقيد تعدد الفاعلين في رسم السياسات والقرارات والذي قد يتسبب في مخرجات لا يمكن التنبؤ بها، ومن هنا تبرز أهمية تحليل السياسات والقرارات لقياس تأثيرها في المنظومة والبيئة الإستراتيجية، ويصف الخبير العالمي "**هاري ياجر**" في دراسته للبيئة الإستراتيجية أنها "أم المنظومات"، ويرى أنها "مكونة من مجموعة منظومات معقدة ومرتبطة فيما بينها أفقيا وعموديا"[1].

وعليه فإن البيئة الإستراتيجية تفرز سلوكا معقدا ينظم نفسه بنفسه وتسعى باستمرار لإيجاد نظام مقبول أو توازن نسبي تستطيع من خلاله أن تحقق الأهداف المرسومة، وينشأ تعقيد البيئة من قرارات أو أفعال وتفاعلات ناجمة عن تلك القرارات أو من الظروف المتغيرة، وتتصرف أجزاء المنظومة وأدواتها العديدة بطريقة فردية أو جماعية تستطيع بعد ذلك إيجاد نمط من التفاعلات للتأثير في مصالح بقية المنظومة، وقد تكون بعض تلك التأثيرات غير قابلة للتنبؤ ولذا فإن ما يسمى "السبب

[1]- يحي مفرح الزهراني، "البيئة الإستراتيجية وتحقيق رؤية 2030"، الإقتصادية، تم التصفح بتاريخ 2020/02/14، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3t6iCCW

والنتيجة" أو "الفعل ورد الفعل" قد لا يكون قابلا للتطبيق في بيئة المنظومات المعقدة للبيئة الإستراتيجية[1].

وتتسم البيئة الإستراتيجية بعدة خصائص وسمات يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن كل ما يقع خارج حدود التنظيم أو داخله يدخل في مفهوم وإطار البيئة.
- إن البيئة ذات عوامل ومتغيرات متعددة منها ما يمكن قياسه ومنها ما لا يمكن قياسه.
- إن تلك البيئة بعواملها ومتغيراتها تؤثر على مدى تحقيق الدول لأهدافها ومستوى أداء الأنشطة المختلفة بها وتكاليفها.
- إن الدولة قد تدرك هذه المتغيرات البيئية أو لا تدركها، ولذا فدور وفعالية كل دولة تختلف من دولة لأخرى.
- يمكن النظر للبيئة من وجهة نظر ما تمثله من قيود وما تمنحه من فرص وتسهيلات.
- أن البيئة الإستراتيجية هي خليط معقد من التفاعلات والتعاملات المعقدة والكثيفة والسريعة[2].

ويحكم البيئة الاستراتيجية التصور الإستراتيجي الذي بدوره يرتكز على الفكر، هذا الأخير يعد هو المحرك والموجه لكل السلوكيات والقرارات والمواقف تجاه البيئة سواء المحلية أو الدولية، حيث لكل قرار سياسي بنية فكرية ساهمت في بلورته وإخراجه لحيز التطبيق، ومن هذا المنطلق تعمل الدولة على وضع رؤيتها وتصوراتها لبيئاتها في شكل وثائق رسمية تصدر من المؤسسات التي لها سلطة اتخاذ القرار وفق النظام السياسي السائد في تلك الدولة، وتعتبر هذه الوثائق الرسمية وثائق استراتيجية تحدد سلوك الدولة مستقبلا بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا سواء في بيئتها الاستراتيجية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، وعلى اعتبار أن البيئة تتسم بديناميكية المتغيرات المتحكمة فيها

[1]– المرجع نفسه.

[2]– علي بشار بكر أغوان، "التحليل الإستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صناع القرار"، تم التصفح بتاريخ 2020/6/22، متوفر على الرابط:https://bit.ly/391VEG5

والتعقيد نظرا لتعدد الفواعل المؤثرة عليها فإن الإستراتيجية ستتكيف مع ذلك بتعديلها وإحداث تغييرات فيها بما يتناسب مع الأهداف الواجب تحقيقها[1].

في عقد التسعينات كانت روسيا تعاني من مشكلات داخلية متأزمة كتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، فكانت الحكومات منشغلة بالشأن الداخلي الروسي مما سهل على الغرب وفي مقدمته الولايات المتحد الأمريكية على توثيق علاقاتها مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وقد اعتبرت روسيا ذلك تهديدا لوجودها ولأمنها القومي، ولذلك سعت القيادة الروسية مع بداية الألفية الجديدة استنادًا إلى منطلقات وتصورات جديدة للتكيف مع الواقع الجيوسياسي الراهن، وبلورة حضور إقليمي ودولي يتناسب مع مقوماتها وتاريخها ومكانتها، والحيلولة دون القيود التي فرضتها مخرجات الحرب الباردة والحصار الذي فرضته القوى الغربية المهيمنة عليها، من خلال استقطاب دول جديدة وبناء علاقات جديدة تحفظ لروسيا دورا مهما على الصعيد الإقتصادي والجيوبوليتيكي[2].

وجسدت روسيا ذلك من خلال وضع العديد من الوثائق الإستراتيجية التي تحدد السياسات الواجب العمل بها في بيئتها الإستراتيجية بهدف تطويعها لصالحها، حيث شرعت في تفعيل أدائها الإستراتيجي بالشكل الذي يضمن إعادة تفعيل دورها على المستوى الدولي، وذلك بالعمل على الدوائر البيئية الثلاث الداخلية والإقليمية والدولية.

الفرع الأول: البيئة الإستراتيجية الداخلية لروسيا

من المفارقات أن العامل الجيو سياسي يؤثر بعمق في نظام العلاقات بين الدولة ورعاياها، ولم يقتصر الأمر على المخاوف من التهديد الخارجي، بل إن الجغرافيا السياسية بالنسبة للدولة هي مشكلة تحويل المساحات الشاسعة من الأراضي والسكان إلى فضاء مغلق يمكن للدولة إدارته[3]، فبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي تعاظمت حالة اللااستقرار السياسي في روسيا فضلا عن الأزمة الاقتصادية

---

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، **الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية)**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 20.

[2]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص. 20.

[3]– فلاديمير بولداكوف، "جبروت السلطة الروسية: مستقبل روسيا ما بعد بوتين"، **الشؤون العربية الأوراسية**، العدد الأول، ((د.د.ن): مركز الدراسات العربية الأوراسية، سبتمبر/أكتوبر 2021)، ص. 23. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3GB2heR

التي عرفتها في بداية التسعينات، جعلت من روسيا تتكفئ على نفسها وتحاول أن تعيد تشكيل نفسها وقوتها على أساس التدرج في الأولويات الاستراتيجية، من خلال تقوية النظام السياسي الروسي ووضع دستور جديد ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، وتبني التعددية الحزبية وإعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بما يتناسب مع معطيات القرن الحالي[1].

تمثلت السياسات التي انتهجتها القيادة الروسية منذ سنة 2000 في تشديد مركزية الدولة وتقوية هرم السلطة، ومحاولة القضاء على النزعة الانفصالية التي انتشرت على نطاق واسع في سنوات التسعينات، وأصبح مبدأ "ضروة الحفاظ على وحدة الدولة الروسية وتقوية المركز في مواجهة الأطراف" أحد مبادئ الاستراتيجية الروسية، حيث سعى إلى إلحاق هيئات السلطة المكونة للفيدرالية الروسية بمنظومة بيروقراطية موحدة يمكن التحكم فيها من المركز مباشرة وبدرجة شبه مطلقة، ففي ماي 2000 أي بعد تنصيب "بوتين" رئيسا لروسيا مباشرة أصدر مرسوما رئاسيا يقسم فيه روسيا إلى سبع دوائر فيدرالية، وعين على رأس كل فيدرالية ممثلا خاصا له، وجلب هؤلاء الممثلين من الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات، وكان هدفه هو تقوية السيطرة على حكام الأقاليم الفيدرالية المنتخبين مباشرة من المواطنين، وتقليص حرية النخب الحاكمة في جمهوريات الفيدرالية الروسية لأن هذه الجمهوريات سعت في بداية التسعينات إلى الحصول على المزيد من الصلاحيات في مواجهة السلطة المركزية[2].

حيث يعد تكوين الحكومة أو بنية النظام السياسي العامل الذي يكسب الدولة القوة والشرعية التي توضح مكانتها ووجودها في المجتمع الدولي، أي أن النظام السياسي هو المسؤول والضامن للأمن والنظام والضبط داخل الدولة ولوضعها ومكانتها وعلاقاتها مع بقية الدول، وهذا ما ارتكزت عليه استراتيجية الحكومة الروسية في بيئتها الداخلية.

كما عملت على تحديث البنية المجتمعية والاقتصادية الداخلية من خلال تقويض عمل المافيات في مختلف المجالات وإصلاح البنية التحتية الصناعية الروسية وتكثيف الجهود لتطوير

---

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص. 21.

[2]– هاني شادي، **التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسن إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار العين للنشر، 2013)، ص ص، 126، 127.

قطاع الطاقة بوصفة من القطاعات الحيوية التي يرتكز عليها الدخل الوطني الروسي، وإنعاش تجارة السلاح تجاه مختلف دول العالم، وإصدار تشريعات تدعو للاهتمام بالأبحاث العلمية والتكنولوجيا باعتبارها تشهد تطورا مستمرا واعتبارها من وسائل التحكم في المستقبل[1]، وقد برز ما يعرف بالأمن التكنولوجي ودوره المتزايد سواء في اختراق وتهديد الأمن القومي أو المساهمة في حمايته وتحصينه.

وفي هذا الصدد تشير إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية أن "الهدف من ضمان أمن المعلومات هو تعزيز سيادة روسيا في مجال المعلومات، عبر خلق بيئة آمنة لتداول المعلومات الموثوقة"، وتوصي الوثيقة بتعزيز أمن الجزء الروسي من الإنترنت، و"الحد من تسريبات البيانات الشخصية إلى أدنى مستوى ممكن، وضمان أولوية استخدام التقنيات والمعدات الروسية في البنية التحتية للمعلومات"[2].

ونلحظ أنه في آخر وثيقة استراتيجية صادرة عن الحكومة الروسية "استراتيجية الأمن القومي الروسي للعام 2021" التي أقرت تغييرات واسعة في تحديد مصالح البلاد وسلم الأولويات الاستراتيجية، وإضافة تحديات جديدة ظهرت على الساحة الدولية ولها تداعيات خطيرة على الأمن القومي الداخلي مثل الأمن السيبراني وتغير المناخ، وقد أعطت الأولوية للمصالح الوطنية المرتبطة بالبيئة الداخلية في شكل أكثر تفصيلاً، وفي مقدمتها الحفاظ على الشعب، حماية النظام الدستوري، السيادة والاستقلال، تطوير فضاء آمن للمعلومات، تعزيز القيم التقليدية، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، ووضعت الاستراتيجية الجديدة إنقاذ شعب روسيا وتطوير الإمكانات البشرية على رأس الأولويات الاستراتيجية، متقدماً على الدفاع عن البلاد من التهديدات العسكرية الخارجية المباشرة، والتشديد على ضرورة منع التدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات إثارة المشكلات والمساس بأمن القاصرين.

ومن أهم الأولويات أيضاً المحافظة على أمن المعلومات، والأمن الاقتصادي، والتطور العلمي والتكنولوجي، والسلامة البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وأفردت الاستراتيجية مساحات

---

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص. 22.

[2]– سامر إلياس، "استراتيجية الأمن القومي الروسي: بحث عن دور جديد في عالم متغير"، **العربي الجديد**، تم التصفح بتاريخ 2021/08/22. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3M331L2

واسعة لحماية القيم التقليدية والثقافة والذاكرة التاريخية وحماية المجتمع الروسي من المعلومات المدمرة والتأثيرات النفسية، هذا وحدّدت الاستراتيجية مهمات ملحة مثل تحسين نوعية الحياة ورفاهية المواطنين، والحفاظ على السلم الداخلي، في إشارة واضحة إلى قناعة بأن الأمن لا معنى له من دون تنمية اقتصادية اجتماعية[1].

فبفضل التطورات التي عرفتها روسيا داخليا من خلال تحقيق معدلات نمو معتبرة بلغت 8% والتحسن في مؤشرات الأداء الاقتصادي وانتقال روسيا لمرحلة الاستقرار السياسي، ومستوى التنمية الداخلية التي حققتها القيادة السياسية الروسية أدى إلى إستقلالية قراراتها الخارجية، وفرض نفسها واتخاذ مواقف صارمة حول الأحداث الدولية خاصة التي تقع في فضاء الحيوي للمصالح الوطنية لروسيا، واتضح ذلك بصورة جلية في قضية محاولة انضمام جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو[2].

الفرع الثاني: البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا

تكتسي البيئة الإقليمية أهمية في التفكير الاستراتيجي للدول، على اعتبار أن الدول التي تسعى للتأثير في البيئة الدولية وتكون فاعلا فيها، ولابد أن يكون لها دور مهمّ واستراتيجي على مستوى بيئتها الإقليمية وهذا ما أدركته روسيا وسعت إليه، حيث تشمل البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا على مجموعة من الدول التي انفصلت عن كيان الاتحاد السوفيتي وترتبط مع بعلاقات وثيقة، وتعتبرها روسيا أحد أهم ركائز تصورها الاستراتيجي خارج حدودها.

لذلك فالأداء الاستراتيجي في بيئتها الإستراتيجية الإقليمية يتمحور حول سياسة فرض الهيمنة وتوسيع مجال نفوذها فيها، خاصة أن استقلال هذه الدول أدى إلى حدوث تغيرات هيكلية في علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لانتهاج سياسة ملأ الفراغ في هذه المنطقة[3]، وأن هذه الدول التي يطلق عليها في الفكر الاستراتيجي الروسي بدول "الخارج القريب Near Abroad" والتي تشمل كل من أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا في شرق أوروبا، ودول جنوب القوقاز التي تتمثل في

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– حسام نبيل صلاح الدين مشرف، **تأثير البيئة الداخلية في تغيير سياسة روسيا تجاه الإتحاد الأوروبي**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، ص. 145.

[3]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص. 24.

جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ودول آسيا الوسطى وهي أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان تركمانستان[1] تعد مجالها الحيوي وذات أهمية اقتصادية وأمنية وتاريخية.

بالنسبة لروسيا ودورها في المنطقة فمن الواضح أن موسكو والدول المجاورة لها بحاجة إلى بعضها البعض، على اعتبار أن روسيا قوة ذات اقتصاد وفرص كبيرة، فلا غنى لدول الجوار عن روسيا في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، حيث لا تستطيع "دول ما بعد الاتحاد السوفيتي" إلا أن تتعامل مع روسيا ولا يسعها إلا أن تولي اهتمامًا خاصًّا بها لأنها ببساطة لا تستطيع تجاهل وجودها[2].

من أجل تحقيق نجاح كبير في الجوار السوفيتي السابق، تحتاج روسيا إلى الانخراط ليس فقط في السياسة الخارجية ولكن أيضًا في تنميتها، فتاريخيًّا كان نفوذ روسيا في المنطقة لا يرجع فقط إلى قوتها العسكرية ولكن أيضًا إلى مستوى تطورها المرتفع نسبيًّا، فضلًا عن جاذبية ثقافتها وأسلوب حياتها الذي يعد بمثابة محفز لروسيا للحفاظ على نفوذها وتطويره في دول الجوار، حيث تتشابه بلدان الاتحاد السوفيتي السابق إلى حدٍّ كبير مع روسيا في نظامها وهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي أين استعارت العديد من الجمهوريات بشكل مباشر أو غير مباشر من روسيا صورة وهيكل إدارة الدولة، وقد كان للتحولات والتطورات التي عرفتها الدولة في روسيا تأثير واضح على بلدان المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويرى الباحثون في الشأن الروسي أن استعادة روسيا لنفوذها والحفاظ عليه في المستقبل، يكمن فيما إذا كانت موسكو كمركز قادرة على تطوير مجتمعات تلك المنطقة في اتجاه تقدمي وضمان حيوية الاقتصاد مع ما تتمتع به من تأثير ثقافي وتاريخي[3].

وعليه تعد البيئة الإستراتيجية الإقليمية مجالا حيويا للأداء الاستراتيجي الروسي، وتسعى روسيا إلى ترسيخ نفوذها ودورها الإقليمي فيه، ويكون ذلك ركيزة لممارسة دور فاعل على المستوى

---

[1]– فيرونيكا حليم فرنسيس، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية: دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 4، العدد 8، (جامعة الإسكندرية، يوليو 2019)، ص.ص، 159– 167.

[2]– تشاو هوا شنغ، "روسيا ومحيطها السوفيتي السابق: التحديات والآفاق"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، تم التصفح بتاريخ 2021/06/5. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NJs1YX

[3]– تشاو هوا شنغ، مرجع سابق.

الدولي، حيث لا يمكن أن تكون قوة فاعلة في النظام الدولي إذا لم يكن لها دور فاعل على المستوى الإقليمي[1].

ومن التحديات التي تواجه روسيا في بيئتها الإقليمية أن بعض الدول المجاورة تعاني من مشاكل داخلية خطيرة كعدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية الحادة والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن المرجح أن يزداد تواجد الناتو في الجمهوريات السوفيتية السابقة وخاصة في منطقة بحر البلطيق ومنطقة البحر الأسود والقوقاز، مما سيحول المنطقة إلى ساحة معركة لحرب باردة جديدة بين روسيا والغرب، وهو ما سيشكل تهديدا خطيرا لأمنها القومي الأمر الذي قد يؤدي إلى تناقضات وصراعات جديدة، وعليه فإن اتجاه دول الجوار السوفيتية السابقة نحو موسكو كمركز جذب سيشهد تراجعًا نسبيًّا، في حين أن جاذبية مراكز القوة الخارجية ولا سيما أوروبا والولايات المتحدة ستشهد تزايدًا نسبيًّا[2].

الفرع الثالث: البيئة الإستراتيجية الدولية لروسيا

لقد تغير المشهد الدولي المحيط بروسيا عبر تطور ديناميكي لسلسلة كاملة من الدول والمناطق، لأن القوة الإقتصادية المحتملة في مراكز النمو العالمي ومن بينها الصين والهند تتحول إلى نفوذ سياسي في عالم متعدد الأقطاب أو المراكز، كل ذلك دفع بروسيا لبناء تصور جديد لدورها يتلاءم مع الوضع الخارجي المتغير، ويهدف إلى إحداث توازن عقلاني بين مصالح روسيا والأطراف المتفاعلة معها، وكذا تحديث السلوك السياسي الخارجي الروسي لزيادة قوتها التنافسية وخروجها من إطار أنها دولة نووية وتمتلك موارد أولية فقط لا غير[3].

حيث تفيد التجارب التاريخية أنه بعد كل تفكك وإعادة تشكيل للنظام الدولي تحدث حالة فوضى واضطراب مرحلي ما تلبث أن تستقر، ليتهيأ المجال أمام بروز نظام دولي جديد تحكمه قيم القوى الأساسية الفاعلة فيه، وعلى الكيانات الأخرى إيجاد أنساق منظمة لتوزيع المنافع فيما بينها إدراكا منها أن عدم السيطرة على الأحداث سيجعلها خارج حلقة التأثير والفاعلية، وفي البيئة الدولية

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص. 26.

[2]– تشاو هوا شنغ، مرجع سابق.

[3]– مروان اسكندر، مرجع سابق، ص. 13.

تختلف أدوار الدول وسياساتها بحكم اختلاف دوافعها للحركة وما تمتلكه من مقومات القوة، فالدول الصغرى والمتوسطة غالبا ما تتجه صوب الحفاظ على بقائها مستقلة في النظام الدولي وأكثر ما تلجأ إليه لتحقيق ذلك هو استبعاد الحرب، في حين تركز القوى الكبرى اهتمامها على نوع بقائها والمكانة الدولية التي ستحظى بها في سلم الهرمية الدولية[1].

يرى المفكرون الأوراسيون أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أولت روسيا اهتماما كبيرا بالغرب في سلوكها الخارجي، وحاولت جاهدة الإندماج في الحضارة الغربية بتقديم تنازلات كبيرة وفرض المبادئ الغربية التي كانت تتعارض إلى حد كبير مع الخصوصية القيمية والعقائدية لروسيا، مما أدى إلى تصنيفها كدولة تابعة للمنظومة الغربية التي كانت بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القيادة الروسية في ذلك الوقت انطلقت من مبدأ أن روسيا لم يعد لها أعداء وأنها تسعى لتوازن المصالح وليس توازن القوى.

ويرى بعض المحللين للشأن الروسي أن سرعة استعادة روسيا لنفسها واقتصاديا ودوليا ومحافظتها على جزء مهم من ترسانتها النووية الاستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها وعودتها على الساحة الدولية، كدولة كبرى لها إمكانات وقدرات تؤهلها لتكون لاعبا جيواستراتيجيا فاعلا ومؤثرا في منظومة العلاقات الدولية، مع الدفاع عن مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط به هذه المصالح واستعمال القوة إذا لزم الأمر، خاصة أن البيئة الدولية اليوم يهيمن عليها تنافس وصراع المصالح بين الدول الكبرى. وتقوم الاستراتيجية الروسية الحالية على سياسة الانفتاح على كل دول العالم، خاصة اتجاه الشرق وإعادة الاعتبار للقوى الثلاثة في المنطقة "روسيا، الصين والهند"، هذا إضافة إلى إتباعها دبلوماسية جديدة تقوم على تعزيز دورها كوسيط مقبول من كل الأطراف في حل النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية[2]، على اعتبار روسيا كيانًا جيوبوليتيكًا وأساس ما يدعى بآسيا-أوروبا والتي تعتبر من الناحية الجغرافية واللغة والدين الرابط الأيديولوجي بين الغرب الأوروبي والشرق

[1]- خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 42.

[2]- داوود عبد الله راجحة، "روسيا الاتحادية"، **دراسات دولية**، العدد الثاني، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 2012)، ص ص، 117، 118.

الآسيوي، وهذه الخصائص هي التي تحدد مكانة روسيا كحلقة وصل في الكتلة الجيوبوليتيكة الأوروآسيوية[1].

وتتصور السياسة الروسية مسارًا متعدد الأقطاب لتطور العلاقات الدولية، وتنعكس هذه الفكرة في مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئات العليا في السلطة، مثل كعقيدة الأمن القومي الروسي الصادرة في 2000، أين تم اعتماد مبدأ التعددية القطبية كعقيدة رسمية للسياسة الخارجية الروسية، وأخذ هذا التوجه الخاص يتشكل تدريجياً على الرغم من أن فكرة "التعددية المركزية في السياسة الدولية" تم التعبير عنها في وقت مبكر من عام 1993، في عقيدة السياسة الخارجية التي تم تطويرها في عهد وزير الخارجية **أندريه كوزيريف**، فالتحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد نهاية الثنائية القطبية خاصة مع بروز العولمة التي أدت إلى زيادة الترابط بين الدول وتقارب مصالحها الوطنية هذا من جهة، وخلقت تحديات جديدة للدولة القومية مع بروز فواعل جديدة في الساحة الدولة وتنامي دورها وتأثيرها على الأحداث الدولية من جهة ثانية، وذلك ما تطلب استحداث مناهج جديدة غير تقليدية لتشكيل العقائد السياسية لنظام عالمي جديد يتكيف مع متغيرات القرن الواحد والعشرين[2].

وفي سياق العولمة والعالم متعدد الأقطاب لا يمكن لروسيا أن تسمح لنفسها بتوجه أحادي الجانب، إن اختيار الغرب أو الشرق أو أوروبا أو آسيا هو معضلة زائفة، لأن اختيار روسيا لنظام عالمي متعدد الأقطاب يعفيها من الحاجة إلى المواجهة في اتحاد مع شخص ما ضد شخص آخر، نظرًا لأن مثل هذه الضرورة لا تبدو مرجحة على الأقل في السنوات الخمس عشرة إلى العشرين القادمة، نظرا لرغبة روسيا أن تركز جهودها على حل مشاكلها الداخلية وينبغي أن توفر السياسة الخارجية الظروف المثلى لذلك، كما أن هذا التوجه يخدم المصالح الوطنية لروسيا على أفضل وجه من خلال الاستعداد للتعاون مع جميع القوى بغض النظر عن القارة التي قد تتواجد فيها، مع إعطاء الأولوية وبعض الأفضلية لتلك القوى الموجودة في المجالات الأوروبية أو الآسيوية، بسبب قربها

---

[1]– يازا جينكيانى، ترجمة: علي مرتضى سعيد، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص. 13.

[2]– Gabriel Gorodetsky, **RUSSIA BETWEEN EAST AND WEST Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-first Century**, (London: Frank Cass Publishers, 2003), p,p,p. 2, 3, 4.

الجغرافي وكثافة العمليات التكاملية التي تجري فيما بينها والتي لها تأثير مباشر على درجة اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي[1].

وقد أشارت إستراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة في 2015 إلى رغبة روسيا في تعزيز التعاون الدولي في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية مع كافة الفواعل الدولية، حيث أشارت الوثيقة في بند "الاستقرار الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية العادلة" أن الاتحاد الروسي يسعى إلى إقامة نظام مستقر ومستدام للعلاقات الدولية يقوم على القانون الدولي ويستند إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحلول السياسية للأزمات العالمية والإقليمية، وقد ركزت أيضا على العلاقات الروسية الأوربية في إطار الاعتماد المتبادل لتحقيق الأمن في أوربا والمحيط الأطلسي وفق أطر قانونية واضحة، وتعميق الشراكة الاقتصادية بما يخدم مصالح كل طرف[2].

أما بخصوص علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت لبنائها على أساس المصالح المتوافقة في كافة المجالات، مع مراعاة تداعيات هذه العلاقات على الوضع الدولي ككل، وتبقى أبرز هذه المجالات تحسين آليات الحد من التسلح المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وتعزيز تدابير بناء الثقة وحل القضايا المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذا توسيع التعاون في مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات الإقليمية، هذا دون إغفال عدم رغبة روسيا في توسيع بنية وأنشطة حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية وإنشائه لنظام الدفاع الصاروخي الذي يعتبر تهديدا صريحا للأمن القومي الروسي ومصالحها العليا، وقد أبدت روسيا استعدادها لتطوير علاقات مع الحلف على أساس احترام مصالح الطرفين والمساواة بهدف تعزيز الأمن في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي[3].

يتضح من كل ما تم طرحه أن القيادة الروسية أولت اهتماما كبيرا لبيئاتها الاستراتيجية الثلاث الداخلية والإقليمية والدولية، وعيا منها أن سياسات الدول وتوجهاتها ترتكز على طبيعة البيئة التي

---

[1] – ibid, p. 8.

[2] – "استراتيجية الأمن القومي الروسي الأخيرة –المنشورة عام 2015–"، مرجع سابق، ص ص، 40، 42.

[3] – "استراتيجية الأمن القومي الروسي الأخيرة –المنشورة عام 2015–"، مرجع سابق، ص. 45.

تنتمي إليها، ومدى استيعابها لخصائصها والمتغيرات التي تطرأ عليها، ومن ثم تكييفها بما يخدم المصلحة الوطنية، ويتضح أن الأولويات الاستراتيجية لروسيا تختلف وتتجدد مع تجدد القيادة السياسية من جهة، كما وتجدد التحديات والتهديدات التي تعرفها بيئاتها الاستراتيجية خاصة على الصعيد الداخلي والإقليمي، اللذين أولت لهما الحكومة الروسية إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة باعتبارهما محددين رئيسيين لقوتها ونفوذها، وفي الجزئية الموالية سنتناول بالدراسة البيئة الإقليمية لروسيا من خلال التطرق لأهم فضاءاتها الجيوبوليتيكة الاستراتيجية.

المطلب الثاني: الفضاءات الإقليمية الإستراتيجية لروسيا: وفق مبدأ "الجوار القريب"

ترى موسكو أن تأمين مصالحها في الجوار القريب يساعدها على الإنفتاح الاقتصادي على الشرق والغرب، مع ميزة أن لديها موارد طبيعية وقوة عسكرية ونفوذ في محيطها الإقليمي، سيجعلها في مأمن من ضغط رأس المال عليها وتحكمه في سياساتها الخارجية أو الداخلية[1].

فقدرة موسكو على استخدام مواردها الاقتصادية مرتفعة في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي وتحقيق التكامل معها، إن الدول التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق تعيش أزمات تنموية وتجتاز اختبارات صعبة حول قابليتها للاستمرارية، منذ ذلك الوقت وموسكو ترى أنه من الضروري إنشاء هيكل لإطار تكاملي من شأنه أن يوحد معظم أراضي الدولة السوفيتية القديمة، الشكل الأكثر تقدمًا حتى الآن هو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، على الرغم من أنه لم يتمكن من ضم جميع الدول التي يطمح إليها كأوكرانيا مثلا والتي يُعد عدم دخولها في هذه الاتحاد بمثابة خيانة للثوابت التي تأسس عليها، بجانب الاضطراب السياسي في ثلاث من دول الاتحاد الأوراسي الخمسة (أرمينيا، وبيلاروسيا، وقيرغيزستان) والرغبة في الحفاظ على العلاقات مع الدول المهمة خارج الاتحاد (أذربيجان، ومولدوفا، وأوزبكستان) وهو ما يجبر روسيا على استخدام مبادئ أخرى أكثر اتساقًا مع الاتجاهات العالمية حيث تختلف هذه الأساليب باختلاف الدول بجانب الاعتماد بشكل أساسي على

[1]– أحمد دهشان، "النضال الروسي من أجل الإعتراف الأمريكي"، **تقرير مركز الدراسات العربية الأوراسية**، ص. 6، تم التصفح بتاريخ 2022/04/22. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x2gvBh

فائض قوتها، وفي هذا الاتجاه نجد أن هدنة كاراباخ حالة نموذجية لأنها تحققت عبر طلب الأطراف المُتصارعة القوة الروسية كضمانة ولم يتم فرضها عليهم[1].

وترى موسكو أن مكمن قوتها ونفوذها في محيطها السوفيتي السابق هو قدرتها على تحويل المنطقة إلى مورد استراتيجي حقيقي، وسيكون أكبر فشل لها هو تحولها إلى عبء استراتيجي، ويستخدم مصطلح "المجال ما بعد السوفيتي" للإشارة إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تسمى أيضًا بدول "الجوار القريب" وهو مفهوم روسي حصري وإرث ورثته موسكو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، من المعروف على نطاقٍ واسع أن لروسيا تأثيرًا مهمًّا بشكلٍ خاص على "دول ما بعد الاتحاد السوفيتي" ، والواقع يثبت أيضا أن تأثير الجوار السوفيتي السابق على الدبلوماسية الروسية كبير للغاية، فهذه المنطقة إلى حدٍّ ما تُحدد هيكل الدبلوماسية الروسية وكذلك أهدافها وتؤثر على الفكر الدبلوماسي وهي نقطة مواجهة بين روسيا والولايات المتحدة والغرب في الوقت الراهن[2].

هذا، ولقد أدركت روسيا في حقبة التسعينات أن أي تهديد أمني يمس بدول مجالها الحيوي، أو أي تهديد ينبعث منها تجاه روسيا إنما يمثل تهديدا خطيرا لأمنها القومي، وهو ما دفع بروسيا إلى الحفاظ على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع دول الجوار القريب، وما ساعدها على ذلك هو التقارب في البني والهياكل الاقتصادية والاجتماعية للجمهوريات السوفيتية السابقة وكذا قربها الجغرافي المجاور للحدود الروسية المتشكلة حديثا، وعمدت روسيا إلى تفعيل مبدأ "الخارج القريب" وفق تصور أن روسيا الاتحادية هي ضامنة الأمن والاستقرار في منطقة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، وإنتهاجها منحنى جديد في سياسة فرض سيطرتها على هذا الفضاء الجيوبوليتيكي يرتكز على البراغماتية لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية[3]، وإزاء ذلك فإنها تعمل على تدعيم ثقلها في دول الجوار الجديدة ولعب دور المهيمن والقابض على شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية فيها، وذلك راجع لتخوف روسيا من ضم هذه الدول في المنظومة الغربية دون وجود روسيا فيها وهو يشكل تهديدا

---

[1]– فيودور لوكيانوف، "حان الوقت للاعتماد على النفس"، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، تم التصفح بتاريخ 2021/06/5. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NJol9B

[2]– تشاو هوا شنغ، مرجع سابق.

[3]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص ص، 84، 85.

جوهريا للأمن القومي الروسي[1]، وتحظى روسيا بثلاث بوابات رئيسية استراتيجية تنفتح عبرها على العالم، وهي شرق أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز التي تعد الفضاءات الجيوبوليتيكية التي ترتكز عليها في بيئتها الإقليمية.

الفرع الأول: فضاء شرق أوروبا

إلى غاية منتصف التسعينات كانت روسيا الاتحادية تنظر إلى الدولة المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي باعتبارها كتلة جغرافية موحدة، تتشارك الرقعة الجغرافية والقيم السياسية والفكرية نفسها، خاصة دول جوارها في الجهة الشرقية، على اعتبار أنها من الجمهوريات المركزية التي كانت تشكل نواة الامبراطورية السوفيتية المنهارة، والتي أضفت الهوية الأوروبية للاتحاد الروسي سابقا وساهمت في عمقه الاستراتيجي نحو القارة الاوروبية والمجتمع الغربي بصفة عامة، وقد شكل نهاية الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والإشتراكي فرصة للقوة الأمريكية لبسط سيطرتها على مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابقة.

حيث شكلت انهيار نفوذ روسيا الكبرى على حد وصف المفكر الروسي "**ألكسندر دوغين**" خروج منطقة أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا من تحت تأثيرها، واندماجها بسرعة في الكتلة الغربية بدءا من بلدان أوروبا الشرقية وانتهاء بدول البلطيق، واتسمت بنزعة نابذة للمركز وانفصالية الطابع بدرجة أوسع في هذا الفضاء[2]، حيث ظهرت العديد من بؤر الصراع والتناقضات الجديدة بين روسيا والغرب في فضاء "شرق أوروبا"، خاصة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى حلف شمال الأطلسي، حيث شكل توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا وبرامج التكامل للاتحاد الأوروبي بالتأثير على حدود روسيا ومصالحها، والأزمة الأوكرانية التي اندلعت في عام 2014، وضم لشبه

[1]– رباحي أمينة، "موقع روسيا في العلاقات الأورو–أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين"، **دراسات استراتيجية**، العدد 13، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ديسمبر 2010)، ص. 56.

[2]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، مرجع سابق، ص. 697.

جزيرة القرم والحرب في شرق أوكرانيا، التي أدت لفرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا من قبل الغرب ودخلت علاقتهما في أزمة عميقة[1].

ويتحدد النطاق الجغرافي لفضاء "شرق أوروبا" والذي يشكل قلب امتداد روسيا الإستراتيجي، في الدول الواقعة في الحدود الغربية مع روسيا وتشمل كل من: وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا[2]، وهي تشكل مجتمعة الجمهوريات السوفياتية السابقة الواقعة في القارة الأوروبية، وتحظى بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الروسي نظرا لميزاتها الجيوثقافية والجيوسياسية والجيو اقتصادية،[3] والخريطة الموالية توضح النطاق الجغرافي لفضاء "شرق أوروبا" التي تم تحديدها باللون الأحمر.

خريطة رقم (3): توضح الفضاء الجغرافي لـ "شرق أوربا"

المصدر: نقلا عن الموقع بتصرف الباحث: https://bit.ly/3m9dES2

وتكتسي بيلاروسيا أهمية كبيرة لدى روسيا يفرضها الجيوبوليتك، فهي تعد بوابة السهل الأوروبي المفتوح الذي يعد طريقا جيوبوليتيكيا نحو أوروبا، وحلقة وصل رئيسية في شبكة نقل الطاقة بين روسيا والدول الأوروبية، حيث يمر خط يامال الأوروبي الذي ينقل 20%من صادرات الغاز

[1]– تشاو هوا شنغ، مرجع سابق.

[2]– فيرونيكا حليم فرنسيس، مرجع سابق، ص. 163.

[3]– المرجع نفسه، ص. 164.

الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر أراضيها، والأهم من ذلك تتمتع بيلاروسيا أو روسيا البيضاء بدرجة من التقارب والتكامل مع روسيا لم تصلها أي دولة أخرى، حيث أسستا معا "دولة الاتحاد" بالتوقيع على معاهدة إنشائها في 8 ديسمبر 1999، ومن خلالها تم تبني سياسة خارجية وأمنية ودفاعية واحدة، وميزانية مشتركة وكذا سياسية مالية وضريبية وتعريفة جمركية موحدة، فضلا عن منظومة طاقة ومواصلات موحدة أيضا، إلا أنه في الوقت نفسه تحتفظ كل منهما بسيادتها ووحدة أراضيها وأجهزة دولتها ودستورها وعلمها وشخصيتها الدولية، أي أنه لا تمثل دولة الاتحاد الدولتين في المنظمات الدولية، وقد ساهم هذا الاتحاد من تماس روسيا حدوديا مع الدول المنظمة للحلف الأطلسي وهي ليتونيا وبولندا[1].

أما بخصوص أوكرانيا والتي تصفها الأدبيات الروسية بـ "روسيا الصغرى" حيث كانت تعد الجمهورية الثانية بعد روسيا من حيث الأهمية الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي، الذي انضمت إليه كعضو تأسيسي عام 1922، وبعد استقلالها أصبحت ضمن الدول العازلة التي تقع بين روسيا وأوروبا وجسرا يربط بينهما في الوقت ذاته، وترتبط مع روسيا بأطول حدود برية في الجهة الشرقية حيث تبلغ 1576كلم^2 وتطل على البحر الأسود وبحر آزوف التي تكتسي أهمية استراتيجية لروسيا باعتبارها نقطة الارتكاز في وصول روسيا إلى المياه الدافئة، كما أن نسبة 40 % من سكانها ذو أصول روسية[2].

كما تعد أوكرانيا دولة شقيقة لروسيا الاتحادية بالمعيارين العرقي والمذهبي، حيث ظلت لمدة طويلة ركيزة أساسية في القوة السلافية الأرثوذوكسية فقد كنت مندمجة مع الإمبراطورية الروسية منذ القرن السابع عشر للميلاد، وتمثل هي وبيلاروسيا وروسيا الكتلة السلافية الأصلية للحضارة الأرثوذوكسية، وقد اعتبرت روسيا خسارتهما ليس فقط هزيمة وخسارة جيوسياسية وإنما خسارة لجزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية[3].

---

[1]– فيرونيكا حليم فرنسيس، مرجع سابق، ص. 167.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص 183.

[3]– المرجع نفسه، ص. 184.

وبالنسبة لمولدوفا فهي ثالث جمهورية ما بعد سوفيتية تنتمي لفضاء شرق أوروبا، وترتبط مولدوفا وروسيا بعلاقات ثنائية ومتعددة الأطراف واسعة النطاق وتمثل كل منهما للأخرى شريك استراتيجي، وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين روسيا ومولدوفا في عام 1992، ودخلت معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا حيز النفاذ في عام 2002[1]، وتعتبر مولدوفا من دول عبور الموارد الطاقوية الروسية تجاه الدول الأوروبية، بالاضافة انها تعتمد بشكل كلي على الغاز الروسي في تلبية احتياجاتها الطاقوية، وتمتلك شركة الطاقة الروسية مايقارب 100% من أسهم شركة "مولدوفاغاز"، وهي بذلك تسيطر على القطاع الطاقوي في مولدوفا وذلك خدمة لنفوذها السياسي والحيلولة دون قدرتها عن البحث عن شركاء جدد[2].

ويكتسي فضاء "شرق أوروبا" أهمية إقتصادية من خلال موقعه الاستراتيجي في العلاقات الروسية الأوربية، فدول هذا الإقليم تعد دول عبور لصادرات روسيا الطاقوية صوب دول الاتحاد الاوروربي، التي تمر عبر أراضيها ما يفوق 80 % من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي نحو الدول الأوروبية المستهلكة، وتحوي أراضي دول هذا الإقليم أضخم وأكبر شبكة أنابيب نقل الطاقة في العالم، التي تسند عليها روسيا في سياسية الطاقوية الخارجية.

وقد جاء مفهوم "الخارج القريب" ليحدد تحركات روسيا تجاه الدول التي كانت تابعة لها في ظل الاتحاد السوفياتي، والذي يرتكز على مبدأ أن روسيا يجب أن تكون قائد الأمن والاستقرار على كامل أراضي الجمهوريات السوفيتية السابقة، واعتبار أن هذه الدول وخاصة دول أوروبا الشرقية المجاروة لها منطقة الدفاع الأولى عن مصالحها وأمنها القومي، وعليه فهي تعد مناطق نفوذ روسية وأن أي مشروع يمس هذه الدول يعتبر تحديا مباشرا لها، خاصة مع تنامي محاولات التغلغل الأوروبي

[1]- Ekaterina Shvidchenko, Moldova: between Russia and the EU, Paper Prepared for Master's Course, Saint-Petersburg State University, 2017, p. 10.

[2]- Matthew Crandall, "Hierarchy in Moldova-Russia Relations: the Transnistrian Effect", **Studies of Transition States and Societies**, Vol. 4, Issue. 1, (June 2012), p.p, 9-12.

والأمريكي في منطقة "شرق أوروبا" في محاولة منها لتطويق روسيا والحيلولة دون عودة ظهورها كقوة إقليمية مهيمنة، وعليه تم تحويل دول هذا الفضاء إلى خطوط أمامية لحصار روسيا من الغرب[1].

لهذا فهي تحظى بأهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية متزايدة في المدرك الاستراتيجي الروسي، خاصة وأن روسيا في العقد الثاني من الألفية الجديدة باتت أكثر براغماتية في الدفاع عن مصالحها الحيوية، وذلك بكل الوسائل والطرق المتاحة ومن أبرزها قوة الطاقة التي باتت آلية من آليات استعادة روسيا لنفوذها وهيمنتها في فضاءاتها الجيوبوليتيكية الحيوية والاستراتيجية من جهة، والعودة إلى التأثير في ديناميات الأحداث الدولية والعالمية كقوة كبرى.

الفرع الثاني: فضاء آسيا الوسطى

عرفت روسيا في بداياتها كدولة خارج إطار الاتحاد السوفيتي أزمات سياسية واجتماعية حادة واقتصاد ضعيف ومنهك وتوجهها صوب الغرب رغبة منها في الاندماج في المنظومة الغربية المتطورة والمتقدمة ظنا منها أن ذلك ما يجب عليه فعله، كل ذلك ساهم في أن يكون دورها في المنطقة الآسيوية هامشيا ومحدودا، وقد وصف بعض المراقبين من الكريملين ذلك بأن "***روسيا قد أصبحت بشكل متزايد موضوعا للسياسات الإقليمية وليس فاعلا أصيلا في هذه السياسات***" أي أنه لم يكن لديها ترتيبات وتصورات إستراتيجية واضحة المعالم تجاه المنطقة وقضاياها، لكن مع بداية الألفية الجديدة برزت توجهات جديدة لروسيا تتسم بقدر كبير من البرجماتية، حيث تسعى من خلال هذه التوجهات إلى تحقيق مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، من خلال بناء علاقاتها وتحالفاتها مع أهم دول المنطقة[2].

وقد حرصت روسيا على إبقاء علاقة قوية مع جمهوريات آسيا الوسطى بعد استقلالها، ومواجهة التنافس الدولي والإقليمي من جانب قوى متعددة (الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، تركيا ، دول الاتحاد الأوروربي والصين) للنفوذ على المنطقة، حيث تحرص كل من هذه الدول على لعب دور "الأخ الأكبر" لدول هذه المنطقة، وعليه أضحت هذه المنطقة ساحة للتنافس على النفوذ بين القوى

[1]– توفيق بوستى، "تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، (جانفي 2010)، ص.ص، 86، 91.

[2]– زينب عبد العظيم، "الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية"، في: **قضايا الأمن في آسيا**، هدى ميتكيس، صدقي عابدين (محررا)، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص. 95.

الدولية، وقد سعت روسيا منذ البداية إلى ربط هذه الدول بها، فأنشأت عدة منظمات سياسية وأمنية واقتصادية، وأرادت روسيا بذلك ضمان مصالحها الحيوية في منطقة آسيا الوسطى، حيث تنظر موسكو لهذه المنطقة كجزء طبيعي من مجال نفوذها نظرا لحدودها المتجاورة، والتاريخ المشترك وقرون السيطرة الممتدة وكذا العدد الضخم للأقلية الروسية التي تعيش فيها[1].

لقد اختلف الباحثين والأكاديميين في تحديد فضاء آسيا الوسطى جغرافيا حيث برزت عدة منظورات كل منظور يعبر عن الخلفية الفكرية والسياسية للباحث، لكن هناك إجماع أن هذا الفضاء الجغرافي يقع في قلب القارة الآسيوية وأنها حبيسة عن الإطلالات البحرية الكبرى، وبالاطلاع على أغلب الاتجاهات التي سعت لتحديد المنطقة جغرافيا، وجدنا أن جلها ترى بأن منطقة آسيا الوسطى تتمثل في مجموعة الجمهوريات الإسلامية السوفييتية المستقلة في 1991 عن الاتحاد السوفييتي وتضم كل من: كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، تركمنستان وطاجيكستان، وتم الاتفاق فيما بينها على تسميتها "جمهوريات آسيا الوسطى"[2].

خريطة رقم (4): توضح منطقة آسيا الوسطى

المصدر: آسيا الوسطى، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3GS8kfq

[1]– زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص. 97.

[2]– محمد بلعيشة، **الصفقات الفاوستية التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى**، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص.ص، 17– 22.

يتضح من الخريطة أعلاه أن منطقة آسيا الوسطى تقع في قلب القارة الآسيوية، وهي قريبة من القوى الآسيوية الإقليمية الكبرى كروسيا من الشمال والصين من الشرق، والقوى المتوسطة كإيران بالتشارك مع أفغانستان وباكستان من الجنوب بالإضافة إلى أن معظم جهتها الغربية تطل على بحر قزوين الذي يعد من أغنى مناطق العالم الواعدة بمصادر الطاقة، وعليه تعد منطقة آسيا الوسطى مساحة برية واسعة حبيسة جغرافيا، وهذه الخاصية جعلت من دولها تتأثر بظروف وسياسات الدول المجاورة لها التي تعد ممرا لها للبحار المفتوحة وللأسواق الدولية.

هذا إضافة إلى المساحة الكبيرة التي تتربع عليها والتي تقدر بنحو 3,926,790 كم^2 مشكلة بذلك 8.3% من مساحة القارة الآسيوية، وتعد إقليما مغلقا جغرافيا حيث لا تطل على المسطحات المائية المفتوحة باستثناء مجاورتها لبحر قزوين عن طريق كل من كازاخستان وتركمنستان، والذي يعد هو الآخر بحرا مغلقا، ورغم ذلك فهي تحوي مساحات شاسعة من الصحاري الواسعة والجبال والسهول، فضلا عن الثروة الطاقوية التي تزخر بها[1].

وتعود الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى إلى القرن الثالث قبل الميلاد من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، والذي تحول اليوم إلى ممر مهم واستراتيجي لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي، وهذا فضلا على أنها بالإضافة لبحر قزوين المجاور لها تشكل ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، إذ تشير أغلب الإحصائيات إلى أن نسبة الاحتياط النفطي للمنطقة تبلغ 15% من إجمالي الاحتياط العالمي بما يقارب 33 مليار برميل، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فتشير التقديرات أن احتياطي المنطقة يبلغ 50 % من اجمالي الاحتياطي العالمي بما يقارب 90 تريليون متر مكعب، وبالاضافة إلى النفط والغاز الطبيعي تملك جمهوريات آسيا الوسطى مخزونات معتبرة من الفحم، واليورانيوم، والذهب والفضة والمعادن الاستراتيجية[2]، فضلا على أنها سوق تجارية ضخمة ومفتوحة للعديد من المنتجات وأرض خصبة للاستثمارات في العديد من المجالات وخاصة مجال الطاقة، فجعلها كل ذلك منطقة تنافس جيوسياسي وجيواقتصادي بين القوى الإقليمية والدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

[1]– محمد بلعيشة، مرجع سابق، ص. 17.

[2]– محمد بلعيشة، مرجع سابق، ص ص، 29، 30.

حيث تعتبر روسيا منطقة آسيا الوسطى حديقتها الخلفية ومجال نفوذها التقليدي، حيث يرى العديد من المحللين الروس أن الدفاع عن الحدود الخارجية لهذه الدول يعد دفاعا على حدود روسيا نفسها، نظرا لاعتبار أن أمن آسيا الوسطى يعد حلقة مهمة في الأمن القومي الروسي، وفي هذا الصدد قامت روسيا بتوطيد علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة من خلال إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، خاصة على أراضي كازاخستان التي تعتبرها روسيا منطقة عازلة ودرع استراتيجي لحماية الأراضي الروسية من أي تهديد آت من آسيا الوسطى في حالة عدم استقرارها أو احتمالية تدهور العلاقات الروسية الصينية، لكن وجدت رفضا من قبل أوزبكستان التي تطمح للهيمنة الإقليمية في المنطقة ولم تسمح بإقامة قواعد عسكرية روسية على أراضيها، وكذا تركمانستان التي سمحت بوجود حراس الحدود فقط على أراضيها[1].

كل ذلك لم يمنع روسيا من أن تفرض سيطرتها على الموارد الطاقوية التي تزخر بها دول المنطقة، نظرا للعلاقات الاقتصادية المترابطة التي ورثها كلا الطرفين عن الاتحاد السوفيتي، ونظرا للنفوذ الطاقوي الذي تتميز به روسيا في سوق الطاقة العالمي خاصة السوق الأوروبية، وعلى اعتبار أن الموارد الطاقوية تعد موارد إستراتيجية وجيوساسية في بالنسبة للقوى الكبرى ومحل صراع وتنافس عليها، فكان من بين أهداف الإستراتيجية الروسية هو السيطرة على شبكات وخطوط نقل الطاقة التي من المحتل أن تكون بديلا للطاقة الروسية في أسواقها خاصة السوق الأوروبية، هذه الأخيرة التي تبحث عن بديل للشريك الروسي في خضم الأزمات التي تعرفها مناطق العبور بين الطرفين، وقد اعتمدت في ذلك على بناء الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ففي ماي 2007 قام الرئيس بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط من آسيا الوسطى، أين تم توقيع إتفاقية مع رئيس كازاخستان "**نزار بابيف**" لزيادة كمية النفط الكازاخي المصدر عبر روسيا إلى الدول الأوروبية، وأكد الرئيس الكازاخي على اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا–برودي–جادنسك بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذي يرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخي والروسي إلى الأسواق الخارجية وليس منافساً للخطوط

[1]– قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، الطبعة الأولى، (لندن: إي–كتب، 2016)، ص ص، 112، 113.

الروسية، كما تم توقيع اتفاقية لتوريد الغاز التركماني عبر شركة غازبروم حتى عام 2028، من خلال مد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، بالاضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون لاستغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التركماني على بحر قزوين[1].

أما على الصعيد الأمني فيعد فضاء آسيا الوسطى فضاءا جيوبوليتيكيا حساسا جدا حيث يطلق عليه "المنطقة الرخوة" في المجال الحيوي الروسي، حيث بعد نهاية الحرب الباردة كان ظهور فراغ جيوسياسي أهم تغير طرأ على الوضع في آسيا الوسطى وتغير معادلة التوازنات الجيوسياسية فيها، حيث سمح هذا الفراغ الجيوسياسي بتهديد النفوذ الروسي عن طريق دخول القوى الغربية كمنافس لها وكذا القوى الإقليمية الصاعدة في منطقا آسيا والشرق الأوسط، فأصبح نفوذ كل طرف مرهونا بدوره في عملية إعادة البناء الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى، وعليه فروسيا ترى في المحافظة على نفوذها في هذا الفضاء الجيوبوليتيكي الآسيوي ركيزة أساسية للمحافظة على وضعها كفاعل ولاعب عالمي، وساعدها ارتباطها بإقليم آسيا الوسطى على تموضعها في إقليم آسيا– الباسيفيك الذي يعد أكثر الأقاليم أهمية في لعبة القوى الكبرى الجيوسياسية في الوقت الراهن[2].

بعد الأزمات التي عرفتها روسيا في فضاء "شرق أوروبا" في العقد الأول من الألفية الجديدة، خاصة مع اقتراب دول أوروبا الشرقية من الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية، ولحلف شمال الأطلسي من الناحية الإستراتيجية والعسكرية، شكل ذلك ضعفا استراتيجيا خطيرا من منظور القيادة الروسية في هذا المجال الحيوي، مما ألزم موسكو على تطوير رؤية إستراتيجية جديدة ترتكز على استعادة نفوذها في آسيا الوسطى خوفا من فقدان تأثيرها هناك وتراجع مكانتها كقوة أوروآسيوية، وتأثير ذلك على الداخل الروسي وكافة الأقاليم المجاورة[3]، وقد سعت روسيا للإبقاء على نفوذها إلى إعادة

---

[1]– نورهان الشيخ، "روسيا تستعيد مجالها الحيوي في آسيا الوسطى"، الخليج، تم التصفح بتاريخ 5/04/ 2021. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3MjnbAq

[2]– أحمد داوود أوغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص.ص، 494، 508.

[3]– المرجع نفسه، ص. 509.

هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة وفق آليات جديدة جيواقتصادية وجيوسياسية تكفل لها استقلالها السياسي مع بقائها فضاءا جيوبوليتيكيا حيويا خاضعا لهيمنتها.

الفرع الثالث: فضاء جنوب القوقاز

يعد إقليم القوقاز إقليم جبلي يحده من الغرب البحر الأسود ومن الشرق بحر قزوين، وينقسم إلى شمال القوقاز الذي يعد جزءا من الفيدرالية الروسية ويضم سبع جمهوريات تتمتع بحكم ذاتي: أديغيا، وداغستان، والشيشان، وإنغوشيا، وأوسيتيا الشمالية، وقباردينو بلقاريا، والقرتشاي شركسيا، إضافة إلى منطقتي ستافروبول وكراسنودار، أما القوقاز الجنوبي فيضم ثلاث دول هي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وهو عبارة عن سلسلة جبلية تمتد تقريبا على مساحة 1200كلم^2 من بحر قزوين حتى بحر أزوف[1]، والخريطة الموالية توضح الحدود الجغرافية لمنطقة جنوب القوقاز.

خريطة رقم (5): الحدود الجغرافية لمنطقة جنوب القوقاز

المصدر: جنوب القوقاز، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3te5zzw

يتمتع هذا الإقليم بأهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الروسي على اعتباره من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، والتي يصنفها مختلف القيادات الروسية ضمن "الجوار القريب"، وذلك

[1]– أحمد عبد الحافظ فواز، "القوقاز بعد ربع قرن من تفكك الاتحاد السوفيتي: خريطة القوى والتفاعلات"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**، تم التصفح بتاريخ 2020/08/2. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3GLhkCS

لتخوفها من الفراغ السياسي والأمني الذي عرفته المنطقة بعد استقلالها، ويعد هذا الإقليم ضمن المجال الحيوي للنفوذ الروسي، فهي تطل على البحر الأسود الذي يمكن روسيا من العبور إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط.

وتحظى دول جنوب القوقاز بأهمية اقتصادية بالنسبة لروسيا باعتبارها فضاءا جغرافيا مجاورا لبحر قزوين الذي يعد ثالث احتياطي للطاقة في العالم، ومعبرا لصادرات الطاقة لجمهوريات آسيا الوسطى نحو أوروبا، وذلك ما جعلها محط منافسة من قبل القوى الإقليمية كتركيا وإيران وقوى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في ظل تنامي الاهتمام بالموارد الطاقوية المجاورة لجنوب القوقاز في تلبية حاجة أسواق الطاقة الدولية خاصة السوق الأوروبية، بالإضافة إلى غناها باحتياطات كبيرة من المعادن والنفط والغاز الطبيعي خاصة في أذربيجان، والفحم، وقد ورثت عن الاتحاد السوفيتي منشآت ضخمة للصناعات العسكرية الثقيلة والخفيفة التي تعد ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي[1].

أما على الصعيد الأمني فقد شكلت منطقة جنوب القوقاز تهديدا أمنيا لروسيا في بدايات التسعينات نظرا للإضطراب الأمني الذي شهدته دول المنطقة والنزاعات العرقية التي عرفتها، ونظرا للتداخل العرقي والاثني بين جنوب القوقاز وشمال القوقاز الواقع تحت إدارة الحكومة الروسية الفيدرالية، أدى ذلك إلى ظهور حركات إنفصالية خطيرة في هذا الإقليم وأبرز أشكالها النزاع الانفصالي لجمهورية الشيشان[2].

ونظرا لتعدد المخاطر والتحديات في جنوب القوقاز أصبحت مسألة دور القوة العسكرية في حماية الاستقرار، وتأمين المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية محل اهتمام القيادات السياسية لدول المنطقة وروسيا معا، حيث اعتبرت روسيا الدعوات التي تنادي إلى تجريد بحر قزوين من السلاح من بعض العواصم الساحلية (باكو وطهران)، محاولة لإضعاف الجناح

---

[1]– قاسم حمدان، مرجع سابق، ص ص، 105، 106.

[2]– Vitaly V. Naumkin," Russian Policy in the South Caucasus", **connections**, Vol.1, No.3, (Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, september 02), p. 31. Available at:
https://bit.ly/3NjTFfm

الجنوبي الضعيف أصلا من ردع التهديدات المحتملة الكثيرة هناك، وهنا يبرز التعاون الروسي الأذربيجاني في هذا النطاق أين تعاونت حكومة "**حيدر علييف**" مع روسيا في حربها على الحركات الشيشانية ومنعت المتمردين الشيشان من استخدام الأراضي الأذربيجانية، نظرا للمصالح الاقتصادية المترابطة بين الدوليتين ففضلا عن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، نجد أن حوالي مليوني أذربيجاني يعملون في روسيا، وتشكل تحويلاتهم جزءًا كبيرًا من دخل البلاد، وعليه فالمصلحة الاقتصادية تمارس تأثيرها على المصالح السياسية والعسكرية[1].

ومن أبرز التحديات التي تعرفها الحكومة الروسية في منطقة جنوب القوقاز هي التواجد الغربي فيها، خاصة التواجد الأمريكي المتزايد في جنوب القوقاز الذي أدى إلى خلق حالة من "عدم اليقين الاستراتيجي" فيما يتعلق بعلاقات روسيا مع دول هذه المنطقة، سواء في علاقاتها الإقتصادية أو العسكرية الأمنية، خاصة مع جورجيا التي تشهد سياساتها في العقد الأخيرة من الألفية الجديدة تعارضًا مع التوجهات الروسية ومحاولتها للتقارب مع الغرب والقوى الإقليمية الأخرى، وتخوفها من تزايد النفوذ الروسي وسيطرته على تفاعلات دول المنطقة على اعتبار أن روسيا انتهجت سياسة تفعيل العلاقات الثنائية مع الدول الثلاث لجنوب القوقاز، فأرمينيا لا تزال في حاجة إلى دعم موسكو، وعلاقاتها مع أذربيجان تعرف تطورا إيجابيا من خلال الزيارات الأخير للرئيس "**حيدر علييف**" إلى روسيا[2].

وفي الأخير يتضح أن الإستراتيجية الروسية إرتكزت في تحديدها لفضاءاتها الجيوبوليتيكية الإقليمية على مبدأ "الجوار القريب" والذي تمحور حول أن كل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة المستقلة تعد مجال نفوذ حيوي لروسيا، ونقطة ارتكاز استراتيجي لأمنها القومي ومصالحها الوطنية، وقد تعددت طبيعة العلاقات ومجالاتها التي تربطها بين أمنية وسياسية وإقتصادية، وقد ترسخ في المدرك الاستراتيجي الروسي أن أي تهديد يمس فضاء دول الجوار القريب يعد تهديدًا للنفوذ الروسي فيه، وتحدي لمكانة روسيا على الصعيد الإقليمي والدولي.

[1]– Ibid, p. 33.

[2] – Ibid, p. 36.

المطلب الثالث: توجهات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

بظهور روسيا الاتحادية دولة جديدة في خضم الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأفوله، برزت على مستوى النخب والقيادة السياسية جدل حول هوية الدولة الروسية وتعددت الأطروحات الفكرية للسياسة الروسية والخلافات بين مراكز القوى في داخل روسيا حول ذلك. وعليه، قبل التطرق لهذه التوجهات لا بد من فهم ثلاثة دوافع رئيسية للسياسة الروسية المعاصرة لفهم السلوك الروسي في البيئة الإقليمية وكذا البيئة الدولية؛ **الأول** سعي روسيا إلى تحقيق عمق إستراتيجي وتأمين حدودها ضد التهديدات الخارجية كسمة أساسية من سمات التفكير الإستراتيجي الروسي، أما الدافع **الثاني** فيتمثل في الطموح في نيل الاعتراف كقوة عظمى، وهو ما ظل الكرملين ينظر إليه منذ فترة طويلة على أنه ضروري لإضفاء الشرعية على طموحاته الجيوسياسية إقليميا ودوليا، أما الدافع **الثالث** فيتعلق بعلاقة روسيا المعقدة بالغرب، وهي العلاقة التي تجمع بين التنافس أحيانا والحاجة إلى التعاون أحيانا وهو ما ينعكس على تعريف الهوية الروسية بأنها أوراسية أي أنها حالة خاصة ليست بأوروبية ولا آسيوية[1].

الفرع الأول: إدارة يلتسن وتوجهات الاستراتيجية الروسية: بين الأطلسية والأوراسية

لقد أصبحت الهوية الجغرافية لروسيا مثار جدل بين النخب والاتجاهات في إستراتيجية روسيا الخارجية، لأن الوعي بهذه الهوية وتجسيد ذلك في سلوك يعبّر عنها يؤثر على حركة السياسة الخارجية من جهة، ويؤدي بها للاعتماد على مجموعة من سياسات بناء القوة جيوبوليتيكيا من جهة أخرى، وبالتأكيد على إعادة هيكلة الاقتصاد وتحديد دور الدولة فيه من جهة ثالثة، فهل سيذهب إلى تبني اقتصاد السوق والانخراط في العولمة بكل أبعادها؟، أم سيبقى للدولة شأن في رسم السياسة الاقتصادية والإتيان بشكل من رأسمالية دولة ليس بالضرورة أن يكون على غرار ما كانت عليه من حيث درجة المركزية في عهد الاتحاد السوفييتي؟، ومن هنا يصبح الإقليم الترابي للدولة الروسية الجديدة عنصرا أساسيا في تكوين الهوية القومية ومدى استعداد القرار السياسي للتقيد بتعهدات ذات

[1]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.164.

أبعاد مصالح مباشرة ومعنوية، والتي لا يمكن الإيفاء بها من دون أن تكون روسيا مرة أخرى ذات دور في السياسة الإقليمية والدولية؛ فإدراك هذه التعهدات يفضي إلى تضحيات اقتصادية وسياسية وثقافية.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن لدى القيادة السياسية الروسية الجديدة رؤية واضحة للاستراتيجية الواجب اتباعها على المستوى الخارجي، ونتيجة لذلك وفي محاولة للإبتعاد عن الماضي الشيوعي مع الإبقاء على علاقات الود والتفاهم مع الحلفاء السابقين وعلى مكانة دولية مميزة لروسيا في علاقاتها الدولية، ثار الجدال والخلاف داخل النخبة الحاكمة حول أولويات السياسة الخارجية والمصالح القومية التي يجب الدفاع عنها[1].

ويمكن التمييز في هذا الإطار بين ثلاث اتجاهات أساسية؛ **الأول** وهو التوجه الأطلنطي الذي نظر إلى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين وأن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية، ومن ثم فإن مصالح روسيا تكمن في تحالفها مع الغرب والاندماج في هياكله الاقتصادية والسياسية. **الثاني** وهو التوجه الأوروآسيوي، وقد أكد أنصار هذا الاتجاه خصوصية الثقافة الروسية وأن روسيا ليست جزءا من الحضارة الأوروبية، وإنما تمثل حضارة متميزة ومنفصلة فهي بمثابة حلقة الوصل بين الشرق والغرب. **الثالث** وهو التوجه الذي ما يزال يعتبر الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة بمثابة تهديد للمصالح الروسية وإن لم يتخذ التهديد شكلا عسكريا مباشرا، وأن الغرب يهدف إلى مزيد من تفكيك واستغلال الضعف الاقتصادي والسياسي الذي تعانيه روسيا في تحقيق امتيازات ومكاسب على حساب المصالح الروسية[2].

1- أندريه كوزيريف وتكريس التوجه الأطلسي

بعد التخبط أعلاه ومرحلة تجارب في العلاقات وفي تحديد الأولويات فرض "**يلتسن**" رؤيته حول الاستراتيجية الروسية على المستوى الخارجي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وعليه قام يلتسن ووزير خارجيته "**اندريه كوزيرف**" بتحديد أهداف الاستراتيجية الروسية، وكان ذلك في شكل ثلاثة نقاط أساسية؛ **الأولى** تتعلق بالسعي لتوفير البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في

[1]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص.182.

[2]-Boris Kararlitsky, **RUSSIA UNDER YELTSIN AND PUTIN: Neo-Liberal Autocracy**, 1st ed, (London: Pluto Press, 2002), p.77.

روسيا، أما **الثانية** فتتعلق بالحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولي، فقد أكد "**يلتسن**" أن روسيا دولة كبرى بالنظر إلى تاريخها ومكانتها في العالم وإمكانياتها المادية والمعنوية، و**ثالث** النقاط تتعلق بضرورة إقامة علاقات حسن جوار مع دول الكومنولث والقوى الآسيوية المجاورة[1].

ويبدو جليا أن "**يلتسن**" يسعى للحصول على دعم الغرب لتحسين الوضع الاقتصادي الروسي مع إبقاء علاقاته المتينة بالشرق السوفيتي السابق ومع اليابان، وبأن روسيا تعترف بأنها لم تعد قوة عظمى تقف بالند للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تكتفي بمكانة الدولة الكبرى، وبأنها ستعمل على ترسيخ هذه المكانة الجديدة لذلك ولتحديد أهداف هذه الاستراتيجية، يبدو واضحا بأن الاتجاه الأول الذي يدعوا إلى التقارب مع الغرب هو الذي ساد، ولكن مع قبول "خجول" للاتجاه الثاني الذي يريد مكانة الدولة الكبرى لروسيا في محيطها الحضاري الخاص[2]، وبدا التوجه الغربي واضحا في مجموعة من السياسات التي اتبعتها روسيا، وذلك بعد توقيع وثيقة التعاون الأمريكي–الروسي التي تمت في كامب ديفيد في فيفري 1992 بين الرئيسين "**جورج بوش**" الأب والرئيس "**يلتسن**"، وقد تزامن توقيعها مع توقيع معاهدة ماستريخت مباشرة والتي تشكّل بموجبها الاتحاد الأوروبي، فكان **أولها** إسراع روسيا بالانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية، و**ثانيها** التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذ مواقف ضد الحلفاء السابقين لروسيا ومنها الموقف من العراق والصرب، و**ثالثها** التعامل مع الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها، و**رابعها** المضي قدما في محادثات نزع السلاح، و**آخرها** أنه على مستوى العلاقات الثنائية حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، فكانت الولايات المتحدة أولى الدول التي قام الرئيس يلتسن ووزير خارجيته **كوزيرف** بزيارتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية[3].

---

[1]– عبد الجليل زيد المرهون، **السياسة الروسية تجاه الخليج العربي**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص ص، 9، 10.

[2]-Alexander A. Sergunin, "Discussions of international relations in post-communism Russia", **Communist and Post-Communist Studies**, 37, (2004), p.20.

[3]-Tugce Varol, **THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY, (**Republic of Macedonia : European Scientific Institute, 2013),p.32.

ورغم كل محاولات التقارب مع الغرب فإن المساعدات الغربية لروسيا ظلت محدودة، وبدا واضحا بأن للغرب أولويات أهم من روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبأنه يعيق تدفق المساعدات والاستثمارات إلى روسيا، أو أنه لا يعمل على تشجيعها لدعم الوضع الديمقراطي الجديد فيها، وعندما ملّ "**يلتسن**" من انتظار المساعدات الغربية وإنقاذ روسيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة بدأ في تعديل استراتيجيتها والتحوّل أكثر نحو الاتجاه الثاني الداعي إلى الحفاظ على خصوصية روسيا من خلال علاقات أوثق بآسيا، مع فتح المجال للاتجاه الثالث الذي يدعوا إلى اتخاذ استراتيجية سياسية أكثر تشددا في الدفاع عن مصالح روسيا القومية، وتمثل التغير في الاستراتيجية الروسية هذه في ثلاثة توجهات أساسية؛ **أولها** متعلق بالتوجه الإستراتيجي حيال الولايات المتحدة الأمريكية وضمان احترام هذه الأخيرة لمصالح روسيا الاتحادية، و**ثانيها** متعلق بالتوجه الإستراتيجي تجاه دول الكومنولث، أما **ثالثها** فيتمثل بالتوجه الإستراتيجي شرقا وذلك عبر تطوير العلاقات الروسية مع أكبر عدد من الدول الآسيوية الكبرى بهدف تحقيق قدر أكبر من التوازن على المستوى الخارجي[1].

وهكذا بدأت الاستراتيجية الروسية بالاستقرار الذي أصبح يعني الدفاع عن المصالح الروسية أولا للإبقاء على مكانة روسيا كدولة كبرى، هذا الاستقرار الذي استمر في التطور والبلورة نحو استقلالية التوجهات الروسية تماما عن الغرب، لذلك وسعيا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بدأت روسيا تعيد ترتيب علاقاتها بدول العالم وأولويات سياستها الخارجية، فبدأت بالتوجه شرقا حيث قام "**يلتسن**" بعدة زيارات لعدد من الدول الآسيوية الكبرى، وموازاة مع ذلك وسّعت روسيا دائرة تعاونها مع دول الكومنولث وخاصة مع بيلاروسيا وأوكرانيا اللتان تعتبرهما من العرق الروسي وباعتبارهما الشركاء الحقيقيين لروسيا وامتدادها السياسي الفعلي[2].

2- يفغيني بريماكوف وتكريس التوجه الأوراسي

اعتبارا من مطلع 1994 بدأ "**يلتسن**" في تغيير توجهات روسيا الخارجية نتيجة للضغط الذي تعرض له من التيارات الرئيسية في البرلمان (مجلس الدوما) وفي طليعتهم القوميون والشيوعيون نحو العالم الأوراسي، ففي هذا العالم تقع روسيا وتكمن مصالحها وكذلك تتبع مصادر التهديد الأساسية

[1]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص ص، 207، 208.
[2] - Tugce Varol, Op. Cit, p.34.

للأمن القومي الروسي، وتأكيدا على هذا التغيير جاء انعقاد مجلس الأمن القومي الروسي في نفس العام مُقِرّا وثيقة التدابير الرئيسية للإستراتيجية الروسية، والتي أصرت على معارضة توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا ليضم دول أوروبا الشرقية، واستعادة نفوذ روسيا في هذه المنطقة، كما شددت على إقامة علاقات متوازنة ومستقلة مع جميع دول العالم تستطيع روسيا من خلالها تحقيق مصالح حيوية وإستراتيجية هامة، وذلك ردّا على اختراق الغرب مناطق النفوذ والمصالح الإستراتيجية الروسية التقليدية، فضلا عن عدم وفاء الغرب في تقديم الدعم المالي لروسيا ومعارضته من قيامها ببيع الأسلحة لأنظمة معاقبة كإيران والعراق[1].

هذا، ويعتبر أهم عمل قام به الرئيس "**يلتسن**" لإثبات تغير توجهات روسيا الخارجية عن موالاة الغرب والإنجرار وراء سياستهم إلى سياسة أكثر استقلالية، هو عزل وزير خارجيته "**كوزيرف**" المعروف بميوله واتجاهاته الغربية وتعيين "**يفغيني بريماكوف**" خلفا له في أواخر عام 1996 على رأس الدبلوماسية الروسية، ويُعتبر "**بريماكوف**" أحد كبار مفكري روسيا الاتحادية وأحد أشد أنصار وصانعي تيار التوجه الأوراسي فضلا عن سعة معرفته وحسن إدراكه وكفاءته السياسية والدبلوماسية.

وعليه أخذت التوجهات الروسية تعزز تنويع البدائل من اتجاهها شرقا ودعم الدور الروسي في القارة الآسيوية، والمحافظة على مصالح روسيا التقليدية سواء في دول الاتحاد السوفيتي السابق أو في القارة الآسيوية، لا سيما بعد إدراك القيادة الروسية الفرص الاقتصادية المتاحة للبلاد في هذه المناطق، فقد سعت روسيا للعب دور نشط ومحاولة إثبات وجودها فيها، من خلال مواقفها الجادة لحل أي أزمة تنشب في هذه المناطق وتقوية الصلات مع أكبر عدد ممكن من دولها[2].

إن التوجه أعلاه جعل الغرب يضَيّق على روسيا وهو ما أدركته القيادة وجاء الرد على لسان "**بريماكوف**" الذي صرّح بأن توقعات روسيا صدقت بخصوص الغرب، الذي يسعى لإقامة نظام أحادي القطبية ويريد أن يكون في العالم دولة عظمى واحدة تملي شروطها على الدول الأخرى، ولا يهمها سوى الاستمرار بالإضرار بمصالح روسيا. لذلك ولترسيخ التوجهات الجديدة الروسية صدرت الوثيقة

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص.44.

[2]– علي الدين هلال، "مثلث بريماكوف الإستراتيجي اجتهاد شخصي أم مبادرة روسية؟"، **جريدة الجزيرة**، تم التصفح بتاريخ 2021/01/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3zzqdOi

الزرقاء للأمن القومي الروسي لتشكّل رؤية فعالة لهذه التوجهات، عبر رؤيتها في نظام دولي متعدد الأقطاب من أجل مواجهة التهديدات والتحديات التي تعيق تحقيق المصالح الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتكرّس هذا الأمر لاحقا بما أصبح يعرف بـ "**مبدأ بريماكوف**" في التوجهات الاستراتيجية الخارجية لروسيا الاتحادية، وتدور محدداته حول نقطتين مهمتين؛ الأولى تتعلق بإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية، أما الثانية فتتعلق بإنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية*، كما دعا هذا المبدأ إلى الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب الحلف الأطلسي[1].

وقد كان العديد من صانعي السياسة والمراقبين الغربيين بطيئين في أخذ رؤية "**بريماكوف**" في ظاهرها مقتنعين بأن روسيا أضعف من أن تنهض بمفردها، ناهيك عن إنشاء نظام بديل للنظام الدولي الجديد المتشكل بعد نهاية الحرب الباردة، ولكن مع تحسن الاقتصاد الروسي وحصول موسكو على المزيد من الموارد لتنفيذ هذه الرؤية تطورت سياستها من حالة الرفض السلبي نسبيا للمبادرات الغربية إلى شكل من المقاومة الأكثر نشاطا، وفي نهاية المطاف تحولت إلى سياسة خارجية نشطة مع نطاق جغرافي طموح، سمح بذلك الاستفادة من الموارد الكبيرة الموجودة تحت تصرفها والاستعداد للاستفادة من بيئة خارجية مواتية، وتراجع النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

الفرع الثاني: التوجهات الروسية في عهد بوتين وميدفيديف: مزيج حرج بين الأوراسية والبرغماتية

" ***قررت أن أختار رجلا قادرا على توحيد المجتمع والاعتماد على القوى السياسية الأكثر شمولا وتأمين الاستمرار بالإصلاحات في روسيا، رجل سيكون قادرا على توحيد الذين سيجددون روسيا الكبرى في القرن الواحد والعشرين***"[2] هكذا وصف الرئيس "**يلتسن**" الوافد الجديد للكرملين

---

* – وانطلاقا من هذا التصور أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون كذلك شكلت أفكاره الأساس النظري لتطوير فكرة المثلث الإستراتيجي بإضافة كل من دولتي جنوب إفريقيا والبرازيل إلى هذا التحالف وتشكيل ما يعرف اليوم بتحالف دول البريكس والمعارض الشديد لتوسع حلف الشمال الأطلسي والتفرد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي.

[1] – مخلد مبيضين، "العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي 1998–2007"، **دراسات**، المجلد 36، العدد 3، (2009)، ص.517.

[2] – بيرنارد لوكومت، ترجمة: سنا خوري، **أسرار الكرملين**، الطبعة الأولى، (طرابلس: جرّوس بروس ناشرون، 2019)، ص.293.

"**فلاديمير بوتين**"، والذي استلم مهامه بموجب الدستور في 7 ماي 2000 وقدم بعدها مبادئ توجهات استراتيجيته فيما عرف بـ "**مبدأ بوتين**"، ويتألف هذا المبدأ في الاستراتيجية الروسية بشكل جوهري من الانفتاح على الغرب وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية في التوجهات الخارجية، وكذا تطبيع العلاقات بين موسكو وجيرانها وبخاصة الحلفاء السابقين للاتحاد السوفيتي لكن كل هذه الأمور ما هي إلا الطبيعة العامة للمبدأ.

1- بوتين والتوجهات الإستراتيجية الأوراسية والبرغماتية

مع استلام "**فلاديمير بوتين**" لمقاليد الحكم في روسيا عام 2000 بدت توجهات روسيا أكثر اتزانا ورصانة، وترافق ذلك مع اجتماع مجلس الأمن القومي الرئاسي في روسيا وإقراره لوثيقة مبادئ السياسة الروسية، وقد جسدت هذه الوثيقة تطلعات "**بوتين**" الخارجية بعد التحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة الداخلية لروسيا، بالإضافة إلى كونها محاولة جدية للرئيس "**بوتين**" للتعامل مع تحديات البيئة الإستراتيجية الدولية، وبالذات فيما يتعلق بالتوتر مع الغرب وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكدت ذات الوثيقة من جهة أخرى على أن العناصر الرئيسية للمصالح القومية الروسية تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي الذي تحتضنه الدول والناجم عن استخدامها للسلاحين التقليدي والنووي أو التهديد بهما، ومن جهة ثالثة أكدت الوثيقة على أن المصالح القومية الروسية على المستوى الإقليمي والدولي تتمثل في ضمان سيادة روسيا من خلال دعم مركزها الإقليمي والدولي واعتبارها مركزا من مراكز الثقل في العالم المتعدد الأقطاب، وهذا يقتضي منها تطوير علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع جميع البلدان والتجمعات التكاملية، وتأتي في مقدمتها البلدان الأعضاء في الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومع شركاء روسيا التقليديين[1].

والملاحظ أن هذه الأفكار التي طرحها "**بوتين**" وضمّنها في الوثيقة أعلاه لم تخرج عن الأفكار التي صاغها رئيس الوزراء الأسبق "**يفغيني بريماكوف**"؛ فعناوين مبدأ "**بوتين**" أكدت مجمل التوجهات المستقبلية للسياسة الروسية خلال فترة الحكم القادمة ستشكل امتدادا طبيعيا لما أراد "**بريماكوف**" إرساءه، وفي مقدمة تلك المبادئ نجد التركيز أولا على برامج الإصلاح الداخلي على حساب التوجهات الخارجية، وكذا الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى، بالإضافة إلى تطوير دور روسيا

[1] - Boris Kararlitsky, Op.Cit, p p, 251, 252.

الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وكذا العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وأخيرا عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية[1].

وجوهر الفرق بين مبدأ "**بريماكوف**" ومبدأ "**بوتين**" أن هذا الأخير أضاف أربعة عناصر جديدة للتوجهات الخارجية لروسيا، وتتمثل **أولا** في التخلص تدريجيا من نتائج الحرب الباردة والتي على أساسها تعامل الغرب مع روسيا الاتحادية كطرف مغلوب، الأمر **الثاني** وهو إمكانية إعادة التراب بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول، الأمر **الثالث** هو معارضة روسيا للقطبية الأحادية لكن هذا لا يمنع من إمكانية العمل جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة في قضايا استراتيجية كالحد من التسلح، الأمر **الرابع** هو السعي من أجل دعم البيئة الأمنية لروسيا الاتحادية في الشرق الأقصى وذلك عبر تقوية علاقاتها مع الهند والصين واليابان[2].

ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما نجم عنها من تطورات في المشهد الجيواستراتيجي الدولي، سارع "**بوتين**" للتعاطي مع الواقع الجديد من ناحية واقعية تحقق مصالح روسيا المشروعة في المحيط الإقليمي والدولي، وبدا ذلك واضحا من خلال تصريح بوتين بأن روسيا تسعى إلى بناء إستراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين، وهذه السياسة ذات شفافية قصوى تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف إلى التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف، وقد عكست تصريحات "**بوتين**" هذه أهداف الاستراتيجية الروسية والواجب أن تتبعها روسيا في القرن الواحد والعشرين، بحيث أخذت هذه السياسة تحقق مكاسب تكتيكية لروسيا، فبتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها العالمية ضد الإرهاب تمكنت من السيطرة على التمرد في الشيشان، وهو ما أدى إلى تهدئة الأوضاع الأمنية

---

[1]– مي مجيب، **الدور الجيوسياسي لروسيا في الشرق الأوسط: معطيات جديدة لفاعل قديم**، في: **العلاقات العربية الروسية –رؤى إستراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة العربية**، تحرير: محمود عزت، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021)، ص ص، 17، 18.

[2]- Yevgeny Primakov,Translated by: Felix Rosenthal, **Russian Crossroads: Toward the New Millennium**, 1st ed, (New Haven: Yale University Press, 2004), p p, 4, 5.

المحيطة بروسيا في آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، كما حققت مكاسب أخرى تمثلت في إعادة جدولة ديونها الخارجية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

إذا فالواقع الدولي فرض نفسه على السياسة الروسية في إطار التوجه نحو أوروبا ومسايرة التوجه الأمريكي الجديد، وأكثر من ذلك أن روسيا سهلت حصول الولايات المتحدة على قواعد عسكرية في أوزباكستان لأول مرة ليسهل عليها غزو أفغانستان، لكن على الرغم من الانفتاح الذي وسم توجهات روسيا الخارجية إلا أنها عارضت تحركات الولايات المتحدة الأمريكية الانفرادية خاصة بعد غزو العراق، وهو ما اعتبره كثيرون بمثابة إعادة رسم للتوجهات الروسية نحو مزيد من الثبات والصلابة لتقف بالند للسياسة الأمريكية، وتبع ذلك عدم الاذعان الروسي لأمريكا بعدم تزويد إيران بالتقانة النووية السلمية كما عارض بوتين استخدام القوة العسكرية ضدها أو التلويح بها، وأكتمل عِقد الصلابة الروسي من خلال تصريحات "**بوتين**" بأن توجهات روسيا قائمة على البراغماتية وسيادة القانون الدولي، في إشارة واضحة لعدم انفراد أمريكا واستمرار هيمنتها على النظام الدولي[2].

وبمرور الوقت اعتبر "**بريماكوف**" بأن روسيا الاتحادية قد بدأت عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها، وتتميز هذه المرحلة بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي خصوصا على صعيد العلاقات الروسية الخارجية، ويرى أن الرئيس "**بوتين**" سعى إلى تحقيق أمرين أساسيين؛ **الأول** هو إحكام سيطرة الدولة على ثروات روسيا الطبيعية وذلك من خلال إعادة دور الدولة في مجال تنظيم الاقتصاد وإدارة التنمية في الأقاليم، والأمر **الثاني** هو العمل على تجسيد القدرة العسكرية الروسية وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية[3].

2- ديميتري مديفيديف واستمرار نهج بوتين في التوجهات الخارجية

لم تتوقف التوجهات أعلاه مع مغادرة "**بوتين**" للكرملين عام 2008 بل امتدت إلى خليفته "**ديميتري ميدفيديف**"، والذي أصدر في أوت 2008 مبادئ وتوجهات السياسة الروسية عرفت باسم "**مبدأ ميدفيديف**" والذي أكد فيها مواصلة نهج سلفه "**بوتين**"، وضمّن ذلك في شكل خمسة محاور

[1] - Christian Thorun,Op.cit, p p, 111, 112.

[2]- مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص. 519.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص. 167.

كبرى؛ **الأول** كان بخصوص التأكيد على بناء روسيا لسياستها وفق احترام مبادئ القانون الدولي، هذا الأخير الذي يُعدّ المرجع والأساس لتنظيم العلاقات الدولية، مع إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية، وضرورة الحل الجماعي، أما **الثاني** فيتعلق بالعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد، وأما **الثالث** فيتعلق بعدم الرغبة في الدخول في أي شكل من أشكال الصراع مع أية دولة في العالم، والعمل بالتالي على تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في البيئة الإقليمية والدولية. و**الرابع** يتعلق ببناء سياسة روسية ترتكز بالأساس على المحافظة على أرواح وكرامة الروس أينما كانوا، أما **الخامس** فيتعلق ببناء سياسة روسية ترتكز على المحافظة على المصالح الاقتصادية في الخارج وردع أي تهديد يواجهها، وبالأخص المناطق التي تعتبر مناطق نفوذ روسية أو تلك التي لديها حدود مع روسيا[1].

كما أصدر "**ميدفيديف**" أمرا للمؤسسة العسكرية في منتصف 2009 يطلب فيه إطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي، والتركيز على تعزيز القدرات والقوات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة، وفي مقدمتها مشاريع الناتو التوسعية بضم كل من جورجيا وأوكرانيا وهو ما يضعه على الحدود مع روسيا، والجدير بالذكر أن مبدأ "**ميدفيديف**" هذا تبلور في سياق تحولات عميقة في سياسة روسيا الداخلية نحو إعادة الاعتبار لدور الدولة من خلال استعادة السيطرة على الاقتصاد الروسي الذي كانت المافيات الروسية قد نهبته بالتحالف مع المافيات الاقتصادية الغربية، كما أنه جزء من توجه عام للاستراتيجية الروسية نحو استعادة التوازن الدولي والدور الروسي في البيئة الإقليمية والدولية[2].

3- عودة بوتين وتوجهات الإستراتيجية الروسية: عقد الأوراسية الجديدة

بعد عودة "**بوتين**" لولاية أخرى وبمرور ما يقارب السنة على بدء ولايته الرئاسية الثالثة، وقّع في شهر فيفري 2013 على وثيقة تصور لسياسة روسيا الاتحادية والموسومة بالأوراسية الجديدة، وهو ما عدّه الكثيرون بيانا سياسيّا يعلن فيه "**بوتين**" التوجه الجديد الذي يعتزم إعطاءه لتطور روسيا

[1]- J.L.Black, **The Russian Presidency of DMITRY MEDVEDEV 2008-12: The next step forward or merely a time out?**, 1st ed, (New York: Routledge Taylor & Francis Group,2015), p.14.

[2]- Valerie A. Pacer, **Russian Foreign Policy Under Dmitry Medvedev 2008-2012**, 1st ed, (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2016), p.5.

مستقبلاً، كما أن التوقيع بمثابة تأكيد منه على ابتعاده عن سلفه المباشرة "**ديمتيري ميدفيديف**" وكذلك عن توجهات "**بوتين**" نفسه في ولايتيه ما بين 2000-2008، ويحمل التصور الجديد تصميم "**بوتين**" على تأكيد خصوصية روسيا والتي ينبغي أن تصبح مركز الثقل الجديد على المسرح الدولي، وبالتالي فإن التعريف الذي يقدمه "**فلاديمير بوتين**" لهذه الهوية الخاصة هو أوراسيوية روسيا الاتحادية، التي ستصبح أيديولوجيتها السياسية الجديدة وكذلك البوصلة التي ينبغي لها أن تقود الإستراتيجية الروسية في القرن الواحد والعشرين[1].

من جهة أخرى فإن "**بوتين**" وبتوقيعه على تصوره أعلاه يعلن أن روسيا تسعى لتحديد مستقبلها لوحدها دون ربط ذلك بمستقبل أوروبا، بعدما كانت إلى عهد قريب شريكا استراتيجيا متميزا للاتحاد الروسي، **فبوتين** بهذا يقطع الصلة مع التوجه الفيلو-أوروبي (المحب لأوروبا) للقادة الروس الذين طالما أعلنوا منذ "**بطرس الأكبر**" انخراط روسيا في أوروبا كهدف قومي، كما أن "**بوتين**" بهذا يكون قد أدار ظهره للإغراء الذي كان يمثله بالنسبة إلى الكرملين منذ الحقبة السوفياتية وتكرست أكثر في خضم الحرب الباردة وطبقت بعدها مباشرة، كل هذا دفع بالمختص في الشؤون الروسية "**أندري غراتشيف**" للقول "***ما الذي دفع فلاديمير بوتين الذي عرفناه غداة 11سبتمبر كالأمريكي ثم كالأوروبي [في حقبة تحالفه مع جاك شيراك وغيرهارد شرويدر ضد الحرب الأمريكية في العراق] ليعود فيلبس لباسا ((أوراسيويا))؟...إنها بالتأكيد براغماتية رجل يعود إلى مقاليد الدولة، ويكتشف عالما مختلفا، تغير تغيرا عميقا منذ ولايتيه السابقتين***"[2].

ومن جهته فإن وزير الخارجية الروسي "**سيرغي لافروف**" ذهب إلى تفسير ذلك بأن دور روسيا في لعبة "**بوتين**" الأوراسية الجديدة لا يقتصر على وظيفة رواق أو ممر ترانزيت بين الغرب (العجوز) والشرق (الجديد)، ولا بوضعية مزوّد الاقتصادات الآسيوية بالمواد الأولية، فطموح روسيا هو تكوين قطب سياسي مستقل بذاته في الحيز المابعد سوفيتي، يلعب دور "مفتاح العقد" في الهندسة

---

[1]- إسماعيل حمودي، " تزايد النفوذ الروسي في شمال إفريقيا: حدود النزعة البوتينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/25، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NGJMZl

[2]- أندري غراتشيف، **من الغرب إلى الشرق: طموحات فلاديمير بوتين الأوراسيوية**، في: **أوضاع العالم 2014: جبابرة الأمس والغد**، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص.129.

الدولية الجديدة، من منطلق أن روسيا باتت فعلا أحد مراكز العالم الجديد المتعدد المراكز، وما يحدد وضع روسيا بالتالي هو إمكانياتها العسكرية والجغرافية والاقتصادية والثقافية وطاقاتها البشرية[1].

المبحث الثاني: محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

تعدّ المقومات التي تتمتع بها دولة ما سواء أكانت جيواستراتيجية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية–أمنية أو قيّمية، عنصرًا رئيسيًا وحيويًا لمنح دولة ما القوة والمرونة اللازمة التي تؤهلها لممارسة دور بارز في النظام الدولي بالشكل الذي يمكّنها من تحقيق أهدافها. وروسيا الاتحادية هي إحدى الدول التي تتمتع بمجموعة من الخصائص والمقومات، والتي توفر لها القوة اللازمة والمؤثرة في العلاقات الدولية وصياغة توجهاتها الخارجية وكذا إدارة الأزمات الإقليمية والدولية، وبما يؤهلها للارتقاء بمكانتها ومنزلتها في هيكلية النظام الدولي، وفي ضوء الأهداف والوسائل التي حددتها استراتيجيتها القومية، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

سيتم التعرض هنا بالتفصيل في مضامين محددات الجغرافيا الطبيعية والبشرية والسياسية كأحد أهم محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية؛ يشمل المحدد الجغرافي على كل من الموقع الجغرافي الاستراتيجي وكذا الموارد الاقتصادية، في حين تشتمل الجغرافيا البشرية على كل من تعداد السكان والتركيبة العرقية.

الفرع الأول: المحدد الجغرافي

نعني به البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي الطبيعي لروسيا الاتحادية، والجغرافيا الطبيعية هنا بمعناها الواسع تضم مجموعة من العوامل الطبيعية من مساحة وحدود برية وبحرية وأهمية للموارد الأولية الطاقوية، فالموقع الجغرافي للدولة، وكذا مساحته وموارده الطبيعية لها دور في تحديد سياساتها وتوجهاتها الاستراتيجية.

---

[1]– محمد يوسيتش، ترجمة: كريم الماجري، "روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تم التصفح بتاريخ: 2021/01/16، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3MAWvvn

1- موقع روسيا من منظور جغرافي:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم مُعيّنة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الهدف من وراء هذا التحديد هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة[1].

وكما هو معلوم بأن المحدد الجغرافي يعدّ من أبرز المحددات التقليدية المؤثرة في توجهات دولة ما على الصعيد الخارجي، كما يعدّ كذلك من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية للدولة، إذ يلعب دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة سلوكها ونشاطها الخارجي وكذا مركزها بين وحدات النظام الدولي، وقد أشار "**نابليون بونابرت**" إلى هذا بالقول "أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"[2]، وعلى الرغم من تقلص أهمية العامل الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصالات والمواصلات المعاصرة، فإنه ما يزال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر، فضلا عن دور الواقع الجغرافي في تحديد المستوى الاقتصادي والسكاني للدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى[3]. ويدرس المحدد الجغرافي عبر تحديد أهمية كل من الموقع والمساحة والحدود.

لقد شغل الاتحاد السوفيتي -سابقا- القسم الجغرافي من قارة أوروبا وثلث شمال آسيا، حيث امتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق، حيث كان يمتد على مساحة كبيرة من العالم، فضلا عن امتلاكه عددا كبيرا من البحيرات والأنهار، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي استقلت دول عنه وكونت رابطة كومنولث الدول المستقلة[4]، في حين ورثت روسيا الاتحادية أكثر من ثلاثة

---

[1]- حسين بوقارة، **التحولات الأساسية في الفكر الإستراتيجي: بين تحقيق التراكم المعرفي والاستجابة لمتطلبات علاقات القوة**، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار أمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2021)، ص.213.

[2]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الخامسة، (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص.131.

[3]-Charles E.Zieglar, **The History of Russia,** (Santa Barbara: Greenwood Press, 2009), p.1.

[4]- لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص.146.

أرباع مساحته الهائلة، وأضحت روسيا الاتحادية بالتالي تتميز بموقع فريد من نوعه، فقد باتت تمثل الجزء الشرقي من أوروبا، وكذلك تمتد لمساحات شاسعة في عمق قارة آسيا وصولا إلى حدود اليابان، ووفقا لهذا الموقع الجيوسياسي المتميز أيضا وصفت روسيا بأنها دولة أورو–آسيوية بفضل مزاياها المتنوعة وعلاقاتها مع جميع الدول الحدودية لها[1].

ونتيجة لموقعها فإن روسيا الاتحادية تحاول الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وذلك لعدم صلاحية سواحلها للملاحة لأنها تتجمد في الشتاء؛ إذ تشرف من جهة الشمال على المحيط الشمالي المتجمد، ومن الشرق على مياه المحيط الهادي، وفي الشمال الغربي على شواطئ بحر البلطيق، ومن الجنوب على سواحل البحر الأسود، لذا فإن مياه الشاطئ الشمالي لروسيا الاتحادية غير صالحة للملاحة طوال العام بسبب تجمد المياه، أما ساحلها الشرقي الذي يطل على المحيط الهادي فهو يتيح لها الاتصال بالعالم الخارجي، أما فيما يتعلق بالساحل المشرف على البحر الأسود فروسيا تتصل من خلاله بالدول المطلة عليه، ولا تقودها موانئ البحر الأسود إلى البحار المفتوحة إلا عن طريق الذراع المائي لمضيق الدردنيل والبوسفور وبحر إيجة[2].

هذا، وتبلغ مساحة روسيا الاتحادية حوالي 17075200 كيلومتر مربع*، أي أنها ورثت –كما سبقت الإشارة إليه– ما يقارب 85% من مساحة أراضي الاتحاد السوفيتي، وهي بهذه المساحة تعدّ أكبر دولة في العالم وقد مكنتها هذه المساحة من تطبيق سياسة الدفاع في العمق، وهي السياسة التي سبق وأن طبقتها مرتين: الأولى كانت عندما غزا **نابليون** روسيا عام 1812، والثانية كانت عندما هاجم **هتلر** الاتحاد السوفيتي عام 1941[3].

---

[1]– عناد كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص.56.

[2]– محمد الحمادي وآخرون، **الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007)، ص.198.

*– هذه المساحة بدون احتساب مساحة شبه جزيرة القرم التي تم ضمها في مارس 2014، وتبلغ مساحة هذه الأخيرة 26081 كيلومتر مربع، وبالتالي إذا جمعنا المساحتين معا تصبح مساحة روسيا الكلية 17101281 كيلومتر مربع، إلا أن العديد من الباحثين يذكرون المساحة الأولى لروسيا الاتحادية بدون شبه جزيرة القرم وحجتهم في ذلك عدم قانونية الضم وما ينجر عنه، وأغلبهم من جامعات ومعاهد أوربية وأمريكية.

[3]– لمى مضر جريء الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990–2003)**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص.15.

لذا فإن مساحة روسيا الاتحادية تمتد لمساحات شاسعة من الكرة الأرضية وتمتد تحديدا من شواطئ بحر البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط الهادي شرقا، ومن شواطئ المحيط المتجمد الشمالي شمالا إلى الحدود مع منغوليا جنوبا، ويشير التقسيم الجغرافي في روسيا إلى توزيعها على ثلاثة مناطق؛ الأولى هي روسيا الأوروبية وتقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال، الثانية وهي سيبيريا وتمتد من شرق سلسلة جبال الأورال، والثالثة والأخيرة هي الشرق الأقصى الروسي والذي يمتد بدوره من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادي، وبالعودة للتقسيم الإداري في روسيا فهو مختلف عن باقي دول العالم، وذلك بحكم المساحة الشاسعة التي أعطت هذه الاختلاف والتنوع في التقسيم الإداري، إذ تتكون من 21 جمهورية و6 أقاليم و49 مقاطعة أو محافظة، بالإضافة إلى مدينتين فيديراليتين هما موسكو وسان بطرسبورغ، وإقليم جمهوري يتمتع بالحكم الذاتي و10 مناطق حكم ذاتي[1].

خريطة رقم (6): تبين التقسيمات الإدارية في روسيا الاتحادية

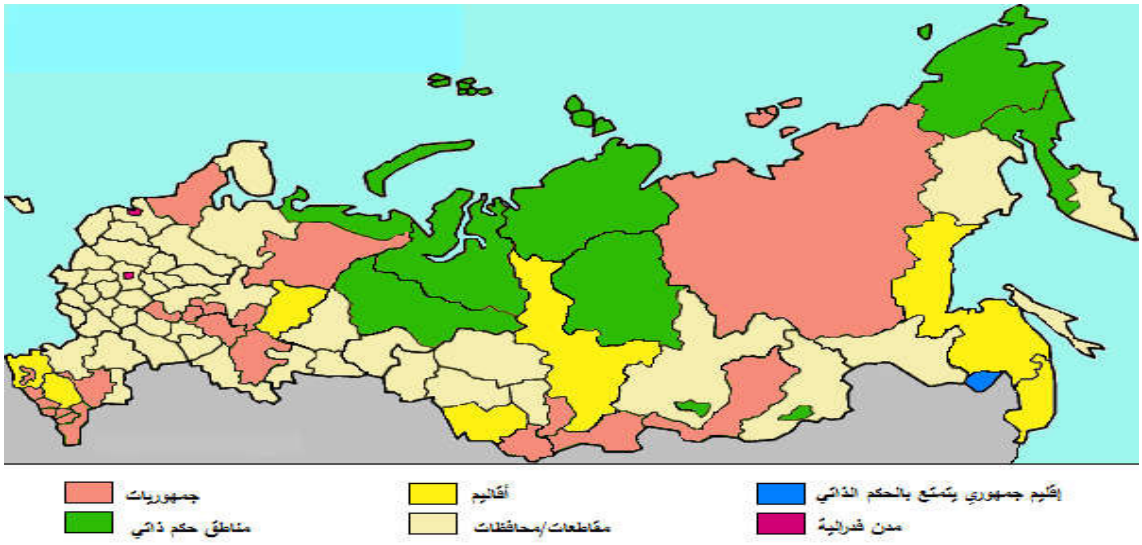

المصدر: نقلا عن https://bit.ly/3wVmCXW (بتصرف)

هذا، وقد أعطت المساحة أعلاه أهمية لروسيا الاتحادية على طول حدودها مع الدول الأخرى، ولا سيما موقعها الجغرافي الذي يمثل حلقة وصل بين آسيا وأوروبا، ويبلغ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب أكثر من 4000 كيلومتر، ومن الشرق إلى الغرب 10 آلاف كيلومتر، كما يقدر طول الحدود البرية لروسيا بـ 20241 كيلومتر؛ فمن الشمال الغربي تحدها النرويج بما يقارب 196 كيلومتر،

[1]– نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.14.

وفنلندا بما يقارب 1313 كيلومتر، أما من الغرب فتحدها جمهوريات إستونيا بما يقارب 290 كيلومتر، ولاتيفيا بما يقارب 292 كيلومتر، وليتوانيا بما يقارب 227 كيلومتر، وبيلاروسيا بما يقارب 959 كيلومتر، وبولندا بما يقارب 432 كيلومتر، وأوكرانيا بما يقارب 1576 كيلومتر، وجورجيا بما يقارب 723 كيلومتر، وأذربيجان بما يقارب 284 كيلومتر، أما من جهة الشرق والجنوب الشرقي فتحدها كازاخستان بما يقارب 3646 كيلومتر، والصين بما يقارب 3645 كيلومتر، ومنغوليا بما يقارب 3441 كيلومتر، وكوريا الشمالية بما يقارب 17.5 كيلومتر[1].

جدول رقم (1): يبين أطوال حدود روسيا الاتحادية مع جوارها الجغرافي

الدولة	المساحة(كلم)	الدولة	المساحة(كلم)
النرويج	196	أوكرانيا	1576
بولندا	432	جورجيا	723
فنلندا	1313	أذربيجان	284
إستونيا	290	كازاخستان	3646
لاتيفيا	292	الصين	3645
ليتوانيا	227	منغوليا	3441
بلاروسيا	959	كوريا الشمالية	17.5
المجموع		20241	

المصدر: حميد ياسر الياسري، أحمد حامد خليوي البركي، "الموقع الروسي في المنظور الجيوبولتيكي الغربي"، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 14، السنة السادسة، (2014)، ص.9.

[1]- Mikhail I.Rykhtik's, "The Geopolitics of Resurgent Russia: How Medvedev's Russia See the World", **Policy Memo**, No.60, Ponars Eurasia, (Harvard University, September 2009), p.1.

وبإلقاء نظرة على الجدول أعلاه يتضح بأن روسيا تواجه مشكلة جيواستراتيجية كون حدودها تعاني من ضعف طبيعي يشكّل تهديدا حقيقيا على أمنها القومي، نظرا لموقعها الجغرافي وحدودها الواسعة، فبالإضافة لشساعة حدودها البرية فإن حدودها البحرية أكثر من ذلك بطول يبلغ 37753 كيلومتر، وما يميز هذه الحدود أنها أغلبها غير مؤمن عسكريا بصورة جيدة، حيث تفتقر لوجود شبكة مواصلات استراتيجية تربط تلك الحدود، من جهة فإن حدودها الشمالية والغربية والجنوبية تعاني من عدم وجود موانع طبيعية (جبال، أنهار، بحار)؛ فبالنسبة لحدودها الشمالية نلحظ بأن روسيا تضغط نحو الغرب باتجاه سهول شمال أوروبا ودول البلطيق الثلاثة، في حين تضغط أوروبا دائما نحو حدودها الشرقية عبر توسع الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال أطلسي بضمّ الدول الواقعة في تلك المنطقة الجغرافية، وفيما يتعلق بالحدود الجنوبية فهناك قلق كبير لا سيما في حدودها مع كازاخستان وآسيا الوسطى، أما الضعف المحتمل لروسيا فهو طول حدودها الجنوبية الشرقية مع الصين لكنها مع ذلك آمنة نسبيا، من منطلق أن الصين لا تبدي ميولا للانخراط بشكل سلبي في السهوب المحاذية لروسيا، كما أن أي قوة أخرى ليست في وضع يمكنها من تحدي روسيا من تلك الجهة[1].

وبالرغم من الرؤية المتفائلة لروسيا والقائلة بأنه من المستحيل لأي دولة أن تفكر في غزو روسيا أو تقوم فعليا بذلك، سيما من جهة الغرب، وتُرجع ذلك إلى الشواهد التاريخية والتي أثبتت فشل كل من حاول غزوها وتعرضه لعواقب وخيمة (نابليون في مطلع القرن التاسع عشر وهتلر في الحرب العالمية الثانية)، فإن التطورات التي شهدها العالم في القرن الحادي والعشرين (في كافة المجالات) تفترض عدم الوثوق في هذه الرؤية، خاصة مع وجود مخططات للحلف الأطلسي الذي ينوي "جِديّا" التواجد بشكل عسكري في أوكرانيا والقوقاز بالإضافة إلى إنشائه لقواعد عسكرية في دول البلطيق الثلاثة، وهو ما وَعَتْهُ روسيا وأجبرها على التراجع في الجناح الشمالي الغربي، والجناح الجنوبي الذي يتعرض لخطر محاولة ضم أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي، ويستوجب بالتالي على روسيا أن تنظر إلى هذه الحقائق كتحدي خطر، يشكّل تهديدا جيوستراتيجيا لأمنها القومي، ومن ثم أخذ زمام المبادرة

[1]– عدنان السيد، **الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، الطبعة الأولى، (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000)، ص.37.

بالقضاء على تلك المشاريع، أو على الأقل الدفاع بجزم وثبات عن تلك الحواجز الجغرافية في الجوار القريب، والعمل بكل ما لديها من قوة في هذه الجغرافيا وعدم التفريط فيها[1].

2-موقع روسيا من منظور جيوبوليتيكي:

لقد اهتم بموقع روسيا الكثير من الساسة والمنظرين وكتّاب الجيوبوليتيك سيما من المدرسة الغربية، وذلك من منطلق أن هذا الموقع كان ومازال محركا للفواعل الدولية التي تسعى لإحكام قبضتها عليه أو التأثير فيه، فبالنسبة "**لألفريد ماهان**" فقد توصل من خلال نظريته حول القوى البحرية إلى أن الدول البحرية هي التي تمتلك القوة وتتحكم في مصير العالم، كما أكد أن البحار والمحيطات تكون وحدة متكاملة تحيط بجميع القارات فضلا عن الممرات والمضايق الإستراتيجية، كما حدد مجموعة عوامل عدها أساسية في تكوين القوة البحرية للدولة وتتمثل في ملاءمة الموقع البحري وصلاحيته للملاحة وأثر ذلك على النشاط التجاري والعسكري، إلى جانب طبيعة السواحل ونوعها ومساحة الدولة وتعداد سكانها وخصائصها القومية وطبيعة نظامها السياسي[2].

تأسيسا على ذلك فقد بين "**ماهان**" أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم نفسه، كما أوضح أهمية الجزيرة العالمية أوراسيا وأهمية الهارتلاند فيها (هي روسيا)، وأكد أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي وأن روسيا تمثل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا ويكون منيعا ضد المهاجمين لدرجة يستحيل غزوها[3]، وعليه يرى أن السبيل لوقف التوجه البحري لروسيا هو تقوية الدفاعات العسكرية على أطراف حدودها، إذ أن الموقع الجغرافي للإمبراطورية الروسية يجعل منها قلعة حصينة وأن قلب الإمبراطورية لا يمكن اختراقه، ومن ثَمّ فإن الطرق من المركز يجب إعاقتها وأن السبيل الوحيد ضد العملاق الروسي

---

[1] -George Friedman, "The Geopolitics of Russia Permanent Struggle", Stratfor Center, (oct 2008), p.11. available at: https://bit.ly/3z88dum

[2]- صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الصفاء، 2000)، ص.186.

[3]- عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، الطبعة الأولى، (عمان: دار أسامة، 2004)، ص.15.

ينحصر بصفة رئيسية على الحدود الشرقية والجنوبية، والمنطقة الواقعة بين خطي عرض 30-40 هي منطقة الصدام بين القوتين البرية والبحرية أي بين روسيا وبريطانيا[1].

وبناءً على ما تقدم، تبين أن روسيا الاتحادية تشرف على أكثر من 37 ألف كيلومتر من السواحل البحرية والتي تشكل ما يقارب الثلثين من حدودها، فمن جهة الغرب تطل على بحر البلطيق الذي يقع عليه ميناء لينينغراد الروسي، ومن جهة الجنوب تقع أهم موانئ روسيا على البحر الأسود، ومن جهة الشرق بحر اليابان الذي يقع عليه فلافستك الروسي[2]. كما يتضح مما تقدم أن روسيا الاتحادية ذات السواحل البحرية الكبيرة المطلة على المحيط الهادي والمحيط الشمالي المتجمد، فضلا عن امتلاكها لعدد سكاني هائل (كما سيأتي ذكر ذلك) ومساحتها الواسعة (كما تمت الإشارة إليه) ووفرة مواردها الطبيعية (كما سيأتي ذكر ذلك)، تتصف بجميع الشروط التي وضعها "**ماهان**" الأمر الذي يمكنها من لعب دور كبير على الساحة الدولية ومن ثَمّ ظهورها كقوة بحرية.

أما بالنسبة "**لهالفورد ماكندر**" فقد توصل من خلال نظريته حول القوى البرية لتقسيم العالم إلى ثلاث مناطق رئيسية، تمثل الأول منطقة القلب، وتمثل الثانية منطقة الهلال الداخلي، وتمثل الثالثة منطقة الهلال الخارجي، كما أطلق على المسافة الممتدة من مصب نهر الألب في الغرب إلى جبال ستانوفي وكوليمسكي في الشرق إلى مصبات الأنهار السيبيرية الكبرى في المحيط المتجمد الشمالي إلى جبال القوقاز ونهر الفولغا وهضبة التبت وينابيع النهر الأصفر في جنوب منطقة قلب العالم، ووصف هذا القلب بأنه منيع على القوى البحرية ويمكن تحسين الاتصال بين مناطقه بشق السكك الحديدية والطرق البرية أو من خلال الطيران، ودعا هذا القلب بالقلب الشمالي[3].

وقد اعتقد "**ماكندر**" أن سهول وسط آسيا تعطي روسيا ميزة الدفاع بالعمق Defence in Depth، حيث تقدم لروسيا الفرصة الكافية لكسب الوقت Space for Time أثناء الحرب، أي عمق

---

[1]- فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص.305.

[2]- ألكسندر دوغين، ترجمة : عاطف معتمد وسعد خلف ووائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، مرجع سابق، ص. 85.

[3]- إبراهيم احمد سعيد، **الجغرافية السياسية بين مخاطر العولمة والجيوبوليتيك**، الطبعة الأولى، (دمشق: الأوائل للتوزيع، 2006)، ص. 84.

إستراتيجي يمكن لها أن تعيد ترتيب قواتها في حالة مهاجمتها ودحر قواتها، كما أشار "**ماكندر**" إلى الموقع المفصلي لروسيا الاتحادية وأكد على أن له الأفضلية الاستراتيجية التي تتمتع بها، إذ أطلق عليها تسمية المحور الجغرافي التاريخي فهي من الناحية الاستراتيجية كتلة قارية هائلة تنطبق مع أوراسيا، وعَمَدَ إلى صياغة قانون مفاده "أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"[1]، وتدل هذه الثلاثية من الناحية السياسية على اعتراف "**ماكندر**" في نظريته هذه بالدور القيادي لروسيا الاتحادية.

خريطة رقم (7): توضح موقع روسيا في نظرية القوى البرية لماكندر

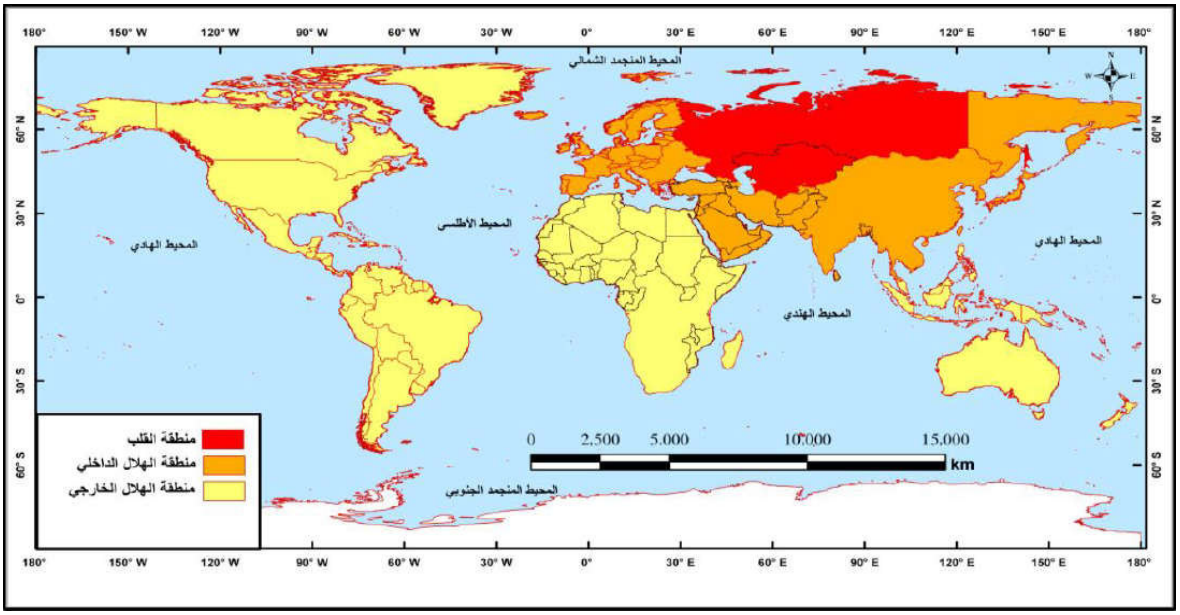

المصدر: نقلا عن: حميد ياسر الياسري، أحمد حامد خليوي البركي، مرجع سابق، ص. 14.

هذا، وقد بيّن أن الدول القارية تسعى دوما –وأبدا– إلى شواطئ البحار سيما الدافئة منها وتعد روسيا من بينها، ويظهر أن هناك ارتباطا جغرافيا ثابتا بين منطقة القلب العالم والهلال الداخلي، الأمر الذي جعل ليس "**ماكندر**" فحسب بل كذلك جموع الساسة وصناع القرار الأمريكيون إيلاء أهمية لتلك المنطقة، فقد أكد صناع القرار الأمريكيين بأنهم خاضوا غمار حربين عالميتين لمنع احتمال هيمنة

[1]– محمد أحمد عقلة المومني، **استراتيجيات سياسة القوة:مقومات الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الكتاب الثقافي، 2008)، ص. 36.

دولة أو مجموعة دول على الأراضي الأوراسية، كما سعوا منذ عام 1945 لمنع الاتحاد السوفيتي من استغلال ميزته الجيوبوليتيكية للهيمنة على جيرانه من دول أوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط، ونتيجة لذلك حذّر "**ماكندر**" من زحف وتوجه منطقة القلب الأوراسي نحو منطقة الهلال الداخلي، وهذا بدوره سيمكنه من بسط نفوذه على هذا الإقليم وسيتيح له إمكانية السيطرة عليه واستغلال موارده، ومن ثَمّ يمكنه الوصول إلى إيران الحليف الإستراتيجي واتخاذها جسرا لمنطقة الخليج العربي حيث المياه الدافئة التي كانت ومازالت هاجسا لروسيا الاتحادية[1].

خريطة رقم (8): توضح منطقة الارتطام الأمريكي-الروسي بحسب نظرية ماكندر

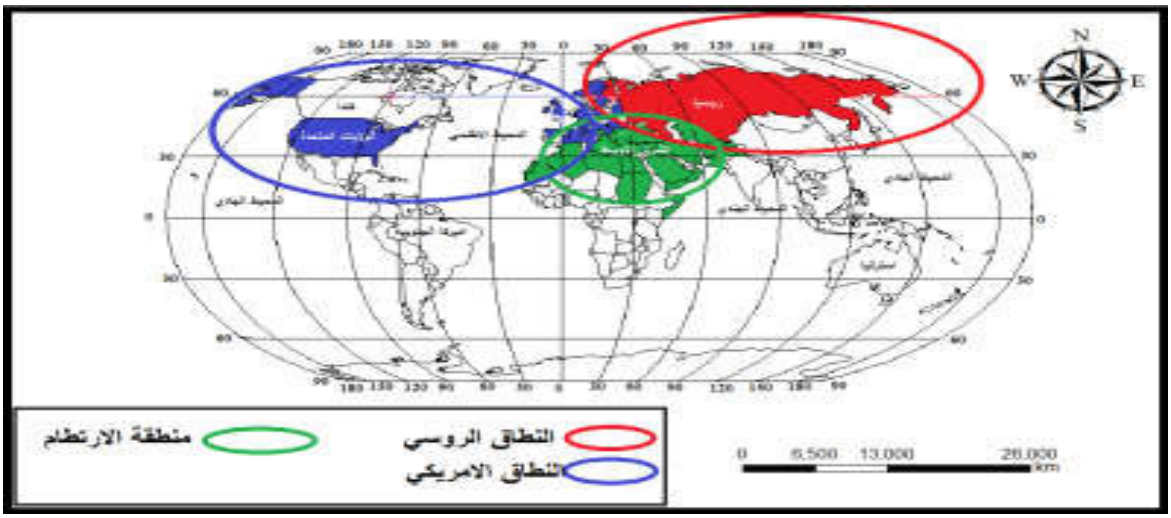

المصدر: نقلا عن: إبتسام عبد الزهرة العقبي، "نظرية قلب الأرض بين الجغرافيا والفضاء الإلكتروني"، تم التصفح بتاريخ 15-01-2022، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x1RLdD

وبالنسبة "**لنيكولاس سبيكمان**" فقد توصل من خلال نظريته حول الإطار الأرضي للتقليل من أهمية قلب الأرض، معتبرا أن ذلك القلب ميت ووجب إيجاد بديل عنه والمتمثل في إقليم الهلال الداخلي وأطلق عليه اسم الهلال الأرضي، وحدده بأنه يشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية بما فيها ذلك العراق وإيران وتركيا وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا[2]، وقد

[1]- بيتر تيلور، كولن فلنت، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي-الدولة القومية-المحليات**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص. 99.

[2]- نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبولتيك**، الطبعة الأولى، (بغداد: دار عدنان، 2014)، ص. 177.

عبّر عن هذا الإطار بالمنطقة الانتقالية التي يتم فيها التصادم بين القوى البحرية المعروفة والقوى البرية، فمن يسيطر على الأراضي الهامشية أو الهلال الداخلي يمكنه التحكم في أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم، وبالإضافة إلى كونها تضم موارد طبيعية وبشرية وتطل على البحار والمحيطات حلقة الوصل بين المياه الدولية ومنطقة قلب الأرض[1]، وبوجه عام فإن مركز القوة الروسية في رأي "**سبيكمان**" سيظل دائما غرب جبال الأورال وليس في منطقة سيبيريا، وأن معظم موارد الطاقة والموارد المعدنية الأخرى ستظل هي الأخرى تمثّل الركيزة الصلبة لبناء قوة صناعية في روسيا الاتحادية، وهذا ما يعكس جيواستراتيجية منطقة الهلال الداخلي بالنسبة للقوى الكبرى التي تتشابك وتتقاطع علاقاتها الدولية بينها، ومن ضمن هذه القوى روسيا الاتحادية.

خريطة رقم (9): توضح موقع روسيا في نظرية الإطار الأرضي لسبيكمان

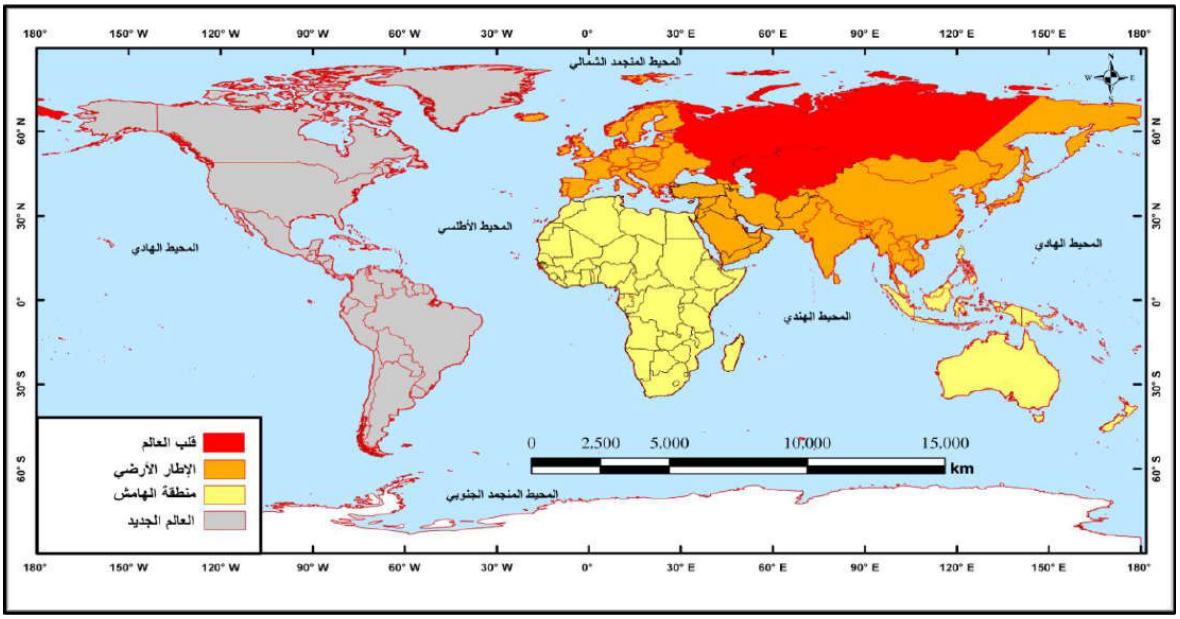

المصدر: نقلا عن: محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية في منظور القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الأولى، (عمان: دار صفاء للنشر، 2011)، ص.334.

وبالنسبة "**لدي سيفرسكي**" فقد توصل من خلال نظريته حول القوى الجوية إلى رسم خريطة العالم على أساس المسقط القطبي للمسافات والانحرافات الصحيحة، وقد حدد على هذه الخريطة

[1]– ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتكي**، ترجمة: عماد حاتم، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص. 107.

دائرتين صغيرتين تمثّل الأولى منها القلب الصناعي لروسيا والثانية تمثل القلب الصناعي لأمريكا، وأما الدائرتين الكبيرتين المتداخلتان فإن الأولى منها تحدد منطقة سيادة القوة الجوية السوفيتية (سابقا)، وتضم الجزء الأكبر من قارة إفريقيا، وجميع جنوب شرق آسيا، والحافة الشمالية من أستراليا، أما الدائرة الثانية فتضم منطقة سيادة القوى الجوية الأمريكية التي تشمل أمريكا الشمالية واللاتنية[1].

ويضيف "**دي سيرفرسكي**" بأن لكل قوة من القوتين أعلاه سيادته الجوية ضمن دائرة نفوذه بحيث تصبح منطقة التداخل التي تضم البؤر الصناعية والإستراتيجية للمحورين ويكون محور الصراع القطب الشمالي من الكرة الأرضية، وقد وضع هذا التحديد القلب الصناعي الروسي محط أنظار الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أبدت مخاوفها من سيطرة الروس على منطقة المصير التي تمثل منطقة المصالح، فمن يستطيع التحكم بمنطقة المصير التي تمثل منطقة المصالح يمكنه السيطرة على العالم، وهذا ما تحاول روسيا الاتحادية الوصول إليه من خلال بناء قوة جوية تمكّنها من بسط نفوذها الإقليمي والدولي، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي[2].

خريطة رقم (10) توضح موقع روسيا في نظرية القوى الجوية لسيفرسكي

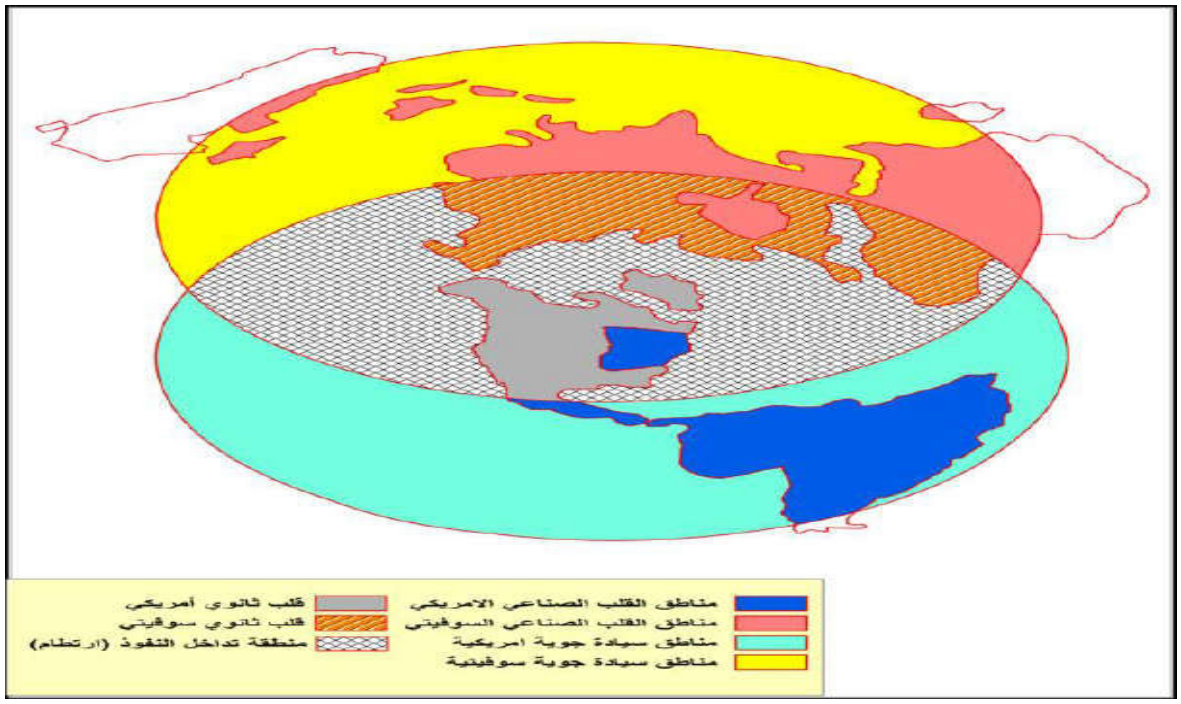

المصدر: نقلا عن: حميد ياسر الياسري، أحمد حامد خليوي البركي، مرجع سابق، ص.18.

[1]– ألكسندر دوفاي، مرجع سابق، ص.36.

[2]– حميد ياسر الياسري، أحمد حامد خليوي البركي، مرجع سابق، ص.19.

لئن كانت الآراء أعلاه حول موقع روسيا ضمن المنظورات الجيوبوليتيكية القديمة ذات أهمية كبيرة، فإن الآراء ضمن المنظورات الجيوبوليتيكية الحديثة لم تكن أقل أهمية من سابقتها؛ فبالنسبة "**لفرانسيس فوكوياما**" فقد توصل من خلال أطروحته حول نهاية التاريخ إلى القول بأنه مع نهاية القرن العشرين يكون الصراع بين التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات الإيديولوجية في العالم، ومن ثم أصبح الأنموذج والمثال الأكثر جاذبية لكل الفضاءات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، ولهذا أعلن "**فوكوياما**" نهاية التاريخ مع الانتصار الكوني والشامل للديمقراطية والليبرالية عبر العالم، مؤكدا في نفس الوقت بأنه لا يوجد في الوقت الراهن ولن يوجد لفترة طويلة قادمة أي بديل حقيقي وملائم للديمقراطية الليبرالية[1].

وتأسيسا على ذلك، قام "**فوكوياما**" بتقسيم العالم إلى قسمين؛ يضم القسم الأول دول عالم الشمال والذي هو في نفس الوقت عالم ما بعد التاريخ، ومركزه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ويضم روسيا الاتحادية أيضا، أما القسم الثاني فيشمل دول عالم الجنوب والتي يسميها بالعالم التاريخي، وكِلا العالَمين –بحسبه– سيعرف تفاعلات محددة بخصوص ثلاثة محاور كبرى؛ **الأول** حول البترول الذي يتركز إنتاجه في العالم التاريخي ويشكل ضرورة لعالم ما بعد التاريخ، وفي حالة تسييسه سينجم عنه مضاعفات خطيرة، **الثاني** حول الهجرة والتي تشكل خطرا على عالم ما بعد التاريخ ويمكن لهذه الظاهرة أن تستعمل في وقوع اضطرابات كبيرة فيه، **الثالث** والأخير حول التهديدات للنظام العالمي ولعالَم ما بعد التاريخ ممثلةً في التطور العسكري لدول الجنوب وحيازة بعضٍ منها على أسلحة وتقنيات نووية وكيميائية وبيولوجية[2].

وبناءً على ذلك، فإن النظام الليبرالي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والقائم على عولمة العالم كعقيدة اقتصادية دفع بروسيا الاتحادية لتعمل جاهدة من أجل عودتها إلى دائرة الزعامة العالمية، وكذا السعي من أجل إيجاد محاور جيوبوليتيكية مؤثرة في العلاقات الدولية سيما في منطقة

---

[1]– محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.50.

[2]– يحيى سعيد قاعود، **أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 1436 هـ)، ص.162.

كمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية، أو في منطقة الهندو–باسيفيك وهو ما من شأنه أن يمثّل دعامة للإستراتيجية الروسية في موازنة الاستراتيجية والتفرد الأمريكي.

وبالنسبة "**لصاموئيل هنتنغتون**" فقد توصل من خلال أطروحته حول صدام الحضارات إلى طرح فكرة عامة مفادها أن الصراعات في العالم الحالي صراعات ثقافية بين ثمانية حضارات ضمّنها في كل من: الحضارة الصينية (الكونفوسيوشية)، والحضارة اليابانية، والحضارة الهندية (الهندوسية)، والحضارة الإسلامية، والحضارة الغربية، والحضارة الأمريكية (اللاتينية)، والحضارة الأرثوذوكسية (السلافية) الروسية، والحضارة الإفريقية. ثم أكد على وجود تعاون بين حضارات غير غربية لتطوير قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبحسبه ثمة ثلاث حضارات أساسية هي الحضارة الغربية والإسلامية والأرثوذوكسية، وهذه الأخيرة التي تمثل روسيا مركزها وتسعى لجعل الدول الأخرى تدور في فلكها الديني والحضاري، وبناءً عليه قدّم تحذيرا للولايات المتحدة الأمريكية وحثّها على الوقوف بوجه طموحات روسيا الدينية والحضارية، وعدم تركها تجتاز خط وسط أوروبا[1].

أخيرا وبالنسبة "**لزبغنيو بريجينسكي**" فقد توصل من خلال أطروحته حول رقعة الشطرنج الكبرى إلى القول بأن أوراسيا هي الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها محور في مجال الصراع الجيوبولتيكي العالمي، وبحسبه فالقوى التي ستتحكم في أوراسيا يمكنها السيطرة على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأوفر في مجال الانتاجية الاقتصادية، كما أنها موطن للدول الأقدر سياسيا والأكثر دينامية في العالم، فالدول الستة التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية في ضخامة الإنفاق على التسلح تقع في أوراسيا، ولو حدث واتفقت هذه الدول على الاتحاد فإن تفوقها سيكون كاسحا أمام الولايات المتحدة الأمريكية[2].

هذا، وقد حدد "**بريجينسكي**" خمسة لاعبين جيواستراتيجيين وخمسة محاور جيوبولتيكية على الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا، ويقصد باللاعبين الجيواستراتيجيين تلك الدول التي تمتلك القوة والإرادة الوطنية لممارسة النفوذ والتأثير فيما وراء حدودها بالقدر الذي يؤثر في مصالح الولايات

[1]– محمد أحمد حسن، "الجيوبوليتيك ونظرية صدام الحضارات لهنتنغتون"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد8، (2008)، ص.27.

[2]– زبغنيو بريجينسكي، ترجمة: أمل الشرقي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، الطبعة الأولى، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص، 47، 48.

المتحدة الأمريكية وتشمل كلّا من فرنسا، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، والصين، والهند. أما المحاور الجيوبولتيكية فيقصد بها الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها بل من موقعها الجغرافي وتشمل كلّا من تركيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، وإيران، وكوريا الجنوبية، وبحسب "**بريجينسكي**" فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبق فكرة الاحتواء المزدوج على أهم لاعب جيواستراتيجي وأهم محور جيوبوليتيكي وهما روسيا الاتحادية وإيران، ومرد ذلك أن موقعهما الجغرافي يسمح لهما بالنفاذ إلى مناطق مهمة في الاستراتيجية الأمريكية كآسيا الوسطى وبحر قزوين وشرق أوروبا والشرق الأوسط وغيرها[1].

3- الموارد الاقتصادية:

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول، إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير، وفي الحالة الروسية فقد شكل التحول السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان دولة روسيا الاتحادية صدمة للاقتصاد الروسي، وعموما فإن الواقع الاقتصادي الروسي يمكن دراسته منذ ذلك الحين إلى حاضر وقتنا هذا في ضوء مرحلتين؛ **الأولى** تشمل الأزمات الاقتصادية التي عانت منها روسيا في ظل حكم الرئيس "**بوريس يلتسن**" الممتدة من 1991 إلى 1999، والتي أفضت إلى التحول من الفلسفة الإشتراكية إلى الفلسفة الرأسمالية، وحدثت أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب سياسات التحول الخاطئة التي اعتمدها "**يلتسن**"، والتي أدت إلى تدهور وانكفاء دور روسيا في النظام الدولي[2].

المرحلة **الثانية** تمثلت في التغيير الذي شهدته روسيا بعد عام 2000 بوصول "**فلاديمير بوتين**" والذي استمر رئيسا حتى عام 2008 ومن عام 2012 إلى يومنا هذا، إذ شهدت فترته الأولى

[1]- المرجع نفسه، ص.67.

[2]- عاطف معتمد عبد الحليم، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية**، الطبعة الأولى، (لدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص.64.

تطورا اقتصاديا أسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي رافق ارتفاع أسعار مبيعات الطاقة الروسية، فضلا عن الكثير من الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلها في عملية النشاط الاقتصادي[1].

ومن خلال دراسة الواقع الاقتصادي قبل عام 2000 فإن الرئيس "**يلتسن**" حاول تحويل النظام الاقتصادي من اشتراكي إلى رأسمالي تحت مسمّى العلاج بالصدمة، والذي يعني الانتقال إلى الرأسمالية بصورة مباشرة، ويمكن إيجاز الإجراءات التي اتخذها "**يلتسن**" وفريقه الحكومي عام 1992 في ستة نقاط رئيسية؛ **الأولى** تمثلت في تحرير التجارة داخل الاقتصاد الروسي عبر إزالة نظام تسعير السلع، **والثانية** تمثلت في خفض الانفاق الحكومي بصورة شديدة، **والثالثة** تمثلت في إصلاح النظام الضريبي، أما **الرابعة** فتمثلت في جعل العملة قابلة جزئيا للتحويل، في حين تمثلت **الخامسة** في القيام بعمليات خصخصة لمؤسسات الدولة، أما **السادسة** والأخيرة فتمثلت في الانضمام لمؤسسات مالية واقتصادية دولية للحصول على المساعدات للخروج من الأزمة ولنجاح عملية التحويل الاقتصادي[2].

وقد أسهمت هذه الإجراءات في تدهور الاقتصاد الروسي وظهرت مجموعة ممارسات ساهمت في فشل عملية التحول، كما انتشرت ظاهرة الرشوة والفساد الاقتصادي في روسيا لاتحادية منذ عام 1991 وهو ما يعني عدم تهيئة المجتمع الروسي لعملية التحول تلك، إذ حاولت الدولة التخلص من المشاريع الصناعية في القطاع العام وخصخصتها إلى السوق المفتوحة، وهو ما أفضى إلى انهيار اقتصادي تجسد في الأزمة المالية التي حدثت في روسيا عام 1998[3]. ولعل أسباب حدوث هذه الأزمة المالية في روسيا، فضلا عما تم ذكره تعود إلى تعرض روسيا لأربع صدمات اقتصادية؛ الأولى كانت داخلية وكانت نتاج فشل الحكومة في جباية الضرائب، إذ أنها لم تتمكن من جمع 65% من حجم الضرائب المفروضة، أما الصدمات الأخرى فكانت خارجية وتمثلت في رفض صندوق النقد الدولي منح التحويل الدولي لقرض بملغ 700 مليون دولار، وتلته رفض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

[1]– معتز سلامة ، "تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية"، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 195، (2014)، ص. 82.

[2]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 67.

[3]– وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، (خريف 2008)، ص.24.

تقديم مبلغ مليار و100 مليون دولار، وتلتها خسارة روسيا لما يقارب خمسة مليارات دولار من جراء الأزمة المالية الآسيوية[1].

أما المرحلة الثانية في إطار دراسة المحددات الاقتصادية لروسيا الاتحادية فهي تبدأ كما تمت الإشارة إليه آنفا بعد عام 2000 بوصول "**بوتين**" إلى السلطة، والذي ركز بالأساس على الجانب الاقتصادي في نهضة روسيا الاتحادية وتأهيلها لأداء أدوار عالمية تتناسب وحجمها الإستراتيجي، إذ أعلن أن هدفه الاستراتيجي هو مضاعفة الإنتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة ودورها العالمي، وقد استفاد من تجربة الصين في ما يخص الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة على العكس من سياسة الانفتاح غير المحسوب التي اتبعها "**يلتسن**"[2].

وقد تمثلت أبرز الإصلاحات التي قام بها "**بوتين**" في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الداخلية، بتقديم الدعم لصغار ومتوسطي رجال الأعمال من خلال خفض الرسوم والضرائب لإنعاش القطاعين الزراعي والتجاري، ودعم الحكومة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى، وإعادة دور الدولة في التحكم في قطاعات الطاقة والصناعات العسكرية، وقام بإبعاد المسؤولين السابقين في إدارة "**يلتسن**" الذين اتهموا بالفساد والرشوة ليعطي بذلك دفعة قوية في إطار تنشيط الاقتصاد الروسي[3].

كما قام الرئيس "**بوتين**" بإقامة علاقات مع رجال الأعمال الروس الذين يستثمرون أموالهم في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات الأوروبية في روسيا وأن يكون هؤلاء هم حلقة الوصل في التبادل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ونتيجة لتلك الإصلاحات التي قام بها "**بوتين**" فلقد حقق الاقتصاد الروسي تطورا نوعيا على مختلف المستويات، إذ ساهم ارتفاع أسعار النفط في نمو الاقتصاد الروسي الذي حقق نموا بنسبة 8.2% نهاية عام 2000 وهو ما لم يحققه

---

[1]– فيكتور ليبيديف، **الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص.7.

[2]– عامر هاشم عواد، "التحول في العلاقات الروسية–الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، (ربيع 2010)، ص. 56.

[3]– نوار محمد ربيع الخيري، "روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور(إقليميا ودوليا)"، **قضايا سياسية**، المجلد الرابع، العددان 21–22، (2010)، ص.115.

الاقتصاد في روسيا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي[1]، كما نما الناتج الإجمالي للاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة وصلت إلى 70% في المدة بين عامي 2000 و 2008، وفي عام 2006 لوحده نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 10% وزادت الاستثمارات والأصول الثابتة بنسبة 17%، وانخفض معدل التضخم إلى 9% بعد أن كان قد بلغ عتبة 20% مع نهاية 2000، كما انخفض معدل البطالة من 10% عام 2000 ليصل إلى أقل من 6% أواخر عام 2006، وسجلت الموازنة العامة للدولة في العام نفسه فائضا بما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قفز فائض الحساب الجاري إلى نحو 100 مليار دولار بفضل الصادرات الهائلة من المواد الخام (النفط والغاز والمعادن)، أما حصة عائدات الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فبلغت النسبة أعلى بقليل 33%[2].

في عام 2008 ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصاد الكلي لروسيا الاتحادية وبكافة مفاصله، فانخفض الناتج المجلي بين العامين 2008-2009 إلى أكثر من 8%، وتعرض الاستثمار في الأصول الثابتة إلى الانخفاض بنسبة 17% ، كما ارتفع معدل التضخم إلى 12%، والبطالة إلى 8%، كما انخفض الحساب الجاري إلى 50 مليار دولار، كما وجه انخفاض أسعار النفط عام 2009 ضربة قوية إلى الموازنة العامة للدولة الروسية، إلا أن أداء الاقتصاد الروسي لم يكن سيئا للغاية بالمقارنة مع باقي الاقتصاديات الدولية، فآثار الأزمة كانت خفيفة على الإنفاق الحكومي الضخم، وفي المدة بين عامي 2008-2010 تم تخفيض احتياطي الصندوق العام للدولة إلى 100 مليار دولار، لكن احتياطات البنك المركزي استقرت بعد مدة قصيرة، وبقيت الديون الخارجية عند مستوى منخفض للغاية بنسبة تعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

لكن مع بداية عام 2010، وتماشيا مع اتجاهات نمو الاقتصاد العالمي بدأ الاقتصاد الروسي بالنمو على المستوى الكلي، لكنه لم يصل إلى مستويات النمو التي حققها في المدة التي سبقت الأزمة، وفي عام 2015 دخل الاقتصاد الروسي في حالة من الركود وانخفض فيها معدل النمو إلى

---

[1]- هاني شادي، مرجع سابق، ص.126.

[2]-Russia Country Report, BTI REPORT 2016, the Bertelsmam Foundation, Germany: Gutersloh, 2016, p.22.

[3]- بيرنارد لوكومت، ترجمة: سنا حوري، **أسرار الكرملين**، الطبعة الأولى، (طرابلس: جرّوس بروس ناشرون، 2019)، ص.291.

نسبة -2.8%، وإحدى أسباب ذلك التراجع متمثل بالآثار السلبية المترتبة عن الكساد الذي أصاب أسواق الطاقة والمواد الخام العالمية، فضلا على الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الروسي جراء العقوبات الأوروبية التي فُرضت على روسيا إبان الأزمة الأوكرانية عام 2014 واحتل الاقتصاد الروسي عام 2016 المرتبة 13 عالمية بعد أن كان في المرتبة 10 عالميا في عام 2015.[1]

استمر الاقتصاد الروسي بعدها في الصعود والانتعاش ومجابهة التنافس على الأسواق الاقتصادية مع القوى العالمية، وكذا التذبذب في أسعار النفط لتي لم تشهد ثبوتا منذ فترة معتبرة إلى حين بروز تهديد أمني لا تماثلي جديد يتمثل في "فيروس كورونا" الذي كانت ولا تزال آثاره مستمرة لحد الساعة على مختلف القطاعات في روسيا خاصة منها القطاع الاقتصادي، فقد تم غلق الحدود البرية والبحرية والجوية وتعليق إنشاء المشاريع وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة[2].

جدول رقم (2): يمثل ترتيب اقتصاديات العالم لعام 2019 بحسب الناتج القومي الإجمالي

التسلسل العالمي	الدولة	الناتج المحلي القومي/ مليون دولار
01	الولايات المتحدة الأمريكية	21.439.453
02	الصين	14.140.163
03	اليابان	5.154.475
04	ألمانيا	3.863.344
05	المملكة المتحدة	2.743.586

[1] - Russia :the Long Journey to Recovery, Russia Economic Report, No 35, World Bank Group: Microeconomic &Fiscal Management, World Bank, Washington DC, April 2016, p.56.

[2]- خميس جديد، نور الإيمان قلاتي، "تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا"، **مدارات سياسية**، المجلد 5، العدد1، (2021)، ص.274.

06	فرنسا	2.707.074
07	الهند	2.935.570
08	إيطاليا	1988.636
09	البرازيل	1.847.020
10	كندا	1.730.914
11	روسيا الاتحادية	1.637.892
12	كوريا الجنوبية	1.629.532
13	إسبانيا	1.397.870
14	أستراليا	1.376.255
15	المكسيك	1.274.175
16	إندونيسيا	1.111.713
17	هولندا	902.355
18	المملكة العربية السعودية	779.289
19	تركيا	743.708
20	سويسرا	715.360

Source : « G20 Economic Ranking » ,The World Bank,20, Available at: http://bit.ly/3wZSQRP

في ضوء ما تقدم، فإن نهضة الاقتصاد الروسي التي كانت متناسقة مع سياسة الرئيس "**فلاديمير بوتين**" في الإصلاحات الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، دفعت روسيا باتجاه دور عالمي بوصفها قطبا دوليا يحاول تغيير النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، وهذا بمشاركة قوى أخرى لها من الإمكانيات ما يؤهلها لمنافسة القوة المهيمنة على النظام السياسي الدولي، وبموجب ذلك استعادت روسيا دورها العالمي من خلال توظيف قادتها تطورها الاقتصادي المرتبط بالمتغيرات الجديدة على المسرح الدولي، وذلك من خلال تبني أسس ومرتكزات لم يسبق الاعتماد عليها.

معنى الكلام أعلاه، أن التطور التاريخي لروسيا يشير إلى أنها عرفت تحولات في عقائدها الإستراتيجية على المستوى الخارجي؛ فقد كانت عقيدتها حتى نهاية القرن التاسع عشر تعتمد على القوة العسكرية العملاقة في صراعها مع القوى المنافسة، ثم تحولت إلى العامل الإيديولوجي في صراعها مع القوى الأخرى مُمَثّلا في المبادئ الماركسية اللينينية في القرن العشرين، أما روسيا **بوتين** بعد عام 2000 ومطلع القرن الحادي والعشرين فإنها تنفذ استراتيجية تبدو أكثر واقعية وعملية، مستجيبة لطبيعة التحولات في النظام السياسي الدولي، والقائم على أساس تحقيق مصالحها الوطنية على الاعتبارات الأخرى التي كانت سائدة في القرن العشرين، وهو التوجه الذي مكّنها من استعادة دورها العالمي واتضح ذلك في عدة مناسبات كما سيأتي ذكر ذلك في مواضع لاحقة.

الفرع الثاني: المحدد البشري

يعدّ المحدد البشري في دولة ما من أبرز المحددات المؤثرة في قوة الدولة من جهة وفي رسم توجهاتها واستراتيجياتها في علاقاتها الدولية من جهة أخرى، ويفهم من هذا المصطلح أنها دراسة متعلقة بالجانب السكاني أو البشري، وتدرس في ضوء عدد من الاعتبارات منها العدد السكاني والتوزيع الداخلي لهم داخل حدود الدولة ونوعية التركيبة السكانية[1]، ويعتبر العديد من المفكرين أن المحدد السكاني من العوامل المهمة لمعرفة قوة دولة ما، وأن قوة النسيج الاجتماعي للدولة وتماسكه يشكّل مرتكزا من مرتكزات استراتيجيتها العليا، فحجم السكان والتنوع اللغوي والديني والعرقي عوامل يمكن أن

[1]– السيد أمين شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، **السياسة الدولية**، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 175، (كانون الثاني 2009)، ص.258.

تعزز من قوة الدولة واستقرارها داخليا وتمددها خارجيا، بحيث تمكن من تعبئة قوة الشعب الكامنة عند اصطدام المصالح المختلفة والعكس صحيح، إذ يمكن أن تفرز تلك العوامل كتلا بشرية غير متجانسة ومتباينة الأهداف والتطورات، تؤثر في استقرار الدولة ووضعها الداخلي ومكانتها وهيبتها الدولية[1]. وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي صاحب التطور البشري في العالم، أصبح من المستحيل الاستغناء عن دور المقوم الديمغرافي الذي يشكل مع مجموعة من المقومات الأخرى الثابتة والمتغيرة من مرتكزات القوة الاستراتيجية في الدولة، ويقدر تعلق الأمر بالجانب الديموغرافي فإنه لا يمكن الاستغناء عن العامل البشري سيما في الجوانب الاقتصادية والعسكرية[2].

بالعودة إلى روسيا، فقد واجهت تحديا ديموغرافيا في مرحلة ما بعد التفكك السوفيتي، إذ تمخض عن ذلك التحدي انخفاض في عدد السكان بدرجة كبيرة، ولو عدنا إلى بيانات البنك الدولي فإننا سنلاحظ بشكل واضح، أن عدد السكان قد بلغ في روسيا الاتحادية عام **2000** حوالي 146مليون و569 ألف و869 نسمة، لينخفض العدد عام **2001** إلى 145 مليون و975 ألف و482 نسمة، وأصبح عام **2002** حوالي 145 مليون و306 ألف و497 نسمة، ثم في عام **2003** بلغ حوالي 144 مليون و648 ألف و618 نسمة، وفي عام **2004** أصبح التعداد حوالي 144 مليون 67 ألف و316 نسمة، وفي عام **2005** بلغ حوالي 143 مليون و518 ألف و814 نسمة، وبلغ في عام **2006** حوالي 143 مليون و49 ألف و637 نسمة، وبلغ في عام **2007** حوالي 142 مليون و805 ألف و114 نسمة، وفي عام **2008** بلغ حوالي 142 مليون و742 ألف و366 نسمة.

وفي عام **2009** بلغ حوالي 142 مليون و785 ألف و349 نسمة، وفي عام **2010** بلغ حوالي 142 مليون و849 ألف و468 نسمة، وفي عام **2011** بلغت حوالي 142 مليون و960 ألف و908 نسمة، وفي عام **2012** بلغ حوالي 143 مليون و201 ألف و721 نسمة، وفي عام **2013** بلغ حوالي 143 مليون و506 ألف و995 نسمة، وفي عام **2014** بلغ حوالي 143 مليون و819 ألف و667 نسمة، وفي عام **2015** بلغ حوالي 144 مليون و96 ألف و870 نسمة، وفي عام **2016** بلغ حوالي 144 مليون و342 ألف و397 نسمة، وفي عام **2017** بلغ حوالي 144

[1]– حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **دراسات دولية**، العدد 42، (2009)، ص.2.

[2]– أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، الطبعة الأولى، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 377.

و496 ألف و739 نسمة، وفي عام **2018** بلغ حوالي 144 مليون و477 ألف و859 نسمة، وفي عام **2019** بلغ حوالي 144 مليون و406 ألف و261 نسمة، وفي عام **2020** بلغ العدد حوالي 144 مليون و104 ألف و80 نسمة[1].

ويلحظ من الأعداد أعلاه أن عام 2008 عرف أدنى تعداد سكاني في العشرين سنة منذ 2000، وقد أرجع ثُلّة من الباحثين هذا الانخفاض إلى عاملين مباشرين؛ **الأول** يتمثل في الهجرات المتعددة التي كانت تحصل سابقا، والتي أسهمت بانتقال أعداد كبيرة من الروس إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي، أما **الثاني** يتمثل في تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي في روسيا خلال مرحلة التسعينيات، وهي المرحلة التي شهدت عددا من الأزمات داخل المجتمع الروسي وأسهمت بالتالي في تراجع معدلات الزواج والإنجاب[2].

هذا، وقد دفعت الحالة السابقة بالإدارة الروسية مع مجيء "**بوتين**" إلى توجيه اهتمام الدولة لمعالجة هذا الأمر الذي وصفه في خطابه في بداية الألفية بأنه أبرز الأخطار التي تواجه روسيا الاتحادية، وعلى إثرها تم تبني إستراتيجيات سكانية تهدف إلى إيقاف الانخفاض المتوالي لعدد السكان، واستحداث برامج لزيادة عدد السكان في المستقبل، لا سيما وأنها تمتلك مساحات شاسعة وموارد طبيعية وثروات غنية تؤهلها لتحمل أعداد أكبر من السكان، لذلك فقد حددت الحكومة الروسية منذ عام 2006 أربعة أهداف يجب تحقيقها في الجانب الديموغرافي؛ أولاها تحسين الأحوال المعيشية، وثانيها إنشاء شبكة حضانة تسبق سن الدراسة للعناية بأطفال الأهل العاملين، وثالثها العناية بالأطفال في المنازل في حال عدم تمكن الأهل من ذلك، ورابعها تقديم حوافز مالية للمواطنين لإنجاب أكثر من طفل واحد[3] .

وتهدف الخطة المطروحة أعلاه إلى رفع مستوى الخصوبة في المجتمع الروسي، وزيادة الولادات مقابل الاهتمام بالجانب الصحي، والعمل على تقليل عدد الوفيات لتقترب روسيا من المعدلات السكانية في دول أوروبا، وتستطيع بذلك مواجهة التحدي الديمغرافي عن طريق برامج وخطط مستقبلية

[1] - Population, total - Russian Federation , World Bank, Available at: https://bit.ly/3zfLfRY

[2] – أحمد دياب، "التحدي الديمغرافي للقوة الروسية"، **السياسة الدولية**، السنة الثالثة والأربعون، المجلد 42، العدد 170، (أكتوبر 2007)، ص.100.

[3] – أحمد يوسف كيطان، **روسيا الاتحادية وإدارة الأزمات الإقليمية والدولية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، 2019)، ص.92.

تحت إشراف وتنفيذ الحكومة[1]. ولقد أسهمت الخطط والبرامج التي سطرتها الحكومات الروسية المتعاقبة بإيقاف الانخفاض المستمر في عدد السكان، ولتحقق بذلك طفرة نوعية في زيادة عدد سكانها، ولتصبح روسيا أكبر دولة من ناحية السكان في أوروبا إذ أنها تعادل عدد سكان دولتين أوروبيتين كبريطانيا وألمانيا، كما احتلت المركز الثامن عالميا من حيث تعداد السكان.

هذا، ويعدّ اختلال التوازن في النسب بين الذكور والإناث إحدى المعضلات التي تواجه روسيا الاتحادية، ومتى ما اطلعنا على بيانات البنك الدولي سيتضح ذلك جليا، ويمكن رصد هذا الاختلال من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (3): يوضح اختلال التوازن في النسب بين الذكور والإناث في روسيا الاتحادية

السنة	رجال		نساء	
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
2000	68593139	46.70	78003730	53.30
2001	68234574	46.70	77741908	53.30
2002	67844186	46.70	77462311	53.30
2003	67455894	46.60	77192724	53.40
2004	67106280	46.60	76961036	53.40
2005	66779926	46.50	76738888	53.50
2006	66500801	46.50	76548836	53.50
2007	66336087	46.50	76469027	53.50

[1]– وليم نصار، مرجع سابق، ص.38.

53.60	76477539	46.40	66264827	**2008**
53.60	76535797	46.40	66249552	**2009**
53.60	76600057	46.40	66249411	**2010**
53.60	76684367	46.40	66276541	**2011**
53.70	76832143	46.30	66369578	**2012**
53.70	77008973	46.30	66498022	**2013**
53.70	77184758	46.30	66634909	**2014**
53.70	77337012	46.30	66759858	**2015**
53.70	77468057	46.30	66874340	**2016**
53.70	77546480	46.30	66950259	**2017**
53.70	77529365	46.30	66948494	**2018**
53.70	77482723	46.30	66923538	**2019**
53.70	77312158	46.30	66791922	**2020**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي[1]

[1]-Population, male - Russian Federation , World Bank, Available at: https://bit.ly/38ZSiDN
- Population, male (% of total population) - Russian Federation, World Bank, Available at: https://bit.ly/3NLkk4k
- Population, female - Russian Federation, , World Bank, Available at: https://bit.ly/3M9VsCd
- Population, male (% of total population) - Russian Federation, , World Bank, Available at: https://bit.ly/3M7gjpS

أما من ناحية المستوى التعليمي للمجتمع الروسي فهو مجتمع ترتفع فيه نسبة المتعلمين وتعدّ من أعلى نسب التعليم في العالم، كما يعد التنوع القومي من خصائص المجتمع الروسي، وذلك التنوع هو ظاهرة ملازمة للشكلين السياسي والاجتماعي لروسيا الاتحادية، فالشعب الروسي مقسم إلى 185 مجموعة إثنية، يشكل السلاف المجموعة الأكبر بنسبة 80.1% أي ما يعادل 111 مليون نسمة، يتوزعون في مناطق وسط وشمال روسيا، وتأتي بعدها التتار بنسبة 3.9% أي بنحو 5 ملايين نسمة، ويقطن غالبيتهم المناطق الجنوبية في القسم الأوروبي من آسيا[1].

أما المجموعات الرئيسية الأخرى فهي الأوكرانيين بنسبة 1.5% أي ما يعادل قرابة مليوني نسمة، والبشكير بنسبة 1.1% أي ما يعادل مليون ونصف المليون نسمة، والجوفاش بنسبة 1% أي نحو مليون و400 ألف نسمة، والشيشان بنسبة 1% أي بنحو مليون و400 ألف نسمة، والأرمن بنسبة 0.9% أي نحو مليون و200 ألف نسمة، فضلا عن باقي المجموعات العرقية. هذا، وتعدّ الروسية اللغة الرسمية للبلاد، إذ يتحدث بها أكثر من 81% من سكان روسيا أي ما يقارب 100 مليون مواطن، أما اللغات الأخرى والتي يبلغ عددها أكثر من 100 لغة وأشهرها: التترية، والأوكرانية، والجوفاشية، والبشكيرية، والموردفينية، والشيشانية، وتجدر الإشارة هنا بأن معظم الناطقين بلغات الأقلية يتحدثون الروسية أيضا إلى جانب لغاتهم الإثنية[2].

من خلال ما تقدم وعلى الرغم من التحدي الديمغرافي الذي مر على روسيا إلا أن الجهود التي تم بذلها أثمرت في علاج هذا الخلل المهم، وما يزال تنفيذ البرامج والخطط قائما للارتقاء بواقع المجتمع الروسي، عن طريق تحسين معدل دخل الفرد والاتفاق على الجوانب الصحية والتعليمية، إيمانا منها بأهمية ودور المتغير الديمغرافي في دعم القوة الإستراتيجية الشاملة للدولة والإفادة منها على الصعيد الخارجي لاستعادة دورها العالمي بوصفها قوة عظمى في نظام متعدد الأقطاب يستند إلى مشاركة قوى متعددة وفاعلة في النظام العالمي لا على قوة واحدة فحسب.

---

[1]- Mikhail Glazunov, **Corporate Strategy in Post-Cpmmunist Russia**, 1st ed, (New York: Routledge, Taylor & Frances Group, 2016), p.53.

[2]– ستيفن وايت، ترجمة: حنان كسروان، **مفاتيح السياسة الروسية**، الطبعة الأولى، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2017)، ص.ص.407-413.

المطلب الثاني: المحددات السياسية والعسكرية للاستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية

لطالما أدت المحددات السياسية دورا مهمّا ورئيسيا في بلورة مكانة وهيبة الدولة على الصعيد الخارجي، كما يشكل المحدد السياسي أحد أهم المحددات التي ترتكز عليها الإستراتيجية العليا للدولة، فنوع النظام السياسي وسلطاته ومؤسسته يلعب دورا مهمّا في تحديد أولويات الدولة وأهدافها على مختلف المستويات داخلية كانت أم إقليمية أم دولية، فتحديد طبيعة النظام السياسي بالتالي يعتبر أمرا ضروريا، كونه يمكّننا من فهم المناخ العام الذي تتمحور حوله الحياة السياسية في أي بلد. نفس الأمر بالنسبة للمحددات العسكرية، فهي تمثل مرتكزا أساسيا في قياس عناصر قوة الدولة في السياسة الدولية، والمحددات العسكرية لا تنحصر في حجم القوات المسلحة فحسب وإنما بمستوى التطور الاقتصادي للدولة ومدى امتلاكها إمكانات علمية–تكنولوجية، فضلا عن عقيدة عسكرية تضبط وتحكم الفكر الإستراتيجي للدولة. وفيما يلي سيتم التطرق بشيء م نالتفصيل لهذين المحددين.

الفرع الأول: المحددات السياسية

على الرغم من امتلاك الدولة لإمكانات ومقومات جغرافية واقتصادية إلا أنه لا يمكن الاستفادة منها دون امتلاك إرادة سياسية قادرة على توظيف إمكانات وقدرات الدولة بما يحقق أهدافا إستراتيجية على الصعيد الخارجي. ولفهم طبيعة النظام السياسي لروسيا يتعين التطرق لمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وأهمية كل منها وكذا دورها في التوجهات الإستراتيجية للدولة الروسية.

1–مؤسسة الرئاسة (Kremlin) "القيادة السياسية":

يعدّ رئيس الدولة مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحرر عملية صنع القرار فيه، وذلك للسلطات الواسعة المخولة له بمقتضى الدستور إذ يستطيع بموجبها إصدار مراسيم لها قوة القانون، فهو يمتلك صلاحيات إعلان الحرب والتعبئة العامة، وحل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء وحكومته، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا، وقضاة المحاكم الأخرى، ويتولى رئيس الدولة ملف السياستين الداخلية والخارجية كإدارة المفاوضات وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات وتعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين، وإقرار الإستراتيجية العليا للدولة، وإقرار السياسات الدفاعية بصفته القائد العام للقوات المسلحة، وانتخاب حكام الأقاليم وجمهوريات الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية، كما تشمل صلاحيات

الرئيس إعلان العفو ومنح الأوسمة والجوائز وغيرها من الصلاحيات، بما في ذلك ترشيح كبار موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات أو إعفائهم من مناصبهم[1].

وبعد انتخاب الرئيس "**فلاديمير بوتين**" أصبحت روسيا تعتمد على استراتيجية قائمة على الواقعية والعملية والحرص وهي تمثل الرؤية الجديدة للاستراتيجية الروسية، وتشير على بداية مرحلة جديدة للدولة الروسية خلافا لما كانت عليه في المراحل السابقة، فوصول "**بوتين**" لسدة الحكم كان نتيجة توافق الآراء لدى النخبة السياسية الروسية بخصوص أهمية إعادة هيبة القانون وسلطة الدولة، التي تزعزعت على مدى ما يقارب العشر سنوات من الأزمات الداخلية والتخبط الدولي طيلة مدة حكم الرئيس الأسبق "**يلتسن**"[2].

هذا، وقد تبنت القيادة السياسية قيما جديدة كان لها الأثر الكبير في إعادة صياغة التوجهات الإستراتيجية لروسيا، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة بما فيها الإيديولوجية التي هيمنت على الاستراتيجية المتبعة[3]، كما عملت روسيا كذلك على استبدال مفاهيم الصراع الإيديولوجي بمقتربات فكرية تميل إلى الواقعية، كالمشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية وأعطت تفسيرا لأسباب الصراع بأنها ذات طبيعة سياسية واقتصادية وإثنية، وليست انعكاسا لتناقضات إيديولوجية وأخذت تتصرف إلى المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي[4].

وبرز الرئيس "**بوتين**" كسياسي مهتم بإنشاء وتدعيم سلطة الدولة في الداخل وأن تكون روسيا دولة ديمقراطية ذات مجتمع قوي يحترم حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية، مع إعطاء الأولوية إلى تعزيز وتماسك وحدة البلاد، ومُدينا في الوقت نفسه الأنظمة الشمولية الدكتاتورية بالقول أن النقطة

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات**، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.20.

[2]– جلال خشيب، **آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا –دراسة نقدية في البنى والتحديات–**، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.29.

[3]– عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، العدد35، (2008)، ص.170.

[4]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، (عمّان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص، 314، 315.

الجوهرية هي أن القوة السوفيتية لم تجعل الدولة مزدهرة، ولا المجتمع متماسكا، ولا الشعب حرّا، فقد عاشت روسيا –بحسبه– سبعة عقود وهي متأخرة عن اللحاق بركب الحضارة[1]. كما قدم "**بوتين**" أداءً وتصورًا مختلفا في كافة المجالات لإخراج روسيا من أزمتها المستمرة، فعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد بوضع حد لتسلط المافيات على الدولة واقتصادها، وشجع على تطوير الصناعة والاستثمار، وخفض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي، وكذا زيادة المساعدات الاجتماعية، كما أصدر قانونا يحد من صلاحية حكام الأقاليم للحد من ميولاتهم الانفصالية[2].

وللحفاظ على كيان الدولة الروسية عمل "**بوتين**" طوال فترات رئاسته على تسديد الديون الخارجية والشروع في بناء احتياطات ضخمة من المنتجات النفطية والغاز والموارد الغذائية، وكل ما تحتاج إليه روسيا للبقاء أمام أي كارثة طبيعية أو حرب، ووضع احتياطات مالية ضخمة متهيئا لأي أزمات اقتصادية محتملة أو عقوبات اقتصادية غربية عليها، وحوّل الاحتياطات المالية الناتجة على فروق أسعار النفط إلى سبائك الذهب[3]. كل هذه الخطوات تنمّ على إدراك "**بوتين**" لضرورة تطوير الاقتصاد والعمل على تحديثه في روسيا واستخدام القوة الاقتصادية كأساس لدعم مكانة روسيا عالميا، وهو ما يمثّل ابتكارا هامّا في تاريخ روسيا الحديث وساعدها في رفع مستوى إنفاقها الدفاعي في المجال العسكري، وأوقف انهيار الدولة واستعادة عافيتها الاقتصادية فانخفضت معدلات الفقر، كما استعادت الدولة الروسية توازنها على الرغم من أن العديد من السياسات التي اتبعها "**بوتين**" لم تكن في الواقع ديمقراطية، وذلك لاستعادة النظام والاستقرار والإصلاح الاقتصادي وبناء الدولة وتصحيح ما أسماه أخطاء الحقبة السابقة، ويرى الكثير من المهتمين والمختصين في الشأن الروسي بأن "**بوتين**" قام ببعض الإجراءات التي أدت إلى إضعاف الرقابة على صلاحيات الرئيس والتخلص من المعارضة السياسية والاقتصادية[4].

---

[1]- Richard Sawaka, **Putin: Russia's Choice**, 2nd ed,(New York: Routledge; Taylor & Francis, 2008), p p.45, 46.

[2]– جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص.80.

[3]– أحمد سيد حسين، "السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة الديمقراطية**، العدد52، (2014)، ص.245.

[4]- Paul Hollander, **Political Violence, Belief, Behavior, and Legitimation**, 1st ed,(New York: Palgrave Macmillan, Martin's Press LLC), p.123.

وقد شكل وصول "**ديميتري ميدفيدف**" لموقع الرئاسة استمرارا لنهج "**بوتين**" الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية، سيما وأنه يعدّ أول رئيس لروسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ليس له أية علاقة رسمية بالحزب الشيوعي أو المخابرات السوفيتية، وعلى الرغم من الإنجازات المحققة على المستوى الخارجي إلا أن روسيا في عهد "**ميدفيدف**" عرفت تهديدين بارزين؛ **الأول** تمثل في التمدد الغربي على حدود روسيا، بفعل إعلان الحلف الأطلسي عزمه نشر أجزاء من منظومة الردع الصاروخية الدفاعية في كل من تركيا والتشيك وبولندا، وهو ما اعتبرته روسيا استغلالا للغرب في ظل توجهات روسيا الجديدة في عهد "**ميدفيديف**"، والسعي بالتالي لإضعاف روسيا وتقويض عودتها كقوة عظمى[1].

الثاني تمثل في موافقة الدول الغربية على القرار الأممي رقم 1973 عام 2011 الخاص بتدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية لحماية المدنيين، ليتضح بعد ذلك أن القرار كان غطاءً لتغيير نظام الرئيس السابق "**معمر القذافي**" وإسقاطه، وبذلك أحست القيادة الروسية أنها تعرضت لخديعة سياسية من جانب الغرب والولايات المتحدة، إذ ألغيت عقود الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها شركات النفط الروسية في ليبيا، بجانب عقود لتوريد كميات كبيرة من الأسلحة الروسية للجيش الليبي، وعقود لتنفيذ مشاريع بناء ضخمة فيها وهو ما حصل معها في العراق، عندما ألغيت عقود الشركات النفطية الروسية التي كانت تعاقدت مع الحكومة العراقية التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003[2].

لذا فإن عودة الرئيس "**بوتين**" إلى الحكم في عام 2012 اختلفت عن مدة حكمه السابقة على الرغم من أنها تمثل استمرارية للنهج الاستراتيجي الذي وضع أسسه في فترة حكمه الأولى، ويعود ذلك لثلاثة عوامل رئيسية؛ **الأولى** يكمن في اكتمال عناصر القوة الروسية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ما يمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية، و**الثانية** تعود إلى التحرك المكثف للدول الغربية لإضعاف الجهود الروسية الرامية لإنهاء الهيمنة الأمريكية وإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب

[1]- Steven J. Blank, **Perspective on Russian Foreign Policy**, (U.S.A: Strategic Studies Institute, 2012), p p.3, 4.
[2]- J.L.BLACK & Michael John's, **Russia After 2012: From Putin to Medvedev to Putin -Continuity, Change, or Revolution2-**, 1st, (New York: Routledge, Taylor & Francis, 2013), p p, 139, 140.

تكون هي أحد أقطابه، وأما **الثالثة** فتتعلق بشخص الرئيس "**بوتين**" الذي أصبحت له شعبية كبيرة داخل روسيا وخارجها، وذلك لقوة شخصيته وللإصلاحات الداخلية التي حققها، وكذا لإصراره على استعادة أمجاد روسيا، إذ أصبح ينظر إليه على أنه "قيصر روسيا الجديد"، وكذلك لمواقفه الدولية الجريئة، وإقحامه لروسيا في بعض القضايا والأزمات الدولية الراهنة، وفرض وجهة النظر الروسية في حلها، وإصراره على استعادة مكانة روسيا كقوة موازنة للقوة الغربية الأطلسية، والتي أصبح ينظر إليها بأنها عاجزة عن حل أزمات ومشكلات العالم، إن لم تكن هي سببا لها[1].

هذا، ويرى صناع القرار في روسيا على الرغم من بعض اختلافاتهم بينهم أن صوغ الإستراتيجية الروسية يجب أن يؤسَس في المقام الأول على الإجماع، وذلك راجع لكون روسيا واحدة من أكثر المراكز تأثيرا في العالم الحديث، وفي المقام الثاني على سعي روسيا إلى ضمان أمنها والحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها وموقفها القوي كونها صاحبة سلطة في المجتمع الدولي، وفي المقام الثالث على التسليم أن لروسيا مصالح في زوايا كثيرة من العالم يجب حمايتها وتعزيزها[2].

نخلص مما تقدم إلى أن أحد أهم الأسباب الرئيسية وراء تصاعد الدور الروسي في النظام العالمي الجديد وتزايد فعاليته، يعود في أحد جوانبه المهمة إلى سياسات وتوجهات السياسة الجديدة لروسيا الاتحادية والتي اعتمدها الرئيس "**بوتين**"، هذا الأخير الذي تمكن من توظيف قدرات الدولة الروسية ومواردها على النحو الأمثل، واستغلاله الأوضاع الدولية الراهنة والتي تشهد تراجعا نسبيا لدور الولايات المتحدة في الكثير من قضايا العالم وأزماته، وبروز القوى الدولية المنافسة لها سيما على الصعيد الاقتصادي وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية.

2- النخبة السياسية:

تشكّل النخبة السياسية الحاكمة في روسيا أحد أهم المقومات السياسية في دعم التوجهات الإستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية، فالتحول السياسي الذي أعقب السقوط حصل معه تحول كبير في مراكز القوى والنخب السياسية الحاكمة والتي كانت تتجاذب الرأي حول فكرة كون روسيا دولة

[1]- عادل الجورجي، **فلاديمير بوتين جاسوس على عرش الكرملين**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2013)، ص. 107.

[2]- أحمد يوسف كيطان، مرجع سابق، ص.78.

أوروبية ويجب أن تمتد تطلعاتها غربا –توجه أورو أطلسي– ، أو أنها آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينيها؟ إن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا تقود إلى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الخارجية الروسية[1].

واعتمد "**بوتين**" في تثبيت أركان الحكم على مجموعة من رجال الدولة المنتمين إلى المؤسسات الأمنية والمعروفة باسم **سيلوفيكي Siloviki** وتعني الرجال الأقوياء أمثال "**ميخائيل فرادكوف**" والذي يشغل رئيس جهاز الاستخبارات حاليا، وكذا "**سيرغي إيفانوف**" الذي كان يشغل رئيس الديوان الرئاسي في السابق، وأيضا "**إيغور سيتخين**" الذي كان يشغل نائب رئيس الديوان الرئاسي سابقا، وقد كان لهذه المجموعة تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية الروسية، إذ تؤمن بأن مصلحة روسيا الأساسية تكمن في حماية محطيها الجغرافي من التأثير الغربي لذا تعتمد سياسة مناوئة للغرب، وتعدّ رؤى المفكر الروسي "**ألكسندر دوغين**" المقرب من الرئيس "**بوتين**" ومؤسس حزب أوراسيا مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة السيلوفيكي، فباختصار يرون أنفسهم سوفيات لكن ليسوا شيوعيين واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي[2].

في المقابل نشأت نخبة أخرى مدفوعة بقاعدة من رجال الاقتصاد والقانون والأعمال عرفت باسم **سيفيليكي Civiliki**، وتمحورت رؤيتها الخارجية حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي، لذلك ولموازنة هذه المجموعة استدعى "**بوتين**" أحد رموزها "**ديميتري ميدفيديف**" ليكون رديفه في الكرملين، وإذا كان "**بوتين**" منحدرا من جهاز الاستخبارات الروسي فإن ميدفيديف رجل قانون لم يعمل إلا في المجال المدني –كما سبق وأشرنا إليه–، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب،إذ تولى رموز السيلوفيكي بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، في حين تولى رموز السيفيليكي وزارات المالية والاقتصاد والعدل، وحتى بعض

[1]– كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص، 12، 13.

[2]– سعود كابلي، "نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخب السياسية"، العربية، تم التصفح بتاريخ 2021/02/01. متوفر على الرابط:https://bit.ly/3zmorQJ

مؤسسات الدولة انقسمت بين مجموعتين؛ ففي حين كانت شركة الغاز العملاقة **غاز بروم Gaz Prom** تحت سيطرة السيفيليكي، كانت شركة النفط **روسنفت Rosneft** تحت سيطرة السيلوفيكي[1].

لقد كان الصراع الأبرز بين هاتين المجموعتين داخل الكرملين من أجل التأثير على صناعة القرار الروسي، فقد كان ممثل السيفيليكي في الكرملين "**فلاديسلاف سوركوف**" والذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء السابق، الشخصية المؤثرة في البرلمان الروسي والسياسة الروسية خلال العقد الماضي، إذ استطاع الدفع بعدد من الأفكار التي أثرت في سياسات روسيا داخليا وخارجيا، مثل حل أزمة الشيشان من خلال صديقه "**رمضان قاديروف**" وهو الرئيس الحالي لجمهورية الشيشان، وكذا تأسيس حزب روسيا الموحدة الذي ينتمي إليه "**بوتين**" و"**ميدفيديف**" ودعّم تأسيس أحزاب صغيرة[2].

وعلى المستوى الخارجي تبنى رموز السيفيليكي سياسة الانفتاح على الغرب، فقد تحدث "**ميدفيديف**" في خطابه السنوي لمجلس الدوما عام 2011 عن أخطاء الماضي وأهمية تحديث الدولة، وأطلق مشروعا طموحا في هذا الشأن يعتمد على الشراكة مع الغرب وفي ذات العام انضمت روسيا لمنظمة التجارة العالمية وتحدّث "**ميدفيديف**" عن أهمية خصخصة القطاع العام، في المقابل يأخذ السيلوفيكي سياسة مخالفة للتيار الأول، وقد بدا ذلك واضحا في خطاب "**بوتين**" أمام مجلس الدوما عام 2012 حينما تحدّث عن تاريخ روسيا الفريد في الألف عام الماضية، وعن القومية الروسية كما قامت القوات الروسية في العام نفسه بتدريبات عسكرية تستهدف استعراض القوة أمام الغرب، وفي 8 ماي من عام 2013 قدّم "**سروكوف**" استقالته[3].

نخلص مما تقدم إلى أن النخبة السياسية الروسية وشبكة العلاقات بين تياراتها وأفرادها تلعب دورا مهمّا في توجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية، يساعدها في ذلك تركيبة النظام السياسي والاقتصادي الروسي، والتي لا تسمح لمؤسسة أو جهة بعينها الإنفراد بصنع القرار السياسي وتوجيهه لوحدها، على الرغم من تفاوت أهمية وصلاحيات ودور كل مؤسسة من تلك المؤسسات عن الأخرى، ويبدو اليوم أن مجموعة السيلوفيكي هي التي تتصدر المشهد السياسي للنخبة السياسية الروسية، ولذلك

[1]– جلال خشيب، مرجع سابق، ص.68.

[2]– سعود كابلي، مرجع سابق.

[3]– جلال خشيب، مرجع سابق، ص.69.

فإن فهم تصور ورؤية تلك النخبة يقود إلى فهم أفضل لسياسة روسيا الاتحادية وتوجهاتها الإستراتيجية.

3- الأحزاب السياسية:

لسبعة عقود كاملة هيمن الحزب الشيوعي السوفيتي على الساحة الروسية وما إن تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي حتى ظهرت إلى الوجود عدة أحزاب صغيرة، ومع مطلع القرن العشرين اتجهت الحياة السياسية في روسيا الاتحادية إلى محاولة استعادة السيطرة المركزية من قبل حزب واحد هو حزب السلطة وتغييب أي وجود لمعارضة حقيقية، على الرغم من كثرة الأحزاب السياسية التي زاد عددها إلى 78 حزبا عام 2015 في مقابل 7 أحزاب فقط عام 2000[1]. وعموما يمكن إبراز أهم الأحزاب في الساحة السياسية الروسية على النحو التالي:

- **حزب روسيا الموحدة (الحزب الحاكم):** تأسس في ديسمبر 2001 ويعد أكبر حزب سياسي في روسيا الاتحادية، وقد تشكل باتحاد عدة حركات سياسية ممثلة في حركة الوحدة وحركة عموم روسيا، ويهيمن هذا الحزب على المشهد السياسي الروسي لأكثر من عقدين تقريبا، ويصنف على أنه حزب محافظ ينتهج إيديولوجية مركزية تيسر وفق قيادة الحزب في تتبع وتفهم الخط العام الذي تسير عليه السلطة الحكومية، ودعم سياسات الرئيس الحالي "**بوتين**" ورئيس وزرائه "**ميدفيديف**"، هذا الأخير الذي يترأس الحزب حاليا بعد مباشرة الرئيس "**بوتين**" لمهامه كرئيس منتخب للبلاد، ويدعم الحزب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما يسعى إلى عودة روسيا كقوة عظمى[2].
- **الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي:** يعدّ وريث الحزب الشيوعي السوفيتي ويرأسه "**غينادي زيوغانوف**" ويتبنى سياساته وأهدافه، ويهدف الحزب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ السلطة للأغلبية الكادحة، وأن تكون المصانع والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ملكية

[1]- JAY CHANDRA AKELA, "The Party System In Post-Soviet Russia: A CASE STUDY OF THE PARTY UNITED RUSSIA", **World Affairs: The Journal of International Issues**, Vol.21, No.2, (April-June, 2017), p. 37.

[2]- وكالة الأنباء روسيا اليوم (RT)، "حزب روسيا الموحدة"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3zfXm1m

عامة، كما ويهدف إلى إحياء المكانة والنفوذ السوفيتي القديم وهو ثاني أهم الأحزاب السياسية في روسيا الاتحادية بعد حزب روسيا الموحدة[1].

- **الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي:** يأتي هذا الحزب في المركز الثالث بمجلس الدوما، وتأسس عام 1991 على يد رئيسه السابق "**فلاديمير جيرينوفسكي**"* والمعروف بأنه شخصية معادية لكل من الشيوعية والرأسمالية، لذلك يدعو إلى تبني نمط الاقتصاد المختلط والعمل على عودة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي[2].
- **حزب روسيا العادلة:** تأسس الحزب عبر اتحاد مجموعة أحزاب صغيرة عام 2006، وفي عام 2021 اندمج الحزب مع حزبين آخرين هما حزب "في سبيل الحقيقة" وحزب "وطنيو روسيا"، وأصبح الحزب تحت اسم "روسيا العادلة من أجل الحقيقة" برئاسة "**سيرغي ميرونوف**"، ويعد الحزب من الأحزاب اليسارية المعتدلة ويتبنى الترويج للديمقراطية الاجتماعية والنظام والاستقرار، وعلى الرغم من أن الحزب يعد نفسه جزءا من المعارضة البرلمانية وخصما قويا لحزب روسيا الموحدة، إلا أنه وفي الوقت نفسه أظهر تأييدا **لبوتين وميدفيديف**، فقد أيد ترشيح الرئيس **بوتين** لولاية ثالثة، وحقق الحزب نجاحات كبيرة في الانتخابات الأخيرة[3].

الفرع الثاني: المحددات العسكرية

كانت وما تزال المحددات العسكرية محددا أساسيا من محددات الإستراتيجية الروسية وشرطا لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة وأداة لمواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية، لذا فإن زيادة الإنفاق العسكري وتحسين أداء القوة المسلحة وتطوير الصناعات

[1]– وكالة الأنباء الروسية (تاس)، "الحزب الشيوعي الروسي"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/38RHSWG

*– توفي فلاديمير جيرينوفسكي في أوائل ماي 2022 وتم انتخاب ليونيد سلوتسكي خلفا له في اجتماع للحزب بتاريخ 18 ماي 2022.

[2]– ميخائيل سفيتلوف، "فلاديمير جيرينوفسكي... مؤسس اليمين الشعبوي الروسي بخدمة الكرملين"، العربي الجديد، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NiH3oL

[3]– وكالة الأنباء روسيا اليوم (RT)، "روسيا العادلة يندمج مع حزبين آخرين"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3xj8bP1

العسكرية يعدّ أحد أشكال التعبير عن أهداف روسيا الإستراتيجية، إذ أن الصلة وثيقة بين امتلاك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وبين تبوء منزلة القوة العظمى[1].

بداية، لقد أسهم تفكك الاتحاد السوفيتي في إضعاف روسيا من بعده وظهرت مظاهر الوهن السياسية والاقتصادية والعسكرية عليها، وهذا التراجع لم يكن من فراغ إنما كان نتيجة ما أحرزته نهاية الحرب الباردة، والذي تبلور بشكل نهاية نظام القطبية الثنائية وولادة النظام الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عبر استراتيجيات الهيمنة، ولم تنجح السياسات التي اتبعتها روسيا بعد نهاية الحرب الباردة من استعادة الهيبة والمكانة الروسية في العالم، لذا فإن طموحات "**فلاديمير بوتين**" عند وصوله إلى السلطة عام 2000 كان من أولوياته استعادة الدور الروسي، عبر تنشيط الاقتصاد الوطني وتدعيم القدرات العسكرية بما يؤهلها لأداء أدوار جديدة تتناسب مع حجم إمكانياتها الاستراتيجية[2]. ومن أجل إلمام أكبر بكافة الجوانب المتعلقة بالمحددات العسكرية في روسيا يتعين التعرض أولا للعقيدة العسكرية الروسية، ومن ثم إلى تطور المؤسسة العسكرية منذ مجيء "**بوتين**".

بالنسبة **للعقيدة العسكرية الروسية** فقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة وإيديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي، وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي كانت العقيدة العسكرية السوفيتية مرتبطة بالمبادئ الماركسية–اللينينة، والتي تعتبر الحرب انعكاس للصراع الطبقي تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي[3]، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 انبثقت العقيدة العسكرية الأولى وكان ذلك في ظل حكم "**بوريس يلتسن**"، وجاءت الوثيقة لتعبر عن التقصير الذي أصاب روسيا إيديولوجيا وسياسيا، وأهم ما تضمنته العقيدة العسكرية الروسية لعام 1992 التخلي عن المبادئ الماركسية–اللينينية في الإدراك الإستراتيجي الجديد، هذا أولا، أما النقطة الثانية فقد تمحورت حول صياغة مفهوم قومي للأمن الروسي ينحصر في

[1]– سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2009)، ص.282.

[2]– عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص.45.

[3]– نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، العدد 56، (2012)، ص ص، 21، 22.

الحفاظ على أمن وسلامة روسيا الاتحادية ومجالها الحيوي بدلا من المفهوم العالمي للأمن، وأخيرا التأكيد على حق روسيا في استعمال السلاح النووي لمنع توسع حلف الناتو باتجاه روسيا الاتحادية[1].

والملاحظ أن العقيدة أعلاه لم تمتلك رؤية واضحة لطبيعة الحرب التي ستخوضها روسيا في المستقبل، وعلى الرغم من التأكيد على حق استعمال السلاح النووي لمنع توسع حلف الناتو بيد أن الظروف الذاتية والموضوعية التي صاحبت التحول في روسيا لم تكن تسمح بذلك، لاسيما بعد أن فقدت الكثير من قدراتها نتيجة تفكيك وتوزيع العديد من مكوناتها[2] ولم يبق الوضع على حاله هذا، فمع مجيء "**بوتين**" أضحت العقيدة العسكرية الروسية تمتلك رؤية واضحة لطبيعة التهديدات التي تواجه روسيا وأكثرها خطورة تتمثل في توسع الناتو شرقا، هذا الأخير الذي بات يُنظر له بوصفه عدوّا على العكس من النظرة التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل عام 2000، ومرد ذلك أن الحلف تدخل عسكريا في كوسوفو عام 1999 وقام بضم رابطة الدول المستقلة وطرح كذلك مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في عدد من دول أوروبا الشرقية، وقد جاءت العقيدة العسكرية الجديدة في ثلاثة أقسام رئيسية ممثلة في تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستعملة في الوثيقة والتركيز على المخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية، والبحث في الدعم العسكري والاقتصادي لمستلزمات الدفاع وتحسين الصناعات العسكرية[3].

ومن خلال دراسة وتحليل العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010 يتضح لنا أنها حددت أحد عشر تهديدا أمنيا يواجه روسيا، من بينها توظيف قدرات الناتو وتمدد بنيته العسكرية بالقرب من الحدود الروسية، كذلك قيام الحلف بنشر قوات أجنبية على حدود روسيا وكذا التهديدات الناجمة عن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية، كما تم التأكيد فيها على خطر الانتشار النووي ومحاربة الإرهاب الدولي، والتركيز على التهديدات الناتجة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي كأوكرانيا وجورجيا، فضلا عن الإشارة إلى الصراع على موارد الطاقة وانعكاسها على النظام السياسي الدولي. من جهة أخرى فقد أشارت ذات الوثيقة إلى أنه من حق روسيا استعمال مجموعة من

---

[1]– نورهان الشيخ، "قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية"، **السياسة الدولية**، السنة السادسة والأربعون، المجلد 45، العدد 181، (يوليو 2010)، ص.193.

[2]– نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص.24.

[3]– نورهان الشيخ، "قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية"، مرجع سابق، 193.

الآليات للدفاع عن مصالحها كاستعمال السلاح النووي، ونشر قوات روسية خارج الحدود، وتطوير المؤسسة العسكرية والصناعات العسكرية[1].

وعليه يتضح أن العقيدة العسكرية الروسية شهدت تغيرًا جذريًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سيما مع مجيء "**بوتين**"، إذ ظهر التغير من خلال إعادة بناء القدرات العسكرية من خلال هيكلة المؤسسة العسكرية الروسية وإصلاحها، والذي انسجم مع الإدراك الروسي لحجم الخطر والتهديدات المستقبلية، على العكس مما احتوته العقيدة العسكرية قبل عام 2000 والتي لم توضع على أساس معرفة حجم الدولة وإمكانياتها الشاملة في ميزان القوى العالمي.

بالنسبة **لتطور المؤسسة العسكرية الروسية** فما من شك أن القوات الروسية تعدّ من أقوى وأكبر جيوش العالم، وتصنف كثاني أقوى جيش في العالم من حيث قدراته القتالية وترسانته النووية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية، والثالث عالميا من حيث العدد بعد الصين والولايات المتحدة، إذ يبلغ تعداده أكثر من مليون مقاتل فضلا عن قوة احتياطية ضخمة تقارب مليوني مقاتل، موزعين على مختلف الصفوف والتشكيلات العسكرية، وترسانة ضخمة من الأسلحة المتنوعة من آلاف الطائرات المقاتلة والمروحية، وعشرات الآلاف من الدبابات والمدرعات والمدافع، ومئات القطع البحرية من السفن الحربية والغواصات والفرقاطات والمدمرات وكاسحات الألغام، كما تمتلك روسيا 21 قاعدة عسكرية خارج أراضيها تتوزع في ثمان دول هي: أرمينيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، وسوريا، ومولدافيا، وطاجيكستان، وفيتنام، ويتمركز فيها نحو 65 ألف عنصر عسكري، كما تشارك بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنتشرة في مناطق عديدة من العالم كجنوب السودان ولبنان والكونغو وقبرص وغيرها[2].

ومع مجيء "**بوتين**" عام 2000 حصل تطور جذري فيها، ويرجع ذلك إلى يقينه بأهمية إعادة بناء القدرة العسكرية وفقا لمتطلبات الأمن والدفاع في القرن الواحد والعشرين، لذا فقد كان حريصا على تطوير المؤسسة العسكرية وإصلاحها مستفيدا من ارتفاع أسعار مبيعات الطاقة من النفط والغاز، لذلك فقد كانت خطط وبرامج التطور على شكل مراحل والأخذ بعين الاعتبار التهديدات الأمنية التي كانت

[1]– نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مرجع سابق، ص.27.

[2]- Zoltan Barany, **Democratic Break Down and the Decline of the Russian Military**, 1st ed, (New Jersey: Princeton University Press, 2007), p.188.

محيطة بروسيا[1]، وبدأت القيادة الروسية بزيادة النفقات الدفاعية خاصة في مجال الصناعات العسكرية رغبة في تعزيز الاقتصاد، وهو ما جعل صادرات السلاح الروسي جزءًا مهمّا من صادرات البلاد جنبا إلى جنب مع الصادرات الطاقوية، إذ تحتل روسيا المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة في صادرات الأسلحة، حيث بلغت صادراتها مثلا في عام 2015 فقط أكثر من 13 مليار دولار، كما حققت نسبة 25 % من مبيعات السوق العالمي بين أعوام 2010-2015 صدّرت فيها روسيا السلاح إلى أكثر من 50 دولة، بينما بلغ حجم الصادرات العسكرية الروسية في عام 2016 أكثر من 15 مليار دولار، واستقرت حجم الطلبيات من السلاح والمعدات الروسية عند مستوى 50 مليار دولار[2].

وقد استمرت الزيادة في النفقات الدفاعية بالارتفاع حتى بعد الأزمة المالية عام 2008، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ذلك العام لوحده أزيد من 50 مليار دولار، ليرتفع عام 2010 إلى قرابة 60 مليار دولار، ويرتفع أكثر بحلول عام 2016 إلى قرابة 85 مليار دولار، وليتراجع في عام 2018 إلى حوالي 65 مليار دولار، لتحتل روسيا المرتبة السادسة بين الدول الأعلى إنفاقا عسكريا في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين والسعودية والهند وفرنسا على التوالي، متراجعة لأول مرة منذ العام 2006 عن قائمة الدول الخمس الأعلى إنفاقا عسكريا في العالم[3].

ورغم تضرر الاقتصاد الروسي من الأزمة المالية إلا أنها مضت قُدُما في إطلاق مشروع الإصلاح العسكري في خريف 2008، لإعادة هيكلة واستبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفيتية القديمة والتي استخدمتها في الحرب ضد جورجيا من نفس العام، ونتيجة للعيوب ونقاط الضعف التي ظهرت على أداء القوات المسلحة أثناء العمليات العسكرية ضد القوات الجورجية، خضعت القوات المسلحة الروسية لعملية إصلاح[4]، وتم ذلك عن طريق خمسة محاور رئيسية؛ **المحور الأول** يتلخص في العمل على تحسين وضمان الاستعداد القتالي الدائم لجميع الوحدات العسكرية، وإعداد برامج

---

[1]- هادي زعرور، **توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا-روسيا-إيران-الكيان الصهيوني-حزب الله-كوريا الشمالية**، الطبعة الثانية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2017)، ص.85.

[2]- "Trends in International Arms Transfers", **SPIPRI Factshee**, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute ((SIPRI)), 2016), p p, 2, 3.

[3]- "Trends in World Military Expenditure", **SIPIRI Factsheet**, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute ((SIPRI)),2019), p.3.

[4]- شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.475.

تدريب وتمارين سنوية واسعة النطاق على المستوى الإستراتيجي للقوات المشتركة، واستمرار هذا للأعوام اللاحقة، أما **المحور الثاني** يتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة باختزال مستويات القيادة وتشكيلات الجيش، وتحويل جيشها في ظرف عقد كامل إلى جيش محترف بتعداد أقل، في حين يتعلق **المحور الثالث** بتشكيل قوة محمولة جوا بحجم لواء في كل قيادة عسكرية استراتيجية مشتركة، وكل قيادة تنقسم إلى عدة فيالق وكل فيلق ينقسم إلى عدة ألوية. **المحور الرابع** فيتعلق بخفض عدد الأفراد في المقرات الوزارية ومقرات القيادة، وتقليل الرتب الكبيرة من الضباط، أما **آخر محور** فيتعلق بإعطاء الأولوية للأسلحة النووية في الإنتاج والاستعداد القتالي على غيرها من الأسلحة[1].

كما تم الشروع ببرنامج لتحديث القوات المسلحة طويل الأمد يمتد لعقد كامل من 2011 حتى 2020 وبكلفة إجمالية مقدرة بـ 700 مليار دولار، من أجل صيانة القدرات العسكرية وتحديثها وتطويرها ولاسيما في مجال بناء عدد من حاملات الطائرات والغواصات والمروحيات الحربية والطائرات المسيرة بدون طيار والصواريخ الموجهة، وذلك بعد إنشاء شبكة وطنية للمراكز المتخصصة بتكنولوجيا "النانو"، التي تستخدم أساسا لتصميم أنظمة جديدة من الأسلحة والتقنيات العسكرية وتصنيعها وكذلك في مجال الطيران والفضاء والاتصالات[2].

هذا، وتمتلك روسيا أكبر ترسانة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة ويدخل هذا ضمن ما يسمى القوات الإستراتيجية النووية الروسية، وتشكل الترسانة النووية الروسية قوة رئيسية في معادلة ميزان القوى العالمي سيما مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، وقد بلغت الترسانة النووية الروسية في عام 2018 نحو 4350 رأس نووي محمولة بواسطة مركبات الإطلاق النووية، وتنقسم تلك الرؤوس إلى نوعين؛ **الأول** رؤوس نووية إستراتيجية يبلغ عددها حوالي 2520 رأس، تم نصب 1600 منها على صواريخ بالستية وعلى قواعد قاذفات ثقيلة موزعة على مختلف أنحاء البلاد، في حين تم خزن 920 رأس نووي إستراتيجي، و**الثاني** رؤوس نووية تكتيكية يبلغ عددها حوالي 1830 رأس، وهي

[1]- Marcel De Haas, "Russia's Military Reforms: Victory After Twenty Years of Failure", **Clingedael Paper**, No.5, (Netherland Institute of International Relations, Hague, 2011), p.24.

[2]– سام بيرلو فريمان، كارينا سولميرانو، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، **التطورات العالمية في الإنفاق العسكري: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الطبعة الأولى، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2014)، ص ص، 189، 190.

الأخرى مخزنة في ملاجئ محصنة، وهناك نحو 2500 من الرؤوس الحربية خارج الخدمة لكن ما زالت سليمة تنتظر التفكيك ليكون المخزون الإجمالي لروسي نحو 6850 رأس نووي[1].

وتطبيقا لاتفاقية START بدأت روسيا ومنذ عام 2017 بخفض عدد الرؤوس الحربية المنتشر على صواريخها والتي حددتها الاتفاقية بـ 1550 رأس نووي، وكانت روسيا قد حققت التقليل المطلوب منها في 5 فيفري عام 2018، لكنها في الوقت نفسه عملت على تحديث واستبدال الأنظمة القديمة بأخرى متطورة، ومراعاة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وبسبب التحديث المستمر والتدريجي شهدت منظومة الصواريخ البالستية العابرة للقارات تطورا كبيرا، فبحلول عام 2016 تم تحديث نصف ترسانة تلك المنظومة وسيتم استكمال تحديثها بصورة كاملة بحول عام 2024. كما بدأت روسيا مشروعا لبناء ثماني غواصات نووية من طراز **بوري SSBNs**، دخلت أربعة منها الخدمة في الأسطول الروسي نهاية 2015 وتحمل كل واحدة منها 16 صاروخا بالستيا من طراز **بولافا**، كما قامت باستئناف برنامج لتحديث طائراتها الإستراتيجية من نوع **تويوليف Tu-95 MS** وإنتاج نحو 50 قاذفة إستراتيجية من نوع Tu-160 حتى عام 2023[2].

كما أعدت هيئات القيادة العسكرية الروسية العديد من التمارين العسكرية للتدرب على استخدام قواتها للأسلحة النووية التكتيكية في معارك افتراضية، وذلك بطريقة المحاكاة لخوض أي معارك محتملة بالأسلحة النووية ضد الدول الغربية، وجاء في التقرير السنوي للأمين العام لحلف الناتو عام 2015 أن القوات الروسية وعلى مدى ثلاث سنوات أجرت مناورات عسكرية لمحاكاة هجمات نووية على حلف الناتو وشركائه، وكان أحد سيناريوهات تلك المناورة محاكاة هجوم باستخدام القنابل النووية التكتيكية على السويد، وشاركت فيه قاذفتان طراز **تويوليف Tu.22M** انطلقت من قاعدة شيكوفكا الجوية غرب موسكو، ولهذا تعتقد قيادة حلف الناتو العسكرية بأن الروس ما يزالون يعتمدون على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية حتى في الصراعات المحلية أو الإقليمية[3].

---

[1]– هادي زعرور، مرجع سابق، ص ص، 99، 100.

[2]– رعد قاسم صالح العزاوي، "الاتفاقية النووية الأمريكية–الروسية ستارت 2 رؤية تحليلية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 30، (2019)، ص.131.

[3]-Jens Stoltenberg, **The General Secretary's Annual Report 2015**, (NATO: Diplomacy Division, 2016), p.19.

مما تقدم يتضح مدى أهمية المقوم العسكري في الإستراتيجية الروسية، باعتباره أداة أساسية من الأدوات الإستراتيجية الروسية في أداء دورها الإقليمي والدولي بما يحقق أهدافها ومصالحها القومية العليا، ويتضح ذلك من خلال حجم الإنفاق العسكري المتزايد والميزانيات الضخمة التي تم رصدها لتطوير وتحديث القوات المسلحة الروسية، على الرغم من الصعوبات والأزمات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الروسي، بما يجعل منها قوة عسكرية عظمى لها وزنها على الساحة الدولية.

في خضم ما تم تناوله يمكن القول أن روسيا الإتحادية تملك العديد من مقومات القوة التي تسمح لها بأن تكون قوة فاعلة في النظام الدولي وتشكل أحد مراكز القوة فيه، في مقدمتها الموقع الجغرافي وميزاته الجيواستراتيجية والتي تم رصدها من خلال مختلف نظريات الاستراتيجية وتتمحور حول أن روسيا تحتل قلب الأرض وتتمركز في نقطة التنافس العالمي، هذا فضلا على أهمية المحدد السياسي المتمثل في القيادة الروسية خاصة بعد الألفية الجديدة التي تبنت منظورات وتصورات جديدة ترتكز على البراغماتية والعودة إلى فكرة تفرد الهوية الروسية عن الغرب، وتبني إستراتيجية جديدة للتعامل مع مختلف تطورات ومتغيرات النظام الدولي بما يتماشى ومصالح روسيا في المقام الأول، أما المحدد العسكري فيعد أحد أهم ركائز الإستراتيجية الروسية ويحظى باهتمام كبير من طرف مختلف القيادات السياسية التي وصلت للسلطة في روسيا، ويتجلى ذلك في وثائق العقيدة العسكرية الروسية التي تصدرها السلطة لتحديد مختلف التحديات والتهديدات الواجب مواجهتها، وكذا مختلف السياسات والاستراتيجيات الواجب تبنيها للحفاظ على مكانة روسيا كقوى عظمى في هذا المجال، وعليه ترتكز الإستراتيجية الروسية على توليفة من المقومات القوة لفرض نفسها كأحد أقطاب النظام الدولي.

جاءت ثنايا هذا الفصل لدراسة بنية البيئة الإستراتيجية لروسيا الإتحادية في المبحث الأول من خلال التطرق لحدود البيئة الاستراتيجية الروسية، والتي تم حصرها في البيئة الإستراتيجية الداخلية، والبيئة الإستراتيجية الإقليمية والبيئة الإستراتيجية الدولية، وقد أعطت القيادة السياسية الروسية منذ عام 2000 الأولوية للبيئة الداخلية والإقليمية، نظرا للتراجع الذي عرفته على هذين الصعيدين في فترة حكم "يلتسن"، الذي انتهج سياسة التوجه نحو الغرب والعلاج بالصدمة ونأى بروسيا عن المشاكل والأزمات الإقليمية، مما ساهم في تراجع مكانتها ونفوذه الإقليمي لصالح القوى الخارجية، وتم دراسة أيضا الفضاءات الإقليمية الإستراتيجية لروسيا وفق مبدأ "الجوار القريب"، وقد حددتها مراكز الفكر والقيادة الروسية في ثلاث فضاءات استراتيجية، أولا؛ فضاء شرق أوروبا والذي يعد أهم هذه الفضاءات بالنسبة لروسيا نظرًا لأهميته الجيوسياسية والجيواقتصادية من جهة وأنه محل تهديد للتواجد الغربي فيه من جهة ثانية، ثانيا؛ فضاء آسيا الوسطى الذي تعتبره روسيا منطقة رخوة في جوارها الإقليمي وتسعى لفرض هيمنتها ونفوذها عليه، وتوثيق علاقاتها مع دول هذا المجال الحيوي خاصة في المجال الإقتصادي والأمني، ثالثا؛ فضاء جنوب القوقاز الذي تعتبره روسيا الحديقة الخلفية لمصالحتها الوطنية وأمنها القومي نظرا للتداخل الجغرافي الذي تعرفه هناك، وكذا مركز بؤر التوتر والنزاعات الإنفصالية والسعي الحثيث للقوى الغربية للتغلغل فيه، كما تم البحث في توجهات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية، والتي تركزت على التوازن بين الأوراسية والبراغماتية منذ عام 2000 وخاصة في ظل حكم الرئيس "بوتين" الذي ارتكز على التوجه البراغماتي في سياسته تجاه البيئة الإقليمية واعتبار النظام الدولي متعدد الأقطاب وتعدد مراكز القوة التي تعد روسيا أحدها.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية فتمحور حول أولا؛ المحددات الجغرافية والبشرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية، واتضح من خلال التحليل أن المقوم الجغرافي ببعده الجيوبوليتيكي والاقتصادي ببعده الجيواقتصادي من أبرز مقومات الاستراتيجية التي تتبناها روسيا تجاه بيئتها الخارجية، وبالمثل مع المحدد البشري. ثانيا؛ المحددات السياسية والعسكرية، فطبيعة النخبة السياسية وكذا المؤسسات الرسمية صانعة القرار الموجه لسياسات روسيا الإتحادية صوب بيئتها الإقليمية والدولية، مضافٌ إليها الإماكانات العسكرية، فكلها مجتمعة ترتكز بالأساس على تحقيق التوازن في توجهاتها والإنطلاق من منظور برغماتي واقعي في تعاملها وكذا تكيفها مع متغيرات بيئتها الإقليمية وديناميكية النظام الدولي.

الفصل الثالث:

البعد الإستراتيجي للطاقة في السياسة الروسية تجاه فضاءاتها الإقليمية:

الواقع والتحديات

بعد نهاية الوجود السوفيتي وجدت روسيا نفسها تواجه واقعا جغرافيا جديدا بحدود جديدة تضم دولا كانت إلى عهد قريب تشكل معا كيانا جغرافيا وسياسيا الأكبر والأعقد في تاريخ الوحدات السياسية، هذا الواقع الجيوسياسي الجديد دفع روسيا إلى حتمية تنظيم علاقاتها مع دول جوارها بما يتماشى مع أهدافها ومصلحتها الوطنية، وقد توجهت إلى توظيف الطاقة في إستراتيجيتها الشاملة واستعمالها كأداة فاعلة في سلوكها الخارجي تجاه بيئتها الخارجية، خاصة الإقليمية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والنفوذ والدور الإقليمي المهيمن، كما أن هناك سياسات تنتهجها روسيا سواء ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية صراعية تحركها مصالحها الطاقوية، سواء لزيادة نفوذ شركاتها الطاقوية أو إحكام سيطرتها على طرق الإمدادات أو سعيها لترتيب تحالفات إستراتيجية مع الدول الصاعدة والرافضة للهيمنة الأمريكية وتعزيز مكانتها في السياسة الطاقوية العالمية.

وعليه سيتم البحث في مضامين تأثير الطاقة في التوجهات الروسية تجاه فضاءات بيئتها الإقليمية، وتوظيفها للآليات الصلبة والناعمة لتحقيق أهدافها المصلحية ذات النزعة البراغماتية، نظرا للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذه الفضاءات في تعظيم مكانة روسيا كقوة طاقوية كبرى في العلاقات الدولية الطاقوية من جهة، وضمان استقرارها وحماية أمنها القومي بفضل العائدات الكبيرة للموارد الطاقوية لإنعاش الاقتصاد والدخل القومي من جهة ثانية، وإحكام سيطرتها ونفوذها في هذه الفضاءات الإقليمية باعتبارها مجالا حيويا لروسيا من جهة ثالثة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ الأول يتناول بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي، والثاني يتناول مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي، أما الثالث فيتناول تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية: بين الإرتهان الإقليمي والتوسع الدولي.

المبحث الأول: بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي

ارتكزت سياسة روسيا تجاه دول جوارها الإقليمي على الطاقة بشكل كبير، على اعتبار أن روسيا هي أكبر دولة من حيث الاحتياطات والإمكانات الطاقوية على مستوى بيئتها الإقليمية، وقد سعت الإستراتيجية الروسية على تعميق اعتماد جوارها القريب على صادراتها الطاقوية وتشابك علاقاتها الاقتصادية وتطويرها إلى المستوى السياسي والأمني، وذلك بهدف العمل على الوصول إلى أبرز أولويات إستراتيجيتها وهي فرض النفوذ والهيمنة على فضاءات جوارها القريب.

المطلب الأول: العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء شرق أوروبا

مع مجيء "**بوتين**" إلى السلطة عمد إلى تخطي العزلة والانهيار الاقتصادي الذي كانت تعيشه روسيا، وضمها إلى نادي القوى الكبرى اقتصاديا وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإحداث التمنية في كاملة المجالات للمجتمع الروسي، وعمد إلى تحويل الموارد الطاقوية التي تزخر بها الدولة الروسية كوسيلة بلوغ منزلة "العظمة" في مجال الطاقة، أي الجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية وسياسات القوة معا بهدف استعادة مكانتها على الصعيد الدولي، وعليه أصبح هناك تداخل بين الغايات التي ترمي إلى جني أقصى قدر من الأرباح من عائدات الموارد الطاقوية وبين بناء أوضاع القوة، حتى أصبحت القيمة السوقية لشركة "غازبروم" وقدرتها على التواجد في كافة أقاليم العالم الدالة الرئيسية على مكانة روسيا على الصعيد الدولي[1].

والعامل الذي أسهم ضمنا وإلى حد بعيد في تحويل الغاز إلى الركيزة الأساسية في مساعي روسيا لتكون قوى كبرى، إنما هو التغير التدريجي الذي طرأ على سياسات الطاقة المتبعة في أوروبا، فرغم أن "حوار الطاقة" الروسي–الأوروبي كان قد انطلق في أكتوبر 2000، إلا أنه لم يسفر عمليا إلا على نتائج قليلة خلال السنوات الثلاث الأولى، ذلك راجع لامتناع روسيا عن تكييف سياساتها بما يتناسب وأحكام "ميثاق الطاقة لعام 1994" خاصة ما يتعلق ببروتوكول المرور وفتح أسواقها المحلية أمام المنافسة، وعلى الرغم من ذلك فإن إتمام العمل في خط أنابيب يامال–أوروبا أوجب على روسيا زيادة حجم صادراتها من

[1]– بافل باييف، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص ص، 217، 218.

الغاز إلى أوروبا، من 130مليار متر مكعب سنة 2002 إلى 156 مليار متر مكعب في عام 2005، وأمام توزع جغرافية الاتحاد الأوروبي عمدت روسيا إلى رفع مستوى "دبلوماسية الغاز" التي تنتهجها تجاه أوروبا الجديدة[1].

وقد اتسمت إستراتيجيته في مجال الطاقة بالواقعية والبراغماتية في التعاطي مع قواعد وأسس التعاون التي يحاول الاتحاد الأوروبي فرضها عليه، ويظهر ذلك جليا في التضارب أحيانا في الرؤى والمعايير بين الطرفين في الالتزامات الواجب إتباعها للتعاون في مجال الطاقة، وترى موسكو أن عدم التزامها راجع لعدم توافق هذه الرؤى مع تحقيق مصالحها الوطنية، وأن منظومة الاتحاد الأوروبي تستخدم تلك المعايير والقواعد استخداما براغماتياً يهدف إلى تعزيز مواقعها ومصالحها في سوق الطاقة الروسية من جهة، وتعزيز وجودها في مناطق نفوذ روسيا من جهة أخرى[2].

إن التعامل البراغماتي الروسي مع مقاربات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ينطلق من إدراك موسكو للأبعاد الجيوسياسية في سياسات الطاقة التي تحول دون قبولها وتعاملها بحذر مع تلك المقاربات، وتعمل موسكو على استخدام الطاقة كأداة للسياسة الخارجية الروسية من خلال تمكين الدولة من السيطرة المطلقة على قطاع الطاقة خاصة الغاز الطبيعي، وقد سعت موسكو من خلال شركات الطاقة التابعة لها تحقيق عدة أهداف، حيث قامت بشراء حصص كبيرة من خطوط أنابيب نقل الطاقة والموانئ ومرافق التخزين وكذا أصول الشركات الطاقوية لبلدان شرق ووسط أوروبا، التي تحتاجها لنقل إمدادات صادراتها الطاقوية صوب الأسواق الأوروبية، وذلك بهدف تأمين سيطرة أكبر على الأسواق المحلية لدول هذه المنطقة[3].

ويتضح جليا اعتماد دول فضاء شرق أوروبا على روسيا بشكل كبير أو كلي في توفير حاجياتها الطاقوية، فكل من أوكرانيا وبيلاروسيا، مولدوفا تستورد حاجياتها من النفط والغاز الطبيعي من روسيا ومن دول آسيا الوسطى خاصة تركمانستان التي تمر عبر خطوط الأنابيب الروسية، وتسيطر شركات

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 226، 227.

[2]– نورا عبه جي، "الإستراتيجيات الطاقوية في العلاقات الروسية –الأوروبية"، دراسات سياسية، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، فيفري 2022)، ص. 5. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x94tG9

[3]–Steven Woehrel, "Russian Energy Policy Toward Neighboring Countries", **Congressional Research Service**, (September 2, 2009), p. 4.

الطاقة لهذه الأخيرة على معظم البنية التحتية خاصة شركة "غازبروم" لهذه الدول، هذه الأخيرة أصبحت تتخوف من استخدام روسيا اعتمادها على مواردها الطاقوية لكي تتدخل في شؤونها الداخلية أو إجبارها على تقديم تنازلات في سياستها الخارجية، خاصة بعدما قامت الحكومة الروسية بإلغاء الدعم وإعانات الطاقة التي كانت توفرها للجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي، ورفع أسعار النفط والغاز الذي تستورده هذه الدول كما هو متداول في الأسواق العالمية، وذلك في ظل تعارض التوجهات الجيوسياسية لهذه الدول مع روسيا، حيث نجد أن أوكرانيا لديها توجه مؤيد للغرب وتسعى لانتهاج سياسات تمكنها من تحقيق التقارب مع الغرب[1].

تعتبر أوكرانيا ثاني أكبر مستورد للغاز من روسيا بعد ألمانيا بـ 24.5 مليار متر مكعب عام 2009، ورابع أكبر مستهلك للغاز الطبيعي في أوروبا حوالي 47 مليار متر مكعب من الغاز، وقد بلغ استهلاك النفط الأوكراني في عام 2009 حوالي 14.1 مليون طن مع اعتماد كبير على النفط الروسي، وتستورد أوكرانيا الغاز حاليًا من كل من روسيا وتركمانستان، وتعد أوكرانيا دولة عبور أو ممر للصادرات الروسية من النفط والغاز الطبيعي نحو الدول الأوروبية، على الرغم من أن نظام خطوط الأنابيب قديم ويعاني من مشاكل فنية في عملياته، كانت علاقات روسيا وأوكرانيا تعاني الكثير من المشاكل منذ بداية تفكك الاتحاد السوفيتي حول؛ أسعار توصيل الغاز إلى أوكرانيا، وتراكم الديون الأوكرانية لروسيا والمرتبطة بعدم السداد المحلي، واقتطاع أوكرانيا للغاز من نظام العبور، والضغط الروسي على أوكرانيا لتبادل الأسهم في شبكة النقل ومرافق التخزين مقابل إعفائها من ديون الغاز[2]، وقد كانت شروط توريد الغاز وعبوره محل نقاشات ومساومات مستمرة بين شركة غازبروم وأوكرانيا وتصل إلى أعلى المستويات من الخلاف السياسي بشأنها.

ففي عامي 1993 و1994 عندما خفضت روسيا إمدادات الغاز إلى أوكرانيا جزئيًا ليس لإجبار كييف على دفع تكاليف إمدادات الغاز السابقة فقط، ولكن أيضًا للضغط على أوكرانيا للتنازل على المزيد من أسطول البحر الأسود والبنية التحتية الأوكرانية للطاقة لروسيا، إن أمن الأسلحة النووية، وقاعدة سيفاستوبول البحرية، ووضع بحر آزوف، وعبور إمدادات الطاقة، هي أمثلة قليلة على القضايا التي كانت

[1]– Steven Woehrel, Op.Cit, p p, 6, 7.

[2] – Tugce Varol, Op.Cit, p. 282.

سببا في توتر العلاقات الروسية الأوكرانية منذ ذلك الحين، وتُظهر توظيف روسيا لأداة الطاقة من أجل تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية[1].

ويمكن القول أن الفترة من التسعينات إلى غاية بداية الألفية الجديدة كان العلاقات الروسية الأوكرانية بين مد وجزر بخصوص مجال الطاقة، حيث تعثرت علاقات الغاز الروسية والأوكرانية بسبب الخلافات حول تسعير وتحويل الغاز من خطوط أنابيب الترانزيت وديون الغاز التي بلغت 1،6 مليار دولار، وقد أعلنت شركة غازبروم أن أي غاز يتم الحصول عليه بشكل غير قانوني من خطوط أنابيب النقل يمكن تحميله بمبلغ 83 دولار للمتر مكعب وإضافته إلى الديون المتراكمة، التي وفقًا لشركة غازبروم وصلت بالفعل إلى 2.8 مليار دولار، واعتبرت روسيا أن الرئيس الأوكراني "**كوتشما**" يقوم بمناورة معقدة حيث حاول تأجيل سداد ديون عديدة على أوكرانيا وطرد أسطول البحر الأسود الروسي، وحمل موسكو أيضًا على منح شروط تجارية مواتية ودعمه في الانتخابات الرئاسية المقبلة[2]، مما زاد من تأزم العلاقات.

في منتصف عام 2000 صرحت الحكومة الروسية أنا مابين 9 إلى 15 مليار متر مكعب قد تم أخذها بالفعل من خطوط الأنابيب خلال العام الحالي، وعليه اقترحت شركة غازبروم إنشاء خط أنابيب جانبي للسماح بنقل 30 إلى 60 مليار متر مكعب من الغاز مباشرة من بيلاروسيا إلى بولندا وجنوب سلوفاكيا ذلك لتفادي العبور على أوكرانيا، وفي أوت 2004 حاولت الدولتان الوصول إلى إتفاق حيث وقعت شركتي غازبروم ونافتوجاز عقدًا طويل الأجل يتم بموجبه الاتفاق على سعر 50 دولارًا أمريكيًا للمتر مكعب من الغاز وتسوية الديون السابقة، لكن بعد الانتخابات الرئاسية الأوكرانية ديسمبر 2004 فوجئ الكرملين بفوز"**ليوشينكو**" ذو التوجهات الغربية وسياساته في تقريب أوكرانيا من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وقد دفع ذلك موسكو إلى المطالبة بمراجعات لاتفاقية الغاز لعام 2004، ورفع سعر الغاز بمقدار أربعة أضعاف من 50 دولارًا إلى 230 دولارًا أمريكيًا، كما لجأ الرئيس الأوكراني الجديد إلى تركمانستان ووقع اتفاقية بشأن التعاون الاستراتيجي حتى عام 2026، التي تقوم بموجبها تركمانستان بتوريد الغاز إلى أوكرانيا بمقدار 50–60 مليار متر مكعب سنويًا من عام 2006 إلى عام

[1] – Ibid, p. 283.

[2]– Ibid, p. 284.

2026، تبع ذلك إعلان أوكراني–إيراني مشترك عن خط أنابيب جديد يصدر الغاز الإيراني إلى أوروبا، ويجلب 20–30 مليار متر مكعب من الغاز الإيراني إلى أوكرانيا عبر أرمينيا وجورجيا وروسيا[1].

بدأت الأزمة الروسية الأوكرانية في أواخر 2005 حينما اقترحت شركة غازبروم الروسية على شركة نفط غاز أوكرانيا صفقة تتضمن رفع سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا بدءًا من جانفي 2006، ورفع سعر نقل الغاز الروسي الذي يمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوروبا من 1.09دولار إلى 1.75 دولار للألف متر مكعب في الوقت نفسه، إلا أن الشركة الأوكرانية رفضت هذا الاقتراح وأعلنت أن من حقها أن تأخذ 150متر مكعب من كل ألف متر مكعب من الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها، وهو ما أدى لإتهام روسيا أوكرانيا بسرقة الغاز الروسي المخصص للاتحاد الأوروبي، وتهديدها برفع دعوى ضدها إذا قامت بذلك وأعلنت شركة غازبروم أنها ستبيع الغاز لأوكرانيا بنفس الأسعار التي تبيع بها روسيا لعملائها الأوروبيين والتي تتراوح مابين 220 و230 دولار لكل ألف متر مكعب، ومنحت مهلة للحكومة الأوكرانية للاتفاق على الأسعار الجديدة وإلا ستتوقف عن ضخ الغاز لها[2].

ومع انتهاء المهلة التي حددتها الشركة الروسية قامت بسحب كمية الغاز التي كانت توجه إلى أوكرانيا من الإمدادات، وقامت هذه الأخيرة باقتطاع تلك الكمية من الحصة الموجهة للدول الأوروبية، وتأزمت الأوضاع نظرا لمخاوف الدول الأوروبية من عدم وصول إمدادات الغاز الروسي لها، فاكتسبت الأزمة طابعا دوليا بتدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية للضغط على روسيا لحلها، ونتيجة للضغوط الدولية ومساعي الوساطة توصل الطرفين إلى اتفاق لمدة 5 أعوام بداية من 2006 يقضي أن تقوم شركة غازبروم بشراء الغاز من دول آسيا الوسطى، وهي تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان بسعر 60 دولار للألف متر معكب ثم تقوم ببيعه لأوكرانيا بسعر 95 دولار للألف متر مكعب، وذلك عبر شركة وسيطة تمتلك غازبروم نصف أسهمها، مقابل رفع سعر رسوم العبور من 1.09 إلى 1.6 دولار للألف متر مكعب للغاز الروسي المنقول عبر أوكرانيا[3].

وقد تكررت الأزمة بشأن الغاز بين روسيا وأوكرانيا مجددا في مطلع 2009 حيث لم تقبل أوكرانيا اقتراح شركة غازبروم بالسعر الجديد للغاز 250 دولار للألف متر مكعب، لتقضي مرحلة أخرى من

---

[1] –Ibid, p p, 284, 285.

[2]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 184.

[3]– المرجع نفسه، ص. 185.

التفاوض بين الأطراف في ظل تمسك كل طرف بوجهة نظره، وقد شكلت هذه الأحداث تخوفا أوروبيا من استخدام روسيا للطاقة كسلاح استراتيجي لتثني به التهديد الغربي المستمر لروسيا في دوائر أمنها القومي، في ظل الاعتماد المتزايد من قبل الدول الأوروبية على الطاقة الروسية وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة نفوذها الاقتصادي والجيوبوليتيكي، لكن من جهة أخرى تشكل العلاقات المتأزمة بين روسيا وأوكرانيا تهديدًا للاقتصاد الروسي الذي يعتمد بنسبة 80% على قطاع الطاقة وعائداتها، وتعد السوق الأوروبية أهم سوق لصادراتها الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي وتمر معظمها على الأراضي الأوكرانية، وعليه توجب على القيادة الروسية التفكير في البحث عن تنويع أسواقها من جهة و تنويع طرق إمداداتها نحو الدول الأوروبية وتجاوز المرور عبر أوكرانيا.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أدركت روسيا أن عملية تصدير الموارد الطاقوية إلى الغرب لن تكون سهلة كما كانت من قبل، وذلك لأن خطوط الأنابيب أصبحت ملك لدولتين مستقلتين وهما بيلاروسيا وأوكرانيا، اللتين فرضتا بالتالي تعريفة جمركية على العبور الروسي، وأصبح هذا الوضع الجيوسياسي الجديد يؤثر على علاقات الطاقة الروسية مع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا وأوروبا، حيث قد يؤدي انقطاع العبور إلى نزاعات في المستقبل، قد كانت روسيا دائما أكبر شريك تجاري لأوكرانيا ومصدر معظم وارداتها الطاقوية، هذا فضلا على الروابط الثقافية والتاريخية وتواجد الأقلية الناطقة بالروسية في المناطق الجنوبية والشرقية، وعندما عين سفيرا لدى كييف في ماي 2001 قدم "**فيكتور تشيرنوميردين**" وعودا جذابة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي الروسي الأوكراني وخاصة في مجال الطاقة[1].

وبمجرد أن تولى الرئيس "**فيكتور يوشينكو**" ورئيسة وزرائه "**يوليا تيموشينكو**" مهامهما في نهاية جانفي وبداية فيفري 2005، أعلنا أنهما يرغبان في إحداث إصلاح جدري لنظام الطاقة الأوكراني وبدء تعاون ثنائي جديد مع روسيا، حيث اقترحت إدارة "**يوشينكو**" نقل تعريفات نقل الغاز إلى المستويات "الأوروبية" ودفعها بالدولار، في الوقت نفسه أثارت الإدارة الجديدة اعتراضات على مشاركة Raiffeisenbank في RosUkrEnergo وطالبت بشراكة متساوية وتقسيم أرباح هذا المشروع بالتساوي (50-50) مع غازبروم[2].

[1] -Tugce Varol, Op.Cit, p. 288.

[2] - Ibid, p. 289.

طوال فترة رئاسة بوتين كانت مسألة مدفوعات الغاز الأوكرانية لروسيا العقبة الرئيسية أمام تحسين العلاقات الروسية الأوكرانية، وكانت أبرز أوجه تأزم العلاقات عندما قطعت غازبروم عمليات تسليم الغاز في 1 جانفي 2006 وذلك عندما رفضت حكومة رئيس الوزراء "**يوري يخانوروف**" التوقيع على اتفاق بشأن الشروط التي وضعتها غازبروم، ويرى العديد من المراقبين الغرب أن هذا الوضع كله محاولة واضحة من قبل الكرملين الذي يوظف غازبروم لمعاقبة أوكرانيا على الثورة البرتقالية وسعي قادتها للاندماج مع المؤسسات الغربية، وبدأت العلاقات بين الدولتين في الانفراج مع وصول "**يانوكوفيتش**" الموالي لروسيا للسلطة في أوكرانيا بعد انتخابات فيفري 2010، حيث عمل على تحسين العلاقات مع روسيا وعارض بشدة العضوية الأوكرانية في حلف الشمال الأطلسي، كما أيد الغزو الروسي لجورجيا وكذلك اعتراف موسكو بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وفي مارس 2010 أغلق **يانوكوفيتش** بهدوء لجنة حكومية كانت تعد للانضمام إلى عضوية نهائية في الناتو وإزالة هذا الخيار المثير للجدل من قائمة أهداف أوكرانيا، والتقى بالرئيس الروسي **ميدفيديف** ووقعا اتفاقًا لتمديد عقد إيجار موسكو لميناء سيفاستوبول الأوكراني لمدة 25 عامًا آخر أي لغاية 2035، في المقابل ستحصل أوكرانيا على خصم 30٪ على الغاز الروسي المستورد، بالإضافة إلى أن أوكرانيا اقترحت أن تقوم روسيا والاتحاد الأوروبي ببناء خط أنابيب غاز جديد عبر أراضيها لزيادة نقل الغاز الروسي إلى أوروبا[1].

نظرا لعبور أغلب الغاز الروسي المباع لأوروبا عبر خطوط الأنابيب التي تمر عبر أوكرانيا، أضحى لهذه الأخيرة درجة من النفوذ المضاد لروسيا، وقدرتها على التحكم أو تعطيل تدفق الغاز إلى المستهلكين في أوروبا كما فعلت في جانفي 2006، وبالتالي منع روسيا من الوفاء بالتزاماتها والإضرار بسمعتها كمورد موثوق، وقد رأت روسيا أن أوكرانيا أصبحت ليست موثوقة سياسيًا وغير قادرة تقنيًا على القيام بدورها كدولة عبور، وعليه سعت روسيا إلى البحث عن بدائل جديدة لنقل وارداتها الطاقوية صوب الدول الأوروبية تتجاوز أوكرانيا، وإنشاء خطوط أنابيب النقل جديدة تسمح بوصول الغاز والنفط الروسي مباشرة إلى العملاء الأوروبيين.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول إلى مناطق النفوذ لروسيا من خلال دعم الحكومة الجديدة في أوكرانيا، التي أصبحت بعد استقلالها تحظى بمكانة متميزة في سلم اهتمامات

[1]– Ibid, p p, 290, 291.

وأولويات الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي إلى جذب أوكرانيا للمنظومة الأمنية والاقتصادية الغربية، ونظرا لأهميتها في مسار إمدادات الطاقة الروسية للسوق الأوروبية أين تمر عبر أراضيها أكثر من 80 %من صادرات الغاز الروسي صوب دول الاتحاد الأوروبي وأكثر من نصف شبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة متواجدة عليها، وعليه فإن الأمن القومي والطاقوي لروسيا قد تعرض للانكشاف الاستراتيجي بتواجد الغرب بالقرب من الحدود الروسية هو تهديد للتطلعات الروسية المستقبلية، وقد سعت إلى توثيق علاقاتها مع جارتها الثانية في إقليم شرق أوروبا بيلاروسيا هذه الأخيرة التي تعد أكبر حليف لروسيا في هذا الإقليم.

تتمتع بيلاروسيا بعلاقات تاريخية وسياسية وثقافية وثيقة مع روسيا فضلا عن كونها ثاني أكبر شريك تجاري لها، حيث كانت من أكثر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة قربا من روسيا، حيث اقترح رئيسها "**ألكسندر لوكاشينكو**" توحيد الدولتين لتشكيل اتحاد روسي–بيلاروسي، أو ما يعرف بدولة الاتحاد التي أسست في ديسمبر 1999 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2000، وتنص معاهدة دولة الاتحاد على "يتبنّى اتحاد روسيا وبيلاروسيا سياسات خارجية وأمنية ودفاعية واحدة، وله ميزانية مشتركة، وسياسة مالية ائتمانية وضريبية موحدة، وتعريفة جمركية موحدة، ومنظومتا طاقة واتصالات ومواصلات واحدة، على أن تحتفظ كل من بيلاروسيا وروسيا ضمن الاتحاد بسيادتها ووحدة أراضيها وأجهزة دولتها ودستورها وعلمها وشعارها"[1].

منذ 1992 وفي إطار سياسة الغاز الروسية التي تقوم على "دعم الغاز" المُصَدر لدول جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وقد كانت الأسعار الموجهة إلى بيلاروسيا هي الأقل بين هذه الدول، وقد ساعدت إعانات الطاقة الروسية في تعزيز الاستقرار الداخلي في بيلاروسيا وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وهو ما زاد من شعبية "**لوكاشينكو**" الذي يعتمد على الغاز الروسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإحكام سلطته السياسية في البلاد، وعند ارتفاع أسعار الموارد الطاقوية لروسيا لم تتمكن الحكومة البيلاروسية من دفعها مما أدى إلى تفاقم ديونها لروسيا سنويا، خاصة وأن احتياطات بيلاروسيا من الموارد الطاقوية لا تتعدى 3– 15% في تلبيتها لاحتياجاتها من الطاقة، ووقودها الأساسي هو الغاز الطبيعي المستورد من روسيا وتصنف من أكثر الدول استهلاكا للغاز الطبيعي لاعتمادها عليه في الكثير

[1]– بيار عقيقي، "بيلاروسيا وروسيا: الافتراق المستحيل"، العربي الجديد، تقارير دولية، تم التصفح بتاريخ 2020/06/1، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x9rnxe

من القطاعات خاصة توليد الكهرباء، حيث استوردت في 2009 ما يقارب 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و6 مليون طن من النفط من روسيا، وتعد بيلاروسيا دولة عبور مهمة لصادرات الغاز الطبيعي والنفط الروسي إلى الدول الأوروبية بما يقارب 20٪ و 30٪ على التوالي[1].

لقد أصبحت الطاقة محددا أساسيا لسياسة الدولة الخارجية وذلك إما بتوافر تلك الموارد لديها فتتبع سياسة خارجية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لأن الطاقة أضحت سلاحا إستراتيجيا تزداد أهميته يوما بعد يوم مما يعطي الدولة التي تمتلكه مزيدا من الثقل في النظام الدولي، أو بافتقارها لها فترضخ لرغبات الدول المصدرة لها حتى تضمن احتياجاتها فتصبح دولة تابعة ليس لها نفوذ قوي مع وجود إستثناءات على هذه القاعدة، وهذه الفئة (التي تفتقر لإحتياطات الطاقة) أضحت تعاني من ما يعرف بـ "فقر الطاقة" حيث يشير هذا المفهوم إلى "الإفتقار إلى الطاقة وعدم توفر مصادرها وكذا ارتفاع تكاليف الحصول عليها"، وأصبح ضمان القدرة على الوصول إليها المتحكم في تشكيل خريطة التحالفات والصراعات في العلاقات بين الدول، حيث تمثل هذه القدرة أحد المرتكزات الأساسية في التفاعلات على مستوى الدول والنظام الدولي ككل، وأضحى التعاطي مع قضية ضمان الوصول إلى الطاقة قضية عالمية ولا تقتصر على دول بعينها، لذلك أصبح التعامل مع توفير الطاقة وضمانها والرغبة في الهيمنة على مصادرها واحتكارها أمرا أكثر تعقيدا من مجرد لعبة صفرية بين الدول الكبرى، بقدر ما باتت قضية تنسيق دولي ورغبة جميع الدول في تحقيق أمنها الطاقوي[2].

وهذا ما تعرفه بيلاروسيا في علاقاتها بروسيا فابتداءً من عام 2000 وتولي **فلاديمير بوتين** السلطة بدأت روسيا في إتباع سياسة أكثر واقعية تجاه بيلاروسيا، باستخدام نفوذها في مجال الطاقة للمطالبة بولاء سياسي أقوى وتكامل أعمق من مينسك، منذ ذلك الحين اتسمت العلاقات الروسية البيلاروسية بطابع دوري من التوتر والتقارب، وقد تضمنت مجالات التوتر الرئيسية خلافات حول أسعار موارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي (على سبيل المثال في الأعوام 2004 و 2007 و 2010)، التي كثيرا ما كانت تربطها روسيا بالتفاوض على قضايا أخرى مثل خصخصة البنية التحتية الاستراتيجية في بيلاروسيا، أين قامت بشراء شركة نقل الغاز الرئيسية لبيلاروسيا Beltransgaz (التي تم الانتهاء من

---

[1]– Tugce Varol, Op.Cit, p p, 292, 293.

[2]– محمد أبو سريع علي، "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 213، (مصر: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، جويلية 2018)، ص ص، 27، 28.

بيعها في عام 2011) وأصبحت شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة غازبروم، أو المشاركة في مشاريع التكامل التي تقودها روسيا مثل الاتحاد الجمركي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوراسي، رغم كل ذلك فإن ما يعزز قوة بيلاروسيا التفاوضية مع روسيا هو أنها واحدة من أهم حلفاء روسيا في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي السابقة، خاصة في فضاء شرق أوروبا ويربطهما تعاون عسكري كبير، وبدون عضوية بيلاروسيا ستكون المشاريع والتنظيمات الإقليمية التكاملية لروسيا آسيوية أكثر من كونها أوروآسيوية، فهي تنجح في تحقيق أهدافها في بعض الأحيان من خلال الضغط على موسكو بورقة "الولاء أو التهديد بالابتعاد"[1].

ولقد بلغ التوتر بين روسيا وبيلاروسيا أوجه في بداية 2016 عندما أقدمت القيادة البيلاروسية من جانب واحد على تخفيض سعر الغاز الروسي الوارد إليها من حوالي 132-141 دولار أمريكي لكل1000 متر مكعب إلى ما بين 80-107 دولار أمريكي لكل 1000 متر مكعب من الغاز الطبيعي، بحجة أن عضويتها في الاتحاد الأوراسي تمكنها من شراء الغاز بالأسعار الروسية المحلية، وقد أدت هذه الخطوة الأحادية إلى تراكم ديونها إلى 726 مليون دولار، وقامت الحكومة الروسية في جويلية 2016 بخفض إمدادات النفط إلى بيلاروسيا من 24 مليون طن المتفق عليها أصلا إلى 18 مليون طن سنويا، مما أثر على ميزانية بيلاروسيا نظرا أن حوالي ربع إجمالي الصادرات البيلاروسية يعتمد على إعادة تصدير النفط وبيع مشتقاته ورسوم نقل الغاز والمنتجات البترولية، وعليه فقد أدت السياسة الروسية إلى إحباط الجانب البيلاروسي، هذا الأخير الذي رفض حضور قمة قادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأعلى للاتحاد الاقتصادي الأوراسي في سان بطرسبرج، حيث تم تقديم قانون الجمارك الجديد المنعقدة في ديسمبر 2016[2].

وحدث إنفراج في العلاقات بين البلدين في أفريل 2017 عندما التقى الرئيسان أخيرًا في سان بطرسبرج وتوصلا إلى حل وسط بشأن سعر الغاز واتفقا على قرض بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، ووعدت روسيا بتجديد إمدادات النفط 24 طنا سنويا ومنحها تخفيضات على إمدادات الغاز في 2018 و2019، ومن جانبه وافق النظام البيلاروسي على التوقيع على قانون الجمارك الجديد للاتحاد الأوراسي

[1]- Alla Leukavets, "Belarus–Russia Relations in 2017: Behind the Curtain of the Long-lasting Drama", **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST**, No. 206, (September 2017), p. 2.

[2]- Ibid, p.3.

وسداد الديون المتراكمة من واردات الغاز بعد أسبوع من اللقاء[1]، فروسيا تحاول المحافظة على بيلاروسيا كحليف استراتيجي في نفوذها الجيوسياسي ضد الغرب، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الأوكرانية وتعقد وتشابك حيثياتها.

بما أن بيلاروسيا نفسها لا تملك موارد كبيرة من الطاقة الأولية فإن البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الطاقة، حيث تزودها روسيا بنسبة 100% من الغاز الطبيعي وأكثر من 90% من وارداتها من النفط الخام، ولقطاع البتروكيماويات أهمية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد البيلاروسي والذي يعتمد هو الآخر على النفط والغاز الطبيعي الروسي، ففي عام 2015 كانت 25% من إجمالي عائدات الصادرات البيلاروسية من بيع المنتجات البترولية البيلاروسية المكررة بشكل حصري تقريبًا من النفط الخام الروسي، وتم إنتاج أكثر من 90% من الكهرباء والحرارة في بيلاروسيا بواسطة محطات الطاقة التي تعمل بالغاز الروسي رغم محاولات بيلاروسيا تبني استراتيجية لتطوير إمكاناتها الطاقوية، حيث تقوم هذه الإستراتيجية إلى تحديث قطاع الطاقة القديم وتنويع إمداداته من الطاقة بعيدًا عن روسيا، وإيجاد موردين بديلين للطاقة وزيادة حصة موارد الطاقة المحلية والمتجددة في ميزان الطاقة إلى 32% بحلول عام 2020[2].

وما يمنح بيلاروسيا ثقلها في الإستراتيجية الطاقوية الروسية أنها تلعب دورا مهمة كدولة عبور لصادرات الطاقة الروسية نحو الدول الأوروبية، حيث يمر خط أنابيب نقل النفط "دروجبا Druzhba" وخطين أساسيين لنقل الغاز الطبيعي "الشفق القطبي الشماليNorthern Lights ويمال–أوروبا Yamal Europe" عبر الأراضي البيلاروسية، لكن عملت روسيا على تخفيف هذا التأثير من خلال إنشاء خطوط أنابيب نقل تتجاوز فيها بيلاروسيا عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا[3].

تعتمد بيلاروسيا بشكل شبه كامل على إمدادات النفط والغاز الروسية، كما أن أسعار الطاقة التفضيلية ضرورية للحفاظ على اقتصاد البلاد، وتستخدم روسيا بدورها إمدادات الطاقة المدعومة كوسيلة لتعزيز نفوذها السياسي في بيلاروسيا، من خلال الضغط عليها للاندماج أكثر في سياسات الاتحاد الأوراسي وأن تدعمها بيلاروسيا في تحركاتها وحربها ضد أوكرانيا والغرب، خاصة بعد الأزمة الروسية

---

[1]– Ibid, p.3.

[2]– Andreas Heinrich, "Energy Issues in Russia's Relations with Belarus", **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST**, No. 206, (September 2017), p p, 14, 15.

[3]– Ibid, p. 15.

الأوكرانية منذ 2014 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي على إثر العقوبات الغربية، والتي ساهمت بشكل جلي في تراجع الدعم الروسي للاقتصاد البيلاروسي والتخفيف من السياسات التفضيلية على الموارد الطاقوية الروسية نحو بيلاروسيا، ورغم الاتفاق الذي توصل له البلدان في 2017 بخصوص شروط إمدادات الغاز الطبيعي وأسعاره، فتبقى العلاقات بين روسيا وبيلاروسيا تحكمها تصورات القيادة الروسية وقطاع الطاقة والأوضاع الداخلية لبيلاروسيا.

إن الحرب الأوكرانية الروسية الأخيرة وما حدث قبلها من انفصال لجزيرة القرم عن أوكرانيا وضمها من قبل روسيا، كان له تداعيات مهمة على استراتيجيات الدول المنافسة على هذا المجال الحيوي خاصة روسيا، التي تحاول من خلال تدخلها المباشر في الأزمة الأوكرانية على فرض استراتيجيتها القائمة على استخدام كافة السبل والآليات، بما فيها القوة الصلبة للدفاع عن مصالحها الجيواستراتيجية وحماية أمنها القومي، كون أن أوكرانيا تقع في المجال الحيوي لروسيا وأي تغيير استراتيجي يقع في هذه المنطقة له ارتدادات بالغة الأهمية على الأمن القومي لروسيا، واستطاعت هذه الأخيرة توظيف هذه الأزمة للتأثير على التوازن الإقليمي والدولي لصالحها، وأثبتت أنها قوة دولية فاعلة لا يمكن تجاوزها في النظام الدولي[1]، وقد أعلن "**اندريه أورنوف**" من وزارة الشؤون الخارجية الروسية في ماي 2000 "***يجب ألا يتساءل أحد حول أن روسيا مصممة على مقاومة محاولات تجاوز مصالحها***[2]".

وفي ظل التطورات الحاصلة في العلاقات الروسية الأوكرانية وتأزمها أعلن **بوتين ولوكاشينكو** في سبتمبر 2021 عن تنفيذ 28 برنامج للاتحاد للجمع بين التشريعات الاقتصادية للدولتين، وموائمة اللوائح الضريبية والجمركية وكذا تشكيل سوق غاز موحدة، وقد ذكر **بوتين** إمكانية إنشاء عملة موحدة على الرغم من تعهده بعدم التدخل في القضايا السياسية السيادية لبيلاروسيا، ووصف كلا الرئيسين أن روسيا وبيلاروسيا بأنهما أقرب الحلفاء[3]، وكل هذا ينطوي ضمن الإستراتيجية الروسية لفرض نفوذها فيما تبقى لها من إقليم شرق أوروبا.

---

[1]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص.ص، 183– 191.

[2]– مايكلر كيلر، ترجمة: أحمد رمو، **دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، مرجع سابق، ص. 293.

[3]– Alisa Reiner, "Russia–Belarus Energy Relations: Rivalry Attenuated by the West", Kleinman Center for Energy Policy, see in 22/05/2022. Availabl at: https://bit.ly/3xoZ6Ty

كما يتضح من كل ما سبق أن مكانة الطاقة في إستراتيجية روسيا تجاه دول فضاء شرق أوروبا، نابع من إدراكها للأهمية الحيوية لهذه الموارد في التأثير على السياسات والأوضاع الداخلية لتلك الدول، خاصة أن هذه الدول تعاني محدودية في مواردها الطاقوية من جهة، وبُعد البدائل الممكنة وعدم قدرتها على تأمين طرق إمدادها، مما فرض عليها علاقات غير متكافئة مع روسيا الاتحادية واستغلال هذه الأخيرة للطاقة لتعزيز مصالحها الجيواقتصادية ونفوذها الجيوسياسي في فضاء شرق أوروبا، حيث مزجت استراتيجيتها الطاقوية بين سياسة التسعير، تخفيض أو قطع الإمدادات، السيطرة على البنية التحتية وكذا إنشاء طرق نقل طاقة بديلة.

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية روسيا– فضاء آسيا الوسطى

لقد ساهم الوضع الإقتصادي الذي عرفته روسيا منذ بداية الألفية الجديدة في إحداث تغيير جذري في سياستها الخارجية نحو الجمهوريات السوفيتية السابقة لدوافع براغماتية بالأساس، حيث عملت على الحفاظ على الروابط الاقتصادية وعلاقة التبعية التي تربطها بهذه الدول، وخلق صيغ تعاونية تكفل لها الحصول على الموارد الأولية واحتكار أسواقها، هذا فضلا عن التحكم في المواقع الإستراتيجية وتدعيم نفوذها في هذا الفضاء، في مواجهة القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لفرض هيمنتها عليه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فروسيا تعتبر فضاء آسيا الوسطى حلقة وصل بينها وبين القارة الآسيوية.

تتصل روسيا اتصالا مباشرا بالمجال الجيوبوليتيكي لآسيا الوسطى جنوبا عن طريق حدودها الطويلة مع جمهورية كازاخستان وكذا مشاطأتها لهذه الأخيرة مع تركمانستان لبحر قزوين، ونظرا لانتماء جمهوريات آسيا الوسطى الخمس لإقليم جغرافي واحد فإن روسيا تتعامل معها باعتبارها إقليميا جيوبوليتيكا موحدا، عن طريق إستراتيجية كبرى موحدة وأطر تعاونية مشتركة بفضل القرب الجغرافي من روسيا وغياب عوائق التواصل بين المركز والأطراف[1].

تهدف روسيا إلى جعل هذا الفضاء مجالا لنفوذها ووحداته السياسية حلفاء لها وهو ما يمكنها من تشكيل الحلف الأوراسي كقوة جيوبوليتيكية قارية مستقلة، قادرة على مواجهة مخاطر التصادم مع الغرب في هذا الإقليم وتحقيق التوازن الإقليمي والدولي، وقد ارتكزت روسيا في ذلك على قدراتها الاقتصادية

[1]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص ص، 204، 205.

خاصة الطاقوية منها في تعميق العلاقات بينها وبين دول آسيا الوسطى، هذه الأخيرة التي تحظى معظمها بميزة نسبية في مجال النفط والغاز الطبيعي، والتي تسعى روسيا لجعلها ورقة ضغط في حالة تم تشكيل كارتلات في مجال الطاقة، وبالتالي التحكم في إمداداتها وأسعارها في سوق الطاقة العالمية[1].

عملت روسيا منذ 1991 على تعزيز دورها ونفوذها وهيمنتها على جمهوريات آسيا الوسطى، والتدخل في شؤونها الداخلية وفق مسوغات الحفاظ على أمنها القومي والسيطرة على الصراعات الإثنية في بعض هذه الجمهوريات، حيث قامت موسكو بدمج أمنها وأمن منطقة آسيا الوسطى في منظومة أمنية واحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي، كما أن روسيا تعتبر هذه المنطقة ضمن مجالها الحيوي وتسعى للاستفادة من مصادر الطاقة الموجودة فيها والمخزون الاستراتيجي من النفط والغاز الطبيعي والمعادن التي تزخر بها[2].

وتتجلى الأهمية الجيواستراتيجية لدول آسيا الوسطى في عاملين رئيسيين؛ أولها يتمثل في الاحتياطات المعتبرة من الموارد الطاقوية، وثانيها كونها ممرا محوريا لأنابيب الطاقة وطرق المواصلات التي تنطلق منها في كل الاتجاهات تربطها بالصين وروسيا وأوروبا عبر منطقة القوقاز، وتتفاوت دول المنطقة من حيث ما تمتلكه من احتياطات طاقوية حيث تتصدرها كازاخستان وتركمانستان بفضل محاذاتها لبحر قزوين الأكثر غنًى بالنفط والغاز الطبيعي، أما بقية الدول التي لا تملك احتياطات طاقوية كبيرة فتتبع أهميتها من موقعها الاستراتيجي لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى أسواق شرق وجنوب شرق آسيا[3].

فكازاخستان تعد أغنى دول المنطقة من حيث الموارد النفطية حيث تقدر احتياطاتها من النفط ما بين 30 و40 مليار برميل من النفط الخام، أي ما يعادل نصف احتياطات روسيا و11% من مثيلتها السعودية وتحتل بذلك المرتبة الحادية عشر عالميا من حيث الاحتياطات وثامن منتج عالمي للنفط، وتتركز أغلب احتياطاتها في الغرب قرب حوض بحر قزوين، ومع انخفاض الاستهلاك المحلي الذي لا

---

[1]– المرجع نفسه، ص.ص، 208– 213.

[2]– زياد عبد الرحمان علي الكوراني، **جيواستراتيجية تركز الطاقة متلازمة الصراع والحرب: نماذج مختارة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص، 118، 119.

[3]– عبد القادر دندن، "حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي–الصيني–الأمريكي"، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد الثالث، (برلين: المركز الديموقراطي العربي، 2020)، ص. 5.

يتجاوز 15% من الإنتاج النفطي برزت كازاخستان كدولة منتجة ومصدرة للأسواق العالمية، أما تركمانستان فتحتل الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة آسيا الوسطى، حيث بلغت احتياطاتها حوالي 2.1 تريليون متر مكعب أي ما يعادل 2.1% من الاحتياطات العالمية، وهي الأخرى لا يتجاوز استهلاكها المحلي 21% من إجمالي إنتاج الغاز ويتم تصدير ما يقارب 80% منه إلى الخارج، ومن المحتمل أن تكون من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط مستقبلا، حيث أفادت عمليات مسح قامت بها شركات غربية وأمريكية تحت إشراف الحكومة التركمانية عن وجود احتياطات قدرها 11 مليار طن من النفط الخام من نصيبها في حوض بحر قزوين[1].

من أكثر المجالات الذي يدفع روسيا إلى التدخل في سياسات آسيا الوسطى إلى جانب الأمن هو الطاقة، حيث تحركت موسكو بقوة للتحكم في البنية التحتية للإنتاج والعبور لدول مثل كازاخستان وتركمانستان، كوسيلة لتأكيد نفوذها في هذه البلدان وللحد من قدرة الدول الأخرى على استبعاد موسكو من الصفقات والإتفاقيات التي تخص الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، هذا فضلا على الإهتمام المتزايد من جانب الشركات الطاقوية الأوروبية والأمريكية الذي وضع المنطقة في طليعة دبلوماسية خطوط أنابيب الطاقة[2].

وسعت روسيا أيضا إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى والتقدم المحرز في هذا المجال منذ عام 2001 ليس بالأمر الهين، أين ازداد حجم التجارة مع المنطقة ككل بشكل كبير جدا في بعض الأحيان لا سيما منذ عام 2004 ، حيث نمت التجارة الروسية الكازاخستانية بنسبة 216.5٪ بين عامي 2001 و2005 لتصل إلى ما يقرب من 10 مليارات دولار، أي حوالي خمس إجمالي تجارة كازاخستان وهي أكبر شريك لروسيا في المنطقة، وفي عام 2005 احتلت المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين لكازاخستان وأوزبكستان وجمهورية قيرغيزستان والثانية في حالة تركمانستان وطاجيكستان، و زاد الاستثمار الروسي في آسيا الوسطى بشكل كبيرة[3] باعتبارها أحد دول العبور لصادرات دول آسيا الوسطى نحو أوروبا.

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 5، 6.

[2]– Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. 277.

[3]–Mohammad–Reza Djalili and Thierry Kellner, "L'asie Centrale, Terrain de Rivalites", **Le Courrier des pays de l'Est**, n° 1057, (2006), p. 8. Availabe at: https://bit.ly/39tLMW9

حيث وقعت اتفاقية مع كازاخستان وتركمانستان في نهاية عام 2001 لإنشاء شركات مساهمة من قبل شركة غازبروم وشركتي هذين البلدين لتنمية مواردهما من الغاز، المقترح في فيفري 2002 لتشكيل تحالف أوراسيا للغاز يجمع بين المنتجين والمصدرين الإقليميين، كما أبرمت روسيا اتفاقات مختلفة لتسليم وعبور النفط والغاز من خلال شبكة خطوط أنابيبها مع كازاخستان، تركمانستان وأوزبكستان وشاركتا في إصلاح الهياكل الأساسية للغاز في تركمانستان في عام 2004، وتعمل الشركات الروسية خاصة لوك أويل وغازبروم على تكثيف تواجدها في قطاعا الغاز القيرغيزي والأوزبكي، حيث في جوان 2004 أبرم اتفاق لتقاسم الإنتاج بين موسكو وطشقند من أجل تطوير رواسب الغاز في أوزبكستان[1].

تشهد المنافسة الدولية على مصادر الطاقة تأثير العديد من المتغيرات والتأثيرات المتجددة، أهمها التغير الدائم في طبيعة الطلب الدولي على الطاقة والقلق الدائم حول عدم كفاية الإمدادات المستقبلية من الموارد الطاقوية، وتشكل خطوط أنابيب نقل الطاقة أحد محددات العلاقات الدولية بين المنتج والمستهلك وكذا دول الممر التي يعبر عليها خط الأنابيب، هذه الأخيرة التي تعد الناقل لهذه السلعة الإستراتيجية وعليه فإن تتبع تسلسل المسارات الجغرافية لخطوط أنابيب نقل الطاقة يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة وأحد العوامل المؤثرة على طبيعة القرارات السياسية، كونه عبر هذه الخط أو ذاك تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، كما أن طبيعة القرار السياسي تسيطر على كافة أدوات التحكم بمرور وبمسارات أنابيب الطاقة انطلاقا من البلد المنتج مرورًا بأراضي بلد العبور وصولاً للبلد المستهلك، ومن هنا تتضح أهمية قراءة الخريطة الجيواستراتيجية لمسار خطوط أنابيب نقل الطاقة، حيث تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورًا هامًا في دفع الدول إلى اتخاذ أو الامتناع عن إجراءات محددة في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية[2].

وترى روسيا أن الطاقة تشكل الأداة الرئيسية التي يمكن استغلالها في إدانة النفوذ السياسي في مجالها السوفيتي الحيوي وعدم إفساح المجال للنفوذ الغربي للتغلغل فيه، لذا ترتكز موسكو في إستراتيجيتها لتحقيق ذلك على سعيها للتحكم في خطوط أنابيب الطاقة في المنطقة والتأكيد على نشر قواتها العسكرية للحد والتقليل من الأخطار الأمنية المحتملة، والناتجة عن الصراعات الداخلية والإقليمية

---

[1]– Ibid, p. 9.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 311.

التي تعد أكبر تهديد لخطوط أنابيب الطاقة الروسية وعليه فهي تعتمد على ثنائية خط الأنابيب–التواجد العسكري للتحكم في المنطقة[1].

بالنسبة لروسيا باعتبارها الفاعل التقليدي في فضاء آسيا الوسطى فالآلية الأقوى التي توظفها للحفاظ على سيطرتها في المنطقة، هو احتكارها لمنظومة خطوط أنابيب نقل وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا أرادت الصادرات الكازاخية والتركمانية الوصول إلى الأسواق العالمية يتوجب عليها المرور بمنشآت خطوط الأنابيب والأراضي الروسية، وقد ساعد روسيا على ذلك حقيقة أنها أحد الطرق الموجودة لصادرات دول آسيا الوسطى نحو الأسواق من الجهة الشمالية بسبب الجغرافية المغلقة لهذه الدول، مما يحتم عليها الاعتماد على جيرانها لتصدير مواردها الطاقوية، وهذه الحقيقة الجغرافية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية الطاقوية لتلك الدول[2].

حيث تمر نسبة كبيرة من صادرات النفط الكازاخية عبر الأراضي الروسية كما تقوم بتصدير الغاز الطبيعي، وتعمل كدولة عبور لصادرات الغاز الطبيعي من دول الجوار أوزبكستان وتركمنستان إلى روسيا عبر الخط العابر لوسط آسيا، الذي تسيطر عليه شركة غازبروم الروسية هذه الأخيرة تزود المصافي الكازاخية بالنفط الخام وكمية كبيرة من المنتجات النفطية، هذا فضلا على نشاط الاستكشاف في العديد من حقول النفط والغاز الطبيعي، أما تركمنستان ففي 2005 أبرمت معها روسيا اتفاقا يمتد لمدة 25 عاما لشراء الغاز (ينتهي في 2030)، وفي ماي 2007 أعلنت كل من روسيا وكازاخستان وتركمنستان عن الاتفاق على انشاء خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي "بريكاسبيرسكي"، يضمن لروسيا القدرة على احتكار تصدير الغاز التركماني[3].

وقد أبرمت شركة لوك أويل مع أوزبكستان اتفاقية للتعاون المشترك في إنتاج غاز حقول "كانديم" لمدة 35 عام بقيمة 1 مليار دولار، كما تعهدت غازبروم بالاستثمار في حقل الغاز "أوستيورت"، كما اتفقت الشركات الروسية والكازاخية على اتفاقيات مشاركة الإنتاج في حقول نفط كبيرة كحقل

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 325.

[2]– عبد القادر دندن، "حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي–الصيني–الأمريكي"، مرجع سابق، ص. 17.

[3]– بلمشاور رباب، " عسكرة أمن الطاقة في آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، (2022)، ص. 560.

"كورمانجازي"، و"تسنترالنوي"، و"تيوبكارلجان"، وهذا يمنح روسيا سيطرة على احتياطات الطاقة في آسيا الوسطى والتضييق على الخطط والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية للتواجد في المنطقة ومنافستها[1].

وما يعزز القوة والسيطرة الروسية هو البنى والمنشآت التحتية الخاصة بنقل النفط والغاز الطبيعي الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، التي تربط بين روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى ووصول هذه الأخير للأسواق العالمية، فروسيا تعمل على الحفاظ على سيطرتها على طرق النقل وإحكام سيطرتها على الدول المنتجة والمصدرة للغاز والنفط لهذه الدول، ولتحقيق ذلك اتفق رؤساء كل من روسيا وكازاخستان وتركمنستان في ماي 2007 على مشروعين لبناء أنبوبي نقل الغاز الطبيعي، ينطلق الأول من الحقول الشرقية لتركمنستان والثاني مواز له ينقل الغاز عبر كازاخستان على طول بحر قزوين والشمال نحو روسيا، لضمان نقل 20 مليار متر مكعب سنويا بدءًا من 2012، ويدخل هذين المشروعين في إطار توسيع أنبوب "بريكاسبيكي" الذي يربط تركمنستان وكازاخستان بروسيا، وتسعى من خلاله روسيا إلى إحباط مخططات الولايات المتحدة والدول الأوربية لبناء خطوط أنابيب نقل الغاز التركماني والكازاخي عبر بحر قزوين[2]، وتجاوز وتجنب طرق التصدير التي تسيطر عليها روسيا هذه الأخيرة التي أصبح تواجد وإهتمام القوى الغربية بالمنطقة إنشاء خطوط أنابيب نقل الطاقة يشكل تهديدا لنفوذها المستقبلي في المنطقة[3]، تحاول بكل الطرق مواصلة سيطرتها على مصادر الطاقة في جوارها الآسيوي وطرق نقلها.

وقد اعتمدت موسكو على سياسة الخرق الجيوبوليتيكي الإقليمي في محاولة منها لتخطي الواقع الجغرافي الذي يحيط بها عبر بناء سياسات وعلاقات قادرة على تأمين صادرات مواردها الطاقوية من النفط والغاز الطبيعي بهدف تحصين سياسة أمن الطاقة لديها، وذلك ضمن الرؤية الإستراتيجية التي تصب في حماية والدفاع عن مصالح وأمن روسيا الاتحادية[4].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 560، 561.

[2]– عبد القادر دندن، "حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي–الصيني–الأمريكي"، مرجع سابق، ص. 18.

[3]– Lena Jonson, "The Security Dimension of Russia's Policy in South Central Asia", **in**: Gabriel Gorodetsky, Op.Cite, p. 130.

[4]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 355.

المطلب الثالث: العلاقات الطاقوية روسيا–فضاء جنوب القوقاز

سعت كل من أذربيجان وجورجيا منذ نهاية الاتحاد السوفيتي إلى استقلالها عن الهيمنة الروسية، ولقد ساعد موقعهما الاستراتيجي وامتلاك أذربيجان لموارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعي على اهتمام القوى الغربية بالمنطقة، ما دفع بروسيا بالعمل على إبقاء دول هذا الإقليم داخل مجال نفوذها، ولقد كانت الحرب الجورجية الروسية 2008 إشارة واضحة من روسيا لتبليسي بأن هناك ثمنا باهض لمن يتجاهل مصالح موسكو ويتحداها في مجالها الحيوي[1].

لقد دخل النظام الدولي في مرحلة جديدة من الصعب أن نطلق عليها نظاما دوليا ويصعب تحديد بنيته لأنه لم يتشكل بعد، فهو في حالة "اللانظام" كما وصفه المفكر الإستراتيجي الأمريكي "**هنري كيسنجر**"، وإذا كان إستقرار النظام الدولي يرتبط بوجود توازن للقوى بين الدول الكبرى فإن نقطة الانطلاق لفهم الواقع الدولي الجديد تقوم على أن العالم أو الوضع الدولي يعيش "اللاقطبية"[2]، لكن هذا التصور بات محل شك وإنتقاد من طرف القوى الصاعدة التي تسعى إلى إضفاء سمة التعددية القطبية على النظام الدولي، وأن لا يكون هناك مركز لقوة مهيمنة وإنما مراكز متعددة للقوة تقوم على توازن المصالح بين هذه القوى.

وتتجه روسيا إلى تبني سياسات تهدف من خلالها إلى إعادة بعث دورها كفاعل إقليمي يسعى نحو الهيمنة، حيث أن السياق الاقتصادي والجيوسياسي العالمي الراهن يدفع بها إلى السعي لممارسة هيمنة نسبية على الصعيد الجيوسياسي والجيواقتصادي في علاقاتها مع دول فضاءاتها الإقليمية آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وشرق أوروبا، فروسيا اليوم تسعى لمراجعة النظام الدولي الراهن وتأكيد هيمنتها على الفضاء الأوراسي، وقد أثبتت روسيا قدرتها على فرض هيمنتها النسبية على جوارها الإقليمي من خلال نموذجين واضحين تماما، الأولى كانت حرب خمسة أيام الجورجية في 2008 والثانية أزمة شبه جزيرة القرم 2014، حيث انتهت الأولى بانفصال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية حليفتي روسيا عن جورجيا أما الثانية فانتهت بانضمام شبة جزيرة القرم لروسيا، وفي كلتا الحالتين لم يقم الغرب عبر حلف

---

[1]– Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. 256.

[2]– وسيم قلعجية، "روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي"، **في:** التقرير الإستراتيجي "النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والإتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015– 2016)"، الطبعة الأولى، (لبنان: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، 2017)، ص. 154.

الشمال الأطلسي بأي سلوك ردعي تجاه النزعة الروسية لمراجعة الخريطة الجيوسياسية لمجالها الحيوي في المنطقة ولعبها دورا حاسما في ذلك[1].

إن العودة المتأخرة لروسيا لفضاء جنوب القوقاز والتي بدت واضحة بعد الحرب الجورجية في أوت 2008، وما اتبعته روسيا من إجراءات في الفترة التي تلتها لاستعادة نفوذها في هذه المنطقة، كانت هي العامل الأساسي في تراجع النفوذ الأمريكي وتنامي الدور الروسي مرة أخرى[2]، إذا كانت روسيا قد تحملت بصعوبة توسع الناتو في أوروبا الشرقية وبحر البلطيق، فإنها تعتبر توغل الناتو المستمر في "جوارها القريب" أمرًا غير مقبول تمامًا، وتسبب نشر القواعد العسكرية الأمريكية في قيرغيزستان وأوزبكستان في احتدام الصراع بين روسيا والولايات المتحدة لمدة 13 عامًا في السنوات القليلة الماضية، استمرت الصراعات بين روسيا والغرب في فضاء "دول ما بعد الاتحاد السوفيتي"، وكان أكثرها خطورة الحرب الروسية الجورجية عام 2008[3].

إن الرد الروسي السريع والفعّال على الأزمة الجورجية ولد انتقادات قوية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لكن كلا الطرفين اتخذ إجراءات ضعيفة محاولين الضغط على العملاق الأورو–آسيوي، ليعيد النظر في موقفه الخاص بالاعتراف باستقلال جمهورتي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية، لكن روسيا تجاهلت ذلك كرد على موقفها الثابت في مواجهة هذه المناورة الجيوسياسية المضادة، بهدف تعزيز مكانتها على المستوى الدولي، ولقد تزامنت الأزمة في القوقاز الجنوبي مع إرتفاع أسعار الطاقة الذي أسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الروسي وتوطيد الاستقرار السياسي الداخلي، واستعادتها تدريجيا لنفوذها على الصعيد الدولي، ومن ثم المساهمة في إعادة صياغة عالم متعدد الأقطاب وتوازن في السلطة يتطلبه النظام العالمي[4].

---

[1]– محمد حمشي، "روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، (جوان 2016)، ص ص، 451، 452.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص. 107.

[3]– تشاو هوا شنغ، مرجع سابق.

[4]– أليهاندرو كاسترو أسبين، ترجمة: وفيقة إبراهيم، **إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب**، الطبعة الأولى، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص. 115.

وقد شكلت الأزمة الروسية الجورجية بكل حيثياتها وأطرافها المتعددة ومتغيراتها المختلفة مؤشرا واضحا لبداية جولة التنافس الاستراتيجي الروسي الأمريكي، يمتد من الجوار القريب لروسيا مرورا بالفضاء الأوراسي والأوروبي وانتهاءً بالفضاء العالمي ككل، وقد أعطت روسيا لنفسها الحق في التدخل السياسي والعسكري في الجمهوريات السوفيتية السابقة، خاصة في حالات التوتر أو التهديد بإلحاق الضرر بالمصالح الروسية والإثبات للعالم أن روسيا هي الوحيدة القادرة على ضمان أمن واستقرار المنطقة، لذلك لا يمكن تصور روسيا وهي تتنازل عن مكانتها وطموحاتها في هذه المنطقة في إشارة للقوى الغربية التي تسعى للسيطرة على دول المنطقة استنادا إلى بعض حلفائهم الإقليميين الجدد وعلى رأسهم جورجيا، هذه الأخيرة التي كانت أول موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة فيما يعرف بثورة الورود في 2003 ضد ما يعرف بالأنظمة التسلطية والنفوذ الروسي ثم انتقلت لأوكرانيا في 2004 وقرغيزستان في 2005[1]، وعليه يوجد لاعبين كثر في لعبة الأمن والطاقة ويتحتم على مختلف اللاعبين بأن يلعبوا تحت مظلة موازين القوى الجديدة والتي انبثقت عن الصراع في جورجيا[2].

إن إستراتيجية سياسة الطاقة الروسية منذ وصول "**بوتين**" إلى السلطة تعمل على تحقيق الهدف الأساسي من الموارد الطاقوية، ألا وهو زيادة القدرة الجيواستراتيجية لروسيا عن طريق زيادة تحكمها في أسواق الطاقة العالمية[3]، واستخدامها في ممارسة الضغوطات السياسية وهو الأمر الذي يضع هذه الاستراتيجية في صلب تصور العقيدة الروسية.

وتحظى جورجيا ومنطقة القوقاز بالأهمية الاستراتيجية في استعادة روسيا مكانتها الدولية من جهة وضمان وصولها للمياه الدافئة من جهة أخرى، والمحافظة بالدرجة الأولى على المصالح الروسية المتمثلة في موارد الطاقة في المنطقة وممرات نقلها وخاصة مع ما تكتسيه أداة الطاقة من أهمية في تحقيق أهداف استراتيجيتها تجاه الدول الأوروبية، ووقوع جورجيا في منطقة حساسة تعرف بممر الطاقة الجنوبي

---

[1]– سعد السعيدي، "تداعيات الأزمة الروسية–الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد الثاني والأربعون، (بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2009)، ص.ص، 95– 99.

[2]– برهان كور أوغلو، "دور روسيا في تشكيلات العالم الجديد"، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح بتاريخ 2020/08/2، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ubtfFd

[3]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 353.

لروسيا، والذي يربط منطقة بحر قزوين الغنية بالغاز والنفط بالأسواق الدولية مما يزيد من أهميتها لروسيا التي تسعى إلى أن تكون طرفا فاعلا في أية مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة[1].

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كانت العلاقات الروسية الجورجية تتمحور أساسًا على المواجهة المتبادلة والنزاع الحاد وانعدام الثقة، وقد أثرت التوترات والخلافات المستمرة بشكل سلبي على الجهود المبذولة لتحقيق التوازن المناسب في العلاقات الثنائية بين دول الجوار وأدت إلى عدد من المواجهات المباشرة وغير المباشرة، بينما يسعى الرئيس الروسي إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى واستعادة مجدها السابق والسيطرة على مناطق ذات أهمية استراتيجية في الفضاء السوفيتي السابق، تحاول جورجيا منذ اليوم الأول لاستقلالها الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها وتطوير مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيز القيم الديمقراطية والاندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية، واجهت الدولة ذات الخبرة القليلة في الاستقلال قضية إعادة ترسيخ مكانتها المستقبلية على المسرح العالمي وإعادة تحديد التوجه الاستراتيجي الصحيح للطريق إلى الديمقراطية والسيادة، وقد تزامن إعلان المجلس الأعلى لجورجيا الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في 9 أبريل 1991 مع توترات عرقية سياسية حادة في المنطقتين الانفصاليتين في جورجيا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومنطقة تسخينفالي، أدت الحرب إلى إضعاف التنمية الاقتصادية لجورجيا بشكل كبير وأدت في النهاية إلى ما يسمى "بالصراعات المجمدة frozen conflicts" التي لم يتم حلها[2].

سعى "**ميخائيل ساكاشفيلي**" إلى استقلال جورجيا السيادي وسلامة أراضيها وتوجهها الأوروبي الأطلسي كأحد الأولويات الأساسية لتنمية البلاد على المدى الطويل، حيث طور علاقات أوثق مع الناتو منذ 29 أكتوبر 2004 من خلال "خطة عمل الشراكة الفردية IPAP"، والتي بموجبها عدلت جورجيا نظامها السياسي والأمني والدفاعي وفقًا لمعايير الناتو وقد تم اتخاذ خطوات أخرى في سبتمبر 2006 عندما تم إنشاء لجنة الناتو في جورجيا، وتم بدأ تعميق العلاقات المتبادلة في عام 2003 في أعقاب

---

[1]– جهاد عودة، وآخرون، "الحرب الروسية–الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 1، (مارس 2017)، ص ص، 110، 111.

[2]–Ekaterine Lomia, "The Evaluation of Russia's Foreign Policy Towards Georgia Following The 'Rose Revolution'", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol. 6, No. 1, (2020), p. 133. Available at: https://bit.ly/3y2ouPp

"ثورة الورد" عندما دفع "**ساكاشفيلي**" لتحقيق المزيد من الإصلاحات الطموحة مع الناتو في مفهوم الأمن القومي لجورجيا المعتمد في 30 ماي 2005، أين تم تسليط الضوء على ما يلي: "كانت جورجيا كدولة على البحر الأسود وجنوب شرق أوروبا تاريخياً جزءًا جغرافيًا وسياسيًا وثقافيًا من أوروبا، لذلك فإن الاندماج في الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية الأوروبية والأوروأطلسية هو الإرادة الراسخة للشعب الجورجي، ترحب جورجيا بتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي وتعتقد أن اندماج دول البحر الأسود في الناتو والاتحاد الأوروبي سيعزز بشكل كبير أمن منطقة البحر الأسود باعتبارها الحدود الجنوبية الشرقية لأوروبا، يمثل الاندماج في الناتو والاتحاد الأوروبي أولوية قصوى في السياسة الخارجية والأمنية الجورجية.."[1].

أثار موقف "**ساكاشفيلي**" الموالي للغرب والمناهض لروسيا ومشاريع خطوط الأنابيب الجورجية إلى زيادة التوتر بين تبليسي وموسكو، حيث ساهمت هذه المشاريع مثل باكو – تبيليسي – جيهان، باكو – تبليسي – أرضروم ، نابوكو، تراسيكا، وايت ستريم،.. إلخ ، بجعل جورجيا مركزًا هامًا للنقل وفاعلا أساسيًا لأمن الطاقة في أوروبا، وردا على ذلك بدأت روسيا حصارًا اقتصاديا شاملا على جورجيا بحظر المنتجات الجورجية في السوق الروسية، هذه الأخيرة التي تعد ثاني أكبر سوق لصادرات جورجيا وقد تسبب ذلك في انهيار اقتصادي لها[2].

انخفضت التجارة بين روسيا وجورجيا بشكل ملحوظ مع تصاعد التوترات بين البلدين على الرغم من عدم انتهائها بأي حال من الأحوال، خلال هذه الفترة انخفضت حصة روسيا من إجمالي صادرات جورجيا من 17.8٪ في عام 2005 أي قبل عام من فرض روسيا الحظر على المنتجات الجورجية إلى 2.0٪ و 2.2٪ في عامي 2008 و2010 على التوالي، ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه السلبي في الواردات إلى جورجيا من روسيا أيضا والتي انخفضت من 15.4٪ في عام 2005 إلى 6.7٪ في عام 2008، وشكلت روسيا 5.5٪ فقط من جميع الواردات في عام 2010، من الجدير بالذكر أنه وفقا لبيانات حجم التجارة بين جورجيا وروسيا، فإن الأخيرة تحتل المرتبة الخامسة بين كبار الشركاء التجاريين

[1]– Ibid, p. 115.

[2]– Ibid, p. 116.

لجورجيا (بعد تركيا وأذربيجان وأوكرانيا وألمانيا ولكن في الوقت نفسه قبل دول مثل الولايات المتحدة وبلغاريا والصين وغيرها)[1].

وعليه أدت الحرب الروسية الجورجية في عام 2008 بالعلاقات الروسية الجورجية إلى أدنى مستوياتها، كما أظهرت حرب الأيام الخمسة بوضوح أن القارة الأوراسية لا تزال تواجه معضلات أمنية خطيرة في القرن الحادي والعشرين، في 29 أوت 2008 وردًا على اعتراف **ميدفيديف** بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين قامت جورجيا بقطع علاقاتها مع روسيا، وفي عام 2009 انسحبت جورجيا من رابطة الدول المستقلة وتم إنهاء جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وجورجيا في الفترة بين 2008 و2012.

قد شهد تغير السلطة في جورجيا في عام 2012 تحسنًا كبيرًا في العلاقات الروسية الجورجية، حيث انتهجت الحكومة الجديدة سياسة أكثر براغماتية تجاه موسكو تهدف إلى إصلاح العلاقات مع روسيا، وكان أهم أهدافها الرئيسية هو فصل القضايا السياسية عن الاقتصادية بين البلدين وتحسين العلاقات الاقتصادية مع موسكو، وذلك بعد مناقشات جنيف الدولية أين تم إنشاء ما يسمى بصيغة "مفاوضات أباشيدزه- كاراسين Abashidze-Karasin" في براغ في عام 2012، نتيجة للاجتماعات المتكررة بين "**زوران أباشيدزه**" و"**غريغوري كاراسين**" كقناة غير رسمية لمناقشة التجارة والقضايا الإنسانية بين البلدين، ففي نوفمبر 2012 تم إجراء مفاوضات متبادلة مع موسكو لاستعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة معها في أعقاب الحرب الروسية الجورجية، وتم التركيز على "القضايا الإنسانية والتجارية والاقتصادية، وكذا القضايا الأمنية التي تتمحور حول الإرهاب وتهريب الأسلحة في جورجيا وروسيا"، وعلى إثرها أعادت موسكو فتح العلاقات التجارية تدريجيًا مع جورجيا الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد الجورجي[2].

وقد نمت التجارة الثنائية بين روسيا وجورجيا حيث زاد تصدير النبيذ الجورجي والمياه المعدنية إلى السوق الروسية في عام 2013 بنسبة 315٪ مقارنة بعام 2012 في حين زادت الواردات بنسبة 24٪

[1]- Vladimer Papava, "Reforming of the Post-Soviet Georgia's Economy in 1991-2011", Georgian Foundation for Strategic and International Studies for Applied Economic Studies Research Paper, (03.2013), p p, 108, 109.

[2]- Ekaterine Lomia, Op.Cit, p p, 118, 119.

مقارنة بعام 2012، وتحسنت التجارة الثنائية بين روسيا وجورجيا بنسبة 17٪ في عام 2016، بينما نمت صادرات النبيذ الجورجي إلى روسيا في عام 2017 بنسبة 86٪، ووفقًا لما نشرته الوكالة الوطنية الجورجية للنبيذ فإنه من 2013 إلى 2018 كانت روسيا ثاني أكبر مستورد للنبيذ الجورجي بعد الصين، ووفقًا لوكالة السياحة الوطنية في جورجيا زار أكثر من 1.6 مليون سائح روسي جورجيا في عام 2018، وأنفق كل سائح روسي منهم ما يقارب 510 دولار أمريكي أثناء إقامتهم في البلاد هذا فضلا على هجرة الجورجيين إلى روسيا، فوفقًا للبيانات الإحصائية التي نشرها بنك جورجيا الوطني فإن ما يقارب من نصف إجمالي الأموال المحولة إلى جورجيا في 2012-2018 كانت من روسيا[1].

الشكل رقم (7): يمثل التبادل التجاري بين روسيا وجورجيا للفترة مابين 2004-2018

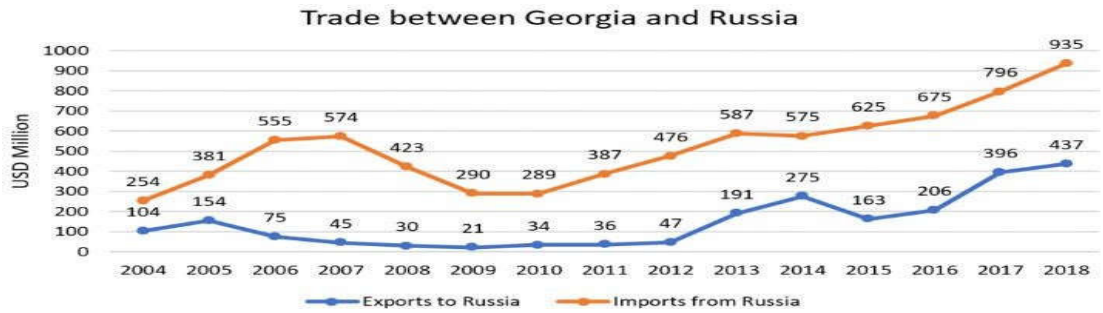

Source: Ekaterine Lomia, Op.Cit, p. 110.

ورغم تحسن العلاقات الاقتصادية في جانبها التجاري بين جورجيا وروسيا لا تزال قضية الأقاليم المستقلة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أحد أبرز التحديات بين البلدين، حيث تعتبر جورجيا أن 20% من أراضيها المعترف بها دوليا هي تحت السيطرة الروسية، وأن روسيا تتبع سياسة "الضم الزاحف" للأراضي الجورجية وتمارس الضغط السياسي والاقتصادي عليها حتى تبقى تحت سيطرتها ونفوذها، ولهذا تسعى جورجيا إلى تعزيز علاقاتها وتنمية شراكاتها مع الغرب لمواجهة التهديدات المحتلمة من روسيا، وكذا سعيها الحثيث لتقليل اعتمادها الاقتصادي على روسيا والعمل على تنويع الدول التي تصدر لها وفي هذا الصدد عقدت اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والصين[2].

وتعود أهمية منطقة القوقاز الجيواستراتيجية إلى محاذاتها لبحر قزوين الذي يعد ثاني منطقة غنية بالموارد الطاقوية بعد منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر جورجيا دولة ممر رئيسية لعبور هذه الموارد إلى

[1]– Ibid, p p, 119, 120, 121.

[2] – Ibid, p. 124.

البحر الأسود وتركيا والإتحاد الأوروبي، ويرى المفكر الأمريكي "**بريجنسكي**" أنه إذا سيطرت روسيا على جورجيا سيؤدي إلى ".. محو جورجيا من خريطة الطاقة وفرض روسيا نفسها كمنطقة عبور وحيدة للطاقة المنتجة من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز"[1]، ولهذا تسعى جورجيا بدعم من القوى الغربية إلى تحييد روسيا من مشاريع نقل الطاقة من أذربيجان وآسيا الوسطى إلى الدول الأوروبية، وقد تم وضع العديد من المشاريع لخطوط أنابيب نقل للنفط والغاز "باكو–تبليسي–جيهان"، و"باكو– تبليسي–سوبسا"، و"باكو– تبليسي–أرضروم"، علاوة على ذلك وافقت جورجيا مع أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق على إنشاء منطقة بحر البلطيق بين "كاسبيكو–بونتيكو Caspico–Pontico" المصممة لتوصيل النفط من أذربيجان وربما دول بحر قزوين الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي متجاوزة الأراضي الروسية[2].

الشكل رقم (8): يمثل خطوط أنابيب نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين عبر جورجيا

المصدر: متوفر على الرابط: https://bit.ly/3OxAzm1

وقد أدت الإستراتيجية الروسية باستخدام القوة الصلبة (الحرب الروسية الجورجية 2008) إلى التقليل من أهمية دور جورجيا كوكيل وناقل للطاقة، ورؤية المجتمع الدولي لها على أنها دولة غير

[1]– Ioana-Iulica Voicu, Madelaine Pepenel, "Energy Insecurity Crisis: The Case of Georgia",**European Journal of Interdisciplinary Studies**, Vol. 2, Issue. 2, (December 2010), p. 81. Available at: https://bit.ly/3yaxliX

[2]– Ibid, p p, 82, 83.

مستقرة، وقد يشكل ذلك مخاطر وتهديدات لشبكة نقل الطاقة التي تدعمها الدول الغربية التي تمر عبر أراضيها[1]، وهذا في إطار التنافس الدولي للسيطرة على الأقاليم والأسواق الإستراتيجية.

ويرى البروفيسور "**فلاديمير بابافا**" وهو أكاديمي اقتصادي جورجي أن روسيا تسعى لإستعادة الإمبراطورية بشكل حديث، والتي تنعكس في مفهوم "الإمبراطورية الليبرالية" حيث يشير هذا المفهوم إلى أنه "من خلال التوسع الاقتصادي يمكن لروسيا استعادة نفوذها في كامل مساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي"، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم كان شائعًا بشكل خاص في 1998-2005، حيث بدأت روسيا في تشكيل "الإمبراطورية الليبرالية" مع أرمينيا شريكها الاستراتيجي في المنطقة أين تم توقيع الاتفاقية الروسية الأرمينية "الملكية مقابل الديون" في نهاية عام 2002، وبموجب هذه الاتفاقية تملك روسيا الشركات الأرمينية التي تبين أن قيمتها (93 مليون دولار أمريكي) مقابل سداد ديونها بالكامل لروسيا، وبذلك تسيطر "الإمبراطورية الليبرالية" الروسية على اقتصاد أرمينيا بالكامل[2].

كما قامت أرمينيا بنقل حقوق إدارة السكك الحديدية الأرمينية إلى شركة الاحتكار الروسية "السكك الحديدية الروسية"، وهي مملوكة كليا للدولة لمدة 30 عامًا ويمكن تمديدها لمدة 20 عامًا أخرى بعد فترة التشغيل الأولية البالغة 20 عامًا، وقد تم تنفيذ ذلك من خلال إنشاء شركة تابعة لها بنسبة 100٪ "سكك حديد جنوب القوقاز" ويكشف اسم الأخيرة عن نية روسيا في امتلاك خطوط السكك الحديدية الأرمنية والجورجية أيضًا، أما الخطوة الثانية لروسيا لاستعادة إمبراطوريتها في القوقاز فكانت السعي لاندماج أرمينيا وروسيا في مساحة اقتصادية واحدة، وبما أن الموقع الجغرافي لجورجيا يعيق تحقيق هذا الهدف كان على روسيا التعامل مع جورجيا في المقام الأول، ويمكن القول هنا أنه في حالة تنفيذ خطة "الإمبراطورية الليبرالية" بنجاح في جورجيا، سيكون من الأسهل إشراك أذربيجان حيث أن جميع طرق النقل والاتصالات الرئيسية بما في ذلك أهم خطوط الأنابيب تمر عبر جورجيا[3].

---

[1]- Ibid, p. 84.

[2]- Vladimer Papava, "Post-Soviet Economic Relations between Georgia and Russia: Reality and Development Potential", **in**: George Khutsishvili and Tina Gogueliani, **Russia and Georgia**: **The Ways Out of the Crisis**, (Tbilisi: International Center on Conflict and Negotiation, 2010), p p, 33, 34.

[3]- Ibid, p. 34.

وكانت المحاولة الأولى لإشراك جورجيا في الإمبراطورية الليبرالية الروسية في عام 2003، عندما اشترى "**أناتولي تشوبايس**" أسهم وأصول الشركة الأمريكية "الجمعية الكهروكيميائية الأمريكية American Electrochemical Society" مالكة شبكة توزيع الكهرباء في تبليسي، نتيجة لذلك تمكنت الشركة الروسية من السيطرة على 75 ٪ من شبكة الكهرباء في البلاد، بعد "ثورة الورود" الجورجية كان سعر خصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة أعلى بكثير من السعر المدفوع للأصول خلال فترة رئاسة "**شيفرنادزه**"، ولكن بسبب الافتقار إلى الشفافية تمكنت الشركات الروسية والشركات التابعة لها المسجلة في بلدان ثالثة من شراء معظمها، حيث تمكنت الشركة الروسية القابضة "المستثمرون الصناعيون" من الحصول على منجم الذهب الرئيسي ثم إنتاج نصف المصنع لسبائك الذهب[1].

الأداة الرئيسية لسياسة روسيا الخارجية هي شركة "غازبروم" التي تهدف ليس فقط للسيطرة على صناعة الغاز في جورجيا، ولكن أيضًا على خط أنابيب الغاز الوحيد الذي ينقل الغاز الروسي إلى جورجيا وأرمينيا، حيث إذا لم تتدخل الولايات المتحدة في المفاوضات بين جورجيا و"غازبروم" بشأن بيع خط الأنابيب إلى الأخيرة فسيكون خط الأنابيب في أيدي شركة غازبروم، هذه الأخيرة ليست الشخص الاعتباري الوحيد الذي ينفذ الاستراتيجية الروسية في القوقاز، ففي عام 2004 اشترى بنك "فينيشتور بنك Vneshtorgbank" الروسي المملوك للدولة حصة مسيطرة في "آرمز بنك Armsberbank" الأرميني، وفي العام التالي اشترى حصة مسيطرة في البنك الجورجي المتحد المخصخص ثالث أكبر بنك في جورجيا، في الواقع قام بنك Vneshtorgbank بتأميم البنك الجورجي المتحد وفي هذه الحالة أصبح مالكه الجديد الدولة الروسية[2]، وعليه يتضح مدى سعي روسيا لبسط هيمنتها خاصة في الجانب الاقتصادي على دول جنوب القوقاز، وهو ما يفسر كون روسيا لم تكن مهتمة بتطوير ممرات لنقل الطاقة عبر جورجيا أو في بناء خط أنابيب نظرا لإحكامها السيطرة على البنية التحتية لهذه الدول، وإنما توظف أي وسيلة لعرقلة تنفيذ المشاريع الغربية لأنابيب الطاقة.

منذ منتصف عام 2000 بدأت القيادة الروسية في تعزيز سلطتها من خلال سيطرة الدولة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث اعتبرت وزارة الطاقة الروسية أن الموارد الطاقوية أداة جيوسياسية وأحد الأدوات الناعمة الحاسمة التي تستخدمها روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في العالم، حيث عززت

[1] –Ibid, p. 35.

[2]–Ibid, p. 36.

صادرات الطاقة الروسية بشكل كبير من عائداتها وقوتها الاقتصادية، وقد تبنت موسكو بعض المواقف التكتيكية مثل ارتفاع الأسعار أو الخصومات وتعطيل الإمدادت من أجل تعزيز دوافعها الجيوسياسية، وقد وظفت أنابيب الغاز كسلاح سياسي فاعل في يد الدولة ضد الأطراف الأخرى، كما أن روسيا تمارس نفوذها الطاقوي من خلال شركاتها الطاقوية الكبرى التي تعمل في مشاريع استخراج موارد الطاقة الروسية والإمدادات، بالإضافة إلى المشاريع التعاونية في الدول التي ترتبط معها بمصالح طاقوية[1]، وتعد هذه الشركات من أبرز أدوات النفوذ الروسي في فضاءاتها الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية.

إنطلاقا من تقدير وضعها المميز كقوى عظمى للطاقة عقدت روسيا اتفاقيات عديدة مع الكثير من الدول، لتطوير شبكة أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي إلى المراكز الاقتصادية الكبرى في أوروبا وآسيا، إن الأهمية الإستراتيجية تكمن في أن احتياطها من النفط والغاز الطبيعي هو الأكبر خارج المثلث غير الثابت للبحر الأسود- بحر قزوين- الخليج العربي ما يمنحها وضع استثنائي من الأمن والثقة في إمدادتها[2].

وتسعى روسيا بقوة أكبر إلى النفوذ الدولي وتعظيم فائدتها من سياسة الطاقة الدولية، حيث تساهم عائدات صادرات الطاقة بجزء كبير من الدخل القومي لروسيا، وعليه تقوم موسكو بكل ما تستطيع لتعزيز إنتاج الطاقة لكي تزيد من عائدات إضافية للتنمية الاقتصادية والسياسية، واستخدمت القيادة الروسية صادرات الطاقة كوسيلة لتمتين علاقاتها مع دول بيئتها الإقليمية، هذا فضلا على سيطرتها على طرق خطوط أنابيب الطاقة، فهذه الأخيرة تعد بالنسبة لروسيا ليست مصدر إيراد فقط، وإنما آلية توظفها للتأثير السياسي على دول فضاءاتها الإقليمية[3].

هذا ما نلحظه في علاقات روسيا بأذربيجان فرغم أن روسيا لا تبدو مستعدة لقبول اتفاقيات الطاقة لأذربيجان مع الشركات الأجنبية، إلا أن لوبي الطاقة الروسي بقيادة رئيس الوزراء الروسي آنذاك "**فيكتور شيرنوميردين**" بذل جهدًا لإقامة علاقات جيدة مع أذربيجان، وتم التوقيع على اتفاقية في باكو سبتمبر 1994 والتي بموجبها منح شركة النفط الروسية العملاقة "لوك أويل" حصة 10% من "اتفاقية

---

[1]- سوزي رشاد، مرجع سابق، ص. 135.

[2]- أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص. 115.

[3]- مايكلر كيلر، ترجمة: أحمد رمو، **دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، مرجع سابق، ص ص، 292، 293.

القرن" من حيازات شركة "سوكار" وهي شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان، على الرغم من تعثر العلاقات الروسية الآذرية في بداية التسعينات نظرا لتوجهات النخبة الحاكمة في أذربيجان بقيادة "**إبولفز ألشيبي**" التي كانت ترفض التقارب مع روسيا، وركزت على توثيق علاقاتها مع الغرب حيث رحبت بتواجد الشركات الغربية في أذربيجان ولم تمنح أي أسهم للشركات الروسية في الاتفاقيات الطاقوية، وكان هذا يتعارض مع المصالح الروسية في المنطقة بالإضافة تبني حكومة "**ألشيبي**" سياسة رفض تواجد القوات الروسية في المنطقة.[1]

ففي 20 سبتمبر 1994 وقعت القيادة الأذربيجانية عقدًا أساسيًا للنفط مع شركات الطاقة الغربية الرائدة (BP، Exxon، Amoco، والعديد من الشركات الأخرى)، جلبت هذه الاتفاقية التي أطلق عليها "اتفاقية القرن" اهتمامًا غربيًا كبيرًا للدولة القوقازية الصغيرة، وربطت أذربيجان بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكان عقد تطوير حقل النفط "الأذري–شيراق–جونشلي" (ACG) في القسم الأذربيجاني من بحر قزوين هو أول اتفاقية لتقاسم الإنتاج وقعتها الحكومة الأذربيجانية وشركات الطاقة الغربية، ولقد كانت الاتفاقية سابقة خطيرة من وجهة نظر صانعي السياسة والسياسيين الروس والإيرانيين، الذين عارضوا بشدة أي عقد من أي نوع يوسع النفوذ الغربي في منطقة بحر قزوين، وشجبت وزارة الخارجية الروسية الاتفاقية على الفور بقولها إن الوضع القانوني لبحر قزوين لم يتم حسمه، ما جعل من المستحيل على أي من الدول المحاذية له توقيع أي عقود قانونية مع الشركات الغربية وبدء الاستكشاف وأعقب ذلك تهديدات بفرض عقوبات على أذربيجان[2].

مع وصول "**حيدر علييف**" إلى السلطة في 1993 اتسمت سياساته تجاه روسيا بكونها أكثر ليونة واعتدالاً مما كان عليه "**إلتشيبي**"، حيث قام بتوقيف أعمال الشركات الغربية في أذربيجان في نفس السنة كما قام بتجميد الحسابات المصرفية لهذه الشركات، وفي صيف عام 1993 قام **علييف** بزيارة روسيا بهدف وقف الغزو الأرمني (بمساعدة روسيا) للأراضي الأذربيجانية واستعادة الأراضي المحتلة، أراد

[1]–Araz Aslanli, "Azerbaijan–Russia Relaions: Is The Foreign Policy Stratey of Azerbaijan Changing?", **TURKISH POLICY QUARTELY**, Vol.9, No. 3, (January 2010), p p, 139,140, 141.

[2]– Fariz Ismailzade, **Russia's Energy Interests in Azerbaijan: A comparative study of the 1990s and the 2000s**, (London: Global Market Briefings, 2006), p. 9.

"**علييف**" إقامة علاقات جيدة وأبدى استعداده للانضمام في كومنولث الدول المستقلة، حيث وافق البرلمان الأذربيجاني على اتفاقية العضوية في كومنولث الدول المستقلة في 20 سبتمبر 1993 ووقع "**علييف**" الاتفاقات ذات الصلة في موسكو في 24 سبتمبر 1993[1].

وشدد على أن أذربيجان ترتكز على مبدأ "توازن القوى" في سياستها الخارجية فهي تسعى للتقارب مع روسيا والغرب معا، والحفاظ على توازن القوى بين الدول الكبرى في المنطقة والاستفادة أيضًا من حقيقة أن هذه الدول تتنافس مع بعضها البعض على النفوذ في المنطقة، وقد أكد ذلك الباحث "**تيفروز مامادوف**" في مقال له المنشور في 2010 على مجلة "Azerbaijan Focus "وهي مجلة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية برئاسة رئيس جمهورية أذربيجان أن "التوجه الأوروبي هو أحد أولويات أذربيجان ولا يزال قائما"، مع التأكيد على أهمية العلاقات الجيدة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في الواقع شاركت أذربيجان في تحالفات وتشكيلات أخرى تعتبر مؤسسات مناهضة لروسيا وحافظت على هذا المنظور منذ ذلك الحين، وذلك ردا على تقديم روسيا الدعم العسكري لأرمينيا في عام 1997 والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى نقل الجنود الروس من القاعدة التي أفرغت في جورجيا إلى أرمينيا[2].

بعد أن أصبحت "لوك أويل" شريكًا في الحقل "الأذري–شيراق–جونشلي" بدأ وجودها في مشاريع النفط والغاز الأذربيجانية في الازدياد، ومع حلول عام 1997 أصبحت القوة السياسية الروسية مركزة في يد التكنوقراط الشباب والأوليغارشيين، حيث دعا هؤلاء الأشخاص إلى توسيع السياسة الخارجية الروسية في الخارج القريب من خلال الوسائل الاقتصادية، وضغطوا من أجل مشاركة أكثر فاعلية وتوغلا من قبل شركات الطاقة الروسية في مشاريع في أذربيجان، أين قام نائب رئيس الوزراء آنذاك "**نيمتسوف**" ونائب مدير مجلس الأمن الروسي "**بيريزوفسكي**" بزيارة إلى باكو في عام 1997 والتقيا بالرئيس "**حيدر علييف**" لمناقشة العلاقات الثنائية والمشاريع في قطاع الطاقة[3].

في عام 1996 حصلت شركة لوك أويل أيضًا على 10٪ من أسهم حقل غاز "شاه دينيز" و60٪ من أسهم حقل "يالاما" النفطي في عام 1997، الذي تقدر إنتاجيته حوالي 0.5 مليار طن من

[1]– Araz Aslanli, Op.Cit, p p, 139, 140.

[2]–Ibid, p p, 143, 144.

[3] – Fariz Ismailzade, Op.Cit, p. 12.

النفط بتكلفة قدرها بملياري دولار حسب لوك أويل، كما توصلت شركة "سوكار" إلى اتفاقية مع لوك أويل حيث حصلت هذه الأخيرة على 60٪ من الأسهم في العقد، ولكن في 4 أبريل 2003 باعت شركة "سوكار" 20٪ أخرى من الأسهم للوك أويل مقابل 30 مليون دولار مع تحويل الأموال إلى صندوق النفط الحكومي في أذربيجان، وقد تم توقيع عقد تطوير حقل "يالاما" في 1997 خلال زيارة رسمية للرئيس "**حيدر علييف**" لموسكو، وزيارة بهذا المستوى الرفيع كانت بهدف بدء علاقات جديدة بين البلدين، فمن خلال زيارة موسكو وتوقيع عقود النفط أراد الرئيس "**علييف**" أن يكسب ود الكرملين، ومحاولة نيل الدعم الروسي بشأن قضايا مثل نزاع ناغورنو كاراباخ، ومنع المساعدة العسكرية الروسية لأرمينيا المتنازعة مع أذربيجان[1].

وخلال الزيارة نفسها وقعت الحكومة الأذربيجانية عقدًا مع لوك أويل وروسنفت لتطوير حقل نفط "كياباز"، لكن الحكومة التركمانية اعترضت لاحقًا على العقد وتم تجميد التقدم في هذا المشروع، وبحضور عمالقة الطاقة لوك أويل وروسنفت أثبتت موسكو استخدام شركات النفط كأدوات سياسية في أذربيجان، كما أثبتت أن شركات النفط خلال النصف الأخير من التسعينيات هي التي ضغطت من أجل تحسين العلاقات الأذربيجانية الروسية[2].

لقد أدركت القيادة الروسية أن منفذ الهيمنة الروسية على المنطقة من خلال بناء روابط اقتصادية قوية، وشراء وخصخصة البنية التحتية للطاقة المحلية أكثر سهولة من توظيف النزاعات العرقية والانفصالية والمساعدة العسكرية للسيطرة على دول المنطقة، وبالتالي جعل الجمهوريات السوفيتية السابقة تعتمد على روسيا ليس فقط سياسيًا ولكن أيضًا اقتصاديًا من حيث الطاقة، حيث سعى القادة الروس إلى زيادة نفوذهم الاقتصادي في دول الجوار اعتقادًا منهم أن العلاقات التجارية الأقوى ستزيد من النفوذ السياسي للكرملين، لكن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها روسيا في التسعينات وانخفاض أسعار النفط أدى إلى نقص التمويل مما جعل هذه العملية صعبة للغاية بالنسبة لموسكو، لكن مع بداية الألفية الجديدة

[1]– Ibid, p p, 12, 13.

[2]– Ibid, p. 13.

وارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية عادت شركات الطاقة الروسية للبحث عن سبل بسط سيطرتها على السياسة الطاقوية لدول الجوار الإقليمي[1].

أرادت روسيا تصدير النفط الأذربيجاني عبر الأراضي الروسية بنفس الطريقة التي يتم بها تصدير النفط الكازاخستاني، أين أنشأت كازاخستان اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين ومعه طريق تصدير رئيسي من حقل تنجيز إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، امتلكت الحكومة الروسية 24% من اتحاد خطوط الأنابيب (الكونسورتيوم) مع 20% إضافية تذهب إلى لوك أويل وروسنفت، وهكذا أرادت روسيا تطبيق نفس النموذج على أذربيجان وإنشاء كونسورتيوم مماثل، وتمتلك روسيا منه هامشا جزئيًا أو كبيرًا ويضمن تدفق النفط الأذربيجاني عبر الأراضي الروسية، في الوقت نفسه كانت الإدارة الأمريكية تضغط من أجل اقتراح تصدير الغاز التركماني والأذربيجاني عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية الذي يعد تحديا وتهديدا للنفوذ الروسي، لذلك كان بوتين عازمًا على منع ذلك واستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى في المنطقة[2].

عقب الحرب الروسية الجورجية 2008 التي كانت بسبب سياسات الحكومة الجورجية وسعيها للتقارب مع الغرب وعزمها للعضوية في حلف الناتو، دفعت بروسيا للتوجه للخيار العسكري لتأكيد نفوذها وأنها القوة العظمى الوحيدة في منطقة جنوب القوقاز ولها مصالح متجذرة مع دول المنطقة، وأسفرت تلك الحرب على تغير الواقع الجيوسياسي للمنطقة وفرضت قيودا على تحركات القوى الغربية فيها، وشكلت تحديات سياسية ليس فقط لجورجيا ولكن لباقي دول فضاء مابعد الاتحاد السوفيتي وأجبرتها على إعادة تقييم سياستها الخارجية، وكانت أذربيجان من بينها حيث واجهت الحكومة الأذربيجانية مهمة صعبة في إعادة تعريف تصوراتها للعالم حولها وإعادة هيكلة جدول أعمال سياستها الخارجية[3].

مقارنة مع بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى تمكنت أذربيجان من الحفاظ على سياستها الخارجية المستقلة والمتوازنة، لكن ما زعزع السياسة الخارجية المتوازنة خلال ذلك الوقت كانت جهود الحكومة التركية لرفع الحظر التجاري وفتح الحدود مع أرمينيا بضغط من الولايات المتحدة والاتحاد

---

[1]– Ibid, p. 16.

[2]– Ibid, p p, 17, 18.

[3]– Shamkhal Abilov and Ismayil Isayev, "Azerbaijan–Russian Relations: Azerbaijan's Pursuit of Successful Balanced Foreign Policy", Orta **Asya ve Kafkasya Arastırmaları (OAKA)**, Cilt: 9, Sayı: 19, (2015), p. 120. Available at: https://bit.ly/39PqFOd

الأوروبي، مما أثار مواقف معادية للغرب ومناهضة لتركيا في سلوك السياسة الخارجية لأذربيجان، وتجد الإشارة إلى أن الحدود بين تركيا وأرمينيا كانت مغلقة منذ عام 1993 عندما احتلت القوات العسكرية الأرمنية منطقة كيلبجار الأذربيجانية[1].

ففي أكتوبر 2009 عندما تم توقيع البروتوكولات بين تركيا وأرمينيا وقعت شركة غازبروم الروسية عقدًا مع شركة سوكار الأذرية اتفاقية، من أجل توريد 0.5 مليار متر مكعب من الغاز الأذربيجاني سنويًا إلى شمال القوقاز وتم مضاعفة الحجم مرتين لاحقا، ويرجع هدف روسيا إلى شراء الغاز الأذربيجاني بأسعار السوق إلى اعتزامها تقليل جاذبية مشاريع الغاز الطبيعي المحتملة، لإثبات أن أذربيجان لن تملك ما يكفي من الغاز لملء الخط المقترح من الشركات الغربية، إلى جانب ذلك كانت روسيا تسعى لتأمين إمدادات الطاقة في شمال القوقاز لأنه كان مكلفًا بالنسبة لروسيا، أن توفر الطاقة لهذه المنطقة النائية من قبَلها ورأت أن شراء الغاز من جارتها الجنوبية سيوفر عليها التكاليف المالية للنقل، ومن ناحية أخرى فإن التعاون في مجال الغاز مع روسيا مفيد أيضا لأذربيجان أين تمكنت هذه الأخيرة من بيع غازها بسعر السوق، حيث خلال ذلك الوقت كانت الجارة الغربية لأذربيجان جورجيا تدفع 120-140 دولارًا فقط، أما تركيا فقد بدأت تدفع ثمن الغاز بسعر السوق في عام 2010 فقط، علاوة على ذلك يمكن أن يصبح الاتجاه الشمالي لتصدير الغاز الأذربيجاني استراتيجيًا على المدى المتوسط خاصة في حالة وجود مشاكل مع الشركاء الغربيين التقليديين، بموجب هذا الاتفاق أثارت أذربيجان أيضًا احتمالًا جديدًا باختيار روسيا كوسيلة عبور رئيسية لتصدير غازها إلى الأسواق الأوروبية[2].

أثار الاتجاه المتزايد في السياسة الخارجية لأذربيجان تجاه روسيا بعد عام 2008 نقاشًا بين المحللين بأن أذربيجان غيرت سياستها الخارجية وتجاهلت ميزان القوى في المنطقة، كما أثار مخاوف الدول الغربية من قدرة أذربيجان على توفير ما يكفي من الغاز للمشاريع الطاقوية المخطط لها، وقد أعرب صناع السياسة والخبراء الأمريكيون عن قلقهم من أن "موسكو تكتسب زخماً سياسياً واقتصادياً وتعزز موقعها في جنوب القوقاز"[3].

[1]– Ibid, p. 129.

[2]–Ibid, pp, 130, 131.

[3]– Ibid, p. 131.

لكن ذلك لم يكن هدفا بالنسبة لأذربيجان التي كانت تسعى دوما لتحقيق التوازن في سياستها تجاه القوى الإقليمية والدولية، وكذا الحفاظ على التنوع في سياستها الخارجية وتجنب النهج الأحادي الجانب في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، والتكيف بشكل متساو مع الأطر التفاعلية الإقليمية والدولية، وفي ظل تزايد الأهمية الجيواستراتيجية لأذربيجان في سياسات القوى الكبرى والتنافس الدولي على مواردها الطاقوية، وجدت الحكومة الأذرية أن من مصلحتها العمل وفق مبدأ التوازن في علاقاتها الخارجية في ظل هذا التنافس، وعدم الإنحياز لأحدى مدارات القوى الكبرى بالحفاظ على سياسة خارجية مستقلة[1].

فأذربيجان ترى أن مصلحتها تكمن في الحفاظ على موقف التوازن في المنافسة التي تجري بين روسيا وإيران والولايات المتحدة وربما تركيا حولها، وأن تثبت نفسها من حيث تجنب أن تصبح في فلك أي من هذه البلدان وتنتهج سياسة خارجية مستقلة تمامًا، هدفت هذه السياسة البراغماتية لأذربيجان إلى الحفاظ على استقرار العلاقات مع دول الجوار القوية وتقليل التهديدات التي قد تأتي منها، وبناء شراكة استراتيجية تراعي المنافع المتبادلة لجميع الأطراف، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأولي لأذربيجان كان زيادة جهودها للاندماج في المؤسسات الغربية بتوظيف مواردها الطاقوية وذلك لتحقيق توازن النفوذ بين روسيا وإيران، وما نلحظه في السنوات الأخيرة أن مصادر الطاقة والموقع الاستراتيجي المهم بكونها دولة عبور محتملة في المستقبل القريب لنقل الموارد الطاقوية من آسيا الوسطى إلى أوروبا أعطت لأذربيجان ثقة كبيرة لانتهاج سياسة خارجية مستقلة، كانت تلك نقطة تحول دفعت أذربيجان لاحقًا للانضمام إلى حركة عدم الانحياز، فالسياسة الخارجية لأذربيجان تستند إلى البراغماتية وليس الأيديولوجية حيث تجنبت تبني أيديولوجيات "أوروبية أطلسية" كليًا ولا أيديولوجية "الهيمنة الروسية" ولا أيديولوجية إيران في ظل "التضامن الإسلامي"، وإنما حاولت أذربيجان توظيف تلك الأيديولوجيات بما يتوافق مع مصالحها الوطنية[2]، لقد اختارت أذربيجان طريقتها الخاصة التي ساعدتها حتى الآن في التغلب على العديد من التحديات التي تواجهها، على الرغم من أننا ندخل عصرا يشهد تحولا في مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق فقد اختارت أذربيجان البقاء في الوسط.

---

[1]- Kamal Makili-Aliyev, "Azerbaijan's Foreign Policy: Between East and West", **Istituto Affari Internazionali**, IAI working papers 13-05, (january 2013), p p, 10, 11.

[2]-Shamkhal Abilov and Ismayil Isayev,Op.Cit, p p, 137, 138.

تم التوقيع على إعلان مشترك بين حكومة أذربيجان والاتحاد الأوروبي في يناير 2011 بشأن تطوير شبكة خطوط الأنابيب من أجل نقل الغاز الأذربيجاني إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا، ثم اتفاقيتين أخريين بين أذربيجان وتركيا في أكتوبر وديسمبر من نفس الفترة، وقد أثار بناء خط أنابيب الغاز عبر الأناضول "TANAP" والذي تم تشغيله عام 2018 وسينقل 16 مليار متر مكعب سنويًا التوتر بين روسيا وأذربيجان، وتجدر الإشارة هنا أن هذه الاتفاقية لا تستثني روسيا فقط من تصدير الغاز من المرحلة الثانية من حقل "شاه دنيز" الأذربيجاني الضخم، بل ستكون بمثابة طريق تصدير بديل للغاز التركماني أيضًا إذا تم تمديد خط الأنابيب عبر بحر قزوين[1].

خريطة رقم (11): توضح مسار خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى أوروبا

المصدر: متوفر على الرابط https://bit.ly/3HZWBvM

كما قامت السلطات الأذربيجانية بدعم من الشركات الغربية ببناء خطوط أنابيب خارج الأراضي الروسية، منها أنابيب تصدير الطريق الغربي المعروف باسم خط أنابيب باكو–سوبسا الذي يمتد من محطة سانغاتشال إلى محطة سوبسا في جورجيا ويبلغ طوله 920 كلم وينقل 15 مليون طن من النفط سنويا نحو الدول الأوربية تم تشغيله في 1999، بالإضافة إلى خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) وهو خط ينقل النفط الأذربيجاني من بحر قزوين إلى ميناء جيهان في تركيا ثم إلى الأسواق الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طوله 1768 كم، بدأ تشغيل خط الأنابيب في 2006 ويتم نقل 50 مليون طن من النفط سنويا عبره، ويعد هذا الخط طريقًا جذابًا للنقل لدول آسيا الوسطى حيث

[1]– Ibid, p.132.

يعتبر فرصة لإيصال نفطها إلى الأسواق الأوروبية، وفي أكتوبر 2013 تم نقل النفط الخام من تركمانستان عبر خط الأنابيب BTC، والنفط الخام لحقل "تنجيز" الكازاخستاني عبر هذا الخط أيضا[1]، ويعتبر خط أنابيب الغاز باكو–تبليسي–أرضروم الأكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في سعيه لتحقيق أمنه الطاقوي يبلغ طوله حوالي 980 كيلومتراً وستبلغ طاقة نقل الغاز من 10 مليار متر مكعب إلى 30 مليار متر مكعب (في المرحلة الأولى) سنوياً[2].

وبهذا تلعب أذربيجان دورًا كبيرًا في أمن الطاقة في أوروبا بل ويعتبرها بعض الخبراء "الشريك الرئيسي في مشاريع الطاقة الإقليمية لبحر قزوين"، كما تم الإشارة سابقا في عام 2006 وقع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع أذربيجان، تلاها في عام 2011 الإعلان المشترك حول الممر الجنوبي حيث سعى الجانبان إلى إعادة تأكيد التزاماتهما بشأن مشاريع الطاقة، من جانبها أذربيجان شريك مخلص في إطار "الشراكة الشرقية" وهي الامتداد الإقليمي لسياسة الجوار الأوروبية، تعمل هذه الشراكة على تطوير التعاون بين أذربيجان والاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات بما في ذلك أمن الطاقة، والتعاون الاقتصادي، وأمن الحدود، وبناء القدرات المؤسسية، وكذلك بعض قضايا سيادة القانون والديمقراطية، وتكرس أذربيجان جهودها للتنمية في جميع هذه المجالات وللتعاون المثمر مع الاتحاد الأوروبي الذي يمكن أن يؤدي إلى تطبيق المعايير الأوروبية في أذربيجان وتقريبها من "الفضاء الأوروبي" بالرغم من أن الاندماج في الاتحاد الأوروبي ليس الهدف النهائي لأذربيجان[3].

وبهذا يمكن القول أن أذربيجان تمكنت من تحقيق استقلالها الطاقوي بشكل كبير عن سيطرة روسيا، وأصبحتا تعرفان نوعا من التنافس الجيو اقتصادي بسبب تنافسهما على نفس أسواق الغاز الأوروبية، إلا أن التقارب الكبير في العلاقات السياسية بين البلدين كان يحدث منذ عدة سنوات، بحيث لا يمكن لأذربيجان أن تخاطر بتجاهل روسيا لأن الأخيرة يمكن أن تلعب دورا حاسما في حل نزاع ناغورنو

---

[1]– Sabina Strimbovschi, " The Influence of Energy Resources in Developing “Pragmatic” Relations Between Azerbaijan and The West", **CES Working Papers**, Volume VIII, Issue 3, (Centre for European Studies, 2016), p p, 508, 509.

[2]– مركز إدراك للدراسات، "سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره"، إدراك للدراسات والإستشارات، أبريل/نيسان 2021. ص. 8. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3npvReQ

[3]– Sabina Strimbovschi, Op.Cit, p. 10.

كاراباخ مع أرمينيا، في الوقت نفسه أذربيجان لا تزال تحافظ على سياسة خارجية متوازنة وبناء الجسور التعاون مع روسيا[1].

تعرف العلاقات الروسية الأرمينية إستقرارًا إلى حد ما طوال حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، ويعد الأمن والاقتصاد هما المجالان الرئيسيان للتعاون حيث يركز الجانبان على مشاركة روسيا في عملية التفاوض على حل سلمي لنزاع ناغورنو كاراباخ، بصفتها رئيسًا مشاركًا لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي توسطت في النزاع منذ مارس 1992، وتنظر أرمينيا للتعاون العسكري والسياسي مع روسيا باعتباره عنصرًا أساسيًا في سياستها الأمنية والدفاعية، تمتلك روسيا قاعدة عسكرية في أرمينيا ويساعد حرس الحدود الروسي أرمينيا في حماية حدودها مع تركيا وإيران، وتعد أرمينيا عضو نشط في منظمة معاهدة الأمن الجماعي باعتبارها الدولة الوحيدة من دول جنوب القوقاز التي تنتمي لهذه المنظمة الأمنية الروسية، كما تعد روسيا أيضًا المستثمر الرئيسي في أرمينيا حيث تجاوز إجمالي الاستثمار الروسي 3 مليارات دولار خلال عام 2012، خاصة في قطاعي الطاقة والاتصالات، وتستورد أرمينيا الغاز الطبيعي من روسيا بأسعار تفضيلية من بين جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي في منطقة القوقاز[2].

وقد انتهجت روسيا نفس الاستراتيجية التي طبقتها على دول فضاء مابعد الاتحاد السوفيتي في علاقاتها بأرمينيا، حيث توصل الرئيسان الأرميني والروسي إلى ما يسمى بمبادلة "الأصول مقابل الديون" على أساس المنفعة المتبادلة، والتي من شأنها أن تعزز النفوذ الروسي تدريجيًا ولكن بشكل كبير في الاقتصاد الأرميني منذ خريف عام 2001، وتستند إلى قاعدة الأصول في مقابل شطب ديونها التي تبلغ حوالي 100 مليون دولار منذ عام 1991، وافقت أرمينيا على نقل الأصول الاستراتيجية المملوكة للدولة إلى روسيا بما في ذلك ست محطات للطاقة الكهرومائية، علاوة على ذلك في عام 2003 صادقت أرمينيا على اتفاقية سمحت لأنظمة الطاقة الموحدة الروسية بتولي السيطرة المالية على محطة "ميدزامور" للطاقة النووية، والتي تمثل حوالي 40% من إنتاج الكهرباء في أرمينيا، وعليه استحوذت روسيا على

[1]– Kamran Ismayilov, Konrad Zasztowt, " Azerbaijan's Risky Game between Russia and the West", **Policy Paper**, No. 32(134), (October, 2015), p. 4.

[2]– Sergey Minasyan, " Russian-Armenian Relations: Affection or Pragmatism?", **PONARS Eurasia Policy**, No. 269, (july, 2013), p. 1.

حوالي 90% من قدرات توليد الطاقة في أرمينيا وفي إطار استراتيجية "الأصول مقابل الديون" سلمت حكومة **كوتشاريان** أكبر مصنع إسمنت في أرمينيا إلى شركة تصدير الغاز الروسية "إيتيرا" لدفع ديونها البالغة 10 ملايين دولار لواردات الغاز السابقة[1].

تعتمد أرمينيا على روسيا كصديق رئيسي واستراتيجي في جوارها الإقليمي وفي تحقيق أمنها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ويعود ذلك لانعدام الأمن فيها بسبب صراعها مع أذربيجان حول إقليم "ناغرونو كاراباخ"، كما تعد أرمينيا حليف فريد لروسيا والدولة الوحيدة التي تستضيف قاعدة عسكرية روسية في المنطقة، والدولة الوحيدة أيضا من دول جنوب القوقاز التي تنتمي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، وتصف العديد من النخب لكلا البلدين العلاقة بأنها شراكة استراتيجية وحليفين مقربين رغم أنها تفتقر للتكافؤ الذي ترتكز عليه الشراكة الحقيقية[2].

وتحظى أرمينيا بأسعار مدعومة على واردتها من الغاز الطبيعي الروسي حيث تستورده تقليديا بحوالي 150 دولار لكل ألف متر مكعب، ويرتكز الأمن الطاقوي لأرمينيا على الواردات الروسية الرخيصة والمدعومة، لكن في ظل التوتر الذي تعرفه العلاقات بين حكومة موسكو والحكومة الجديدة في يريفان هناك تلميح بزيادة سعر الغاز الطبيعي للضغط على القيادة الأرمينية، حيث فرضت شركة غازبروم زيادة مفاجئة في أسعار الغاز في جانفي 2019 من 150 دولار إلى 165 دولار، ويتوقع المسؤولون الأرمن ارتفاعا إضافيا لأسعار الغاز الروسي الذي ربما سيتزامن مع زيارة بوتين لأرمينيا في اكتوبر 2019[3].

ولتقليل الاعتماد على واردات الغاز الروسي ولتفادي التهديدات الناتجة عن أي ارتفاع في الأسعار في المستقبل، بحثت أرمينيا عن مصدر بديل محدود للطاقة على الأقل وكانت إيران محورية في هذا الاتجاه، لأكثر من عقد من الزمن استوردت أرمينيا الغاز الطبيعي من إيران وفق سياسة المقايضة حيث اعتمد على توفير فائض الكهرباء الأرمني لإيران مقابل إمدادات الغاز، لكن مستوى واردات الغاز

---

[1]– Aram Terzyan, "The anatomy of Russia's grip on Armenia: Bound to persist?", **CES Working Papers**, Vol. 10, Iss. 2, (Centre for European Studies, 2018), p p, 236, 237.

[2]– Richard Giragosian, "Paradox of power: Russia, Armenia, and Europe after the Velvet Revolution", **Policy Brief**, (European Council on Foreign Relation, August 2019), p. 5.

[3]–Ibid, p. 6.

الإيراني ضعيف حوالي 500 مليون متر مكعب سنويا مقارنة بحوالي 2 مليار متر مكعب من الغاز المستورد من روسيا بالإضافة أنه ذو جودة أعلى، ومع ذلك بدأت أرمينيا بالفعل في بناء خط نقل ثالث عالي الجهد يربط بين شبكات الطاقة الأرمينية والإيرانية وبمجرد اكتماله في عام 2020، سيسمح الخط لأرمينيا بمضاعفة إمدادات الكهرباء إلى إيران ثلاث مرات، مع رفض غازبروم أي منافسة جديدة على هيمنتها على السوق في أرمينيا، فضلا عن احتمال أن تواجه أرمينيا أيضا تحديا غير مسبوق في الضغط من الأمريكيين لعدم تعزيز علاقاتها مع إيران[1].

أدى بناء القسم الأول من خط أنابيب الغاز الإيراني الأرمني في عام 2006 إلى توتر العلاقات الروسية الأرمينية، حيث تمتعت يريفان بمعاملة خاصة من موسكو خلال "حرب الغاز عام 2006"، كما كانت شركة غازبروم تحتكر إمدادات الغاز في أرمينيا ففي أفريل 2006 وقعت غازبروم ويريفان اتفاقية مدتها 25 عامًا بشأن التعاون في مجال الطاقة، مقابل افتتاح مصفاة نفط في ميغري على الحدود الأرمينية الإيرانية وزيادة معتدلة في سعر الغاز 110 دولار لألف متر مكعب مقابل 56 دولارًا سابقًا والالتزام بعدم زيادة السعر حتى 2009، كما سيطر على 75٪ من خط أنابيب الغاز الإيراني الأرميني الذي كان يهدف في الأصل إلى تنويع إمدادات الطاقة في أرمينيا، وقد حذر **ألكسندر ريازانوف** نائب رئيس شركة غازبروم في فبراير 2005 من أنه "إذا لم نشارك في خط أنابيب الغاز الإيراني الأرمني، فلا أحد يعرف أين سينتهي هذا الغاز"، وقد أصرت روسيا على أن يكون قطر خط الأنابيب يبلغ 34 بوصة (70 سم) بدلاً من 48 بوصة (1.20 م) مما يمنع أرمينيا من أن تصبح دولة عبور للغاز الطبيعي، ووفقًا لخبراء أوروبيين فإن هذا العرض لا يكفي لإيصال كميات كبيرة من الغاز تكفي لإمداد العديد من الأسواق الأوروبية، وعليه ومن خلال فرض سيطرتها على خط أنابيب الغاز الإيراني الأرميني تحمي روسيا مشاريعها الطاقوية الخاصة إلى أوروبا في حالة تطبيع العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي[2].

بغض النظر عن ذلك تبقى روسيا هي الشريك التجاري الرئيسي لأرمينيا ولديها علاقة اقتصادية متشابكة بشكل وثيق منذ التسعينيات، ففضلا استحواذ روسيا على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأرمني، تمتلك روسيا أيضا أجزاء كبيرة من قطاعي النقل والاتصالات في أرمينيا إلى غاية يومنا هذا، حيث سعت

---

[1]– Ibid, p p, 6, 7.

[2]– Gaïdz Minassian, "Armenia, a Russian Outpost in the Caucasus?", ifri Russia/NIS Center, Visions n° 27, (Paris, 2008), p. 19.

روسيا إلى تعميق اعتماد أرمينيا عليها وصعوبة إيجاد آليات جديدة بالنسبة لأرمينيا لبناء علاقات جديدة مع روسيا بسبب هيمنة التجارة والاقتصاد في توجهاتها، ولقد انضمت أرمينيا إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بعد أن نجحت روسيا في الضغط عليها للتخلي عن اتفاقية الشراكة المخطط لها مع الاتحاد الأوروبي، ووفقا لبيانات الحكومة الأرمينية في الفترة من جانفي إلى نوفمبر 2018 شكلت روسيا ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الأخرى 26% من إجمالي التجارة الخارجية لأرمينيا مقارنة بحصة الاتحاد الأوروبي البالغة 25%[1].

تتأثر خريطة صراعات الطاقة في العالم بجيوسياسية الطاقة التي تُعرف بأنها "تأثير تدفقات الطاقة في سلطة ونفوذ الدول"، والتي تتأثر بدورها بمدى حاجة العالم للطاقة، وخلال القرن العشرين هيمنت جهود تأمين إمدادات الطاقة وحماية طرق نقلها وشحنها وكذا التصدي لمحاولة الأطراف المعادية للسيطرة عليها وإحتكارها على المشهد العالمي للتفاعلات الدولية[2]، وقد سعت موسكو لبناء علاقات متوازنة مع جمهوريات جنوب القوقاز الأمر الذي طالما كان هدفا أساسيا للسياسة الروسية تجاه المنطقة، مع ذلك فروسيا بصفة عامة لا تزال تفتقر إلى أساس متين لعلاقات مستقرة مع أذربيجان وجورجيا اللتان تتوجهان نحو الغرب[3].

وفي الأخير يمكن القول أن علاقات روسيا بدول جوارها في فضاءاتها الإقليمية الثلاث تتراوح بين التقارب والتعارض، وأن المتغير المتحكم فيها هو طبيعة القيادة السياسية لكل دولة من هذه الدول من جهة بالاضافة إلى العلاقات الطاقوية والمنظومة المتحكمة فيها من جهة ثانية، وأبرز ما يمكن ملاحظته هو توظيف روسيا لصادراتها الطاقوية من خلال ثنائية "السعر–الأصول مقابل الديون" في تسيير علاقاتها البينية مع دول جوارها الإقليمي.

---

[1]– Ibid, p. 7.

[2]– محمد أبو سريع علي، مرجع سابق، ص. 27.

[3]– فاطمة الصمادي، "إيران وأذربيجان: التنافس والصراع في جنوب القوقاز"، مركز الجزيرة للدراسات (2016)، تم التصفح بتاريخ 2020/02/02، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Ac9qRM

المبحث الثاني: مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي

إن إستراتيجية تعددية الأطراف لروسيا في جوارها القريب تختلف عن تلك التي تنتهجها على الصعيد الدولي من حيث مستوى القوة والبنية الهيكلية، فعلى الصعيد الدولي روسيا ليست سوى واحدة من القوى الكبرى تتقارب معها في مستوى القوة والتأثير، بينما في محيطها الأوروآسيوي فهي متفوقة بشكل كبير على دول جوارها الما بعد سوفيتي من حيث الامتداد الجغرافي والقوة العسكرية والاقتصادية، وقد سعت منذ 1991 إلى بناء هياكل متعددة الأطراف في الجوار الإقليمي بهدف ترسيخ هيمنتها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وأبرز هذه الهياكل نجد كومنولث الدول المستقلة والإتحاد الأوراسي.

المطلب الأول: سياسة إعادة دمج دول الجوار المابعد سوفيتي: كومنولث الدول المستقلة

كان إنشاء رابطة الدول المستقلة أحد المبادرات الرئيسية لروسيا لتنظيم علاقاتها مع دول الخارج القريب، وشكلت أهمية قصوى في العقيدة الاستراتيجية الروسية منذ التسعينات حيث تعتبر أن تنظيم علاقاتها مع هذه الدول يشكل أولوية سياسية عليا[1]، وتم الإعلان عنها في 8 ديسمبر 1991 من قبل روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا كإطار للتعاون الإقليمي بديل يضمن بقاء تلك الدولة قريبة من بعضها البعض وملأ الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفييتي، وفي مؤتمر ألما آتا الذي عقد في 21 ديسمبر 1991 إنضمت كل من مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان ودول آسيا الوسطى طاجيكستان، أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزيستان وتركمانستان[2]، أما جورجيا فقد انضمت في 1994 وانسحبت في 2008 على إثر الحرب الروسية الجورجية وانفصال إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، كما أن أوكرانيا أيضا انسحبت رسميا في 2018 بعد ضم جزيرة القرم من قبل روسيا في 2014.

---

[1]–Stina Torjesen," Russia, the CIS and the EEC Finally getting it right?", **in**: Elana Wilson Rowe, Stina Torjesen, **The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy**, (England: Routledge, 2009), p. 153.

[2]– للمزيد حول نشأة "كومنولث الدول المستقلة" وهياكلها ومهامها الإطلاع على:

Sergei A. Voitovich, "The Commonwealth of Independent States: An Emerging Institutional Model", **European Journal of International Law**, Vol 4, Issue 3, (1993). Available at: https://bit.ly/3O5vQrB

وفي ظل سعي روسيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في سياستها الخارجية عمدت إلى ترتيب أولوياتها وعلاقاتها بدول بيئتها الخارجية، حيث سعت إلى توسيع دائرة تعاونها مع فضاء بيئتها الإقليمية من خلال توطيد علاقات التعاون من خلال كومنولث الدول المستقلة وخاصة مع بيلاروسيا وأوكرانيا اللتان تعتبرهما الشركاء الحقيقيين لروسيا وامتدادها السياسي الفعلي، فقد دأبت على تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينهم من إنشاء الكومنولث، ومن ناحية أخرى تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومنولث في سبتمبر 1993 التي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق، وفي أفريل 1994 اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء إتحاد جمركي[1].

ظهر استخدام روسيا لمواردها الطاقوية لتحقيق أهداف سياسية من خلال آلية الأسعار المسيسة مع رابطة الدول المستقلة، بتخفيض الأسعار المعتمدة لهذه الدول مقارنة بتلك الموجهة لأسواق الطاقة العالمية، وتلجأ روسيا إلى رفع هذه الأسعار أو قطع الإمدادات على الدول التي تحاول الخروج عن سيطرتها ونفوذه، كما حدث مع أوكرانيا عقب الثورة البرتقالية التي أرست دعائم نظام موال للغرب، وبيلاروسيا عام 2009 كرد على رئيسها "**لوكاشينكو**" عندما قام بعرقلة الوحدة الجمركية بين بلاده وروسيا وكازاخستان، باشتراطه إلغاء الرسوم الجمركية على النفط الروسي[2].

حاولت روسيا مع بداية الألفية الجديدة إلى الإعتماد بشكل كبير على الرؤية الواقعية في تعاملها مع كومنولث الدول المستقلة وتركز بشكل كبير على الطاقة، حيث كانت تمنح دول هذه المنظمة معاملة تفضيلية في علاقاتها الاقتصادية وتبيع لها الموارد الطاقوية بأسعار منخفضة مقابل ولائها السياسي، لكن وضعت سياسة جديدة تقوم على مبدأ العلاقات التجارية العادية وإلغاء الإعانات للاقتصاديات الشريكة، وإلزام شركائها في رابطة الدول المستقلة على دفع أسعار الغاز مماثلة لتلك المفروضة على العملاء الأوربيين بموجب اتفاقيات طويلة الأجل، وقد ساهم ذلك في تصعيد مستوى التوتر في العلاقات الروسية مع دول فضائها الإقليمي خاصة أوكرانيا وبيلاروسيا حيث سعت الأولى إلى البحث عن بديل عن الشريك الروسي، أما بيلاروسيا فقد صرح رئيسها أن القيادة الروسية تخاطر بالمصالح الوطنية الروسية طويلة

[1]– وليم نصار، مرجع سابق، ص. 30.

[2]– فايزة يموتان، مرجع سابق، ص. 20.

الأجل مقابل المصالح التجارية قصيرة الأجل لشركة غازبروم، هذه الأخيرة التي تضغط من أجل رفع الأسعار ورسوم الصادرات من وإلى بيلاروسيا[1].

حيث أصبح لروسيا نظرة جديدة للبيئة الخارجية الإقليمية والدولية من حيث الآليات المستخدمة في الاقتصاد والسياسة معا، فتركيز القيادة الروسية على الطاقة ليس فقط من أجل أبعاد اقتصادية بل وفق تصور جيوبوليتيكي يرمي إلى أن الغاز الطبيعي آلية من أجل التحكم والضغط على الشركاء في هذا المجال، كما أن روسيا تعمل من خلال تفعيل سياسة طاقوية قائمة على الغاز الطبيعي لتعزيز البنى التحتية والاستغلال العقلاني لعائدات الغاز، سواء بما تجلبه الصادرات نحو الدولة المستوردة للغاز الروسي أو من خلال الدخول في مشاريع شراكة مع دول أخرى في مجال الطاقة، والهدف الأبعد من كل هذا هو السيطرة وإعادة السيطرة على دول الفضاء المابعد سوفيتي، بجعل تلك الدول خاضعة لروسيا سواء بمد خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والنفط عبر أراضيها نحو دول غرب أوروبا والاستفادة من امتيازات هذه الإمدادات، أو من خلال الدخول من فترة لأخرى في مساومات ومفاوضات لوضع تسعيرة للغاز الطبيعي بطريقة قد لا تتوافق مع مصالح ومطالب هذه الدول[2].

كما أن روسيا تعتبر دول جوارها الشرق أوروبي أهدافًا للاستثمار وإقامة علاقات إقتصادية "طبيعية" خالية من أية إمتيازات أو إعانات، وهذا النهج البراغماتي الواقعي الجديد في الاستراتيجية الروسية ساهم في تعقيد علاقات موسكو مع أبرز الدولة الفاعلة في مجال نفوذها الحيوي أوكرانيا وتوجه هذه الأخيرة إلى تعميق علاقاتها مع الغرب[3].

ووفقًا لعدد من الخبراء واجهت رابطة الدول المستقلة بعض الصعوبات في الاندماج تقريبًا منذ لحظة وجودها، ومن الأسباب الرئيسية وضع قيود على عمليات التكامل من خلال إبقائها ضمن حدود رابطة الدول المستقلة، وجعلها مماثلة لخاصية التعاون الصناعي للنظام الاقتصادي السوفيتي المنغلق السابق، وقد أدت الحرب الروسية الجورجية واعتراف موسكو من جانب واحد باستقلال أبخازيا وأوسيتيا

---

[1]– Julian Cooper, "Russia's trade relations within the Commonwealth of Independent State", **in**: Elana Wilson Rowe, Stina Torjesen, Op.Cit, p p, 176, 177.

[2]– نورا عبه جي، "مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي: المؤشرات والأبعاد"، دراسات سياسية، (اسطنبول: المعهد المصدري للدراسات، 2022)، ص. 19.

[3]– Julian Cooper, Op.Cit, p. 179.

الجنوبية إلى الشك في صواب وجود هذه المنظمة والغاية من إنشائها، التي تعلن رسميًا فقط عن حرمة حدود الدول الأعضاء فيها، وبعد الحرب غادرت جورجيا رابطة الدول المستقلة وجعلت مستقبل المنظمة أكثر إثارة للتساؤل، تم بناء العلاقات الاقتصادية بين روسيا وجورجيا كجزء من الدولة السوفيتية أي في إطار الاقتصاد الوطني المتكامل من منظور التقسيم الإداري للاتحاد السوفيتي، حيث كان يُنظر إلى جورجيا كالعديد من الجمهوريات السوفيتية الصغيرة نسبيًا على أنها جزء من المنطقة الاقتصادية عبر القوقاز وليس كيانًا مستقلًا[1].

تجدر الإشارة إلى أن السياسة الروسية المطبقة في الفضاء ما بعد السوفيتي تتسم بترابط معين بين الاعتماد على الطاقة والاستقلال السياسي حيث نمو الأول يقلل من الثاني، حيث تسعى روسيا إلى جانب الوصول لبناء الإمبراطورية الليبرالية كما وصفها الاقتصادي "**بابافا**" لتشكيل إمبراطورية الطاقة والتحرك بثبات في اتجاه هذا الهدف، ويرتكز هذا إلى حد كبير على عقيدة بوتين الإستراتيجية حول تحويل روسيا إلى قوة عظمى في مجال الطاقة، ونتيجة لذلك فإن سياسة الطاقة في موسكو تسعى للوصول إلى مركز مهيمن في حوض بحر قزوين وتجسيد تنفيذ مبادئ التعاون والشراكة في منطقة القوقاز بما يضمن تحقيق مصالحها، وبأن إيران وأرمينيا شريكان استراتيجيان لروسيا لمواجهة إنشاء خطوط أنابيب نقل الطاقة تربط بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ويعترف العديد من الخبراء الروس أيضا بأن روسيا تشن حرب طاقة مع بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة بما في ذلك جورجيا وأذربيجان[2].

من غير المرجح أن تكون روسيا قادرة على السيطرة على منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي هذا ليس فقط لأن اللاعبين والفواعل آخرين الذين ظهروا أيضا في هذا الفضاء لديهم موارد اقتصادية وإعلامية وعسكرية أكثر بكثير، ولكن في المقام الأول لأن النخبة الروسية ليست مهتمة بضمان وتعزيز سيادة الدولة للجمهوريات السوفيتية السابقة، لا تستند السياسة الحديثة لروسيا فيما يتعلق بالقوقاز إلى فهم أنه من الأفضل لروسيا التعامل مع البلدان الموحدة والمتكاملة والمستقرة وعدم دعم الحركات الانفصالية وتفكك هذه الدول واستمرارية الصراعات والنزاعات فيها، إن الموقف الأكثر واقعية لروسيا تجاه دول القوقاز لا يستبعد توظيف قوتها الناعمة إلى حد ما لفرض المصالح الروسية على بعض دول المنطقة

[1]–Vladimer Papava, "Post–Soviet Economic Relations between Georgia and Russia: Reality and Development Potential", Op.Cit, p p, 29, 30.

[2]– Ibid, p p, 36, 37, 39.

على الأقل، سواء كان ذلك يتوافق مع مصالح تلك الدول أم لا، نظرا أن سياسات موسكو تستند إلى روابط روسيا التاريخية والثقافية وغيرها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة[1].

لا توجد العديد من الدول التي يمكنها بشكل متزامن وفعال الحفاظ على العضوية النشطة في رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون الأمني مع تكريسها لمستويات معينة من التكامل الأوروبي الأطلسي، بالنسبة للكثير من الدول قد يُنظر إلى "خطط التكامل" المختلفة هذه على أنها متناقضة أومستبعدة، إنها حقيقة واقعة بالنسبة لأذربيجان ونتيجة لرؤية سياستها الخارجية الخاصة وبفضل نهجها البراغماتي، تمكنت أذربيجان من الحفاظ على مستوى عالٍ من التعاون مع أكبر جيرانها، وتقليل التهديدات المحيطة بها وبناء شراكات استراتيجية يمكن أن تعمل من أجل المنفعة المتبادلة، من خلال التعاون العلني في التجارة والطاقة والأمن مع شركائها الإقليميين، حيث تمكنت من إثبات نفسها كشريك مسؤول من خلال نهج مستقر وغير اندفاعي في علاقاتها الخارجية، فأذربيجان تدير علاقاتها مع تركيا في المجال الطاقوي والعسكري جنبًا إلى جنب مع علاقاتها الوثيقة مع روسيا والشيء نفسه مع إيران، وفي الوقت نفسه تحرص أذربيجان على تنفيذ المعايير التي تروج لها سياسات التكامل الغربية في مجالات تتراوح من الطاقة والأمن إلى الثقافة والإدارة العامة، دون يؤدي ذلك إلى خلق توترات في المنطقة أو الضغط على أي لاعب إقليمي أو دولي[2].

لقد تحول تفكير القيادة الروسية في السياسة الخارجية من الأفكار الليبرالية إلى الواقعية الجيوسياسية والبراغماتية في المرحلة الأولى من رئاسة "**بوتين**"، واتضح ذلك في أولويات سياستها تجاه الدول المستقلة حديثا في رابطة الدول المستقلة، حيث دفع الطموح لاستعادة عظمة روسيا وتعزيز السيطرة في مجال نفوذها التقليدي "**بوتين**" إلى تجديد وتعزيز ما يسمى مشروع رابطة الدول المستقلة، وإحكام القبضة الروسية في فضائها الخلفي بهدف حمايتها من التدخلات غير المرغوب فيها.

وقد أكدت القيادة الروسية على ضرورة توسيع الاستثمار الروسي وتعزيز الروابط مع القادة السياسيين فضلا عن الاحتفاظ بوجودها العسكري وتعزيزه في بلدان رابطة الدول المستقلة، وارتكزت استراتيجية بوتين بإحكام السيطرة على البنى التحتية الاقتصادية الاستراتيجية والطاقوية واحتكارها في دول

[1]– Eldar Ismailov and Vladimer Papava, **Rethinking Central Eurasia**, (Singapore: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2010), p p, 104, 105.

[2]– Kamal Makili-Aliyev, Op.Cit, p. 11.

رابطة الدول المستقلة كأداة قوية للتأثير، بالاضافة إلى تعزيز الاستبداد في دول رابطة الدول المستقلة بهدف إنتاج الأنظمة الاستبدادية، يمكن استيعابها وضمان ولائها لسياسة روسيا المتجددة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، على الرغم من صعوبة تقييم مدى ارتباط صعود الاستبداد في أرمينيا وقيرغيزستان بالآليات والسياسات الروسية، فإن حقيقة أن كلا البلدين وقعّا في النهاية على المسارات التي تقودها روسيا، وتشير إلى أن عقيدة "**بوتين**" جذبت إلى حد كبير القيادتين الأرمنية والقيرغيزية لصفه[1].

المطلب الثاني: سياسة تطوير التعاون الإقتصادي: الاتحاد الأوراسي

يعد الاتحاد الأوراسي أحد أبرز الآليات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها روسيا في استراتيجيتها تجاه جوارها الاقليمي، فقد أسست روسيا إلى جانب كل من بيلاروسيا وكازاخستان الاتحاد الجمركي في جويلية 2010، والذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية أبرمت في عام 2007، ثم قامت الدول الثلاث بتأسيس الفضاء الاقتصادي الموحد في جانفي 2012، الذي يهدف إلى ضمان وجود سوق موحد للسلع والخدمات، وتوحيد السياسات المتبعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي ماي 2014 تم التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2015 ويضم إلى جانب روسيا بيلاروسيا وكازاخستان كل من أرمينيا وأذربيجان، والهدف من تأسيسه هو رفع معدل النمو الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء إلى 20% خلال العشر السنوات المقبلة أي إلى غاية 2025، وأن يكون الاتحاد الاقتصادي الأوراسي منطقة اقتصادية مشتركة بقوانين موحدة تنظم قطاعي الطاقة والأسواق المالية بحلول عام 2025[2].

ويقدم الاتحاد الأوراسي عددا كبيرًا من الإمكانيات للتنمية والتعاون الاقتصادي من حيث إدارة احتياطات الطاقة واستثمارها وإقامة البنية التحتية لنقل الطاقة، وسيكون له تأثير كبير على الموارد الطاقوية الموجه لأوروبا وآسيا، وعلى المسارات الأساسية للتجارة وبدائل النقل التجاري، وسيشكل آلية إقليمية لمواجهة محاولة الهيمنة الأمريكية على فضاء الاتحاد السوفيتي السابق أو فضاء الجوار القريب لروسيا، إن مساعي الاتحاد الأوراسي هي تحويل كل من روسيا وكازاخستان إلى أكبر مزود بالطاقة للصين، وذلك في ظل السعي الروسي الحثيث لتطوير علاقاتها مع الصين من خلال تعزيز علاقات

[1]– Aram Terzyan, Op.Cit, p. 236.

[2]– يوري بارمن، "قاطرة بوتين: الاتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 10، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ماي 2015)، ص. 80.

الطاقة والتعاون في مجالات عدة، خصوصا بعد اتفاق دول الاتحاد على تحييد الدولار كعملة للتعاملات المالية وديون المدفوعات بينها ما سيؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر واستقلال عن الغرب[1].

سعت روسيا من خلال ضم كازاخستان للاتحاد الأوراسي باعتبارها تتموضع على الحدود بين روسيا والصين وهي تقع على طريق نقل الطاقة بين الدولتين إحكام نفوذها عليها، وجعلها حليفا استراتيجيا لها في المنطقة في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها بأساليب القوة الناعمة ثقافيا واقتصاديا، أما بيلاروسيا فتحظى بأهمية استراتيجية كبيرة تستمدها من موقعها الجغرافي، حيث تشكل حلقة وصل مهمة في شبكة نقل الطاقة الروسية تجاه الدول الأوروبية، أين يمر خط نقل الغاز "يامال–أوروبا" على أراضيها وينقل 20% من صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا[2].

وقد انضمت كل دولة من الدول الأعضاء للاتحاد الاقتصادي الأوراسي لتحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها، إذ تهدف كازاخستان لإزالة الحواجز الجمركية التي تعيق التبادل التجاري بينها وبين روسيا، لزيادة صادراتها نحو روسيا وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري بينهما، أما بيلاروسيا فتسعى إلى ضمان تدفق النفط والغاز الروسي بأسعار منخفضة، كما تهدف إلى الوصول إلى أسواق دول آسيا الوسطى وذلك لتخفيف العقوبات الأوروبية التي أثرت عليها في علاقاتها مع دول الاتحاد، أما روسيا فكان هدفها من وراء تأسيس الاتحاد الأوراسي سياسيا أكثر منه اقتصاديا بتعزيز نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، نتيجة التهديد الأوروبي بالتوسع اتجاه شرق أوروبا وتمدد النفوذ الصيني والأمريكي في منطقة آسيا الوسطى[3].

حيث تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي على حدودها القريبة وتوسيع معاييرها الفنية والقانونية ومواجهة التأثيرات التي يمارسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين مؤخرا في هذه المناطق، بالنسبة لكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان المحتمل انضمامها للاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمكن أن يكون بمثابة منتدى مناقشة متعدد الأطراف يحل محل العلاقات الثنائية غير المتكافئة بشكل مفرط مع روسيا، كما يعد آلية تحمي بها نفسها من الإجراءات الانتقامية للشريك الروسي الذي لم يتراجع في تطبيقها على الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تدير ظهرها لمشاريعها (مولدوفا وجورجيا وأوكرانيا)،

[1]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص. 190.

[2]– المرجع نفسه، ص ص، 190، 191.

[3]– يوري بارمن، مرجع سابق، ص. 80.

بالإضافة إلى ذلك فإن بلدان آسيا الوسطى الصغيرة كقيرغيزستان وطاجيكستان التي تعتمد على تحويلات الدخل من مواطنيها الذين يعملون في روسيا، تعلم أن نظام التأشيرة الحرة الممنوح لمواطنيها في حالة الانضمام ضروري لاستقرارهم الاجتماعي[1].

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف يعلق الكرملين أهمية كبيرة على الجماعة الاقتصادية الأوراسية، التي تضم روسيا وبيلاروس وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان منذ أكتوبر 2000، واتسع نطاق هذا الهيكل مع وصول أوزبكستان في جانفي 2006، وفي غضون ذلك قررت منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا الوسطى التي جمعت منذ عام 1998 بين كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان والتي انضمت إليها روسيا في عام 2004، الاندماج مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل تشجيع التكامل الاقتصادي في آسيا الوسطى، وكان مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي عقد في أوت 2006 يبعث على التفاؤل خاصة بالنسبة لموسكو، حيث ناقشت الدول الأعضاء إمكانية إنشاء اتحاد جمركي في عام 2007 أو في أوائل عام 2008، لكن هذا الاتحاد لم يتمكن في البداية من الجمع إلا بين روسيا وكازاخستان وبيلاروس فقط وإنشاء سوق مشتركة للطاقة، وهذه الآليات تساهم بتوطيد النفوذ الروسي في آسيا الوسطى رغم أن هناك صعوبات كثيرة يتعين التغلب عليها، من أجل تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بدءا بالاختلافات في السياسات الاقتصادية للشركاء[2].

تحظى أوكرانيا باهتمام روسي ودولي كبير وأي تغيير في وضعها يؤثر على القوى الكبرى، فهي دولة أوروبية كبيرة من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان والموارد التي تزخر بها، كما أنها ممر أكبر شبكة خطوط أنابيب الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي، مما يجعل من يسيطر على أوكرانيا يملك ورقة ضغط قوية، فهي إحدى المناطق الجغرافية الإستراتيجية في صراع روسيا مع الغرب، وباعتبارها ثاني أكبر دولة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة من حيث الاقتصاد الذي يقدر بـ 132 مليار دولار، فروسيا ترغب في ضمها في فلكها من خلال ضمها إلى الاتحاد الأوراسي الذي يضم إلى جانب روسيا كل من كازاخستان وبيلاروسيا، وهذا ما ترفضه القوى الغربية وعملت على منعه بكل الوسائل حيث عملت

[1]–Julien Vercueil, "L'Union économique eurasiatique vue d'Asie centrale et de Moscou", **Questions Internationale**, (Juillet 2016), p. 2. Available at: https://bit.ly/3ntjVbX

[2]–Mohammad–Reza Djalili and Thierry Kellner, Op.Cit, p.9.

على دعم المعارضة الأوكرانية ذات التوجه الليبرالي الغربي في الوقوف في وجه الرئيس "**يانوكوفيتش**" ذو التوجه الموالي لروسيا[1].

وهو ما يؤكد أن الأزمة الأوكرانية أزمة بالغة التعقيد على كافة الأصعدة، ومن أبرز جوانبها أنها حلقة في صراع الهوية ما بين التوجه شرقا نحو روسيا أو التوجه غربا صوب أوروبا، وقد بلغ هذا الصراع الداخلي ذروته في 2013، عقب تعليق الرئيس الأوكراني "**يانوكوفيتش**" التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والتمهيد لانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوراسي، مما أدى إلى احتجاجات داخلية رافضة لهذا القرار من قبل النخبة الموالية للغرب، أما روسيا فتعتبر أوكرانيا جزءًا محوريا من مجالها الحيوي ومن تشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية، وحليفا استراتيجيا لرد التغلغل الغربي شرقا لمحاصرتها[2].

إذا لا شك أن الفضاء السوفيتي السابق بات مجالا واضحا للصراع والتنافس على المصالح بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، فقد أثار برنامج الاتحاد الأوروبي "الشراكة الشرقية" في الفضاءات الإقليمية المرتبطة بالمصالح الحيوية لروسيا الذي أقر في براغ سنة 2009 انزعاج روسيا، خاصة أن هذا البرنامج يضم أبرز الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لروسيا في فضائها الإقليمي وهي أوكرانيا وبيلاروسيا وجورجيا، أذربيجان وأرمينيا[3].

تجدر الإشارة إلى أنه قبل توجه أرمينيا نحو الانضمام للاتحاد الاقتصادي الأوراسي لعبت روسيا ورقة الطاقة الخاصة بها، من خلال زيادة أسعار الغاز لأرمينيا بنسبة 50% في أفريل 2013 مما أثار الانزعاج من التداعيات الاقتصادية المحتملة لتطلعات أرمينيا الأوروبية، ومن المفارقات أنه تم تخفيض سعر الغاز عندما قررت أرمينيا الانضمام للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وقد صرح وزير الطاقة الأرميني "**أرمين موفيسيان**" صراحة أن الخيار الأوراسي يحمي أرمينيا من ارتفاع أسعار الغاز، ومن اللافت للنظر أنه كان هناك ميل في خطاب الرئيس "**سركسيان**" للتأكيد على المصاعب الاقتصادية والسياسية الافتراضية التي ستعانيها أرمينيا في حالة الانحراف عن الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، ولإضفاء الشرعية على قرار أرمينيا بالانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أشار الرئيس "**سركسيان**" إلى أن اختيار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سيحمي أرمينيا من المفاجآت غير المرغوبة والتداعيات الاقتصادية

[1]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص. 206.

[2]– المرجع نفسه، ص ص، 206، 207.

[3]– فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص. 120.

"خيارنا ليس حضاريًا، إنه يتوافق مع المصالح الاقتصادية لأمتنا، لا يمكننا توقيع اتفاقية التجارة الحرة وزيادة سعر الغاز ورسوم الكهرباء ثلاث مرات ؟"، نظرًا لاعتماد أرمينيا الهائل في الاقتصاد والطاقة على روسيا[1].

فبعد أن أنهت أرمينيا مفاوضات اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكانت أرمينيا تخطط للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية في نوفمبر 2013، قدم الرئيس الأرميني تصريح من موسكو بعد مفاوضات مع الرئيس الروسي "**بوتين**" أن أرمينيا ستنضم للاتحاد الأوراسي بدلا من إتمام التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفسر ذلك بسبب الدور الاستراتيجي لروسيا في السياسة الأمنية لأرمينيا وكذلك لأسباب اقتصادية، من خلال الضغط الروسي على أرمينيا والتهديد بإلغاء الضمانات الأمنية وزيادة سعر الغاز الطبيعي[2].

وأكد العديد من الخبراء بضعف أرمينيا نتيجة اعتمادها الشديد على روسيا لا سيما فيما يتعلق بإمدادات الطاقة، حيث أشار منشور لمركز الدراسات الشرقية ومقره وارسو إلى "لقد أثبتت موسكو قدرتها على التأثير في يريفان من خلال الإعلان عن ارتفاع حاد في أسعار الغاز بنسبة 70٪ تقريبًا [...] ولا يمكن استبعاد أن النية الكامنة وراء الضغط الروسي على أرمينيا تهدف إلى إعاقة حوارها مع الاتحاد الأوروبي [...] تتعارض اتفاقية الشراكة مع خطط انضمام أرمينيا إلى الاتحاد الجمركي، وتسعى موسكو إلى ذلك منذ فترة طويلة"، ومن الأدوات الأخرى التي استخدمتها روسيا لإقناع أرمينيا بالانضمام إلى الاتحاد الجمركي التهديد بحظر الصادرات الأرمينية إلى روسيا، ومنع التحويلات المالية الخاصة إلى أرمينيا عبر البنوك الروسية وكذا ترحيل العمال المهاجرين الأرمن، وتصريحات المسؤولين الروس حول احتمال استئناف الحرب واسعة النطاق في إقليم ناغورنو كاراباخ، فضلاً عن التصريحات التي تفيد بأن روسيا لن تكون قادرة على الوفاء بالضمانات الأمنية لأرمينيا في حالة توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتهديد بزعزعة استقرار الوضع في أرمينيا ودعم تغيير النظام[3].

---

[1]–Aram Terzyan, Op.Cit, p p, 237, 238.

[2]– Armen Grigoryan, "Armenia: Joining under the Gun", **in**: S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, **Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents**, (Washington: Central Asia–Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2003), p. 98.

[3]–Ibid, p p, 105, 106.

ولقد أعربت أذربيجان عن قلقها بأن الانضمام إلى منظمة الاتحاد الأوراسي بقيادة روسيا سيؤدي إلى إخراجها تمامًا من سوق الطاقة الأوروبية، وزيادة تأثير روسيا على أذربيجان وتقليل أهميتها الجيوسياسية كدولة غنية بالطاقة ودولة عبور للموارد الطاقوية لدول آسيا الوسطى بالنسبة للغرب، وفي هذا الصدد أشار "**آرييل كوهين**" أن "الرئيس الأذربيجاني "**إلهام علييف**" لم يعرب عن اهتمامه بالاتحاد الأوراسي أو الاتحاد الجمركي لأنهما لا يقدمان أي فوائد للاقتصاد الأذربيجاني ولا يتوافقان مع التوجه الأذربيجاني المؤيد للغرب"، كما اعتبرت أذربيجان أن الاتحاد الأوراسي سوف يتحول إلى أداة سياسية لروسيا والتي تجبر جميع أعضائها على الانضمام إلى المنظمة الأمنية الروسية "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، وأن الاتحاد الأوراسي هو آلية توظفها روسيا تجاه دول ما بعد الاتحاد السوفيتي من أجل بقائها في دائرة نفوذها[1].

أصبح تكامل الفضاء الأوراسي الذي بدأ بالفعل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد فترة من الانسحاب النسبي، أولوية للسياسة الخارجية الروسية منذ بداية الولاية الرئاسية الثالثة "**لفلاديمير بوتين**"، حيث يؤكد المفهوم الجديد للسياسة الخارجية لروسيا الذي أقره الرئيس في فيفري 2013 رغبته في تنشيط عملية التكامل في إطار رابطة الدول المستقلة، من خلال الدراسة الدقيقة لهيكل التكامل فضلاً عن الاستراتيجية الروسية للترويج لسياستها مع دول الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، ويمكن ملاحظة أن جهود روسيا تدفع للتأسيس لنفوذها في هذا الفضاء، ويبدو أن حكومات بعض دول فضاءاتها الإقليمية تسعى للاقتراب أكثر من مجال النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي على حساب نفوذ القوى الغربية، لكن هناك رفض شعبي واسع للانضمام للهياكل الإقتصادية الاتحاد الجمركي والاتحادي الاقتصادي الأوراسي، حيث تشهد هشاشة وانعدام الثقة في العلاقة بين روسيا وجمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي[2].

وعليه فعلى الرغم من الجهود الروسية المبذولة لا تزال موسكو غير قادرة على إقناع معظم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بجاذبية مشاريع التكامل الجديدة، دون الحاجة إلى استخدام القوة أو حتى التهديد المباشر أو غير المباشر باستخدامها، في ظل غياب الصورة الإيجابية والسمعة الجيدة حولها

[1]– Shamkhal Abilov and Ismayil Isayev, Op.Cit, p p, 135, 136.

[2]– Lilit Vardanyan, "La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique", **studes arméniennes contemporaines**, (Septembre, 2013), p p, 40, 41.

لدى شعوب دول جوارها الإقليمي، فإن الاستراتيجية الروسية في هذا المجال لا تزال قائمة على الثقافة السوفيتية والذاكرة التاريخية لمجتمعات ما بعد الاتحاد السوفياتي والموارد الطاقوية لإبقائها ضمن مجال نفوذها، لذلك فإن روسيا حاولت حتى الآن تشكيل اتحادا أوراسيا وفقًا لمصالحها وتعد أهم المحاولات لإعادة التكوين الجيوسياسي على مدار العشرين عامًا الماضية، وعلى الرغم من النتائج التي لا تزال محدودة وربما هشة، فقد مكّنت هذه السياسة الطموحة روسيا من الحفاظ على مرتبة كانت على وشك أن تخسرها عدة مرات خلال العقدين الماضيين[1].

ومن أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الأوراسي هي إصدار عملة موحدة، حيث يعد الوصول لإصدار عملة موحدة أرقى أشكال التكامل في فضاء مابعد السوفيتي، فهذه المرحلة تعد الأكثر تطورا مقارنة بإقامة منطقة تجارة حرة أو تشكيل اتحاد جمركي، وستشكل نقلة نوعية في مسار نمو الاتحاد الأوراسي، لكن هناك عدة عقبات تحول دون تبني عملة موحدة من بينها التراجع المستمر في حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وهو ما يعني أن التنسيق بين السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي لا تزال منخفضة وغير كافية، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق الدول الاعضاء استقرارًا لعملاتها الوطنية وتقليل اعتمادها على أسعار النفط العالمية، ويصعب تحقيق ذلك على المدى القريب والمتوسط، حيث أن الاقتصاد الروسي والكازاخي يعتمدان بدرجة كبيرة على تصدير النفط والغاز الطبيعي[2].

كما أدت تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعرفها روسيا بسبب العقوبات الاقتصادية إلى امتداد تأثيراتها السلبية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي، وذلك بحكم ارتباط اقتصادياتهم بالاقتصاد الروسي باعتباره الاقتصاد المهيمن داخل الاتحاد، وقد كشفت الأزمة الأوكرانية (2014) على تعارض المصالح بين الدول الأعضاء فلقد كان للعقوبات الغربية على روسيا والعقوبات الروسية المضادة تداعيات على الاقتصاد البيلاروسي والكازاخي، فقد انخفض معدل النمو لكازاخستان وهناك مخاوف من تراجع قيمة عملتها الوطنية، بينما انكمش الاقتصاد البيلاروسي بنسبة 0.6% في عام 2014 نتيجة اعتمادها على التصدير لروسيا وانخفضت قيمة عملتها بنسبة 20% أمام الدولار الأمريكي في نفس العام بسبب انهيار

[1]– Ibid, p. 41.

[2]– يوري بارمن، مرجع سابق، ص. 81.

قيمة الروبل الروسي إلى حد كبير، وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية أن روسيا تغلب باستمرار طموحاتها السياسية على المصالح الاقتصادية لشركائها الذين يعتمد اقتصادهم بشكل كبير عليها[1].

إن إستراتيجية التعاون المتعدد الأطراف التي تسعى روسيا إلى ترسيخها في فضائها الإقليمي أصبحت جوهرية بشكل متزايد، على الرغم من وجود تفاوت وفجوة بين الخطاب الطموح للتعاون والتكتل وبين واقع التفاعلات بين الأطراف، حيث لا يزال يطغى عليها العلاقات الثنائية الرسمية وغير الرسمية بين روسيا ودول جوارها الإقليمي، إلا أن سعي روسيا لترسيخ وجود هياكل مؤسسية إقليمية متعددة الأطراف تهمين عليها في جوارها الإقليمي سيمكنها من جني مزايا كبيرة طويلة الأجل.

المطلب الثالث: سياسة التطويق الأمني وفرض النفوذ: منظمة معاهدة الأمن الجماعي

تعتبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي اتحاد سياسي وعسكري يضم سبعة دول وهي: روسيا الاتحادية، بيلاروسيا، أرمينا، كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان وقيرغيزستان، وذلك وفق معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15 ماي 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 20 أفريل 1994، وقد تشكلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في البداية كاتفاقية أمن جماعي لتتحول في ما بعد إلى منظمة، من أجل مواجهة التهديدات الخارجية والدفاع عن وحدة أراضي وسيادة الدول الأعضاء، ويتمحور الهدف الأساسي للمنظمة في التنسيق الأمني وتعميق التعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء[2].

ويلزم الاتفاق الدول الأعضاء في المنظمة بموجب ميثاقها تقديم المساعدة العسكرية لأي دولة عضو في المنظمة قد تتعرض لاعتداء أو تهديد خارجي، كما ينص الميثاق أنه لا يحق لأي دولة عضو أن توافق على وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها دون موافقة الأعضاء الآخرين في المنظمة، وأن يحظى التعاون العسكري بين الدول الأعضاء الأولوية على التعاون العسكري مع الدول الأخرى، وفي قمة موسكو التي عقدت في 14 ماي 2002 تقرر تحويل معاهدة الأمن الجماعي إلى منظمة دولية كاملة تسمى "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، وتم التوقيع على ميثاق الوضع القانوني للمنظمة في 7 أكتوبر 2002 التي صادق عليها جميع الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في 18 أوكتوبر 2003[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 82.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص ص، 211، 212.

[3]– المرجع نفسه، ص. 212.

عملت روسيا منذ عام 1991 على تعزيز دورها ونفوذها وهيمنتها في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ككل وفي آسيا الوسطى على وجه الخصوص، وصرح القادة والمسؤولون الروس أن الهدف من إحكام سيطرتها وهيمنتها على هذه الدول يهدف إلى: حماية الأمن القومي الروسي والسيطرة على الصراعات الإثنية في بعض هذه الدول، لذا عملت روسيا على دمج أمنها وأمن دول منطقة آسيا الوسطى في منظومة أمنية موحدة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، هذا فضلا على الأهمية الجيواستراتيجية التي تحظى بها منطقة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الروسي، باعتبارها تتقارب جغرافيا وتتشارك في الموروث الثقافي والتاريخي الذي دفع بروسيا لتوظيف مختلف الوسائل والآليات للدفاع عن مصالحها في المنطقة[1].

ونظرا لمحاذات منطقة آسيا الوسطى لحوض بحر قزوين ومشاطأة بعض دول المنطقة له، تزايدت أهمية دول المنطقة في استراتيجيات الدول والقوى الإقليمية والدولية وتزايد التدخلات الخارجية فيها، والذي اعتبرته روسيا تهديدا لمكانتها ونفوذها في المنطقة وسعت لاسخدام كافة الإمكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمنع ذلك، حيث تعتبر روسيا هذه المنطقة ضمن مجالها الحيوية إذ صرح الرئيس "**فلاديمير بوتين**" في 2000 عندما تولى الرئاسة "أن منطقة حوض بحر قزوين هي منطقة مصالح روسية"، ويمثل تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في رابطة كومنولث الدول المستقلة الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي، كما أنها تسعى للاستفادة من مصادر الطاقة الموجودة في المنطقة والمخزون الاستراتيجي الكبير من النفط والغاز والطبيعي[2].

حيث تعتبر موارد الطاقة لحوض بحر قزوين بدائل واعدة لموارد الطاقة الروسية، وتعد خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز الطبيعي في الوقت الحاضر أو في المستقبل من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الغربية التي تتجاوز روسيا بدائل لخطوط الأنابيب التي تمر عبر أراضي روسيا، ويشير مصطلح "البديل" إلى مواجهة بين روسيا ودول أخرى، بعبارة أخرى ما لدينا هو "خط أنابيب المواجهة" أو خط أنابيب "الحرب الباردة" بين روسيا من جهة، والغرب جنبا إلى جنب مع دول العبور من جهة أخرى[3].

---

[1]– زياد عبد الرحمان على الكوراني، مرجع سابق، ص. 118.

[2]– المرجع نفسه، ص. 119.

[3]– Vladimer Papava, "Post-Soviet Economic Relations between Georgia and Russia: Reality and Development Potential", Op.Cit, p. 39.

وضع **بوتين** منطقة بحر قزوين بمواردها الغنية من الطاقة على رأس جدول أعمال المصالح الاستراتيجية لروسيا، في أفريل 2000 كانت منطقة بحر قزوين إحدى القضيتين اللتين تمت مناقشتهما في جلسة لمجلس الأمن الروسي، حيث عين "**بوتين**" ممثلًا خاصًا جديدًا لشؤون بحر قزوين وهو وزير الطاقة السابق "**فيكتور كالوجني**"، وكلفه بمهمة زيادة الوجود الروسي في المنطقة، وقد أشار على وجه التحديد إلى منطقة بحر قزوين في مفهوم جديد للسياسة الخارجية الروسية بأنه "***سيتم التركيز بشكل جدي على تنمية التعاون الاقتصادي بما في ذلك إنشاء منطقة تجارة حرة وتنفيذ برامج للاستخدام المشترك والعقلاني للموارد الطبيعية على وجه التحديد، وستعمل روسيا من أجل منطقة كهذه في بحر قزوين بحيث يمكّن الدول الساحلية من تطوير تعاون متبادل المنفعة، وتستخدم دول بحر قزوين موارد المنطقة على أساس عادل من خلال مراعاة المصالح المشروعة لبعضها البعض***"، "***وتعتزم روسيا لتحويل بحر قزوين إلى منطقة سلام واستقرار وحسن الجوار، وهو أمر من شأنه أن يساعد في تعزيز المصالح الاقتصادية الروسية بما في ذلك مسألة اختيار الطرق لتدفقات الطاقة الهامة***"[1].

وعليه يمكن القول أن روسيا سعت إلى استخدام آلية الترتيبات المؤسساتية عبر الإقليمية من أجل توسيع نفوذها الغير مباشر على دول جوارها الإقليمي، من خلال إنشاء مؤسسات ذات طابع سياسي وإقتصادي وأمني بهدف إعادة دمج جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في منظومة واحدة، تضمن من خلالها روسيا عدم قدرة القوى الغربية من النفوذ داخل هذه المنطقة وتهديد مصالحها وأمنها القومي، على اعتبار أن هذه الدول هي دائرة مجالها الحيوي وأي تواجد غربي فيها هو تهديد للوجود الروسي، ورغم المستوى المحتشم الذي يعرفه أداء هذه المؤسسات إلا أن روسيا تسعى إلى تطويرها ودفعها إلى الأمام وجعلها صمام أمان وأداة لحماية مصالحها ونفوذها في جوارها الإقلمي.

[1]– Fariz Ismailzade, Op.Cit, p p, 16, 17.

المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية: بين الإرتهان الإقليمي والتوسع الدولي

على الرغم من السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها روسيا تجاه بيئتها الإقليمية، وجهودها الحثيثة لفرض نفوذها وهيمنتها على دول جوارها عبر سياستها الطاقوية وآلياتها الناعمة والصلبة، فقد واجهت مساعيها في ذلك واقعا إقليميا ودوليا شديد التعقيد والتحول، وفرضت على السياسة الروسية جملة من التحديات ذات أبعاد مركبة ومتشابكة، حالت دون تمكنها من الوصول لأهدافها الإستراتيجية وفي مقدمتها فرض هيمنتها ونفوذها على مجالها الحيوي في الخارج القريب.

المطلب الأول: التحديات الإقليمية

تميزت السياسة الخارجية لروسيا منذ سنة 2000 بالبراغماتية، أي إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية وتغليب النظرة الواقعية، حيث سعت القيادة الروسية إلى خلق تأثير روسي في الفضاء الإقليمي السوفيتي سابقا[1]، حيث يشكل الموقع الجغرافي لروسيا نقطة ارتكاز في توسيع مجالات تحركاتها تجاه مناطق الفضاءات الإقليمية، وإعادة توزيع مراكز السلطة أو النفوذ الجيوبوليتيكي وتجميعها في تحالفات جيوبوليتيكية على أساس قدراتها الاقتصادية والعسكرية، حيث ترى القيادة الروسية أن روسيا لا يمكن أن تكون روسيا ما لم تكون تمثل قوة كبرى سواء بموقعها الاستراتيجي أو بمكامن قدراتها الاقتصادية.[2]

الفرع الأول: على صعيد العلاقات بين الدول

من أبرز المبادئ التي أصر "**بوتين**" على الارتكاز عليها في إستراتيجيته الجديدة منذ بداية الألفية الجديدة هي "المجال الحيوي"، الذي يحول الدول والأقاليم المجاورة لروسيا خاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة إلى مناطق نفوذ طبيعية لها، ولا يختلف تطبيق "**بوتين**" لنظرية المجال الحيوي عما نَظَّر له "**فردريك راتزل**" بأن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للتوسع لضم الأراضي التي يحتاج إليها حتى ولو

[1]– محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47– 48، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، صيف/خريف 2015)، ص. 450

[2]– فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص.ص، 30– 32.

اضطر إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك[1]، ويعد الحفاظ على الأمن القومي على رأس أولويات الإستراتيجية الروسية، وقد عدت استقرار علاقاتها مع دول جوارها الإقليمية واستقرار هذه الدول أحد ركائز أمنها القومي، وأن أي تهديد لهذه المنطقة هو تهديد للمصلحة الوطنية لروسيا، وقد استخدمت لتلك الغاية قوتها الصلبة والناعمة لحماية أمنها ومكانتها.

تعود العلاقة بين الطاقة والقوة العسكرية والجغرافيا إلى السنوات الأولى من القرن العشرين، فقد سعت القوى الدولية منذ ذلك الوقت إلى التخطيط الاستراتيجي لحماية مصادر مواردها الطاقوية، ودخلت في حروب ونزاعات فيما بينها لإحكام السيطرة والنفوذ على الأقاليم الغنية بالموارد الأولية، وهذا التنافس لا يزال قائما إلى غاية اليوم بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، وتعتمد النجاحات النسبية لأية قوة في هذا التنافس على مزيج من القوة العسكرية، والميزة الجغرافية، والقدرة الإقتصادية، والجرأة الإستراتيجية والبراعة الدبلوماسية من أجل تعزيز موقعها الاستراتيجي في المنظومة العالمية للقوى.[2]

وفضلا على استخدام القوة الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي في الاستراتيجية الروسية تجاه دول جوارها الإقليمي خاصة في فضاء شرق أوروبا، وبالتحديد صوب أوكرانيا منذ حرب الغاز الأولى 2006 إلى غاية الحرب الروسية الأوكرانية 2022، تسعى روسيا إلى التوجه نحو استخدام قوتها الناعمة، حيث ظهر هذا المصطلح أول مرة في الخطاب الرسمي الروسي في 2006 من طرف الرئيس "**بوتين**" في خطابه لأعضاء مجلس الدوما، أين حدد بوضوح أهداف السياسة الروسية التي تستند للقوة الناعمة في "استعادة مكانة روسيا العالمية بحيازة وسائل ومفردات القوة الناعمة، وإعادة ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بتنمية مصادر هذه القوة واستخدامها بفعالية، وتطوير كفاءة المؤسسات المعنية ببناء القدرات وتوظيف واستثمار مصادر القوة الناعمة مع المصادر والموارد المتاحة لها"، وقد حصر إجراءات وسياسات استخدام القوة الناعمة في؛ الحفاظ على الثقافة الروسية واستغلالها على نحو يجعل منها قوة

[1]– أحمد بن ضيف الله القرني، "أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي"، دراسة للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض، 1443)، ص. 7. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Q4Lmph

[2]– مايكل كيلر، ترجمة: أحمد رمو، **دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الساقي، 2011)، ص.ص، 283– 289.

فاعلة لتحقيق تقدم ملموس في البيئة الخارجية، وتحقيق تقدم ثقافي يرتكز على تصدير التعليم والثقافة الروسيين للخارج بما يخدم المصالح الروسية[1].

وقد تكررت منذ ذلك الوقت الإشارة لمفهوم القوة الناعمة في الخطاب والوثائق الرسمية الروسية خاصة في عامي 2017 و2018، حيث دعا "**بوتين**" إلى تعزيزها من قبل "الدبلوماسية العامة" وتحسين صورة روسيا في الخارج، بنشر استخدام اللغة الروسية وتمتين العلاقات مع الجالية والمواطنين الروس في الخارج، واعتبر "**بوتين**" أن تحسين صورة روسيا ومكانتها في النظام الدولي القائم أحد أهم مصادر قوتها الناعمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجمها ومكانتها الجغرافية وتنامي قوتها العسكرية ودورها الفاعل في تشكيل السياسات العالمية وكذا تاريخها الطويل[2].

تواجه روسيا منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 مشاكل اقتصادية كبيرة أدت لإنكماش الاقتصاد الروسي وتدهوره، فضلا عن العقوبات الغربية خاصة الأوربية على خلفية الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم لها في 2014، بالاضافة إلى تقلبات أسعار النفط وتراجع الاستثمارات الأمريكية والأوروبية الموجهة لروسيا، في مقابل تزايد هروب رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج مما ساهم في تدهور وانهيار سعر الروبل الروسي، بالاضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم وبروز صعوبات في تمويل ميزانية الدولة، وهو ما أثر على الوضع الداخلي وكذا الخارجي لروسيا وتراجع وانحصار سياساتها[3].

هذا فضلا على تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" أين حدث تراجع كبير في الميزان التجاري الروسي، نتيجة توقف الدول عن استيراد النفط كالصين مثلا كما أدت الجائحة إلى إنهيار كبير وخطير في أسعار الطاقة، بالإضافة إلى إصرار السعودية على إجراء مزيد من تخفيضات في الأسعار رفضت روسيا هذا القرار الصادر في مارس 2020، وأصرت على الاستمرار في إنتاجها وعملت السعودية على الفور بتزويد وإغراق الأسواق الأوروبية بالنفط، لتبدأ بعدها إيرادات الموازنة الروسية تتعرض للإستنزاف، في حرب اطلق عليها "حرب الأسعار"[4].

---

[1]- رضا محمد هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها"، **دراسات**، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، (يوليو 2021)، ص. 181.

[2]- المرجع نفسه، ص ص، 181، 182.

[3]- محمد رضا هلال، مرجع سابق، ص. 180.

[4]- جديد خميس، نور الإيمان قلاتي، مرجع سابق، ص ص، 274، 275

وقد تنخفض قيمة النفط إلى أكثر من 65% في حادثة لم يشهد لها التاريخ مثيلا من قبل، كما انخفض إنتاج النفط الروسي من 12 مليون برميل يوميا إلى 6 مليون برميل فقط، كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الروسي في 2020 بنسبة 3.8%، كما سجل نمو الإقتصاد الروسي انخفاضا بنسبة 4% من نفس السنة، فبالإضافة إلى العقوبات الغربية إثر الأزمة الأوركرانية وانخفاض أسعار الطاقة ساهمت جائحة كورونا في تعميق الأزمة الإقتصادية في روسيا [1].

وقد حرصت روسيا في سياستها تجاه دول جوارها الإقلميي خلال الفترة مابين 2006 و2016 على استخدام أدوات قوتها الصلبة(التي نوه لها جوزيف ناي من قبيل القوة الاقتصادية والقوة العسكرية)، سواء في شقها الايجابي من خلال توفير القروض الكبيرة ذات الفائدة المنخفضة، وتخفيض أسعار النفط والغاز لدول فضاءات الإقليمية، أو شقها السلبي من خلال فرض عقوبات وضغوطات خاصة على تلك الدولة التي تنتهج سياسات مؤيدة للتوجهات الغربية ولا تتوافق مع سياسات روسيا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها أوكرانيا وجورجيا، حيث إلى جانب فرض رسومات جمركية مرتفعة على صادرات هذه الدول للسوق الروسي، وزيادة أسعار الغاز الطبيعي الذي تستورده هذه الدول من روسيا، قامت هذه الأخيرة باستخدام القوة العسكرية والدخول في حرب مع هذه الدول وتهديد أمنها واستقرارها وسيادتها الوطنية[2].

كانت روسيا تسعى إلى جعل أوكرانيا بلدا محايدا وليس مواليا للغرب أو عضواً في الاتحاد الأوروبي أو في منظمة حلف شمال الأطلسي على وجه الخصوص، وتمثل الانتفاضة التي شهدتها أوكرانيا وماتلاها من وصول حكومات موالية للغرب تهديدا كبيرا لمصالح روسيا الاتحادية، وفي سياق الرد على هذا التهديد قامت بضم شبه جزيرة القرم، لكن عندما أدركت موسكو أن هذه العملية لم تولد الضغط الكافي على كييف من أجل االتفاوض وتسوية الأزمة الراهنة، حوّلت موسكو اهتمامها إلى شرق أوكرانيا حيث ساهمت في تأجيج الانتفاضات الموالية لها والمناهضة للحكومة الأوكرانية القائمة، فابتداءً من أفريل 2014 ظهر في شرق أوكرانيا عدد من الميليشيات المسلحة التي احتلت المباني الأمنية والإدارية في نحو عشر مدن شرقية، مع أن موسكو نفت رسميا أي مشاركة للقوات الروسية في هذه

[1]- المرجع نفسه، ص. 275.

[2]– محمد رضا هلال، مرجع سابق، ص. 182.

العمليات، إلا أن المؤشرات المتوفرة تدل على دعم روسيا لهذه الهجومات وعلى نفوذها القوي لدى المليشيات التي نفذتها[1].

ونتيجة هذه الأحداث أرسلت روسيا الاتحادية رسالة واضحة حول ما تستطيع القيام به في شرق أوكرانيا، بينما أدركت الحكومة الأوكرانية العجز الكبير الذي تواجهه في هذه المنطقة ومدى أهمية القضية الأوكرانية بالنسبة للقيادة الروسية، باعتبارها ذات بعد قومي وشعبي وجيواستراتيجي كما أن حماية الأقليات الناطقة بالروسية التي لن تتهاون في حمايتها، وقد شكل رد فعل روسيا على الأزمة الروسية واقعا جديدا شبيها بالواقع الذي فرضته موسكو في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ويرجح الكثير من المهتمين بالشأن الأوكراني أن أوكرانيا تتجه نحو التقسيم إن لم يعترف الغرب بالوضع الجديد، وإلا فإن مبدأ سلامة الأراضي الأوكرانية مهددة هذا فضلا على خطر الانفصال القومي.[2]

الفرع الثاني: على صعيد البناء المؤسساتي

لقد استعانت دول الجوار الإقليمي الروسي لتفادي النفوذ والهيمنة الروسي بما يعرف بـ "التحوط الإستراتيجي" بهدف تحقيق التوازن بين القوة الصلبة والناعمة، مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة المهيمنة، حيث تلجأ هذه الدول إلى اتباع هذا النهج من أجل تعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوى المهددة لأمنها القومي، من خلال إيجاد قدر من التعاون مع مصدر التهديد من قبيل الدخول في تحالفات وتكتلات سياسية وأمنية واقتصادية مع القوى المنافسة للقوة المهددة لها، حيث نجد الدول الغنية بالموارد الطاقوية كأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان اختارت التنويع في علاقاتها الطاقوية، وتبني سياسة خارجية متوازنة مع كل الأطراف الإقليمية والدولية مع بعض الاختلافات النسبية.[3]

في حين تدفع دول أخرى كأوكرانيا وجورجيا باتجاه إحداث نوع من المنافسة بين روسيا وفاعل خارجي في سياق سياسة متعددة الأبعاد، واتباعها نهج الانخراط في منظومات خارج النفوذ الروسي كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وذلك لتوسيع مجال المناورة مع موسكو وتحسين مواقفها

[1]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، مرجع سابق، ص. 324.

[2]– المرجع نفسه، ص. 325.

[3]– مراد بن قيطة، كومنولث الدول المستقلة في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2020/2019)، ص. 244.

التفاوضية وحماية سيادتها، وعليه فرغم الاختلاف في الأوضاع السياسية والاقتصادية ومدى قربها من روسيا، فقد تقاسمت نخبها الحاكمة قناعة سياسية مفادها أن خيار التعددية هو البديل الأنسب لحماية استقلال الوطني، وتوفير المزايا والشروط الاقتصادية التي تلبي طموحاتها[1].

لقد أفصحت الأزمة الراهنة في أوكرانيا عن طبيعة المعضلات الجيوسياسية المستجدة في عصر مابعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كما أوضحت أن الأزمات القائمة يصعب حلها دون مقاربة متكاملة، حيث ترتكز روسيا في مقاربتها للمسألة الأوكرانية إلى حسابات جيوسياسية ترتبط بمستقبل دورها الدولي ومكانتها كقوى كبرى[2]، وكذا كقوى فاعلة ومهيمنة في مجالها الحيوي الشرق أوروبي الذي يعد من أهم فضاءاتها الإقليمية، نظرا للأهمية التاريخية والجيوسياسية والجيواقتصادية حتى تعود روسيا كقوى كبرى وفاعلة في الظام الدولي لابد من إحكام سيطرتها على أوكرانيا[3].

مع تفكك الاتحاد السوفياتي برزت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت بظهور عدة دول أعيد دمجها في خريطة العالم تقع في وسط آسيا وشمالها، مما أدى إلى تقلص مجال روسيا الآسيوي إلى 20% وأضحت موارد وثروات تلك الدول هدفا للتنافس بين مصالح القوى الإقليمية والدولية، وقد سعت روسيا لإنشاء كومنولث الدول المستقلة لفرض دور روسيا ضمن الكيان الجديد، لكن هذا المسعى قابلته تحديات إقليمية عديدة لعل أبرزها توسع تواجد القوى الغربية في المنطقة[4]، وعقد تحالفات وشراكات مع دول المنطقة المنطوية في فضاء الجوار الإقليمي الآسيوي لروسيا.

فروسيا تسعى لتوسيع نفوذه في جوارها الإقليمي لحماية مصالحها وأمنها وحدودها من التهديد الغربي، وفي هذا الصدد نجد أن "**ستروش هوب**" قال في 1947 أن "***في السياسة الخارجية الروسية هناك عامل أساسي مهيمن وهو العامل الاستراتيجي، كانت أهدافه واحدة أثناء الحقبتين القيصرية والشيوعية وهي تجسيد حدود استراتيجية معينة***"، وقصد بذلك أن الحدود تقضي على المخاطر القادمة من العدو المُطَوق لروسيا، وعليه يمكن القول أن الجغرافية الواسعة لعبت دورا مهما في تشكيل تصورات

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 244، 245.

[2]– المرجع نفسه، ص. 327.

[3]– بافل باييف، مرجع سابق، ص. 279.

[4]– جورج الخوري، "السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 105، (تموز، 2018)، ص. 9.

القوة العظمى لدى صناع القرار الروس ودفعهم نحو التفكير في ذلك، ربما يظهر ذلك جليا في التصريح الذي ألقاه الرئيس **بوتين** بعد عامين من توليه السلطة عندما قال ***"نحن قوة عالمية ليس بسبب أننا نمتلك قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية محتملة ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظل متواجدين ماديا في أوروبا؛ آسيا؛ في الشمال والجنوب؛ كما لنا في كل مكان بعض الاهتمامات والمخاوف"***[1].

لقد سعت روسيا إلى إنشاء مؤسسات سياسية وأمنية في منطقتها بشكل متزايد كرابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ردا على حلف الناتو توسع بشكل أساسي، حيث أن الغرض من إنشاء رابطة الدول المستقلة التي ضمت في سنواتها الأولى جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة ما عدا دول البلطيق هو إدارة إنفصال أعضائها عن الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن الكثير من المحللين يتفقون على قدرات هذه المنظمة المحدودة وبدلا من ذلك ركزت جهودها على تطوير منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أين قامت بتكوين قوة الرد السريع داخل المنظمة وتطوير قدرة المنظمة على إرسال بعثات السلام هذا فضلا على اتخاذها إجراءات لوضع هيكل قيادة موحدة، مع ذلك تعاني هذه المنظمة أيضا نوعا من الضعف نتيجة عدم استعداد روسيا لتبني مواقف في النزاعات المحلية للدول الأعضاء.[2]

وبالرغم من أن كل من رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي تعترفان رسميا باستقلالية الدول الأعضاء فيها والمساواة بينها، إلا أن روسيا تمارس نفوذا كبيرا بشكل غير رسمي على هذه الدول، وذلك من خلال تهديدها ضمنيا بزعزعة الاستقرار داخل هذه الدول ما لم تنتهج المسار الروسي، وعليه تعد هذه المنظمات بالاضافة للاتحاد الأوراسي منظمات رسمية لنفوذ روسيا في جوارها الإقليمي[3].

فضلا عن الدعم الذي يحظى به الاتحاد الأوراسي من قبل روسيا إلا أن جل المحللين قد وصفوه بأنه مشروع سياسي في الأساس يهدف إلى الدمج الإقليمي، كما أنه يعاني من ضعف نفوذه الاقتصادي بسبب العديد من الدول الأعضاء بما في ذلك روسيا تعتمد على تصدير الموارد الطاقوية في اقتصادياتها،

---

[1]– جلال خشيب، "الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة: طموح النظرية وحدود التطبيق"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد7، العدد 2، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ربيع 2018)، ص. 99.

[2]- أندرو رادين، كلينت ريتش، "وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي"، **تقرير عن مؤسسة راند RAND البحثية**، (كاليفورنيا، 2017)، ص.48. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ch77DC

[3]- المرجع نفسه، ص. 49.

مما يثير تساؤلات حول الفائدة من الدمج الاقتصادي المتزايد هذا فضلا على أن هناك شكوك بأن روسيا ستسعى لتطوير هياكله إلى اتحاد اقتصادي وسياسي متكامل[1].

المطلب الثاني: التحديات الدولية

تنطلق روسيا من تصورات استراتيجية جديدة تتحدد في إعادة رسم خريطة النظام الدولي الذي تتصارع فيه الدول الكبرى على قيادة النظام الدولي، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على قيادة العالم، حيث أن محاولات تغيير الأحادية القطبية للنظام الدولي برزت على رأس أولويات الاستراتيجية الروسية وإعادة مكانتها في النظام الدولي، وتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها التي تشكل بالنسبة لها عمقًا جيواستراتيجيًا وخاصرتها الضعيفة في نفس الوقت[2].

الفرع الأول: على صعيد العلاقات بين الدول

بالنظر إلى موقع أوكرانيا الجيواستراتيجي الذي أفضى إلى تعاظم مكانتها في الفكر الاستراتيجي الروسي، ويبرر سبب رفض روسيا انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[3]، ويرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من صنعت الأزمة الأوكرانية لغرض أساسي، وهو ضرب الإقتصاد الروسي من خلال تقويض الصادرات الطاقوية الروسية نحو أوروبا، وتكرار ما حدث زمن **غورباتشوف** عندما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد وأثرت على القدرات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، وأدت إلى تفككه مطلع تسعينات القرن العشرين، ويرتكز أنصار هذا الرأي على أن واشنطن تحاول رسم خريطة جديدة للطاقة على مستوى العالم، في ظل اكتشافاتها لاحتياطات ضخمة من الغاز والنفط الصخري بها، قد تغنيها في المستقبل القريب عن استيراد احتياجاتها من الطاقة وربما تتجه للتصدير، حيث وصل إنتاجها من النفط الصخري إلى 29% من إجمالي إنتاج النفط الأمريكي، والغاز الصخري نحو 40% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي وفق تقديرات 2012 وبتكاليف منخفضة نسبيا عن المتوقع[4].

[1]- نفس المرجع، ص. 52.

[2]– فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص. 118.

[3]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 184.

[4]– محمود خليفة جودة، مرجع سابق، ص ص، 204، 205.

على صعيد مشروع روسيا الساعي لعودة روسيا لسابق عهدها إلى قوى كبرى، فإن أوكرانيا تمثل مشكلة وأصعب بكثير من باقي التحديات الإقليمية القائمة، نظرا لأهميتها الاستراتيجية التي تعود للتاريخ المشترك ومدركات التقارب الثقافي، وتقويمات قوة العلاقات المتعددة الجوانب وهواجس المخاطر الجيوسياسية، وصلت بالنخب في موسكو إلى اليقين أنه ليس بمقدور روسيا إعادة تأكيد قوتها إلا من خلال التيقن من بقاء أوكرانيا في دائرة هيمنتها[1].

أدت الحرب الروسية– الأوكرانية (2022) إلى فرض عقوبات دولية على روسيا تهدف إلى عزلها عن النظام الاقتصادي العالمي، حيث أول عقوبة فرضها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا هي قرار إخراج روسيا من نظام "سويفت" المصرفي الدولي، وهو نظام يعرّف على أنه نظام المراسلات المصرفية الدولية وتم إخراج العديد من البنوك العاملة في روسيا من نظام "سويفت"، بهدف منعها من الوصول إلى الأنشطة التجارية التي تجري ماوراء الحدود، لكن جرى استثناء بض البنوك بما فيها "غازبروم بنك Gazprombank" حتى تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من الوفاء بالتزاماتها المالية المرتبطة بوارداتها الطاقوية من روسيا[2].

كما أعلنت مفوضية الاتحاد الاوروبي أنهم سيفرضون عقوبات أخرى على روسيا بهدف منع تحديث مصافي النفط الروسية، ومن غيرالمرجح أن يؤثر هذا القرار على صادرات النفط الروسية وارداتها على المدى القصير، فاعتماد دول الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز الروسي يقلل من إمكانية فرض عقوبات أشد على روسيا في مجال الطاقة هذا فضلا على تضارب مواقف دول الاتحاد بين مؤيد ومعارض لفرض العقوبات على روسيا في قطاع الطاقة، فضلا عن هذه العقوبات أعلنت بعض شركات الطاقة الغربية منها شركة "بي بي" و" شيل" و"توتال" و"إكسون موبيل" و"أوكنيور"، أنها تخطط للإنسحاب من شراكاتها في روسيا وإيقاف استثماراتها في قطاع الطاقة الروسي مما قد يؤثر سلبا على هذا الأخير، خاصة الشركات التي تقوم على مشاريع التنقيب وتشغيل خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي ومحطات الغاز الطبيعي المسال[3].

---

[1]– بافل باييف، مرجع سابق، ص. 279.

[2]– بشرى زينب أوزدمير داشجي أوغلو، "العقوبات على روسيا وتأثيرها على أمن الطاقة"، **رؤية تركية**، المجلد 11، العدد 2، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ربيع 2022)، ص. 98.

[3]– المرجع نفسه، ص.ص، 98– 100.

يمكن القول أن العقيدة الإستراتيجية الروسية صاغت رؤية مفادها أن التنافس الدولي قد انتقل من الرؤية الأيديولوجية بوصفها مدخلا في صياغة الإستراتيجية، إلى توظيف الجيواستراتيجية بوصفها مدخلا مهما في إعادة النفوذ والهيمنة على المجالات الحيوية والأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية العالمية، ولهذا سعت روسيا إلى إعادة صياغة استراتيجيتها الطاقوية بما يتكيف مع الدور العالمي، وتوظيفها بما يخدم مصالحها وأهدافها في الساحة الدولية وإعادة صياغة التوازن الدولي الجديد[1].

وأن روسيا تلعب دور الدولة المراجعة للنظام الدولي وهي الدولة التي تشعر بعدم الرضا إزاء وضعها في النظام الدولي الراهن، فتتبنى سياسات تسعى إلى مراجعة أنماط القوة التي يقوم عليها هذا النظام الدولي، من خلال ارتكازها على الترتيبات الإقليمية التي ترى فيها أنها أدوات فعالة في استراتيجيتها تجاه جوارها الإقليمي، حيث بالإضافة لآثارها الاقتصادية نجد أنها تمنحها القدرة للتأثير على مواقف الدول الأعضاء فيها تجاه القضايا ذات علاقة بالدور الإقليمي والدولي لروسيا[2].

وقد شكلت منطقة آسيا الوسطى انطلاقا من أهميتها الجيوسياسية بؤرة صراع للمصالح الحيوية للقوى المتنافسة، فروسيا تعتبرها مجالا حيويا وامتدادا طبيعيا لنفوذها بينما الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيها مكاسب جيواستراتيجية عديدة، فهي تتيح لها القرب والإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الروسي شمالا، والعمق الحيوي لشبه القارة الهندية وباكستان وأفغانستان جنوبا وإيران باتجاه الجنوب الغربي، وكذا العمق الحيوي لمنطقة بحر قزوين غربا، كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تغيير جذري في الوضع الجيوسياسي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وظهور فواعل جديدة، وتزايد وتيرة التنافس الدولي والإقليمي بسبب الاحتياطات الكبيرة للموارد الطاقوية التي تحظى بها دول المنطقة ومد خطوط أنابيب نقل الطاقة[3].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في مناطق نفوذ روسيا ومجالها الحيوي الآسيوي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز دول جديدة، بهدف إقامة قواعد عسكرية في المنطقة لمراقبة التطورات في روسيا والصين وإيران وباقي دول المنطقة، والتقرب من مناطق تواجد الطاقة والسيطرة على الاحتياطات الطاقوية وطرق أنابيب نقلها، حيث دعمت الولايات المتحدة خط الأنابيب "باكو–تبليسي–جيهان" وترى أنه

[1]– عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 192.

[2]– محمد حمشي، مرجع سابق، ص.ص، 440– 452.

[3]– بولمشاور رباب، مرجع سابق، ص. 558.

مشروع استراتيجي هام لأمنها القومي، ومصدر مهم لضمان الأمن الطاقوي الأوروبي وتقليل اعتماده على إمدادات الطاقة الروسية، وعليه أصبحت مشاريع أنابيب نقل الطاقة آليات جديدة لتواجد الولايات المتحدة في المنطقة وحلف الشمال الأطلسي الضامن الأساسي لأمن هذه الخطوط[1].

وعليه فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في آسيا الوسطى تتمثل أساسا في البحث عن طريق لضمان التغلغل إلى مواردها الطاقوية، ونقلها إلى خارج الفضاء السوفياتي السابق وتقليص النفوذ الروسي فيها والحد منه، أما إقليم القوقاز فتبرز أهميته في الاستراتيجية الأمريكية من خلال اعتباره منطقة عبور لنفط وغاز منطقة حوض بحر قزوين، خاصة إذا ما حصل تهديد بقطع الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، وكذا إزاحة أو تقليص النفوذ الروسي في مناطق كانت تقليديا خاضعة للنفوذ السوفييتي ومن بعده النفوذ الروسي[2].

ومن بين التحديات التي تواجهها روسيا في جوارها الإقليمي هو بروز قوى غربية منافسة لها وتحُدُ من نفوذها فيه، وذلك في ظهور مستهلكين جدد في ظل انحصار مصادر الإمدادات في مناطق معينة نسبيا، وغير قادرة على الاستجابة لحجم الطلب المتزايد بشكل كبير والذي أخذ أبعادا جيوسياسية تتمحور حول الحفاظ على استقرار مناطق الإمدادات وسلامة خطوط أنابيب نقل الطاقة، لذلك تتجه القوى الكبرى لتنويع مصادر وارداتها الطاقوية وحماية أمنها الطاقوي من أي تهديد محتمل أو مفاجئ لإمدادتها، سواء بفعل دوافع سياسية أو هجمات إرهابية أو حوادث تقنية أو تأثير قوى الطبيعة، تنويع الموردين بالنسبة للدول المستوردة وتنويع الأسواق بالنسبة للدول المنتجة على غرار روسيا، فأمن الطاقة معادلة معقدة تشمل توافر الموارد واستقرارها والقدرة على التنبؤ باستدامتها[3].

حيث سعت الصين ومنذ استقلال جمهوريات آسيا الوسطى إلى تطوير علاقاتها معها بهدف حصولها على الموارد الطاقوية إلى جانب جعلها سوقًا كبيرًا للبضائع الصينية، ضمن إستراتيجية الصين الطاقوية في الخارج من خلال التنقيب والاستثمار وتنويع مصادر الحصول عليها، ولذلك توجهت إلى

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 559.

[2]– مفاز مثنى عبد الله القزاز، **مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية: دراسة لنماذج مختارة**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 254.

[3]– علاق جميلة، "التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير الماخي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 1، (2022)، ص ص، 338، 339.

دول آسيا الوسطى لتأمين هذه الإمدادات من خلال إستغلال ميزتها النسبية في إنشاء وصيانة مشاريع البنية التحتية، إذ وصلت تلك المشاريع إلى عمق المنطقة عبر خطوط أنابيب النقل وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية، كما حرصت الصين على لعب دور في تنمية اقتصاديات دول المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني[1].

وقد استطاعت الصين أن تحظى باستثمارات كبرى في دول المنطقة حيث نالت كازاخستان القدر الأكبر من الاستثمارات الصينية وذلك لقربها من الحدود الصينية، حيث سيطرت على عدد من الحقول المهمة في منطقة "أكتوبينسيك" مقابل دفع 4.3 مليار دولار، كما التزمت بتقديم استثمارات إضافية في البنية التحتية تشمل إنشاء خط أنابيب النقل نحو الصين، وتعود الأهمية الجيواستراتيجية لكازاخستان للصين في كونها حلقة وصل بين بحر قزوين وشرق آسيا، وتلك ميزة جيوبوليتيكية تسمح بنقل النفط والغاز من بحر قزوين[2].

كما سعت الصين إلى الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمنستان صاحبة أكبر احتياط وإنتاج للغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وارتكزت الاستثمارات الصينية على تزويد شركة النفط والغاز التركمانية بمنصات التنقيب والرافعات وبلغت قيمة السلع والخدمات الصينية المخصصة لإنتاج النفط والغاز في تركمنستان بـ 239 مليون دولار، وفي العام 2005 أصبحت الصين مصدر التجهيزات التي تستخدم في أكثر من ألف بئر نفطي في تركمنستان، وفي عام 2006 وقعت الصين وتركمانستان اتفاقية تقوم تركمانستان بمقتضاها تزويد الصين بـ 30 مليار متر مكعب من الغاز، إضافة إلى اتفاقية أخرى لتطوير واستخراج الغاز من حقل "باقيتي يارليك" في شرق تركمنستان، فضلا عن الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نقل الطاقة من تركمانستان إلى الصين[3].

الفرع الثاني: على صعيد البناء المؤسساتي

قد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالفات سياسية وعسكرية مع معظم دول الجوار الإقليمي الروسي في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وتطوير التعاون في إطار برنامج للشراكة من

[1]– سكينة جعفر شهاب العبيدي، مرجع سابق، ص. 190.

[2]– المرجع نفسه، ص. 191.

[3]– نفس المرجع، ص. 193.

أجل السلام عام 1997، وشمل تدريبات مشتركة في بحر حوض قزوين وسعت بعض الدول ككازاخستان الى زيادة التعاون مع حلف شمال الأطلسي كعنصر مهم في نظام أمنها القومي، كما أنها لم تكتفي بالانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام بل نظمت مناورات عسكرية ثنائية مع القوات الأمريكية على أراضيها في 1997، كما اتخذت كل من أذربيجان وجورجيا خطوات جادة للانضمام لحلف شمال الأطلسي، وفي عام 2005 كانت القوات الأمريكية تدير قاعدتين أساسيتين في منطقة آسيا الوسطى، الأولى في "كارشي خان أباد" في أوزبكستان والثانية "غانشي الجوية" في قيرغيزيستان[1].

وقد ردت روسيا على ذلك بتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة حيث جاء في خطاب للرئيس "**بوتين**" في 2013 أن روسيا لن تسمح لأي دولة بأن تحقق تفوق عسكري عليها في المنطقة، حيث أمر الجيش الروسي بترتيب أكبر مناورات حربية إقليمية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتضمنت مناورات للقوات البرية والبحرية والجوية المجهزة بأحدث تقنيات الأسلحة، كما تعهد **بوتين** بتخصيص 300 مليون دولار لتحديث أسطول بحر قزوين، حيث تنشر روسيا نظاما صاروخيا على شاطئ بحر قزوين وقامت بنقل عدة سفن حربية من أساطيلها المتواجدة في بحر البلطيق والبحر الأسود إلى هناك[2].

وقامت بفتح قاعدة عسكرية في قيرغيزيستان في 2003 بميدنة "كانت kant" بعدما كان متواجد 3000 جندي روسي منذ 1992 إلى غاية 1999 على الحدود القرغيزية الصينية، وفي نهاية 2004 فتحت لها قاعدة عسكرية دائمة في طاجكستان وتعد أكبر قاعدة عسكرية خارج حدودها، حيث تتكون من عدة مواقع؛ قاعدة "عيني الجوية"؛ ومركز المراقبة "أوكنو" بالقرب من مدينة نوريك على الحدود الصينية؛ والعديد من المنشآت بالقرب من العاصمة الطاجكية دوشانبي وفي منطقة كولوب جنوب البلاد، وقد تم تجديد الاتفاق الخاص بهذه القاعدة في 2012 لمدة ثلاثين عام قادمة أي إلى غاية 2042 فضلا عن محطة لمراقبة الأقمار الصناعية[3].

انطلاقا من الرؤية الجيوبوليتيكية الجديدة لروسيا يتحدد جوهر المرحلة الجديدة في إعادة رسم خريطة النظام الدولي، الذي تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادته بعد أن كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على قيادة العالم، حيث أن محاولات تغيير طبيعة النظام الدولي الأحادية

[1]– نفس المرجع، ص ص، 566، 567.

[2]– المرجع نفسه، ص. 363.

[3]– المرجع نفسه، ص ص، 363، 364.

قد برزت منذ بداية الألفية في الاستراتجية الروسية، وذلك في سياق إعادة مكانتها ودورها كقوة فاعلة في النظام الدولي، وتعزيز مكانتها على المستوى الدولي ككل وفي مناطق نفوذها التي تشكل عمقا جيواستراتيجيًا بالنسبة لها وموضع تهديد لها في نفس الوقت في حال انقلبت موازين القوى فيها لصالح القوى الغربية[1].

ويمثل تقلب إيرادات الموارد الطاقوية مخاطر بالنسبة للبلدان التي تعتمد ميزانياتها عليها لا سيما إذا كانت اقتصاداتها ومواردها المالية غير مرنة، ويشكل أكثر من نصف الصادرات ويوفر 40٪ من عائدات البلاد والنفط والغاز المصادر الرئيسية للاقتصاد الروسي، عندما انخفضت أسعار النفط من 115 دولارًا إلى 60 دولارًا للبرميل في النصف الثاني من عام 2014، انخفضت قيمة الروبل بنسبة 59٪ مقارنة بالدولار الأمريكي، وقد أثر ذلك بشكل كبير على الشؤون الداخلية للمواطنين الروسي نظرًا لأن معظم سلعهم الاستهلاكية وخاصة المواد الغذائية يتم استيرادها، وعليه فإن الروس معرضون بشدة لتقلبات سوق الطاقة مع انخفاض أسعار النفط تزداد تكلفة الضروريات اليومية وينخفض مستوى المعيشة في روسيا[2].

ويشير التقرير الذي أعده "**أندري لاناتا**" قائد الحلفاء في حلف الناتو أن الاقتصاد الروسي يمر بفترة ركود طويل الأجل منذ الأزمة الاقتصادية 2015-2016، ويشير سيناريو الأساسي للبنك الدولي إلى أنه من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 6٪ في عام 2020 بسبب أزمة كوفيد-19 (COVID-19)، على الرغم من أنه من المتوقع ظهور بعض الزخم الإيجابي في عامي 2021 و 2022 على التوالي، إلا أن مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 كانت بالكاد تصل إلى مستويات ما قبل الوباء، في حين أنه من المتوقع أن يقترب متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.5٪ خلال السنوات القليلة المقبلة، وهو مستوى منخفض بالنظر إلى مستوى التنمية الاقتصادية في روسيا، فإن تأثير أزمة كوفيد-19 زاد من حالة عدم اليقين على المدى الطويل[3].

---

[1]- فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص. 118.

[2]- André Lanata, "REGIONAL PERSPECTIVES REPORT ON RUSSIA: strategic foresight analysis", NATO UNCLASSIFIED- PUBLICLY DISCLOSED, (usa: Norfolk, Virginia, 2021), p. 52. Available at: https://bit.ly/3PIOK7V

[3]- Ibid, p. 49.

كان من المتوقع أن يظل الاقتصاد الروسي مستقرًا طالما ظل متوسط سعر النفط طويل الأجل أعلى من 50 دولارًا، ولكن أدى انهيار الاتفاق بين أوبك بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا بشأن مستويات إنتاج النفط وزيادة عدم اليقين بشأن الطلب إلى انخفاض أسعار النفط إلى 20 دولارًا للبرميل، كما أكد "أندري لاناتا " أن روسيا ستتأثر بحرب أسعار النفط وانكماش الطلب العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 إذا ظلت أسعار النفط عند هذه المستويات على مدى بضع سنوات القادمة، وسيكون لذلك آثار اقتصادية واجتماعية مع عواقب على شعبية **بوتين**، بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن تظل المشاكل الهيكلية مثل الفساد المزمن وعدم وجود إصلاحات مؤسسية وعدم الامتثال لمتطلبات السوق على المدى الطويل التي ستحد من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا[1].

في حين تشير الأزمة الأوكرانية إلى التحول عن الرغبة في التعاون الوثيق مع الغرب إلا أن القادة الروس يواصلون تأكيد رغبتهم في التعاون على أساس ما يصفونه بالمساواة، وقد وضح ذلك **سيرغي لافروف** في مقال له نشر في 2016 قائلا ***"نحن لا نسعى للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، بل على العكس روسيا مستعدة لأوسع تعاون ممكن مع شركائها الغربيين***"، وعليه يؤكد لافروف أن التعاون سيكون على أساس شروط روسية التي تقوم بالأساس على الشعور بالمساواة والأمن المضمون بالتساوي[2].

وفي ظل مواصلة حلف الناتو لتوسعه شرقا وضم دولا جديدة اشتدت المعارضة الروسية لذلك، وقد وصف **بوتين** في عام 2007 توسع حلف الناتو بأنه "استفزاز خطير يهدد ويقلل من مستوى الثقة المتبادلة" وعبر عن قلقه من تواجد قواعد الحلف على الحدود الروسية، وفي 2008 وبعد الإعلان في قمة بوخارست أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان أعضاء في حلف الناتو شنت روسيا حملة عسكرية على جورجيا، كما أشار **لافروف** أن خيار مواصلة توسيع حلف الناتو هو جوهر المشكلات النظامية التي وترت العلاقات بين روسيا والغرب (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)[3].

جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتضع روسيا أمام العديد من الاحتمالات حيث حسب "**جون ميرشايمر**" تعد روسيا قوة عظمى، وبالرغم من أنها منحازة إلى الصين الآن فمن المحتمل أن تحول تحوّل

---

[1]- Ibid, p. 49.

[2]- أندرو رادين، كلينت ريتش، مرجع سابق، ص. 23.

[3]- المرجع نفسه، ص. 45.

إنحيازها إلى مع الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن قوة الصين المتزايدة تعتبر أعظم تهديد لروسيا نظرًا لتقاربهما الجغرافي، وإذا ما ذهبت موسكو وواشنطن إلى صياغة علاقات متقاربة بسبب خوفهما المتبادل من الصين، فسيتم إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة، أما إذا استمرت روسيا في الحفاظ على علاقات ودية مع الصين تخوفا من أمريكا أكثر من تخوفها من الصين، فسوف يحدث ادماجها في النظام الذي تقوده الصين، لكن يبقى احتمال آخر يتمثل في أن روسيا لن تصطف إلى أحد الطرفين وتعمل على الاستفادة من تنافسهما معا، في اكتساب نقاط تعزز من قدراتها التنافسية والتفاوضية معهما معا سعيا منها نحو استكمال بنيتها القطبية وتحقيق مكانة لها كأحد أقطاب النظام الدولي.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن الاستراتيجية الروسية تجاه جوارها الإقليمي تعترضها تحديات كثيرة سواء في إطارها علاقاتها مع دول الجوار أو في إطار الترتيبات المؤسساتية الإقليمية، وأبرز هذه التحديات هي تعارض مصالح روسيا مع هذه الدول وخوف هذه الأخيرة على سيادتها ومصالحها في ظل تزايد النفوذ الروسي عليها، هذا فضلا على تداعيات ضعفها الطاقوي على سياساتها وسلوكاتها تجاه روسيا كقوة إقليمية مسيطرة، أما على الصعيد المؤسساتي فيتضح ضعف وعدم فاعلية البنى المؤسساتية الإقليمية التي تضم روسيا ودول جوارها الإقليمي وذلك لغلبة المصالح السياسية على الإقتصادية، وكذا جاذبية المنظمات الغربية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي التي تسعى لضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة إلى هياكلها، لتقليل النفوذ الروسي عليها من جهة وعرقلة عودة روسيا كقوى فاعلة ومهيمنة في بيئتها الإقليمية، خاصة منظمة الناتو التي تسعى جاهدة لضم الدول ذات الأهمية الحيوية في مجال نفوذ روسيا الإقليمي كأوكرانيا وجورجيا.

[1]– عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو/آيار 2022)، تم التصفح بتاريخ 2022/08/02، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3q8ykvq

تم التناول بالدراسة والتحليل في ثنايا هذا الفصل بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي في المبحث الأول، وتم التوصل إلى أن العلاقات الطاقوية التي تربط روسيا بدول جوارها الإقليمية تتسم بعدم التكافؤ وغلبة النزعة السياسية عليها، حيث تسعى روسيا من خلالها إلى فرض نفوذها ومصالحها على الطرف الآخر، والتحكم في البنية التحتية لمجال الطاقة لهذه الدول والسعي لاستمرار تبعية وحاجة هذه الدول للموارد الطاقوية الروسية، رغم سعي بعض دول الجوار على غرار أوكرانيا وجورجيا للتخلص من نفوذ وسيطر روسيا على قطاع الطاقة فيها والبحث عن بديل، ودول أخرى تحقيق التوازن في العلاقات الطاقوية معها كأذربيجان وتقليل هيمنتها على طرق نقل مواردها للأسواق الخارجية.

أما المبحث الثاني تمحور حول مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي، أين سعت روسيا إلى إنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني لإعادة دمج دول جوارها الإقليمي والتي تمثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في منظومة واحدة، ورغم أن كل منظومة تختص بمجال معين إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو غلبة الطابع السياسي عليها والنزعة المصلحية لروسيا في سعيها لتطويق هذه الدول، واعتبارها مجالاً حيويا لنفوذها وعدم السماح للقوى الغربية بمنافستها وتهديد سيطرتها عليها.

أما الثالث فيتناول تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية بين الإرتهان الإقليمي والتوسع الدولي، والتي تم دراستها من خلال التطرق للتحديات التي تواجهها روسيا في إطارعلاقاتها البينية مع دول جوارها من جهة، وفي إطار الهياكل المؤسساتية التي تم انشاءها في فضاءاتها الإقليمية، وقد تراوجت هذه التحديات بين تعارض مصالح هذه الدول من جهة وضعف السياسات المتبعة من طرف روسيا في تقوية علاقاتها مع دول جوارها، أما على الصعيد المؤسسات فأبرز هذا التحديات هي غلبة طابع الهيمنة الروسية عليها وغياب استراتيجية وسياسيات واضحة للغاية من هذه المؤسسات هذا فضلا على ضعف الإرادة السياسية لباقي الأعضاء ووجود دوافع مشتركة وحقيقية توحد موقف الدول الأعضاء.

خاتمة

جاءت ثنايا وفصول هذه الدراسة للبحث في مضامين دور ومكانة متغير الطاقة في تحديد ورسم روسيا لإستراتيجياتها صوب بيئتها الإقليمية أو دول جوارها الإقليمي، هذا الفضاء الذي يكتسي أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية كبيرة في مدرك القيادة الروسية خاصة بعد حلول الألفية الجديدة، من خلال دراسة مكانة الطاقة في التصور الاستراتيجي الروسي وآليات تبلور هذه المكانة، وكذا بنية وحدود البيئة الإستراتيجية لروسيا تجاه بيئتها الإقليمية، والتوجهات التي تتحكم في تحديد فضاءاتها الإقليمية ومختلف أبعاد التواجد الروسي فيها خاصة البعد الاقتصادي والأمني، وفرض نفسها كقوة مهيمنة على هذه الفضاءات الجيوسياسية واعتبارها مجال نفوذ روسيا الحيوي. ودراسة أيضا طبيعة العلاقات الطاقوية التي تربط روسيا بدول جوارها الإقليمي ، ودور الطاقة في الترتيبات المؤسساتية التي تبنتها روسيا في فضاء جوارها الإقليمي. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج والإستنتاجات نوردها في ما يلي:

1. اعتبار أن الطاقة كفمهوم لم يحظ بتوافق أكاديمي بين الباحثين وبين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وانحصر في رؤية كل طرف بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه، وقد برز منظور جديد لدراسة أهمية الطاقة في العلاقات بين الدول وهو منظور الجيواقتصاد الذي يرتكز على ثنائية الجغرافيا والاقتصاد في تفسير هذه العلاقات بهدف تحقيق مصالحها وتعظيم نفودها، حيث أضحت جغرافية الطاقة أحد أبرز المتغيرات المتحكمة في تفسير العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، كما أن تطور الإهتمام بالطاقة ساهم في إبراز أكثر لطبيعة العلاقات الدولية التي تتأرجح بين الصراع والتنافس من جهة والتعاون وبناء تكتلات إقليمية ودولية من جهة ثانية.
2. ظهر جليّا أن العقيدة الروسية منذ بداية الألفية اتسمت بالبراغماتية والعقلانية في علاقاتها مع بيئتها الخارجية، بهدف إستعادة روسيا لمكانتها كقوى كبرى في النظام الدولي، وكذا الارتكاز على تنويع علاقاتها مع فضاءاتها الخارجية وتحقيق التوازن بين الفضاء الأوروبي والآسيوي مع مراعاة مصالح روسيا كأولولية في استراتيجيتها، والسعي لبناء نظام متعدد الأقطاب يقوم على بناء تحالفات استراتيجية مع القوى الصاعدة، دون إغفال فرض هيمنتها ونفوذها في جوارها الإقليمي خاصة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، التي تُعدّ مجالا حيويّا

حسّاسا في عقيدة القيادة الروسية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصلحتها الوطنية، خاصة أنها تشهد منافسة ومحاولة للتغلغل من طرف القوى الغربية.

3. بات واضحا من بداية الألفية الجديدة في الوثائق الرسمية للحكومة الروسية اهتمام القيادة الروسية بقطاع الطاقة وأهميته على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث بعد دراسة الإمكانيات الطاقوية ومفهوم أمن الطاقة لروسيا اتضح أن روسيا تعد من القوى الكبرى في السوق الطاقة العالمية من حيث ما تملكه من إمكانيات في مورِدَيْ الغاز الطبيعي والنفط، ومن مظاهر تبلور الأهمية الاستراتيجية للطاقة في المدرك الروسي هي إعتبار أمن طاقة من الأمن القومي الروسي مما أدى لإحكام الحكومة الروسية السيطرة على هذا القطاع، وأصدرت في هذا الإطار ثلاث وثائق رسمية تتمحور حول عقيدة أمن الطاقة في روسيا منذ 1997 إلى غاية 2019 والاستشراف لواقع هذا لقطاع لغاية 2030، بما يخدم استراتيجيتها التي تسعى من خلالها بأن تكون فاعلا رئيسيا في أمن الطاقة العالمي.
4. تمحور أمنها الطاقوي في أمن إمداداتها نحو الأسواق الخارجية خاصة منها السوق الأوروبية وكذا أمن طرق نقلها واستقرار أسعارها، وقد تم تحديث هذا المفهوم على إثر التغيرات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية وكذا الأزمات فيها، وضرورة تنويع وِجهة الصادرات الطاقوية الروسية، وتحديث بنيتها التحتية، وتطوير القطاع بإدخال التكنولوجيا الحديثة والرقمنة فيها والتي أضحت أبرز أولويات الاستراتيجية الطاقوية الروسية.
5. من أبرز آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية شركاتها الطاقوية الكبرى وشبكة خطوط أنانيب نقل الطاقة التي تمتلكها، التي اعتمدتها روسيا كأدوات فعالة لفرض هيمنتها في علاقاتها الطاقوية الخارجية وتعظيم مصالحها وفرض نفسها كقوى كبرى، حيث كان لشركات الطاقة الروسية وكذا أنابيب نقل الطاقة دورا محوريا في توجيه سلوكات روسيا وكذا شركائها وتغيير مخرجات السياسات الطاقوية بما يخدم الاستراتيجة الروسية خاصة في فضاءات بيئتها الإقليمية.
6. أظهرت الدراسة أن بنية البيئة الإستراتيجية لروسيا اختلفت باختلاف تصور القيادة الروسية وأولوياتتها، ففي الفترة ما قبل 2000 وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي كانت تعرفها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكذا الإختلالات الهيكلية والبنيوية للقوة الروسية، ركزت القيادة

الروسية على تكييف الاقتصاد الروسي بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، ومحاكاة تجارب الدول الغربية في تحقيق الاستقرار السياسي وفق النهج الديموقراطي واعتبار انخراط روسيا في المنظمات والمؤسسات الغربية ضرورة حتمية، مما أدي إلى تراجع الاهتمام الروسي بالبيئة الخارجية وتحركاتها فيها خاصة الجوار الإقليمي، الذي أصبح محل انكشاف أمام القوى الغربية.

7. لكن مع بداية الألفية الجديدة ووصول بوتين للسلطة أضحت حدود البيئة الاستراتيجية لروسيا وتوجهاتها الخاريجة أكثر وضوحا، نظرا لإنطلاقها من تصور براغماتي وواقعي للأهداف التي تسعى لها روسيا بما يخدم مصالحها الوطنية بدرجة أولى، وفي تحديدها للتهديدات التي تواجهها على الصعيد الإقليمي والدولي، واعتبار روسيا قوة كبرى وأحد أقطاب النظام الدولي الذي تنظر إليه على أنه ذو طبيعة تعددية وليس أحادية.
8. لقد حددت القيادة الروسية مجال نفوذها ومصالحها في بيئتها الإقليمية وفق مبدأ "الجوار القريب" وهو مفهوم روسي حصري، وضعته دوائر ونخب الفكر الروسي للإشارة لدول الإتحاد السوفيتي السابق المجاورة لروسيا، والتي تعد مجال نفوذ حيوي للمصالح والأمن القومي الروسي وأي تهديد تواجهه دول الجوار هو تهديد للوجود الروسي، وحسب مقتضيات الدراسة ينقسم هذا الجوار إلى ثلاث فضاءات جيوبوليتيكية؛ فضاء شرق أوروبا وفضاء آسيا الوسطى وأخيرا فضاء جنوب القوقاز، وهذه الفضاءات تعتبرها روسيا نقطة ارتكاز وعمق استراتيجي لهيمنتها الإقليمية ومكانتها الدولية.
9. لقد اتضح من خلال هذه الدراسة أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لروسيا في بناء تصوراتها وأولوياتها الإستراتيجية، باعتبارها تتموقع قرب أهم الأقاليم الاستراتيجية العالمية والتي تحظى باهتمام القوى الكبرى وتشهد تنافسا كبيرا خاصة في مجال الطاقة وممرات نقلها، كمنطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز التي تطل على حوض بحر قزوين، هذا فضلا على مواردها الاقتصادية الطاقوية على وجه الخصوص التي توظفها القيادة السياسية كأداة استراتيجية لبلورة سياساتها الخارجية تجاه دول جوارها الإقليمي من جهة، وفي بناء علاقاتها مع الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطاقوية الروسية في أمنها الطاقوي، كما تعد

القوة العسكرية من مقومات قوة روسيا وأحد الآليات التي توظفها في الدفاع عن مصلحتها أو نيل مكاسب نسبية من الطرف محل التهديد.

10. تتتضح مكانة الطاقة في إستراتيجية روسيا تجاه دول فضاء شرق أوروبا، من خلال إدراك روسيا للأهمية الحيوية لهذه الموارد في التأثير على السياسات والأوضاع الداخلية لتلك الدول، خاصة أن هذه الدول تعاني محدودية في مواردها الطاقوية من جهة، وبُعد البدائل الممكنة وعدم قدرتها على تأمين طرق إمدادها، مما فرض عليها علاقات غير متكافئة مع روسيا الاتحادية واستغلال هذه الأخيرة للطاقة لتعزيز مصالحها الجيواقتصادية ونفوذها الجيوسياسي في فضاء شرق أوروبا، حيث مزجت استراتيجيتها الطاقوية بين سياسة التسعير، تخفيض أو قطع الإمدادات، السيطرة على البنية التحتية وكذا إنشاء طرق نقل طاقة بديلة.

11. الأهمية الجيواستراتيجية لدول آسيا الوسطى تتجلى في عاملين رئيسيين؛ أولها يتمثل في الاحتياطات المعتبرة من الموارد الطاقوية، وثانيها كونها ممرا محوريا لأنابيب الطاقة وطرق المواصلات التي تنطلق منها في كل الاتجاهات تربطها بالصين وروسيا وأوروبا عبر منطقة القوقاز، لذا تحركت موسكو بقوة للتحكم في البنية التحتية للإنتاج والعبور لدول مثل كازاخستان وتركمانستان، كوسيلة لتأكيد نفوذها في هذه البلدان سعت للتحكم في خطوط أنابيب الطاقة في المنطقة والتأكيد على نشر قواتها العسكرية للحد والتقليل من الأخطار الأمنية المحتملة، والناتجة عن الصراعات الداخلية والإقليمية التي تعد أكبر تهديد لخطوط أنابيب الطاقة الروسية وعليه فهي تعتمد على ثنائية خط الأنابيب–التواجد العسكري لفرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة.

12. أدركت القيادة الروسية أن منفذ الهيمنة الروسية على المنطقة من خلال بناء روابط اقتصادية قوية، وشراء وخصخصة البنية التحتية للطاقة المحلية أكثر سهولة من توظيف النزاعات العرقية والانفصالية والمساعدة العسكرية للسيطرة على دول المنطقة، وبالتالي جعل الجمهوريات السوفيتية السابقة تعتمد على روسيا ليس فقط سياسيًا ولكن أيضًا اقتصاديًا خاصة في مجال الطاقة، حيث سعى القادة الروس إلى زيادة نفوذهم الاقتصادي في دول الجوار من خلال الاعتماد على شركات الطاقة الكبرى كغازبروم ولوك أويل وكذا الشبكة الضخمة من خطوط أنابيب نقل الطاقة التي بحوزتها، هذا فضلا على رجال الأعمال الروس

والبنوك الروسية التي استطاعت السيطرة بنسبة كبيرة على البنى التحتية الرئيسية والحيوية في اقتصاد هذه الدول، وذلك وفق تصور أن العلاقات التجارية الأقوى ستزيد من النفوذ السياسي للكرملين، لكن يمكن القول أن:

- ✓ الأزمات الاقتصادية التي عرفتها روسيا بعد الحرب الروسية الجورجية 2008 والأزمة الروسية الأوكرانية 2014 والأزمة الأخيرة 2020، وتقلبات أسعار النفط وانخفاضها أدى إلى نقص التمويل مما جعل هذه العملية صعبة للغاية بالنسبة لموسكو، نظرا لطبيعة الاقتصاد الروسي الذي يرتكز بشكل كبير على عائدات الطاقة.
- ✓ الملاحظ أن علاقات روسيا بدول جوارها في فضاءاتها الإقليمية المتحكم فيها هو طبيعة القيادة السياسية لكل دولة من هذه الدول من جهة بالاضافة إلى العلاقات الطاقوية والمنظومة المتحكمة فيها من جهة ثانية، وتوظيف روسيا لمواردها الطاقوية من خلال ثنائية "السعر–الأصول مقابل الديون" في تسيير علاقاتها البينية مع دول جوارها الإقليمي، في إطار جذب وإغراء أو منع ومعاقبة هذه الدول وذلك بهدف التأثير على أوضاعها الداخلية وتوجيه سلوكاتها الخارجية بما يتماشى والمصالح الإستراتيجية لروسيا، خاصة تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير أو كلي على إمدادات الطاقة الروسية.
- ✓ توظيف روسيا للآليات الإكراه والقوة العسكرية تجاه بعض دول بيئتها الإقليمية وفق سياقات معينة كحماية الأقليات الروسية في الحالة الجورجية والأكرانية كهدف معلن، غير أن هدفها هو منع التهديد الغربي لمصالحها الطاقوية في هذين الدولتين وكذا الحيلولة دون انضمامهما للمؤسسات الغربية، وتواجد قوة منافسة ومعادية لها في مناطق نفوذها، فأوكرانيا هي نقطة أرتكاز استراتيجي لروسيا في فضاء شرق أوروبا ودولة محورية في العلاقات الطاقوية الروسية الأوروبية، أما جورجيا فهي تشكل تهديد بأن تكون دولة ممر محورية لعبور صادرات الطاقة لدول آسيا الوسطى التي تعد بديل للطاقة الروسية نحو الدول الأوروبية.

13. تتأثر خريطة صراعات الطاقة في العالم بجيوسياسية الطاقة التي تُعرف بأنها تأثير تدفقات الطاقة في سلطة ونفوذ الدول، والتي تتأثر بدورها بمدى حاجة العالم للطاقة، وقد هيمنت جهود تأمين إمدادات الطاقة وحماية طرق نقلها وشحنها وكذا التصدي لمحاولة الأطراف المعادية للسيطرة عليها وإحتكارها على المشهد العالمي للتفاعلات الدولية، وقد سعت موسكو لأن تكون طرف مهيمن في لعبة الطاقة العالمية من خلال إحكام سيطرتها على مناطق تواجد الطاقة وطرق عبورها المتواجدة في إطار بيئتها الإقليمية.

14. سعت روسيا إلى تبني إستراتيجية التعاون المتعدد الأطراف وترسيخها في فضائها الإقليمي، واستخدام آلية الترتيبات المؤسساتية عبر الإقليمية من أجل توسيع نفوذها الغير مباشر على دول جوارها الإقليمي التي أصبحت جوهرية بشكل متزايد، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات ذات طابع سياسي وإقتصادي وأمني، بهدف إعادة دمج جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في منظومة واحدة، تضمن من خلالها روسيا عدم قدرة القوى الغربية من النفوذ داخل هذه المنطقة وتهديد مصالحها وأمنها القومي، على اعتبار أن هذه الدول هي دائرة مجالها الحيوي وأي تواجد غربي فيها هو تهديد للوجود الروسي. لكن أثبتت هذه الترتيبات المؤسساتية والمشاريع التكاملية محدوديتها وضعفها، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب يمكن إيجازها في:

- ✓ وجود تفاوت وفجوة بين الخطاب الطموح للتعاون والتكتل وبين واقع التفاعلات بين الأطراف، حيث لا يزال يطغى عليها العلاقات الثنائية الرسمية وغير الرسمية بين روسيا ودول جوارها الإقليمي.
- ✓ تتخوف أغلب دول الجوار الإقليمي من إمكانية تأثير سياسات روسيا في إطار المؤسسات والمنظمات التكاملية على سيادة واستقلال الدول المنضمة إليها، وتتحول إلى نموذج شبيه للإتحاد السوفيتي السابق لكن بأطر وآليات جديدة، خاصة أن روسيا تعد أكبر دولة والأكثر نفوذا وقوة في المنطقة، كما أنه لا توجد دولة أو مجموعة دول قادرة على إحداث توازن مع النفوذ والهيمنة الروسية.
- ✓ غلبة الطابع السياسي والنزعة الإنفرادية لروسيا داخل هذه المؤسسات مما أدى إلى ضعف استقطاب هذه المؤسسات لكافة دول الجوار، وميل هذه الأخيرة للمشاريع والمنظمات الغربية الأكثر جذبا وفاعلية ومنفعة خاصة ذات الطابع الإقتصادي،

فضلا على غياب أسس فكرية واضحة تحظى بإجماع دول المنطقة كافة وتحظى بجاذبية شعوبها.

- ✓ نظرا لمحدودية القدرات المالية لروسيا بسبب اعتمادها على عائدات الصادرات الطاقوية بشكل كبير، هذه الأخيرة التي يعرف سوقها اضطرابات عديدة وتعارض سياسات الدول الطاقوية الكبرى المهيمنة على السوق الطاقة العالمية، أدى ذلك إلى ضعف التزامات روسيا بدعم وتمويل المنظمات والمؤسسات التكاملية، فضلا على ضعف اقتصاديات الدول الأخرى حيث أن أغلبها ريعية تعتمد على عائدات الطاقة فقط، مما ساهم في تراجع رغبة دول الجوار في الالتزام بهذه الترتيبات المؤسساتية وإعادة النظر في الجدوى والمنفعة المنتظرة منها.

15. تعرف الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية العديد من التحديات سواء على صعيد العلاقات البينية بين الدول أو في إطار الترتيبات المؤسساتية القائمة، فبخصوص علاقات روسيا بدول الجوار فتطبعها نزعة الهيمنة وسياسة فرض النفوذ التي تنتهجها روسيا، وكذا عدم التوازن في القوة الذي أدى لتغليب المصالح الروسية على مصالح الطرف الآخر وتغليب توظيف آلية التهديد والتطويق الاستراتيجي في توجيه سلوكات الدول الأخرى، مما أدى بهذه الأخيرة إلى التخوف على سيادتها ومصالحها في علاقاتها مع روسيا وسعيها إلى تبني سياسة التوجه نحو البحث عن البديل.

16. إدراك دول الجوار الروسي من عدم فاعلية المنظمات والمؤسسات الإقليمية بقيادة روسيا الإتحادية، واعتبارها آلية من آليات الاستراتيجية الروسية لحماية وتعظيم مصالحها الطاقوية، وتوظيفها لتحقيق مكاسب سياسية بحتة تنحصر في فرض هيمنتها إقليميا وتحقيق غايتها بالعودة إلى ساحة القوى الكبرى الفاعلة في بنية النظام الدولي. وقد ساهم ذلك في انخراط بعض هذه الدول ورغبة أخرى في المشاريع والمنظمات الغربية، وإحداث توازن في علاقاتها الخارجية بين روسيا والغرب.

17. أثبتت الأزمة الأزمة الجورجية والأوكرانية على محدودية توظيف آلية الطاقة في الاستراتيجية الروسية تجاه بعض دول الجوار الإقليمي، وضرورة الاستناد للقوة العسكرية للحفاظ على الوضع القائم والدفاع عن المصالح الحيوية لروسيا، فرغم العقوبات الاقتصادية

والابتزاز الطاقوي الذي مارسته روسيا على هذين الدولتين، لم تستطع ثنيها على التراجع عن التقارب مع الغرب وتوثيق علاقاتها مع القوى الغربية المعادية للمصالح الروسية.

18. يعرف سوق الطاقة العالمية تغيرات وتحديات هيكلية وبنوية كثيرة وكذا تغير فواعل المعادلة الطاقوية حسب الإمكانات والاحتياطات المتوفرة، وعليه يعد اعتماد روسيا على سياستها وإمكاناتها الطاقوية في فرض نفسها كقوى وكبرى وأحد أقطاب النظام الدولي استراتيجية محدودة المكاسب، بحيث أصبحت أسعار الطاقة واستقرار بيئة النظام الدولي المتحكم في قوة الطاقة والأزمات الأخيرة خير دليل على ذلك، فقد أدت أزمة جائحة كورونا وكذا العقوبات الإقتصادية الدولية على روسيا على إثر الأزمات الأوكرانية المتكررة إلى محدودية قوة سلاح الطاقة الروسي، وتراجع السلوكات الروسية الهجومية والعدوانية بتراجع أسعار الطاقة وانحصار مكانتها في سوق الطاقة العالمية، هذا فضلا على التهديدات اللاتماثلية الجديدة العابرة للحدود التي أصبحت تهدد بشكل خطير سوق الطاقة العالمية والبنى التحتية وطرف نقلها، والتي لم تكن روسيا بمنئً عنها في بيئتها الإقليمية خاصة في فضاء آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

قائمة

المصادر

والمراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1. أوغلو، أحمد داوود. ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

2. الأمارة، لمى مضر جريء. **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990-2003)**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

3. الأمارة، لمى مضر. **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

4. أسبين، أليهاندرو كاسترو. ترجمة: وفيقة إبراهيم، **إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب**، الطبعة الأولى، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).

5. إسكندر، مروان. **الدب ينقلب نمرا: روسيا الولادة الجديدة**، الطبعة الأولى، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2011).

6. آر.يارغر، هاري. ترجمة: راجح محرز علي، **الاستراتيجة ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

7. بابيف، بافل. ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010).

8. بوقارة، حسين. **التحولات الأساسية في الفكر الإستراتيجي: بين تحقيق التراكم المعرفي والاستجابة لمتطلبات علاقات القوة**، الطبعة الأولى، (الجزائر:دار أمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2021).

9. بلعيشة، محمد. **الصفقات الفاوستية التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى**، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022).

10. بن سلطان، عمار. **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).برايار، فيليب. جليلي، محمد رضا. ترجمة: حنان فوزي حمدان، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2009).

11. بريجينسكي، زبغنيو. ترجمة: أمل الشرقي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، الطبعة الأولى، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

12. بريماكوف، يفجيني. ترجمة: عبد الله حسن، **العالم بعد 11سبتمبر وغزو العراق**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

13. جودة، محمود خليفة. **البحث عن المكانة: روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).

14. الجورجي، عادل. **فلاديمير بوتين جاسوس على عرش الكرملين**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2013).

15. جينكيانى، يازا. ترجمة: علي مرتضى سعيد، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).

16. دوفاي، ألكسندر. ترجمة: حسين حيدر، **الجغرافة السياسية: جيوبوليتيك**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار عويدات للنشر والطباعة، 2007).

17. دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتكي**، ترجمة: عماد حاتم، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).

18. ـــ. ترجمة: عاطف معتمد، سعد خلف، وائل فهيم، **جغرافية السياسة في روسيا**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2021).

19. ـــ. ترجمة: علي بدر،**الخلاص من الغرب الأوراسية:الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية الأطلسية**، الطبعة الأولى، (بغداد: دار ألكا، 2021).

20. دحمان، قاسم. **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، الطبعة الأولى، (لندن: إي-كتب، 2016).

21. ديسوا، جيرار. ترجمة: قاسم مقداد، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيو-سياسية**، الجزء الأول، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014).

22. دندن، عبد القادر. **الصين وأزمة الطاقة: متلازمة تزايد الطلب في الداخل والتبعية للخارج**، الطبعة الأولى، (الجزائر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، 2022).

23. هاينبرغ، ريتشارد. ترجمة: مازن جندلي، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006).

24. الهيتي، صبري فارس. **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الصفاء، 2000).

25. هـ.كاليكي، جان. ل.غولدن، ديفيد. ترجمة: حسام الدين خضور، **الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

26. وايت، ستيفن. ترجمة: حنان كسروان، **مفاتيح السياسة الروسية**، الطبعة الأولى، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2017).

27. زيدان، ناصر. **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

28. زعرور، هادي. **توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا–روسيا–إيران–الكيان الصهيوني–حزب الله–كوريا الشمالية**، الطبعة الثانية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2017).

29. الحديثي، عباس غالي. **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، الطبعة الأولى، (عمان: دار أسامة، 2004).

30. حميد محمد، محمد. عباس أحمد، محمد. **الغاز الطبيعي جيوبيوليتيك الصراعات القادمة**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020).

31. الحمادي، محمد. وآخرون. **الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2007).

32. حسين، أحمد سيد. **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

33. الطائي، طارق محمد ذنون. **الفكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية)**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).

34. يرغن، دانيال. ترجمة: هيثم نشواتي، شكري مجاهد،**السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، الطبعة الأولى، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015).

35. الكوراني، زياد عبد الرحمان علي. **جيواستراتيجية تركز الطاقة متلازمة الصراع والحرب: نماذج مختارة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017).

36. كيطان، أحمد يوسف. **روسيا الاتحادية وإدارة الأزمات الإقليمية والدولية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، 2019).

37. كيلر، مايكل. ترجمة: أحمد رمو، **دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الساقي، 2011).

38. ـ. ترجمة: عدنان حسن، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، (ب.س.ن)).

39. كتن، جورج شكري. **العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001).

40. لوكومت، بيرنارد. ترجمة: سنا خوري، **أسرار الكرملين**، الطبعة الأولى، (طرابلس: جرّوس بروس ناشرون، 2019).

41. ليبيديف، فيكتور. **الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

42. مانكوف، جفري. "**أمن الطاقة الأوراسية**"، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، 2010).

43. مجيب، مي. **الدور الجيوسياسي لروسيا في الشرق الأوسط: معطيات جديدة لفاعل قديم**، في: **العلاقات العربية الروسية –رؤى إستراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة العربية**، تحرير: محمود عزت، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2021).

44. المومني، محمد أحمد عقلة. **استراتيجيات سياسة القوة:مقومات الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، (عمان: دار الكتاب الثقافي، 2008).

45. المرهون، عبد الجليل زيد. **السياسة الروسية تجاه الخليج العربي**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

46. مشرف، حسام نبيل صلاح الدين. **تأثير البيئة الداخلية في تغيير سياسة روسيا تجاه الإتحاد الأوروبي**، الطبعة الأولى، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020).

47. النائلي، عناد كاظم حسين. **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

48. النعيمي، أحمد نوري. **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، الطبعة الأولى، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).

49. نعمة، كاظم هاشم. **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013).

50. ـــ. **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات**، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

51. السامرائي، محمود سالم. **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018).

52. السيد، عدنان. **الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، الطبعة الأولى، (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000).

53. سعدي، محمد. **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

54. سعيد، إبراهيم احمد. **الجغرافية السياسية بين مخاطر العولمة والجيوبوليتيك**، الطبعة الأولى، (دمشق: الأوائل للتوزيع، 2006).

55. عبد الحليم، عاطف معتمد. **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية**، الطبعة الأولى، (لدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)

56. عبد الله حمودي، نجم الدين. **الطاقة والعلاقات الدولية: دراسة وتقارير**، (الإمارات العربية المتحدة: (د.د.ن)، 2003).

57. عبد العاطي، عمرو. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

58. عبد العظيم، زينب. "الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية"، في: **قضايا الأمن في آسيا**، هدى ميتكيس، صدقي عابدين (محررا)، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004).

59. عطوان، خضر. **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

60. العيسوي، فايز محمد. **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000).

61. فهمي، عبد القادر محمد. **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، (عمّان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014).

62. فونتال، جاك. ترجمة: محمود براهم، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

63. فريمان، سام بيرلو. سولميرانو، كارينا. ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، **التطورات العالمية في الإنفاق العسكري: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الطبعة الأولى، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2014).

64. صالح مجيد، دياري. **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010).

65. قاعود، يحيى سعيد. **أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 1436 هـ).

66. القزاز، مفاز مثنى عبد الله. **مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية: دراسة لنماذج مختارة**، الطبعة الأولى، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).

67. قلعجية، وسيم خليل. **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

68. ـــ. **روسيا الأوراسية كقوى عظمى: جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019).

69. رادفانيي، جان. "فلاديمير بوتين أو التعبئة الوطنية"، **في:** برتران بادي، دومينيك فيدال، ترجمة: مروة نصير، **عودة الشعبويات: أوضاع العالم 2019**، الطبعة الأولى، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2019).

70. رضوان، طارق. **حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم**، الطبعة الأولى، (الجيزة: دار هلا للنشر والتوزيع، 2016).

71. شادي، هاني. **التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسن إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار العين للنشر، 2013).

72. شيفتسوفا، ليليا. ترجمة: بسام شيحا، **روسيا بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

73. الشيخ، نورهان. **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

74. الشمري، صلاح حسن. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير**، الطبعة الأولى، (العراق: منشورات ضفاف، 2014).

75. توفيق، سعد حقي. **تاريخ العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2009).

76. ـــ. **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الخامسة، (بغداد: المكتبة القانونية، 2010).

77. تيلور، بيتر. فلنت، كولن. ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي–الدولة القومية–المحليات**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002).

78. خير الدين، شمامة. **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009).

79. الخيري، نوار محمد ربيع. **مبادئ الجيوبولتيك**، الطبعة الأولى، (بغداد: دار عدنان، 2014).

80. الخفاجي، محمد جاسم حسين. **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والإستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018).

81. خشيب، جلال. **آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا –دراسة نقدية في البنى والتحديات–**، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

82. غراتشيف، أندري. **من الغرب إلى الشرق: طموحات فلاديمير بوتين الأوراسيوية**، في: **أوضاع العالم 2014: جبابرة الأمس والغد**، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص.129.

II. المجلات والدوريات

1. بارمن، يوري. "قاطرة بوتين: الاتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 10، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ماي 2015).

2. بولداكوف، فلاديمير. "جبروت السلطة الروسية: مستقبل روسيا ما بعد بوتين"، **الشؤون العربية الأوراسية**، العدد الأول، ((د.د.ن): مركز الدراسات العربية الأوراسية، سبتمبر/أكتوبر 2021).

3. بوستى، توفيق. "تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، (جانفي 2010).

4. بن خليف، عبد الوهاب. "العلاقات الأوروبية– الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 11، (جانفي 2014).

5. جديد، خميس. قلاتي، نور الإيمان. "تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقاتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا"، **مدارات سياسية**، المجلد 5، العدد1، (2021).

6. جميلة، علاق. "التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 1، (2022).

7. دياب، أحمد. "التحدي الديمغرافي للقوة الروسية"، **السياسة الدولية**، السنة الثالثة والأربعون، المجلد 42، العدد 170، (أكتوبر 2007).

8. دندن، عبد القادر. "حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي– الصيني–الأمريكي"، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد الثالث، (برلين: المركز الديموقراطي العربي، 2020).

9. هلال، رضا محمد. "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها"، **دراسات**، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، (يوليو 2021).

10. زينب أوزدمير داشجي أوغلو، بشرى. "العقوبات على روسيا وتأثيرها على أمن الطاقة"، **رؤية تركية**، المجلد 11، العدد 2، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ربيع 2022).

11. الحيالي، نزار إسماعيل. ياسين، عمار حميد. "قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، العدد 56، (2012).

12. حليم فرنسيس، فيرونيكا. "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية: دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 4، العدد 8، (جامعة الإسكندرية، يوليو 2019).

13. حمشي، محمد. "روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي؟"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، (جوان 2016).

14. حسين، أحمد سيد. "السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة الديمقراطية**، العدد52، (2014).

15. حسن، محمد أحمد. "الجيوبوليتيك ونظرية صدام الحضارات لهنتنغتون"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد8، (2008).

16. ياموتان، فايزة. "دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا"، **السياسة الدولية**، المجلد 52، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).

17. مبيضين، مخلد. "العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي 1998-2007"، **دراسات**، المجلد 36، العدد 3، (2009).

18. مجدان، محمد. "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47- 48، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، صيف/خريف 2015).

19. مساعيد، فاطمة. "مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، (الجزائر: جامعة ورقلة، 2011).

20. مصطفى دلة، أمينة. "المخيلة الجيوبوليتيكة الروسية والفضاء الأوراسي"، **مجلة المعهد المصري**، المجلد الأول، العدد الرابع، (تركيا: المرصد للنشر والصحافة والإعلام، اكتوبر 2016).

21. نورا عبه جي، "مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي: المؤشرات والأبعاد"، **دراسات سياسية**، (اسطنبول: المعهد المصدري للدراسات، 2022).

22. نصار، وليم. "روسيا كقوة كبرى"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، (خريف 2008)، ص.24.

23. سلامة، معتز. "تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية"، **السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 195، (2014).

24. السعدون، حميد حمد. "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **دراسات دولية**، العدد 42، (2009).

25. السعيدي، سعد. "تداعيات الأزمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد الثاني والأربعون، (بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2009).

26. عواد، عامر هاشم. "التحول في العلاقات الروسية-الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، (ربيع 2010).

27. عودة، جهاد وآخرون. "الحرب الروسية–الجورجية: استعادة النفوذ الروسي في جورجيا"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 1، (مارس 2017).

28. العزاوي، رعد قاسم صالح. "الاتفاقية النووية الأمريكية–الروسية ستارت 2 رؤية تحليلية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 30، (2019).

29. علي، محمد أبو سريع. "صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية"، **السياسة الدولية**، المجلد 53، العدد 213، (مصر: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، جويلية 2018).

30. راجحة، داوود عبد الله. "روسيا الاتحادية"، **دراسات دولية**، العدد الثاني، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 2012).

31. الراوي، عبد العزيز مهدي. "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، العدد35، (2008).

32. رباب، بلمشاور. "عسكرة أمن الطاقة في آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، (2022).

33. رباحي، أمينة. "موقع روسيا في العلاقات الأورو–أطلسية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى فترة رئاسة بوتين"، **دراسات استراتيجية**، العدد 13، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ديسمبر 2010).

34. رهبان، عبد الرؤوف. "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافية الطاقة)"، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، المجلد 27، العدد الأول والثاني، (دمشق: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011).

35. رولامي، عبد الحميد. عاشور، كتوش. "مستقبل منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات التي تشهدها السوق الغازية العالمية"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 18، (قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، جوان 2017).

36. رسول، محفوظ. "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 9، (2017).

37. الشيخ، نورهان. "سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي"، **سلسلة قضايا**، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009).

38. ــ. "قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية"، **السياسة الدولية**، السنة السادسة والأربعون، المجلد 45، العدد 181، (يوليو 2010).

39. شلبي، السيد أمين. "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، **السياسة الدولية**، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 175، (كانون الثاني 2009).

40. الخيري، نوار محمد ربيع. "روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور(إقليميا ودوليا)"، **قضايا سياسية**، المجلد الرابع، العددان 21-22، (2010).

41. الخوري، جورج. "السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 105، (تموز، 2018).

42. الخنساء، أحمد زكرياء. "عودة الدب الروسي: طموحات القطب الجديد وتحديات الداخل"، **شؤون الأوسط**، العدد 164، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2021).

43. خشيب، جلال. "الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة: طموح النظرية وحدود التطبيق"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد7، العدد 2، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ربيع 2018).

III. التقارير

1. جريفيث، ستيف. "دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة"، **سلسلة العلاقات الخارجية في مجال الطاقة**، (الإمارات العربية المتحدة: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018).

2. وكالة الطاقة الدولية، ترجمة: مظهر بايرلي، "ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية"، **سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة**، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، (د.س.ن)).

3. قلعجية، وسيم. "روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي"، **في**: التقرير الإستراتيجي "النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والإتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)"، الطبعة الأولى، (لبنان: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، 2017).

4. رادين، أندرو. ريتش، كلينت. "وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي"، **تقرير عن مؤسسة راند RAND البحثية**، (كاليفورنيا، 2017).

IV. الأطروحات والمذكرات

1. بن قيطة، مراد. كومنولث الدول المستقلة في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2020/2019).

V. المواقع الإلكترونية

1. أوليكر، أولجا. وآخرون، "السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي: إعادة تقييم"، مجموعة راند للتعاون، 2015. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3sX3eJ2

2. أوغلو، برهان كور. "دور روسيا في تشكيلات العالم الجديد"، مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح بتاريخ 2020/08/2، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ubtfFd

3. إلياس، سامر. "استراتيجية الأمن القومي الروسي: بحث عن دور جديد في عالم متغير"، **العربي الجديد**، تم التصفح بتاريخ 2021/08/22. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3M331L2

4. "**استراتيجية الأمن القومي الروسي الأخيرة –المنشورة عام 2015**–"، ترجمة: أبو مصطفى، ياسر الشامي، مركز نورس للترجمة. متوفر على الرابط: https://bit.ly/39H25OI

5. "إعادة تشكيل الجغرافيا الإقتصادية: عرض عام"، **تقرير عن التنمية في العالم 2009**، (واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، 2008).، متوفر على الرابط: https://bit.ly/39TCpyy

6. أغوان، علي بشار بكر. "التحليل الإستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صناع القرار"، تم التصفح بتاريخ 2020/6/22، متوفر على الرابط:https://bit.ly/391VEG5

7. بدون كاتب. "في الاقتصاد كما في السياسة: الأولويّة للأهداف العالميّة"، الأخبار، تم التصفح بتاريخ 2022/04/29، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3t4zWlu

8. بيشيف، ديميتار. "ترك ستريم: الأثار الجيوسياسية والآفاق المستقبيلة'، **الشرق للأبحاث الاستراتيجية**، ترجمة منتدى الشرق. متوفر على الرابط:https://bit.ly/3lwipob

9. جيلالي، عباسة. "الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على الموارد"، محاضرات مقدمة لطلبة قسم الاعلام والاتصال، مقياس قضايا دولية معاصرة، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NnlwuS

10. دهشان، أحمد. "النضال الروسي من أجل الإعتراف الأمريكي"، **تقرير مركز الدراسات العربية الأوراسية**، ص. 6، تم التصفح بتاريخ 2022/04/22. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x2gvBh

11. هلال، علي الدين. "مثلث بريماكوف الإستراتيجي اجتهاد شخصي أم مبادرة روسية؟"، **جريدة الجزيرة**، تم التصفح بتاريخ 2021/01/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3zzqdOi

12. وكالة الأنباء الروسية (تاس)، "الحزب الشيوعي الروسي"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/38RHSWG

13. وكالة الأنباء روسيا اليوم (RT)، "حزب روسيا الموحدة"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3zfXm1m

14. وكالة الأنباء روسيا اليوم (RT)، "روسيا العادلة يندمج مع حزبين آخرين"، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3xj8bP1

15. الزهراني، يحي مفرح. "البيئة الإستراتيجية وتحقيق رؤية 2030"، الإقتصادية، تم التصفح بتاريخ 2020/02/14، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3t6iCCW

16. الحاج، أنطوان. "الحروب الجديدة جيواقتصادية... ومشروع "نورد ستريم 2" أبرز ميادينها"، **الشرق الأوسط**، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3wl7hky

17. حمودي، إسماعيل. " تزايد النفوذ الروسي في شمال إفريقيا: حدود النزعة البوتينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تم التصفح بتاريخ 2022/02/25، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NGJMZl

18. "الطاقة الدولية: الطلب العالمي على النفط يبلغ ذروته 2030: قبل أن يبدأ التراجع مع التوجه المتسارع للسيارات الكهربائية الأكثر كفاءة"، 2022/05/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3yDP5E4

19. يوسيتش، محمد. ترجمة: كريم الماجري، "روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تم التصفح بتاريخ: 2021/01/16، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3MAWvvn

20. كابلي، سعود. "نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخب السياسية"، العربية، تم التصفح بتاريخ 2021/02/01. متوفر على الرابط:https://bit.ly/3zmorQJ

21. كاراغانوف، سيرغي. "عقيدة بوتين: المواجهة الروسية مع الناتو مجرد بداية السياسة الخارجية الجديدة لروسيا"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ترجمة وحدة الرصد والترجمة في مركز الدراسات العربية الأوراسية. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3sHeVU1

22. لوكيانوف، فيودور. "حان الوقت للاعتماد على النفس"، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، تم التصفح بتاريخ 2021/06/5. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NJol9B

23. مركز إدراك للدراسات، "سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة: كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره"، إدراك للدراسات والإستشارات، أبريل/نيسان 2021. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3npvReQ

24. نسراتي، سناء. "مفهوم الجيواقتصادية"، **الحوار المتمدن**، العدد 3807، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3ModnWM

25. سفيتلوف، ميخائيل. "فلاديمير جيرينوفسكي... مؤسس اليمين الشعبوي الروسي بخدمة الكرملين"، العربي الجديد، تم التصفح بتاريخ 2021/02/15، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NiH3oL

26. عبد الله، جمال. "ثورة الغاز الصخري و أثرها على اقتصادات دول الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3sEcT6W

27. عبد الشافي، عصام. "الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو/آيار 2022)، تم التصفح بتاريخ 2022/08/02، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3q8ykvq

28. عبه جي، نورا. "الإستراتيجيات الطاقوية في العلاقات الروسية –الأوروبية"، دراسات سياسية، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، فيفري 2022). متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x94tG9

29. عقيقي، بيار. "بيلاروسيا وروسيا: الافتراق المستحيل"، العربي الجديد، تقارير دولية، تم التصفح بتاريخ 2020/06/1، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3x9rnxe

30. فواز، أحمد عبد الحافظ. "القوقاز بعد ربع قرن من تفكك الاتحاد السوفيتي: خريطة القوى والتفاعلات"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**، تم التصفح بتاريخ 2020/08/2. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3GLhkCS

31. الصمادي، فاطمة. "إيران وأذربيجان: التنافس والصراع في جنوب القوقاز"، مركز الجزيرة للدراسات (2016)، تم التصفح بتاريخ 2020/02/02، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Ac9qRM

32. القرني، أحمد بن ضيف الله. "أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي"، دراسة للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض، 1443). متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Q4Lmph

33. الشيخ، نورهان. "روسيا تستعيد مجالها الحيوي في آسيا الوسطى"، الخليج، تم التصفح بتاريخ 5/04/ 2021. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3MjnbAq

34. شنغ، تشاو هوا. "روسيا ومحيطها السوفيتي السابق: التحديات والآفاق"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، تم التصفح بتاريخ 2021/06/5. متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NJs1YX

35. الغيطاني، إبراهيم. "تنافس المُصدّرين: كيف يؤثر خط "قوة سيبيريا" على واردات الصين من الغاز؟"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، تم التصفح بتاريخ 2020/04/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3NrhAcn

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Books

1. A. Pacer, Valerie. **Russian Foreign Policy Under Dmitry Medvedev 2008-2012**, 1st ed, (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2016).

2. Barany, Zoltan. **Democratic Break Down and the Decline of the Russian Military**, 1st ed, (New Jersey: Princeton University Press, 2007).

3. BLACK, J.L. & John's, Michael. **Russia After 2012: From Putin to Medvedev to Putin -Continuity, Change, or Revolution2-**, 1st, (New York: Routledge, Taylor & Francis, 2013).

4. Black, J.L. **The Russian Presidency of DMITRY MEDVEDEV 2008-12: The next step forward or merely a time out?**, 1st ed, (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2015).

5. Cooper, Julian. "Russia's trade relations within the Commonwealth of Independent State", **in**: Elana Wilson Rowe, Stina Torjesen, **The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy,** (England: Routledge, 2009).

6. De Haas ,Marcel. **Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century : Putin, Medvedev and beyond,** (new york : routledge, 2010).

7. E.Zieglar, Charles. **The History of Russia,** (Santa Barbara: Greenwood Press, 2009).

8. Glazunov, Mikhail. **Corporate Strategy in Post-Cpmmunist Russia**, 1st ed, (New York: Routledge, Taylor & Frances Group, 2016).

9. Gorodetsky**,** Gabriel. **RUSSIA BETWEEN EAST AND WEST Russian Foreign Policy on the Threshold of the Twenty-first Century,** (London: Frank Cass Publishers, 2003).

10. Grigoryan, Armen. "Armenia: Joining under the Gun", **in**: S. Frederick Starr and Svante E. Cornell**, Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents**, (Washington: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2003).

11. Hollander, Paul. **Political Violence, Belief, Behavior, and Legitimation**, 1st ed, (New York: Palgrave Macmillan, Martin's Press LLC).

12. Isakova, Irina. **Russian Governance in the Twenty-First Century : geo-strategy, geopolitics and governance,** (new york : frank cass, 2005).

13. Ismailov, Eldar and Papava, Vladimer. **Rethinking Central Eurasia**, (Singapore: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2010).

14. Ismailzade**,** Fariz. **Russia's Energy Interests in Azerbaijan: A comparative study of the 1990s and the 2000s**, (London: Global Market Briefings, 2006).

15. J. Blank, Steven. **Perspective on Russian Foreign Policy**, (U.S.A: Strategic Studies Institute, 2012).

16. Kararlitsky, Boris. **RUSSIA UNDER YELTSIN AND PUTIN: Neo-Liberal Autocracy**, 1st ed, (London: Pluto Press, 2002).

17. lo, Bobo. **Vladimir Putin and the Evolution of Russian Foreign Policy,** (new jersey: blackwell publishing Ltd, 2003).

18. Mankoff, Jeffrey. **Russian Foreign Policy : The Return of Great Power Politics**, (united states of america: Rowman & Littlefield Publishers, 2009).

19. P. Tsygankov, Andrei. **Russia's Foreign Policy : change and continuity in national identity,** second edition, (united kingdom : Rowman & littlefield publishers, 2010).

20. Papava, Vladimer. "Post-Soviet Economic Relations between Georgia and Russia: Reality and Development Potential", **in**: George Khutsishvili and Tina Gogueliani**, Russia and Georgia: The Ways Out of the Crisis,** (Tbilisi: International Center on Conflict and Negotiation, 2010).

21. Primakov, Yevgeny. Translated by: Felix Rosenthal, **Russian Crossroads: Toward the New Millennium**, 1st ed, (New Haven: Yale University Press, 2004).

22. Romanova, Tatiana. "The 2019 Energy Security Doctrine and Debates around It in Russia" **in**: **Russian Energy Strategy in the Asia-Pacific: Implications for Australia,** Elizabeth Buchanan, edition 1, (Australia: The Australian National University press, 2021).

23. Sawaka, Richard. **Putin: Russia's Choice**, 2nd ed, (New York: Routledge, Taylor & Francis, 2008).

24. Smith, Hana. **RUSSIA GREATPOWERNESS : foreign policy, the tow chechen wars and international organisations,** (helsinki: university of helsinki, 2014).

25. Thorun,Christian. **Explaining Change in Russian Foreign Policy: the role of ideas in post-soviet russia's conduct towards the west**, (london: palgrave macmillan, 2009).

26. Torjesen, Stina. "Russia, the CIS and the EEC Finally getting it right?", **in**: Elana Wilson Rowe, Stina Torjesen, **The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy,** (England: Routledge, 2009).

27. Trenin, Dmitri. **The End of EURASIA: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization**, (Washington: Carnegie Moscow Center, 2001).

28. Varol, Tugce **THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY, (** Republic of Macedonia : European Scientific Institute, 2013).

II. Magazines and Periodicals

1. A. Sergunin, Alexander, "Discussions of international relations in post-communism Russia", **Communist and Post-Communist Studies**, 37, (2004).

2. Abilov, Shamkhal and Isayev, Ismayil. "Azerbaijan-Russian Relations: Azerbaijan's Pursuit of Successful Balanced Foreign Policy", Orta **Asya ve Kafkasya Araştırmaları (OAKA)**, Cilt: 9, Sayı: 19, (2015). Available at: https://bit.ly/39PqFOd

3. Adeli, S.M. Hossein. "The Contribution of Energy Diplomacy to International Securit: with Special Emphasis on Iran", Vol.1, No.2, **IRANIAN REVIEW OF FOREIGN AFFAIRS,** (summer 2010).

4. Akela, Jay Chandra. "The Party System In Post-Soviet Russia: A CASE STUDY OF THE PARTY UNITED RUSSIA", **World Affairs: The Journal of International Issues**, Vol.21, No.2, (April-June, 2017).

5. Aslanli, Araz. "Azerbaijan-Russia Relaions: Is The Foreign Policy Stratey of Azerbaijan Changing?", **TURKISH POLICY QUARTELY,** Vol.9, No. 3, (January 2010).

6. Bogoviz, Aleksei Valentinovich, and others. "Russia's Energy Security Doctrine: Addressing Emerging Challenges and Opportunities", **International Journal of Energy Economics and Policy**, Vol.8, Issue.5, (2018).

7. Brzezinski, Zbigniew. "Putin's Choice", **the washington quarterly**, (spring 2008).

8. Cherp, Aleh. " Energy and Security" chapter, **in**: Aleh Cherp and others, **Global Energy Assessment: toward a sustainable future**, (Cambridge University Press, 2012).

9. Crandall, Matthew. "Hierarchy in Moldova-Russia Relations: the Transnistrian Effect", **Studies of Transition States and Societies,** Vol. 4, Issue. 1, (June 2012).

10. De Haas, Marcel. "Russia's Military Reforms: Victory After Twenty Years of Failure", **Clingedael Paper**, No.5, (Netherland Institute of International Relations, Hague, 2011).

11. Djalili Mohammad-Reza and Kellner, Thierry. "L'asie Centrale, Terrain de Rivalites", **Le Courrier des pays de l'Est**, n° 1057, (2006).

12. **ENERGY STRATEGY OF RUSSIA : for the period up to 2030**", approved by Decree N°1715-r of the Government of the Russian Federation dated 13 November 2009, **energy policy, (**Institute of Energy Strategy, 2010).

13. Giragosian, Richard. "Paradox of power: Russia, Armenia, and Europe after the Velvet Revolution", **Policy Brief**, (European Council on Foreign Relation, August 2019).

14. Gomart, Thomas. "Politique étrangère russe: l'étrange inconstance**", Conflict Studies Research Centre**, Russian Series, (march 2006).

15. Heinrich, Andreas. "Energy Issues in Russia's Relations with Belarus", **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST,** No. 206, (September 2017).

16. Huotari, Jussi. "Energy policy and (energy security) as a part of Russian foreign policy",**Nordia Geographical Publications,** Vol.40, No.4, (the Geographical Society of Northern Finland, 2011).

17. I.Rykhtik's, Mikhail. "The Geopolitics of Resurgent Russia: How Medvedev's Russia See the World", **Policy Memo**, No.60, Ponars Eurasia, (Harvard University, September 2009).

18. Ismayilov, Kamran. Zasztowt, Konrad. " Azerbaijan's Risky Game between Russia and the West", **Policy Paper**, No. 32(134), (October, 2015), p. 4.

19. Leukavets, Alla. "Belarus–Russia Relations in 2017: Behind the Curtain of the Long-lasting Drama**", RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST,** No. 206, (September 2017).

20. Lomia, Ekaterine. "The Evaluation of Russia's Foreign Policy Towards Georgia Following The 'Rose Revolution'", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol. 6, No. 1, (2020).

21. Minassian, Gaïdz. "Armenia, a Russian Outpost in the Caucasus?", ifri Russia/NIS Center, Visions n° 27, (Paris, 2008).

22. Minasyan, Sergey. " Russian-Armenian Relations: Affection or Pragmatism?", **PONARS Eurasia Policy,** No. 269, (july, 2013).

23. Strimbovschi, Sabina. "The Influence of Energy Resources in Developing "Pragmatic" Relations Between Azerbaijan and The West", **CES Working Papers,** Volume VIII, Issue 3, (Centre for European Studies, 2016).

24. Sukhankin, Sergey. "Russia's Energy Strategy 2035: A Breakthrough or Another Impasse?", **Eurasia Daily Monitor,** Volume17, Issue78, (washington: The Jamestown Foundation, 2020).

25. Terzyan, Aram. "The anatomy of Russia's grip on Armenia: Bound to persist?", **CES Working Papers,** Vol. 10, Iss. 2, (Centre for European Studies, 2018).

26. Vardanyan, Lilit. "La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique", **studes arméniennes contemporaines**, (Septembre, 2013).

27. Vitaly V. Naumkin," Russian Policy in the South Caucasus", **connections**, Vol.1, No.3, (Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, september 02).

28. Voicu, Ioana-Iulica. Pepenel, Madelaine. "Energy Insecurity Crisis: The Case of Georgia", **European Journal of Interdisciplinary Studies**, Vol. 2, Issue. 2, (December 2010).

29. Woehrel, Steven. "Russian Energy Policy Toward Neighboring Countries", **Congressional Research Service, (**September 2, 2009).

30. Woehrel**,** Steven. "Russian Energy Policy Toward Nieghboring Countries", **congressional research service**, (september 2009).

31. Yergin, Daniel. "Ensuring Energy Security", **foreign affairs,** volume 85, No.2, (march/april 2006).

III. Reports

1. International Peace Research Institute ((SIPRI)).

2. Lanata, André. "REGIONAL PERSPECTIVES REPORT ON RUSSIA: strategic foresight analysis", NATO UNCLASSIFIED-PUBLICLY DISCLOSED, (usa: Norfolk, Virginia, 2021). Available at: https://bit.ly/3PIOK7V

3. Russia Country Report, BTI REPORT 2016, the Bertelsmam Foundation, Germany: Gutersloh, 2016.

4. Russia :the Long Journey to Recovery, Russia Economic Report, No 35, World Bank Group: Microeconomic &Fiscal Management, World Bank, Washington DC, April 2016.

5. Stoltenberg, Jens. **The General Secretary's Annual Report 2015**, (NATO: Diplomacy Division, 2016).

6. "Trends in International Arms Transfers",**SPIPRI Factsheet**, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute ((SIPRI)), 2016).

7. "Trends in World Military Expenditure", **SIPIRI Factsheet**, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute ((SIPRI)),2019).

IV. Working Papers

1. Makili-Aliyev, Kamal. "Azerbaijan's Foreign Policy: Between East and West", **Istituto Affari Internazionali**, IAI working papers 13-05, (january 2013).

2. Papava, Vladimer. "Reforming of the Post-Soviet Georgia's Economy in 1991-2011", Georgian Foundation for Strategic and International Studies for Applied Economic Studies Research Paper, (03.2013).

3. Secrieru, Stanislav. "Russia's Foreign Policy under Putin: "CIS Project" Renewed ", **UNISCI Discussion Papers,** No.10, (Madrid : Universidad Complutense de Madrid, January 2006).

4. Shvidchenko, Ekaterina. Moldova: between Russia and the EU, Paper Prepared for Master's Course, Saint-Petersburg State University, 2017.

V. Sit webs

1. A. Medvedev, Dmitry. "THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION", on 12 July 2008. Available at: https://bit.ly/3wO4kaX

2. Buchholz, Katharina. "Which European Countries Depend on Russian Gas ?", 21/05/2022, Available at : https://bit.ly/3yWb3CF

3. Friedman, George. “The Geopolitics of Russia Permanent Struggle”, Stratfor Center, (oct 2008). Available at: https://bit.ly/3z88dum

4. Griffin, Rosemary. "Putin approves new Russian energy security doctrine", **S&P Global Commodity Insights,** (2019), 24/05/2021. Available at: https://bit.ly/3wMs7YN

5. Joffe, Josef. " The rise of the Putin Doctrine", press daten bank,12/05/2022. Available at: https://bit.ly/3LYVBs6

6. Population, female - Russian Federation, , World Bank, Available at: https://bit.ly/3M9VsCd

7. Population, male - Russian Federation , World Bank, Available at: https://bit.ly/38ZSiDN

8. Population, male (% of total population) - Russian Federation, , World Bank, Available at: https://bit.ly/3M7gjpS

9. Population, male (% of total population) - Russian Federation, World Bank, Available at: https://bit.ly/3NLkk4k

10. Population, total - Russian Federation , World Bank, Available at: https://bit.ly/3zfLfRY

11. Reiner, Alisa. "Russia-Belarus Energy Relations: Rivalry Attenuated by the West", Kleinman Center for Energy Policy, see in 22/05/2022. Availabl at: https://bit.ly/3xoZ6Ty

12. U.S Energy Information Administration , Analysis - Energy Sector Highlights, 20/05/2022, Available at : https://bit.ly/3wyfOza

13. U.S Energy Information Administration , russia, 22/01/2021, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

14. U.S Energy Information Administration, russia, 22/01/2021, Available at: https://bit.ly/39CGBCN

15. Vercueil,Julien."L'Union économique eurasiatique vue d'Asie centrale et de Moscou", **Questions Internationale**, (Juillet 2016). Available at: https://bit.ly/3ntjVbX

فهرس

الخرائط،

الجداول

والأشكال

1- فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياطات الغاز الطبيعي في أقاليم العالم	24
02	شبكة خطوط نقل الغاز الطبيعي الروسي للدول الأوروبية والدول التي يمر عليها والصين	61
03	الفضاء الجغرافي لشرق أوروبا	102
04	منطقة آسيا الوسطى	106
05	الحدود الجغرافية لمنطقة جنوب القوقاز	110
06	التقسيمات الإدارية في روسيا الاتحادية	127
07	موقع روسيا في نظرية القوى البرية لماكندر	132
08	منطقة الارتطام الأمريكي-الروسي بحسب نظرية ماكندر	133
09	موقع روسيا في نظرية الإطار الأرضي لسبيكمان	134
10	موقع روسيا في نظرية القوى الجوية لسيفرسكي	135
11	مسار خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى أوروبا	204

2- فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أطوال حدود روسيا الاتحادية مع جوارها الجغرافي	128
02	ترتيب اقتصاديات العالم لعام 2019 بحسب الناتج القومي الإجمالي	143-142
03	اختلال التوازن في النسب بين الذكور والإناث في روسيا الاتحادية	148-147

3- فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تزايد الطلب العالمي على النفط من 2010 إلى 2026	22
02	الدول العشر الأوائل المنتجة للنفط سنة 2020	54
03	الدول الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي حسب إحصائيات عام 2020	55
04	الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي حسب الأقاليم إلى غاية 2020	56
05	الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي لغاية سنة 2020	57
06	الأقاليم المستوردة للنفط الخام الروسي لغاية 2020	58
07	التبادل التجاري بين روسيا وجورجيا للفترة ما بين 2004-2018	193
08	خطوط أنابيب نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين عبر جورجيا	194

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان.....	/
إهداء.....	/
مقدمة.....	**14-1**
الفصل الأول: مكانة الطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي.....	**85-15**
المبحث الأول: مفهوم الطاقة وأبعادها الاستراتيجية في العلاقات الدولية.....	**17**
المطلب الأول: في مفهوم الطاقة ومصادرها	17
1- النفط	20
2- الغاز	23
المطلب الثاني: الطاقة من منظور مقاربة الجيواقتصاد في العلاقات الدولية.....	28
المطلب الثالث: مكانة الطاقة الإستراتيجية وأبعادها في العلاقات بين الدول	32
المبحث الثاني: العقيدة الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000: التصورات والمرتكزات.....	**38**
المطلب الأول: في مفهوم العقيدة والمدرك الإستراتيجي.....	38
المطلب الثاني: العقيدة الإستراتيجية الروسية: البنية والمنظور.....	40
المطلب الثالث: حدود ومرتكزات الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2000	48
المبحث الثالث: آليات ومظاهر تبلور البعد الإستراتيجي للطاقة في المدرك الروسي	**52**
المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية ومفهوم الأمن الطاقوي لروسيا.....	53
الفرع الأول: الواقع الطاقوي في روسيا: دراسة في الإمكانيات والقدرات.....	53
الفرع الثاني: الأمن الطاقوي الروسي" نظرة حول المفهوم.....	62
المطلب الثاني: مظاهر تبلور الأهمية الإستراتيجية للطاقة في المدرك الإستراتيجي الروسي.....	66

المطلب الثالث: آليات توظيف القيادة الروسية للطاقة في علاقاتها الخارجية.....	75
الفصل الثاني: أولويات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية	**86-166**
المبحث الأول: بنية البيئة الإستراتيجية لروسي الاتحادية.....	**88**
المطلب الأول: حدود البيئة الإستراتيجية الروسية.....	88
الفرع الأول: البيئة الإستراتيجية الداخلية لروسيا.....	90
الفرع الثاني: البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا.....	93
الفرع الثالث: البيئة الإستراتيجية الدولية لروسيا.....	95
المطلب الثاني: الفضاءات الإقليمية الإستراتيجية لروسيا وفق مبدأ الجوار القريب....	99
الفرع الأول: فضاء شرق أوروبا.....	101
الفرع الثاني: فضاء آسيا الوسطى.....	105
الفرع الثالث: فضاء جنوب القوقاز	110
المطلب الثالث: توجهات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية	113
الفرع الأول: إدارة يلتسن وتوجهات الإستراتيجية الروسية: بين الأطلسية والأوراسية...	113
1- أندريه كوزيريف وتكريس التوجه الأطلسي.....	114
2- يفغيني بريماكوف وتكريس التوجه الأوراسي.....	116
الفرع الثاني: التوجهات الروسية في عهد بوتين وميدفيديف: مزيج حرج بين الأوراسية والبرغماتية.....	118
1- بوتين والتوجهات الإستراتيجية الأوراسية والبرغماتية.....	119
2- ديميتري ميدفيديف واستمرار نهج بوتين في التوجهات الخارجية.....	121
3- عودة بوتين وتوجهات الإستراتيجية الروسية: عقد الأوراسية الجديدة.....	122
المبحث الثاني: محددات الإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية.....	**124**
المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية.....	124
الفرع الأول: المحدد الجغرافي.....	124
1- موقع روسيا من منظور جغرافي.....	125

2- موقع روسيا من منظور جيوبوليتيكي.....	130
3- الموارد الاقتصادية.....	138
الفرع الثاني: المحدد البشري.....	144
المطلب الثاني: المحددات السياسية والعسكرية للإستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الإقليمية.....	150
الفرع الأول: المحددات السياسية.....	150
1- مؤسسة الرئاسة (kremlin) "القياد السياسية"	150
2- النخبة السياسية	154
3- الأحزاب السياسية	157
الفرع الثاني: المحددات العسكرية	158
الفصل الثالث: البعد الإستراتيجي للطاقة في السياسة الروسية تجاه فضاءاتها الإقليمية: الواقع والتحديات.....	**241-167**
المبحث الأول: بنية ومسار الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه فضاءات الجوار الإقليمي.....	**169**
المطلب الأول: العلاقات الطاقوية روسيا-فضاء شرق أوروبا.....	169
المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية روسيا- فضاء آسيا الوسطى.....	181
المطلب الثالث: العلاقات الطاقوية روسيا- فضاء جنوب القوقاز.....	187
المبحث الثاني: مكانة الطاقة في الترتيبات المؤسساتية لروسيا تجاه فضاءات الجوار الإقليمي.....	**210**
المطلب الأول: سياسة إعادة دمج دول الجوار المابعد سوفيتي: كومنولث الدول المستقلة.....	210
المطلب الثاني: سياسة تطوير التعاون الاقتصادي: الاتحاد الأوراسي	216
المطلب الثالث: سياسة التطويق الأمني وفرض النفوذ: منظمة معاهدة الامن الجماعي	223
المبحث الثالث: تحديات الإستراتيجية الروسية ضمن بيئتها الإقليمية: بين الارتهان	**225**

الإقليمي والتوسع الدولي.....	
المطلب الأول: التحديات الإقليمية	225
الفرع الأول: على صعيد العلاقات بين الدول.....	225
الفرع الثاني: على صعيد البناء المؤسساتي	229
المطلب الثاني: التحديات الدولية.....	232
الفرع الأول: على صعيد العلاقات بين الدول.....	232
الفرع الثاني: على صعيد البناء المؤسساتي.....	236
خاتمة	**250-242**
قائمة المصادر والمراجع	**278-251**
فهرس الخرائط، الجدوال والأشكال	**281-279**
فهرس المحتويات.....	**286-282**

ملخص

الدراسة

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدا التغيّر واضحا في تصورات الاستراتيجية الروسية تجاه بيئتها الخارجية، بعد الضعف والإنكفاء الذي كانت تتسم به سياستها تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، والذي يعود بالأساس إلى غياب مفهوم الدولة الروسية الجديدة وهويتها وحدود مصالحها، أين تبنت القيادة الروسية مع مطلع الألفية الجديدة عقيدة استراتيجية واضحة ترتكز على الواقعية البراغماتية، وتوظيف قدراتها وإمكاناتها لفرض نفسها كقوة كبرى على الصعيد الدولي وكقوة مهيمنة في بيئتها الإقليمية، هذه الأخيرة التي تعد دولها مجال نفوذ حيوي للمصالح الروسية وفق مبدأ" الجوار القريب"، ولتحقيق هذه الغاية ارتكزت روسيا على أحد مقومات قوتها المتمثلة في "الطاقة"، من خلال بناء شبكة معقدة من العلاقات الطاقوية مع دول فضاءاتها الإقليمية وإحكام السيطرة على البنى التحتية فيها، واعتمدت في تحقيق ذلك على الشركات الطاقوية الكبرى الروسية وعلى شبكة خطوط أنابيب نقل الطاقة، وكذا إعادة دمجها في أطر وترتيبات مؤسساتية لضمان هيمنتها ونفوذها على هذه الدول من جهة، ومنع التواجد الغربي الذي يشكل تهديدًا لأمنها القومي ومصالحها العليا من جهة أخرى.

وتم التوصل إلى أن سعي القيادة الروسية لفرض نفوذها عل دول جوارها الإقليمي وفق استراتيجية طاقوية متعددة الآليات والأبعاد، كانت ذات نتائج متباينة حسب كل دولة من دول فضاءاتها بيئتها الإقليمية، فقد استطاعت إبقاء دول تحت نفوذها وهيمنتها وضمان ولائها السياسي وانجذابها للمركز (روسيا)، ودول بقيت في نقطة التوازن في علاقاتها مع روسيا وانضمامها لمبادراتها التكاملية الإقليمية، أما دول أخرى فقد فقررت التوجه نحو البحث عن بديل والاندماج في المنظومة الغربية، هذا فضلا على إثبات الواقع الدولي والتغيرات البنوية التي يعرفها وكذا الأزمات المستعصية، على محدودية قوة الطاقة وتوظيفها في توجيه سلوكات الدول، وذلك حسب موقع كل دولة من منظومة الطاقة العالمية شديدة التعقيد ومدى تأثيرها في ديناميكية التنافس الطاقوي ولعبة الطاقة.

Study summary

At the beginning of the Twenty-First Century, the change in the perceptions of the Russian strategy towards its external environment seemed obvious, after the weakness and denial that characterized its policy towards its regional and international environment, which is mainly due to the absence of the concept of the new Russian state, its identity and the limits of its interests, where the Russian leadership adopted at the turn of the new millennium a clear strategic doctrine based on pragmatic realism, employing its capabilities and potentials to impose itself as a major power at the international level and as a dominant force in its regional environment, the latter, whose countries are a vital sphere of influence for Russian interests according to the principle of" neighborhood" to this end, Russia has built on one of the pillars of its power In order to achieve this, it relied on major Russian energy companies and the network of energy transmission pipelines, as well as reintegrating them into institutional frameworks and arrangements to ensure its dominance and influence over these countries on the one hand, and prevent the Western presence that poses a threat to its national security and supreme interests on the other.

It was concluded that the Russian leadership's quest to impose its influence on the countries of its regional neighborhood according to a multi-mechanism and multidimensional energy strategy, with varying results depending on each of the countries of its regional environment, it was able to keep countries under its influence and dominance and ensure their political loyalty and attraction to the center (Russia), and countries that remained at the balance point in their relations with Russia and joining their regional integration initiatives, while other countries decided to move towards searching for an alternative and integrating into the Western system, in addition to proving the international reality structural changes, as well as intractable crises, affect the limited power of energy and its use in directing the behavior of states, according to The location of each country in the global energy system is very complex and the extent of its influence on the dynamics of energy competition and the energy game.